دراسات في الإعلام

التليفزيون والفساد

دور التليفزيون فى مكافحة الفساد

د. مجاشع محمد على



التلفزيون والفساد
دور التلفزيون في مكافحة الفساد

التلفزيون والفساد ...
دور التليفزيون في مكافحة الفساد
د. مجاشع محمد على

الطبعة الأولى: 2016
الغلاف: مريم ادوارد
رقم الايداع: 1901/2016

60 شارع لقصرالعيني - 11451 - القاهرة
ت 27921943 - 27954529 فاكس27947566
www.alarabipublishing.c.m.eg



بطاقة فهرسة
على, مجاشع محمد
التلفزيون والفساد ... دور التلفزيون في مكافحة الفساد / مجاشع محمد على.– القاهرة: العربي للنشر والتوزيع. 2016
- ص؛ سم.
1 – التلفزيون- الجوانب الاجتماعية
2- التلفزيون- أخلاقيات
أ- العنوان 301,161

التلفزيون والفساد
دور التلفزيون ومكافحة الفساد

د. مجاشع محمد علي



إهـــداء

إليكَ أيـُّها الوَطـَنُ الجَريحُ ... المُسـتـَباحُ المُستـَبيحُ ... الذي تـَنزفُ دونَ جَدوى ... ويَشرَبُ نَزفـَكَ الزَّمَنُ القـبيحُ ... سيدي يا عراقَ الأرض ..

. يا وطني.

إليكِما يا من ربَّيتِماني على فطرة حب العراق ... فمن أجلُكما وقفتُ ومن أجلُكما أعلنت إصراري على إتمامِ ما بدأتهُ ... أمي وأبي رحمكما الـلـه.

الباحث،،،

المقدمة:

أصبحت لوسائل الإعلام دوراً مهماً وعاملاً حاسماً في تغيير الوعي الثقافي في أي مجتمع يعاني من الفساد الإداري والمالي نحو المزيد من الشفافية والمساءلة، عن طريق توضيح التصورات والرؤى بشأن ما هو صواب وما هو خطأ لدى الجمهور، ويمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر على القواعد التي بُني عليها المجتمع، وهذه التغييرات في القواعد يتم مع مرور الوقت، بعد ذلك يتم الشروع في تغيير السلوك وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تقليل نسبة التسامح مع الفساد والمفسدين، وزيادة اليقظة، وتقوية المشاركة في جهود مكافحة الفساد.

والإعلام كحارس أمين يمكن أن يُنشئ تحالف واسع مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد للحد من انتشار هذا الوباء ويكون حافزاً للإصلاح من خلال كشف الفساد الكبير وإجبار السياسيين في صنع التغييرات - كما يعمل واضعوا جدول الأعمال- ويمكن للمنظمات المناهضة للفساد وبالتنسيق مع وسائل الإعلام تقديم الدعم لجهود مكافحة الفساد من خلال أثارة اهتمام الجمهور لجهودهم في مكافحة الفساد، وهذا يتم من خلال نشر الآراء، الحلول والابتكارات.

إن تحقيق الأهداف المرجوة من وسائل الإعلام والمنظمات المكافحة للفساد تحتاج إلى دراسات وأبحاث علمية لمعرفة كيفية تعاطي الجمهور العراقي لوسائل الإعلام كما تحتاج أيضاً إلى دراسة الطريقة التي تعمل بها وسائل الإعلام، وأن فهم هذين الجانبين سيؤدي في النهاية في التواصل مع جماهير محددة لزيادة وعيهم بالفساد وتعبئتهم لدعم الجهود المبذولة لمحاربة الفساد.

ولابد من القول إن نجاح وسائل الإعلام في مكافحة الفساد يتوقف بالدرجة الأساس على دورها في التغيير الثقافي الدائم لدى الجمهور، لأنه لا يمكن محاربة الفساد عن طريق إصدار القوانين الرادعة والرقابة الصارمة للحد من السلوك الفاسد وإساءة استخدام السلطة، كون التغيير الحقيقي يأتي من خلال الشعب، فمثل حينما يتوقف الناس عن دفع الرشاوى أو المطالبة بها، أو حينما يعتبرونها عمل غير أخلاقي، أو إذا أبلغ المواطنون عن حالات الفساد، حينها يمكن القول أن وسائل الإعلام قد وصلت حقاً إلى هدفها في دعم عمل المنظمات المكافحة للفساد، لأن وسائل الإعلام هي حليف رئيسي في تحقيق هذه الأهداف.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن أحد أهم أهداف وسائل الإعلام يكمن في أبراز جهود المنظمات والهيئات المعنية بمكافحة الفساد وهذا ما يساهم في نجاحها بنهاية المطاف، لأن التحالفات

بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام يؤدي لنتائج فعالة في الكشف عن الفساد على المدى القريب إضافة إلى خلق ثقافة الشفافية والمساءلة على المدى الطويل.

إذاً التغيير التشريعي والرقابي والمؤسسي مرتكزات هامة في مجال مكافحة الفساد ومع ذلك، فإن أي قانون لتغيير المجتمع إذا لم تصبح جزءاً من ثقافة البلاد ويكون له تأثيراً على حياة الناس اليومية فليس له أية جدوى من تشريعه، لأن الفساد ليس مسألة قانونية فقط، الفساد هي قضية المجتمع، والمهم في محاربة الفساد تتم من خلال تغيير المستوى الثقافي للجمهور، وليس فقط إصدار القوانين التي تحظر الفساد بكل أشكاله، لأنه في كثير من الأحيان (الفساد) جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الفاسدة في حياتهم اليومية.

وما من شك بإنجاح وسائل الإعلام في دورها كرقيب على أعمال الحكومة مرهوناً بقدرتها على إشراك المواطن في مشروعها وفي نضالها من اجل محاربة الفساد وإرساء نظام الشفافية ولا يتأتى لها ذلك ما لم تكن أكثر تفاعلية مع جمهورها وأكثر انفتاحاً على هموم المواطنين وتطلعاتهم وأكثر مهنية فيما تنشره وأكثر التزاما بأخلاقيات العمل الصحفي في عملها.

لذا فالمتصدون للفساد يعولون كثيراً على دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد في مختلف المجتمعات، لكن هذا الدور يتوقف على مدى تمتع وسائل الإعلام بحريتها وأيضا مستوى الديمقراطية في هذه الدول، فإن التقارير الدولية التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية يشير إلى أن الفساد ينتشر في العديد من الدول العربية ومنها العراق الذي يعد من الدول التي تتصدر تقارير منظمة الشفافية الدولية بحجم الفساد.

إن معظم الدول التي تعاني من الفساد، تعاني أيضاً من مؤسسات سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية ضعيفة، ونتيجة لذلك ليس فيها من رادع فعّال للسلوك الفاسد، والمؤسسات الضعيفة في الدولة هي عادة نتيجة خلافات داخلية وربما حروب أهلية وتدمير مادي ومعنوي لهذه المؤسسات، ولنا في العراق مختبر ودليل حسّي على صحة هذه الاستنتاجات، ثم أن الحروب الأهلية والاضطراب الأمني يخلقان مناخاً للابتزاز وفرض الخاوات "الأتاوات"؛ حيث يصبح انصياع المواطن ورضوخه للأمر الواقع ضرورة تفرضها طبيعة الحياة، ومع ذهاب الشعور بالأمن وغياب مؤسسات تضمن للمواطن ما يتوقعه من حقوق، يفقد ولاءه للدولة وشعوره بشرعية الحكم فيها، ومن آثار الفساد السلبية كذلك أنه يقضي على الثقة بين الأفراد في المجتمع، وبذلك يزيد في صعوبة التلاقي في تنظيمات تعمل على إزالة المعوّقات لاستقرار وتطوير المجتمع.

الفصل الأول
الفساد وإشكالياته في الدول النامية

تمهيد:

يقول الـلـه تعالى:﴿ظَهَرَ الفَسَادُ في البَر والبَحرِ بِمَا كَسَبَت أَيْدي النَاس ليُذِيقَهُم بَعْض الذي عَمِلوا لَعَلَّهُم يَرْجِعُون﴾[1].

لقد تزايد الاهتمام بموضوع الفساد الإداري والمالي عالمياً في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين؛ نظرا للأثار السلبية التي تركها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إذ تحول من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل إعلام مختلفة، قطاع خاص ... إلخ) لمواجهتها وإبداء أكبر قدر من الاهتمام بإعادة النظر في الترتيبات الحالية لمواجهة الفساد.

وقبل كل شيء لابد من الإشارة إلى أسباب تغلغل الفساد Corruption في مؤسسات الدول غير الديمقراطية، وانحساره بشكل كبير في المجتمعات الديمقراطية.

وللإجابة على ذلك يلزم التأكيد على أن الاستبداد والفساد صنوان، كما أن الديمقراطية ونجاح مكافحة الفساد صنوان، فتقارير المنظمات الدولية المتخصصة بشأن الفساد تؤكد أن الفساد جزء لا يتجزأ من تركيبة النظام الاستبدادي، أما في الغرب فنجد أن نسبة الفساد أقل بكثير لأسباب عدة، أهمها الديمقراطية والمحاسبة.

وفي هذا الفصل سيعرض الباحث في دراسة الأبعاد التاريخية وأبعاد مفهوم الفساد وأشكاله والتأثيرات المترتبة على الأصعدة كافة، أن أتساع نطاق الفساد في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية ومنها العربية دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره وطرق علاجه، وهذا ما ستركز عليها دراستنا.

---

(1) سورة الروم، الآية (41).

أولاً: دراسة في الأبعاد التاريخية وأبعاد المفهوم

أولاً: مفهوم الفساد

أ. أصل الكلمة ومصدر اشتقاقها

يشتق لفظ الفساد Corruption من الفعل اللاتيني Rumpere، بمعنى: الكسر، آي: أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقياً أو اجتماعيا أو إدارياً، وفى السعي لتعريف الفساد وجد أنه يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، والذي يعني حرفياً: المادة المكسورة أو المحطمة[1].

والفساد في اللغة الفرنسية، هو: إخلال بالواجب والأمانة فى العمل الوظيفي، وهو يجلب للموظفين الممارسين له منافع خاصة من المنافع العامة في دوائرهم[2]، والفساد في قاموس وبستر الدولي "Webster": هو محاولة للإقلاع عن طريق استخدام الطرق غير مشروعة، مثل: الرشوة[3].

كما أنه يتطور على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، ولقد ورد مصطلح الفساد أكثر من 23 مرة في العديد من سور القرآن الكريم[*] فمن الناحية التاريخية يقول المولى (عز وجل)[**]: ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين﴾.

---

(1) أحمد حلمي جمعة، "مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي: الأردن نموذجا"، في: المؤتمر العربي الأول: التطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد (عمان – الأردن) أكتوبر، 2008، ص 4.

(2) عيسى عبد الباقي، "الصحافة وفساد النخبة: دراسة الأسباب والحلول، ط1(القاهرة: مكتبة العربي للنشر والتوزيع، 2005) ص 100.

(3) Webster's New Collegiate Dictionary,(1975) ,(USA: Gandc. Merrian Company), p. 246.

(*) منها: سورة البقرة (251/205/60/30/12/11)، آل عمران(63)، المائدة(33)، الأعراف (103/86/85)، هود (116/85)، الإسراء (4)، يوسف (73)، الرعد (25)، الشعراء (183)، القصص (83/77)، العنكبوت (30-36)، الروم (41)، ص (28)، غافر (26).

(**) سورة هود، الآية 116.

وعن ظهور الفساد يقول المولى (عز وجل)[***]: ﴿ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون﴾.

وعن مكافحة الفساد يقول المولى (عز وجل)[****] ﴿إنما جزآؤا الذين يحاربون اللـه ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم﴾.

قبل تحديد وعرض مفاهيم الفساد الإداري التي طرحت في الأدبيات العربية والأجنبية، لابد من الوقوف على معنى الفساد في اللغة والقواميس ومعناه في الكتب السماوية التي نبهت الناس إلى جلل المصاب بهذه الظاهرة، ولهذا اختلفت التفسيرات في معناها.

ففي اللغة يقول ابن منظور في "لسان العرب": الفسادُ: نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُد ويفسِد، وفسُدَ فساداً وفسوداً ... المفسَدَة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح"[1].

وفساد الشيء، يعني: تلفه وعدم صلاحيته[2]، يقال: فسد الشيء، أي: تفسخ وخبثت رائحته نتيجة؛ فسُد, فساداً وفسوداً: أنتن وأصبح غير صالح. فاسد: ما دب فيه الفساد[3]، وقال ابن سيدة في "المحكم"، والراغب الأصفهاني في "المفردات": "الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج أو كثيراً، ويضاده الصلاح ويستعمل ذلك في النفس والبدن"[4].

وقال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط": "فَسَد كعَصَرَ، والفساد: أخذ المال ظلماً، والمفسدة ضد المصلحة، وتفاسد القوم يعني تقاطعوا الأرحام[5].

كما يشير مختار الصحاح إلى أن كلمة (فساد) قد جاءت من كلمة (فسد) الشيء (يفسد) بالضم (فساداً) فهو (فاسد) ولا تقل (إنفسد)، و(المفسدة) ضد المصلحة[6].

(***) سورة الروم، الآية 41.

(****) سورة المائدة، الآية 33.

(1) أبن منظور، لسان العرب، ج 5 (القاهرة: دار المعارف، د.ت) ص 3412.

(2) زين العابدين محمد بن ابي بكر الرازي: مختار الصحاح (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994)،ص 503.

(3) لويس معلوف اليسوعي: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط 2 (بيروت: دار الشروق،2001) ص ص 1092-1093.

(4) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. وانظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني.

(5) الفيروز آبادي، القاموس المحيط،ج 1 (القاهرة: الحلبي، 1952) ص 335.

(6) محمد بن ابي بكر الرازي، مختار الصحاح: مادة فزع (الكويت: دار الرسالة، 1983) ص503.

والفساد في اللغة العربية، يعني التلف والعطب والخلل، كما يعني أيضاً: إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات. والإنسان الفاسد: هو الذي لا يتحلى بالأخلاق والأمانة في تعامله مع الآخرين[1]، كما يتضمن الفساد معنى عضوياً فيقال: فسد اللحم أو اللبن أو نحوهما فساداً إذا أنتن أو عطب[2].

وفي الشريعة الاسلامية، فإن كلمة (فساد) تستمد معانيها من آيات القران الكريم التي تناولت الفعل (فسد) ومشتقاته الاسمية والفعلية في أكثر من خمسين موضعاً في القران الكريم موزعة على ثلاث وعشرين سورة منه[3].

وإذا انتقلنا إلى نصوص الكتاب المقدس (الإنجيل) الذي عالج ظاهرة الفساد نجد رسالة القديس بولس الأولى إلى أهل كورنثوس والتي تورد ما نصه "فإن العاشرات الرديئة تفسد الأخلاق الجيدة"[4]، وفي هذا دلالة على اهتمام المسيحية بالخلق القويم لإفراد المجتمع والدعوة إلى تكوين مجتمع خال من الضلالة والعشرة السيئة التي تنجم عنها الكثير من المفاسد.

وفي موضع آخر من الكتاب كان الحث على النزاهة والقناعة بما هو موجود واضحاً في النص الآتي (لتكن سيرتكم منزهة عن محبة المال واقنعوا بما عندكم) وهذا النص أيضاً يوجه للوقاية من المفاسد وان كان بشكل غير صريح[5].

يتفق أغلب الباحثين على صعوبة إيجاد تعريف موحد للفساد الإداري والمالي، وهذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها: تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها تبعاً لحقول معرفية عديدة، مثل: العلوم القانونية والسياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية بالإضافة إلى الاختلاف في المواقف الأيدولوجية، وتباين الميول والاتجاهات لدى الباحثين، ويمكن أن ينظر إلى مفهوم الفساد على أنه إساءة استخدام

---

(1) يوسف خليفة اليوسف، "الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج". مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت: العدد 2، المجلد 30، جامعة الكويت، 2002) ص 285.

(2) أحم، د ابن محمد بن علي الفيومي، "المصباح المنير"، تحقيق عبدالعظيم الشاوي (القاهرة: دار المعـارف، 1973) ص472.

(3) سيف راشد الجابري وكامل صكر القيسي، "كيف واجه الإسلام الفساد الإداري"، ط1 (دبي: دائرة الأوقاف والشؤون الدينية، 2005) ص31.

(4) الكتاب المقدس "العهد الجديد" رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس 15: 33، (القاهرة: دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، 2002).

(5) الكتاب المقدس "العهد الجديد" **رسالة بولس الرسول الى العبرانيين 13: 5**، (القاهرة: دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، 2002).

السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وهو صراع على الالتزام بممارسة السلطة والمصلحة العامة والذات[1].

ويفهم الفساد على أنه: "بيع ممتلكات الحكومة لتحقيق مكاسب خاصة"، هو سمة ثابتة من المجتمعات البشرية[2]، وهناك بعض الاختلافات بشأن دقة المفهوم، فعلى سبيل المثال: حدد ناي Nye عام 1976 الفساد "بأنه: السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للدور العام بسبب الخاص (العائلة، الأقرباء، الأصدقاء)[3].

ويعرف الفساد: إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة، رغم أن الفساد يحدث في المجالات العامة والخاصة على السواء، والفساد يشمل التجاوزات الانفرادية للمسؤولين الحكوميين، مثل: الاختلاس والمحسوبية، فضلاً عن التجاوزات في الربط بين القطاعين العام والخاص من الجهات الفاعلة، مثل: الرشوة والابتزاز والنفوذ والاحتيال[4].

وعرف شلايفر Shleifer وفيشني Vishny عام 1993 الفساد بأنه استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة[5]. والحديث عن الفساد يقود بالضرورة إلى توضيح معنى الفساد بشكل عام؛ حيث توحي هذه الكلمة عند سماعها بوجود شيء غير صحيح، مثل: الإضرار بالمجتمع، وهي ترتبط في أذهان العديد من الناس بمفهوم الشر.

---

(1) Folashade B. Okeshola (2012) "Corruption as Impediment to Implementation of Anti-Money Laundering Standards in Nigeria", **American International Journal of Contemporary Research**, July, Vol. 2, No. 7, pp. 185.

(2) Toke S. Aidt (2009) "**Corruption, Institutions and Economic Development**" Paper prepared for a special issue of the Oxford Review of Economic Policy in collaboration with iiG, (Online) Available: http://www.iig.ox.ac.uk/output/articles/OxREP/iiG-OxREP-Aidt.pdf, Date of Search: 25-5-2013.

(3) Daniel Stockemer, et al (2011) "Bribes and ballots: The impact of corruption on voter turnout in democracies" **International Political Science Review**, Vol.34, No.1, p. 75.

(4) Behzad Mashali (2012) "Analyzing the relationship between perceived grand corruption and petty corruption in developing countries: case study of Iran" International Review of Administrative Sciences, December ; Vol.78, p 4.

(5) Daniel Stockemer, et al (2011),Op,cit, p. 75.

ويعرف البنك الدولي The World Bank -على سبيل المثال- الفساد بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"[1].

ووفقا لــ هيدين هيمر وآخرون Heidenheimer عام 1989 فإن "الفساد يحدث كلما استغل صاحب المنصب العام منصبه من خلال المكافآت النقدية أو غيرها لاتخاذ إجراءات لصالح بالتالي تضر بالمصلحة العامة"، فيما ركز فيلب Philip عام 1997 في تعريفه للفساد "بشكل أكثر وضوحاً على بعد المصلحة العامة من الفساد"[2].

ويعرف صامويل هنتنجتون Samuel Huntington الفساد بأنه أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال فترة التحديث الواسعة التي شهدها عصرنا الحالي، ومن ثَّم فإنه لا يمكن اعتبار الفساد ناتجاً عن السلوك المنحرف عن السلوك القويم، بل أيضاً ناتجاً عن انحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة[3].

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد أنه "سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة" بيد أن هذا التعريف لم يكن شاملاً أو جامعاً، لذا عادت المنظمة في الوقت متأخر وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين لتعرفه بأنه: "السلوك الذي يمارسه المسئولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سوء أكانوا؟ أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية من خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم"[4]، أما الأمم المتحدة فتعرف الفساد بأنه: "سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص ويندرج من الرشوة إلى عمليات غسيل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة وأنشطة المافيا"[5].

والفساد هو الانحراف عن المعايير أو الممارسات البيروقراطية الحديثة، معظم الناس في البلدان النامية، وهو سرقة الموارد العامة من قبل موظفي الخدمة المدنية؛ الضرائب غير القانونية من النشاط الاقتصادي؛ المحسوبية، بما في ذلك الأقارب، والأصدقاء، والمعارف

(1) Ivor Chipkin(2012) "The Politics of Corruption: Two Definitions of Corruption" October, Public Affairs Research Institute (PARi) , No.3, p. 3.

(2) Daniel Stockemer, et al (2011), Op,cit, p. 75.

(3) حمدي عبد العظيم، "عولمة الفساد وفساد العولمة" (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007) ص 16.

(4) عبد الخالق فاروق، "الفساد في مصر: دراسة اقتصادية تحليلية"،ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 10.

(5) Vineeta Yadav (2012) "Legislative Institutions and Corruption in Developing Country Democracies" **Comparative Political Studies**, Vol.45, No.8, p.1028.

الأخرى في توزيع السلع والخدمات، والعمالة في القطاع العام العامة؛ اختلاس الأموال العامة، وإساءة استخدام المناصب العامة وزيادة الدخل خارج نطاق القانون[1].

ولا يمكن القول دول العالم العربي هي وحدها التي ينتشر فيها الفساد؛ فالفساد أصبح سلعة عالمية على مستوى الأفراد كما على مستوى الدول، بل على مستوى القيادات الإدارية والمالية، وإذا كان الفساد منتشراً في الدول المتقدمة فإن ما يميز تلك الدول عن دول العالم العربي أن أي شخص تكشف ممارسته للفساد يقع تحت طائلة القانون وينال عقابه مهما كانت مكانته السياسية والاجتماعية، بينما في العالم العربي يمارس كبار المفسدين فسادهم وهم في مأمن من كل حساب أو عقاب، ولا ينال العقاب إلا من لا ظهر له من صغار الموظفين[2].

كما أن نسبة الفساد غالباً ما تكون مرتفعة في البلدان ذات الدخل المحدود، وبعكس الدول ذات الدخل المرتفع وللأسباب التالية[3]:

1- زيادة في الأجور على الخدمات التعليمية والثقافية.

2- التحسينات في تقنيات النقل والاتصالات.

3- نمو وسائل الإعلام.

4- تحسين المهارات الإدارية والمحاسبية.

5- صعود الطبقة الرأسمالية والطبقة الوسطى والقوى العاملة.

6- الضغط المتزايد على الإنفاق الحكومي.

وبوجه عام يمكن القول أن الفساد يمثل انحرافا كريهاً، عن حالة ما، تكون هي المأمولة في العلن ومنتفعة مع الصالح العام، إنه انحراف ينتج عن التفاعل غير صريح (أو غير عادل)، يساء فيه استخدام السلطة، من أجل تحقيق مصلحة تعتبر بشكل أو آخر غير

---

(1) John Mukum (2008) "Corruption Cleanups in Africa Lessons from Public Choice Theory" **Journal of Asian and African Studies**, Vol. 43 No. 4,p 428.

(2) عيد مسعود الجهني، "العدالة تطيح بوزير العدل"، صحيفة الحياة. العدد 16850، بتاريخ 1430/5/28هـ الموافق 2009/5/23 م. ص13.

(3) A. Yılmaz ATA (2011) "Determinants of Economic Corruption: A Cross –Country Data Analysis", **International Journal of Business and Social Science**, pp: 163 – 164.

مشروعة، بمعنى آخر: يمثل الفساد في فعل تناغمي تواطؤ بين فردين أو مجموعتين (أو جماعتين) لدفع (أو إنجاز) مصالحهما على حساب طرف ثالث (وضد الشرعية)[1].

ثانياً: الفساد تاريخياً

يعد الفساد من الظواهر التي لازمة الحضارة البشرية وجزءاً لا يتجزأ من الصرعات الاجتماعية والسياسية عبر التاريخ، فما من ثورة قامت أو أنظمة تهاوت أو أُممُ انهارت إلا وكان الفساد الإداري عنصراً فاعلاً في تحقيق ذلك، وتبدو لنا هذه الظاهرة جلية في كل ما قرأناه من تاريخ المدن أو سير الشعوب، مما يجعلنا نشعر بأنها حالة ملازمة للحضارة البشرية منذ نشؤها، فنحن لا نعرف ثقافة معينة يمكن أن تدعي لها سلوكاً يحصنها من هذه الآفة التي لا وجود لوصفها سحرية تقينا ضرر حدوثها، ولكن ما نعرفه أنه يمكن حصر هذه الظاهرة الموجودة أبدا في نسيج المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاربتها من خلال الأطر القانونية[2].

ولم تعرف الإنسانية تاريخياً محدداً لنشوء الفساد، ربما الفساد ظاهرة نشأت مع بداية الخليقة حيث نرى في الأثر قصة ولدي آدم هابيل وقابيل التي تدل على نشوئه منذ ذلك الزمن.

فضلاً عما تقدم يحدثنا التاريخ أيضاً، أن السلالات السومرية (في أرض العراق) عرفت شكل الإصلاح؛ حيث عثر المنقبون في آثار (مملكة أشنونة) على رقم طينية (لم يتم التعرف على مشرعها) فيها الكثير من نواحي الإصلاح، كتحديد أسعار المواد، وتحديد أسعار العبيد، بالإضافة إلى قوانين عدة تنظم الحياة الاجتماعية[3].

ولإثراء البعد التاريخي تبدو أهمية ذكر شواهده، وكيف تمت الإشارة لهذه الظاهرة التي تعد آفة تعاني منها البشرية بأجمعها، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الأقوام التي استوطنت أرض العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أُولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد؛ لذلك نرى إشارات إلى جرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (أوروك) و(أورنمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (أرك)، حسب آراء (السير كريمر)، كما أن الوثائق التي عثر عليها وتعود بتاريخها إلى الألف الثالث (ق. م) تبين أن

---

(1) محمد رؤوف حامد، "الرقص مع الفساد: تحليل علمي وحالات واقعية"، ط1 (الإسكندرية: دار العين للنشر،2011)، ص27

(2) عادل عبد اللطيف "الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها" في إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سابق، ص383.

(3) تقي الدباغ، "العراق في التاريخ" (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983) ص ص 87- 185

(المحكمة الملكية) آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد، مثل: (استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة وإنكار العدالة) حتى أن قرارات الحكم في جرائم مثل هذه كانت تصل إلى حد الإعدام[1].

فالأقوام التي استوطنت أ العراق، والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم قد عرفت ظاهرة الفساد؛ لذلك نرى إشارات إلى الجرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (اوروك) و(اورنمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (ارك) حسب آراء (السير كريمر)[2].

ولا بد من الإشارة إلى أن الأقوام التي استوطنت أرض العراق، والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أُولى الحضارات في العالم، قد عرفت ظاهرة الفساد؛ لذلك نرى إشارات إلى جرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (أوروك) و(أورنمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (أرك)، حسب آراء (السير كريمر)[3].

ويلاحظ أن (حمورابي) ملك بابل الذي وسع المملكة، وصاحب التشريعات المهمة في التاريخ (شريعة حمورابي)، قد أشار في المادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة.

حيث شدد على إحضار طالب الرشوة أمامه ليقاضيه بنفسه وتوليه أمر اجتثاثه، مما يدل على اهتمامه الكبير بمكافحة آفة الفساد، وكذلك فإن الشريعة المذكورة كانت قد نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم[4].

وبالانتقال من حضارة وادي الرافدين إلى الإغريق يظهر لدينا أنهم عرفوا ظاهرة الإصلاح أيضاً على صعيد ممارستهم السياسية، فهذا (سولون) الذي سبقت الإشارة إليه وفي نطاق الإصلاح نراه قد صاغ مبدأ يدعى (حق الجماعة) فيه أن أي جماعة لها عبادة مشتركة (أي مبدأ ما) لها أن تضع لنفسها قوانين تعترف دولته بصلاحيتها وشرعيتها،

---

(1) إبراهيم عبد الكريم الغازي، "تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية" (بغداد: مطبعة الأزهر،1973) ص 100

(2) صموئيل كريمر، "من الواح سومر". ترجمة طه باقر (بغداد: مكتبة المثنى،1975) ص81- 82.

(3) طارق حرب، "أجندات إمام هيئة النزاهة العامة لمكافحة الفساد، النزاهة شرط أساسي في الموظف العمومي دستورياً وقانونياً"، جريدة الصباح ـ ملحق آفاق استراتيجية، ع 995، في 9/ك1، بغداد، 2006)، ص 8.

(4) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، "الإصلاح والفساد" (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003) ص119.

فكانت هذه الجماعات وطبقاً للمبدأ والحق المذكور هي النواة لما يعرف اليوم بالأحزاب، النقابات، والجمعيات[1].

وقد استخدم أفلاطون وأرسطو وثيوقليدس، كلمة فساد للإشارة إلى تصرفات الأفراد الأخلاقية أكثر من الإشارة لجملة التصرفات الأخلاقية للمجتمع، وكان الحكم على ذلك يبنى على أساس توزيع الثروة والسلطة والعلاقات بين الزعماء وأتباعهم، وعلى مصادر قوة الحكم وحقوقهم المعنوية في ممارسة الحكم، أو "حب الشعب للحرية" ونوعية الزعامة السياسية وحيوية القيم أو الأساليب السياسية[2].

وفي الحضارة المصرية القديمة كشفت بعض البرديات القديمة عن أحد صور الفساد منذ خمسة آلاف عام؛ حيث كان يتم رشوة حراس المقابر الفرعونية من لصوص المقابر لتمكينهم من سرقة الحلي الذهبية وكافة الموجودات التي كانت تدفن مع الموتى لاستخدامها في العالم الآخر[3].

كما لوحظ أن لمصر الفرعونية إشارات ووصايا وتنبؤات في تنظيم الإدارة والعلاقات السليمة في الحكم والدولة، كما جاء في تشريع (حورمحب) مثلاً، كما لم يغفل الإغريق اهتمامهم بمشكلة الفساد؛ فقد حدد (سولون) في تشريعاته التي أطلق عليها قانون (اتيكا) قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم الإداري، وسعى لإدخال المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية في بلاد مزقتها نزاعات الأغنياء والفقراء، وقد سن تشريعاته إيماناً منه بتكريس سيادة القانون للحد من مظاهر الفساد التي بدت في ترف الأغنياء وبذخهم المثير للأحقاد[4].

أما تاريخ مناهضة الفساد فقد شهد العقد الماضي تطوراً كبيراً جداً في محاربة الفساد في المجتمع الدولي؛ فمنذ عام 1998 حتى الوقت الحاضر صادقت 38 دولة على اتفاقية مكافحة الرشوة OECD، وفي نهاية عام 2005 دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد The UN Convention Against Corruption حيز التنفيذ وهي الاتفاقية الأكثر

---

(1) طه حسين، "نظام الاثنين" (القاهرة: دار المعارف، 1921) ص ص 51 – 65.

(2) ميخائيل جونستون، "البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد"، ترجمة محمد البهنسي، في الفساد في الديمقراطيات الغربية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الطبعة العربية، العدد (149)، اليونسكو، 1996) ص 28.

(3) محمد احمد درويش، "الفساد: مصادره – نتائجه – مكافحته"، ط1 (القاهرة: عالم الكتب، 2010) ص14.

(4) انارويز، روح مصر القديمة، ترجمة إكرام يوسف، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006) ص 31.

شمولا حتى الآن، في عام 2007 أطلق البنك الدولي قراراً بدعم مشاركة مجموعة البنك الدولي لها في موضوع مكافحة الفساد إستراتيجية (GAC) ودعم الحكم الرشيد[1].

كما تأسست في عام 1993 بألمانيا منظمة الشفافية الدولية هي مجموعة من 100 فرع محلي، مع سكرتارية دولية في برلين، بألمانيا، كمؤسسة غير ربحية، وهي الآن منظمة عالمية غير حكومية، وتدعو لأن تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل، منذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي وهي تنشر أيضاً تقرير فساد عالمي، هو بارومتر الفساد العالمي ودليل دافعوا الرشوة[2].

ثالثاً: أشكال الفساد

هناك عدة معايير ينظر منها البعض عند تصنيفهم للفساد فإننا يمكن تقسيم صور الفساد إلى:

1- الفساد الإداري Administrative Corruption

ويقصد به: مخالفة القواعد القانونية بارتكاب سلوك مخالف لها من قبل الموظف العام باستغلاله لموقعه وصلاحياته عن طريق قيامه بالأفعال المنحرفة، وهو الفساد الذي ينشأ بسبب تغليب المصالح الفردية على حساب المصلحة العامة[3]، ويتخذ الفساد في الجوانب الإدارية عدة أشكال أبرزها وأكثرها انتشاراً:

- **الانحرافات التنظيمية**

وهي المخالفات والانحراف عن المعايير والقواعد التي تصدر عن الموظف في أثناء تأديته لمهمات وظيفته، ومنها: عدم احترام العمل، وامتناع الموظف عن أداء العمل.

---

(1) Benjamin A. Olken & Rohini Pande (2012) "**Corruption in Developing Countries**" P.2, (Online) Available: http://economics.mit.edu/files/7589, Date of Search: 29-5-2013.

(2) موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنيت http://www.transparency.org

(3) Ahmad AL-Hussaini, et al (2013) "The Impact of Adopting E-Government on Reduce Administrative Corruption: Empirical Evidence from Kuwait's Public Sector" (Kuwait: Public Authority of Applied Education and Training Collage of Business, **Academy of Contemporary Research Journal,** Vol.2, No.2, p.33.

- **الانحرافات السلوكية**

وهي مخالفات إدارية ترتكب من قبل أي موظف، وتتعلق بسلوكه الشخصي، أهمها: إهانة الوظيفة العامة، سواء استخدام السلطة، والمحسوبية والواسطة[1].

- **الانحرافات المالية والإدارية**

ويقصد بالمخالفات المالية والإدارية ما يتصل بسير العمل المنوط بالموظف، ومن هذه الانحرافات هي مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.

- **الانحرافات الجنائية**

ومن أكثرها وقوعًا ومن أبرز أشكالها: الرِّشوة، والاختلاس، والتزوير[2]، وعموماً فإن الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والإدارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الأعمال والتصرفات غير الشرعية؛ فهو ظاهرة معقدة تتشعب أسبابها وتتنوع آثارها، **وتشمل أنواعاً مختلفة من أنماط السلوك الشاذة، أهمها:**

أ- الرشوة Bribery

لقد أجمع الفقهاء على حرمة الهدايا التي تعطى للعاملين والموظفين وما في حكمهم بصفتهم الوظيفية؛ لأنها من قبيل الرشوة المحرمة، ونوع من أنواع خيانة الأمانة، ولقد ندد القرآن؛ بها، حيث يقول الـله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾[3]. وتعد الرشوة من أكثر أشكال الفساد الإداري شيوعاً، وهي عادة تُعرض من قبل المستفيد من الخدمة أو تُطلب من الموظف المسئول لتسهيل الحصول على خدمة غالباً ما تكون على حساب الآخرين، وتتباين نوعية الرشوة بدءاً من الرشوة النقدية، مروراً بالرشوة المالية (سيارة، عقار ... إلخ) والرشاوى في صورة تقديم خدمة مقابل خدمة، انتهاءً بالرشوة الجنسية[4].

---

(1) M. Taghavi et al (2011) "Comparing Impact of Administrative Corruption on Economic Growth in Developing Countries" **International Journal of Management and Business Research**, Vol.1, No. 2, P. 95.

(2) عادل محمد عبد الرحمن، "الفساد الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط"، **مجلة مصر المعاصرة**، المجلد (103)، العدد (502)، أسيوط، (2011)، ص ص 362-363.

(3) القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 16.

(4) جمال سلامة علي "الجهود الدولية لمكافحة الفساد وإشكاليات التطبيق"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العالمي، جامعة الكويت، المجلد (39)، العدد (2)، 2011، ص 109.

ب- المحاباة والمحسوبية Nepotism and Favoritism

تعد المحاباة والمحسوبية من أخطر صور الفساد ويقصد بالمحاباة: قيام موظف عام أو أي شخص آخر عمداً بشكل مباشر أو غير مباشر بالتماس أو قبول أي مزية غير مستحقة لصالحه هو أو لصالح شخص آخر؛ لكي تستغل نفوذه الفعلي أو المفترض يهدف الحصول من إدارة أو سلطة عامة على مزية غير مستحقة[1]، أي: تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق، كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار. أما المحسوبية فهي تنفيذ أَعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي إليها الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون أن يكونوا مستحقين لها، ووجد بعض الباحثين أن المحسوبية تبرز بشكل واضح في المؤسسات الصغيرة من البلدان النامية[2].

ت- السرقات والاختلاسات Stealing and Embezzlement

وتقع السرقات عادة في الأموال النقدية أو الموارد والأشياء العينية العائدة للدولة أو المؤسسات والهيئات التي تمول من قبلها، وتتراوح هذه الممارسات بين السرقة المباشرة للنقود المودعة لديهم أو تلك المسجلة بذمة الغير، وتتطلب السرقات المالية والعينية إجراءات إدارية وترتيبات إجرائية للتغطية عليها، كأن يتم تزوير المستندات أو إتلاف بعضها أو تحريف أو إضافة معلومات كاذبة إليها، وهذه بذاتها تعد أيضاً تصرفات فاسدة يعاقب عليها مقترفها حتى لو لم تستكمل سرقته[3].

أما **الاختلاس** **Embezzlement** ويقصد به: سرقة الموارد من قبل الأشخاص المكلفين من ذوي السلطة والسيطرة على موارد قيمة، ومن الأمثلة على ذلك؛ سرقة العاملون في المستشفى الأدوية ويبيعها على الصيدليات، أو سرقة المسؤولون الحكوميون المكلفين بتوزيع المساعدات الغذائية سرقة جزء من المواد الغذائية وبيعها لأفراد آخرين[4].

---

(1) محمد احمد درويش، **مرجع سابق**، ص24.

(2) Arshad Mahmood Sadozai, et al (2012) "Impact Of Favoritism, Nepotism and Cronyism on Job Satisfaction A Study From Public Sector Of Pakistan**". Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business**; Oct. Vol.4, No.6, p762.

(3) عامر الكبيسي، **الفساد والعولمه: تزامن لا تؤأمة** (الرياض: المكتب الجامعي الحديث، 2005)، ص 30-31.

(4) Robert Umutoniwawo (2012) **"Impact of Corruption on Democratic Governance In Africa**: The Case of Central Africa", International Conference on Democratic Governance: Challenges In Africa and Asia, (USA: Philadelphia) p.7.

ث- التزوير و التقليد (الغش) Similarity and forgery

يستخدم التزوير (Forgery) بكثرة في الضرائب والجمارك؛ حيث يقوم المسئولون الحكوميون بتغيير مواصفات السلع بهدف خفض حجم الرسوم، والتزوير قد يكون مادياً أو معنوياً، ولكل نوع طرقه الخاصة[1].

والغش (Cheat - Seindle) هو من الأساليب الاجتماعية التي يلجأ إليها بعض الفاسدين من المنتجين أو التجار أو الموظفين أو غيرهم بهدف خداع الآخرين الذي يقبلون على طلب هذه المنتجات أو الخدمات لتحقيق منافع خاصة؛ فقد يحدث الغش في السلع ولا تكون مطابقة للمواصفات القياسية، مما يخل بجودتها وحصول من يغش على أرباح كبيرة دون وجه حق، والغش سلوك إجرامي غير أخلاقي يحدث لتحقيق منافع على حساب الآخرين أو الحصول على مكاسب مالية دون وجه حق[2].

ج- الإبتزاز Extortion

وهو ميزة يطلبها الموظف من الآخرين (أفراد أو شركات) تحت تأثير التهديد بالضرر، والمبادر بالابتزاز هو الموظف في الغالب، وأن توقع الضرر يجعل الآخرين هم المبادرون في بعض الحالات لتقديم الميزة[3].

ح- الإحتيال Fraud

الاحتيال هي الجريمة وهي تنطوي على شكل من أشكال الخدع، وهي ذريعة كاذبة لتمثيل للحصول على منفعة من كسب ميزة غير عادلة[4].

---

(1) Sherri Irvin (2007) "Forgery and the corruption of aesthetic understanding" **Canadian Journal of Philosophy**, Vol. 37, No.2, pp. 284-286.

(2) حمدي عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص ص 34-35.

(3) غسان فيصل و فاتن سعد نعمان، "الفساد الإداري – أسبابه - أثاره - سبل معالجته، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإداري والإقتصادية**، المجلد (1) العدد (1)، جامعة كركوك، العراق، 2011، ص 68.

(4) Robert Umutoniwawo (2012) Op.cit, p.8.

خ- إساءة استغلال الوظائف والإهمال في العمل Abuse of functions and neglect at work

المقصود هنا: تعمد الموظف العمومي بإساءة استغلال وظائفه أو موقعه، أي: قيامه أو عدم قيامه بفعل ما عند الاضطلاع بوظائفه بغرض الحصول على مزية غير مستحقه لصالحه هو أو لصالح شخص أو كيان آخر مما يشكل انتهاكاً للقوانين[1].

أما الإهمال وهو قيام الموظف بإهمال للواجبات المنوطة به والمنصوص عليها فى القوانين واللوائح والقرارات التي تنظم الوظيفة العامة بشكل يؤدى إلى مردود سلبي على الإنتاجية وسير العمل.

د- التلاعب Changing of Data

يعد التلاعب في البيانات أحد أشكال الفساد ويقصد به: تعمد إخفاء أو تعديل البيانات لغرض الحصول على منافع خاصة أو لتضليل طرف آخر أو الحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة أو تحميله بما يزيد على التزاماته أو الحصول على ممتلكات المنشأة لاستعمالها في الأغراض الخاصة[2].

ذ- غسيل الأموال Money Laundering

تعرف عمليات غسيل الأموال بأنها "مجموعة العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال (القدرة) وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع، أو الإسهام في توظيف أو إخفاء أو تحويل العائد المباشر أو غير المباشر لجناية أو جنحة"[3].

2- الفساد السياسي Political corruption

الفساد السياسي هو أبو الفساد وأصله في أشكاله، والفساد المالي هو الذي يعضد الفساد السياسي (أي: الفساد في التوجهات) في المستوى المنظومي الأعلى، كما ينشئ في نفس الوقت

---

(1) محمد احمد درويش، **مرجع سابق**، ص ص 24- 25.

(2) الهام عطا حطحوط الموسوي، "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهره الفساد الإداري"، **بحث غير منشور** (بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والقانونية، جامعة بغداد، 2005) ص 37.

(3) Folashade B. Okeshola (2012) **Op.cit**, pp. 187.

فساداً سياسياً في المستوى الأدنى داخل المنظومة، كذلك فإن الفساد المالي يؤدي إلى الفساد الإداري ويتشارك معه في التأثير على المستويين الأعلى والأدنى[1].

ويمكن القول بأن الفساد السياسي واحد من أقدم التقاليد في العالم، ويشير المؤرخون إلى أن جذوره تعود إلى حضارة روما القديمة (753 ق.م) وحتى بعد ذلك، ومن وجهة النظر الاقتصادية، فإن الفساد في كثير من الأحيان يؤدي إلى عدم كفاءة الاقتصاد، مما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد بين الجمهور[2].

كان الفساد دائماً مصدر قلق لصانعي السياسة، فقد قال الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت Theodore Roosevelt في خطاب عام 1903: "يجب علينا أن نظهر اشمئزازاً من الفساد، في القطاعين العام والخاص في الحياة"[3].

وهذا النوع من الفساد يقصد به: فساد الساسة والحكام والأحزاب السياسية وأعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية المشتغلون بالعمل السياسي أياً كانت مواقفهم أو انتماءاتهم السياسية[4].

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization for Economic Cooperation and Development عام 2010، مصطلح الفساد السياسي للدلالة على سوء الاستخدام من قبل المسؤولين الحكوميين أو السياسيين للموارد العامة بطرق غير مشروعة، ، لتحقيق مكاسب خاصة، والفساد السياسي ليس قضية جديدة في عالم اليوم، في الواقع[5].

فالفساد إذاً ملازم بدرجات متفاوتة للحياة السياسية التي هي في آن واحد صراع على النفوذ والمصالح والموارد وهي أيضاً إدارة للشأن العام، لا يعني: التلازم ضرورة أو تبريراً، بل مجرد ترابط متفاوت الدرجات والمواقع والخطورة والانتشار بين مفهوم وممارسة

---

(1) محمد رؤوف حامد، **مرجع سابق**، ص 14.

(2) Dustin Atkins,(2011) "Uncovering the Roots of American Political or corruption: An Analysis" **Undergraduate Economic Review**: Vol. 7, No.1, pp.1-2.

(3) Andrianova, S. & Melissas N. (2006) "Corruption, Extortion, and the Boundaries of the Law", **Journal of Law, Economics, and Organization**, p.2. (Online) Available: http://ciep.itam.mx/~nmelissas/CorruptionExtortionSeptember.pdf, Date of Search: 27-5-2013.

(4) حمدي عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص 40.

(5) Dustin Atkins,(2011) **Op.cit**, p.1.

وثقافة مبنية على نفوذ وصراع نفوذ، وبين ممارسة وثقافة تغلب طابع الشأن العام في السلطة والممارسة الوطنية[1].

أنواع الفساد السياسي

أ- الفساد على مستوى الرئاسي

ويسمى (فساد القمة)، ويرتبط هذا النوع برأس الدولة وترجع خطورته إلى الدور المحوري الذي يحتله الزعيم في قمة الهرم السياسي حيث يتعلق؛ بذروة الهرم السياسي، أي: فساد الرؤساء والحكام من خلال استغلال سلطاتهم لتحقيق مكاسب شخصية بطرائق غير قانونية، وهذا من أخطر صور الفساد، والتي انتشرت في البلدان الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية[2].

ب- الفساد المؤسسي

عادة ما يتجاهل ويحتالون المسؤولون الحكوميون على القوانين واللوائح، وثمة عدم اتفاق بشأن تطبيق السياسات والقوانين، أضف إلى ذلك أن موظفي الحكومة يدخلون في اتفاقات مشبوهة وسرية مع رجال السياسة وذوي النفوذ لتحقيق مصالح خاصة؛ حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد

3- الفساد الاقتصادي Economic Corruption

يعد الفساد سبباً في ضعف الأداء الاقتصادي، وانعدام النمو الاقتصادي والتنمية، وانعدام المساواة والفقر، وانخفاض مستويات الاستثمار[3].

---

(1) أنطوان عمرة، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (31)، بيروت، 2004) ص 126.

(2) أحمد فارس، "الديمقراطية ومكافحة الفساد" **(في)**: مصطفى كامل السيد وصلاح زرقونة، الفساد والتنمية: الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999)، ص 334.

(3) Alexandru Grigorescu (2006) "The Corruption Eruption in East-Central Europe: The Increased Salience of Corruption and the Role of **Intergovernmental Organizations" East European Politics & Societies**, August, Vol.20, No.3, PP.518-519.

وتتباين الآراء النظرية المطروحة حول تأثير الفساد في النمو الاقتصادي، فبعض الاقتصاديين يعتقدون أن للفساد تأثيراً سلبياً في النمو الاقتصادي بسبب دوره في خفض معدلات الاستثمار؛ فالفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب يتحملها رجال الأعمال، كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، ذلك أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها[1].

4- **الفساد الأخلاقي** Moral Corruption

وهو المتمثل بمجمل الانحرافات والسلوكيات المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مأرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة[2].

ويشمل الفساد الأخلاقي الرشوة والاختلاس والغش والتهريب الضريبي[3].

5- **الفساد الاجتماعي** Social Corruption

وهو "مجموعة من السلوكيات التي تحطم مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم، بمعنى أن تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية تترسخ بفعل الظروف البنائية التاريخية التي تمر بها المجتمعات البشرية".

ويعد علماء الاجتماع أن الفساد هو علاقة اجتماعية تتمثل في الخروج على القواعد المستقرة في المجتمع والمتعلقة بواجبات الفرد إزاء الآخرين، وبما يعتبره المجتمع سلوكاً سوياً بصفة عامة، ويرون أن احتمالات انتشار الفساد تزيد في المجتمعات الصغيرة التي تتميز فيها العلاقات بين الأفراد بطابع شخصي واضح[4]، ويتمثل الفساد الاجتماعي في

---

(1) مفيد ذنون يونس و عدنان دحام أحمد، "أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم"، **مجلة تنمية الرافدين**، جامعة الموصل، العراق، مجلد (34)، العدد (109)، 2012، ص ص 190 - 191.

(2) عبد الـلـه بن عبد الكريم السالم، "استراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية"، **إعمال ندوة إدارة المال العام:** التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية في ماليزيا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

(3) محمد احمد درويش، **مرجع سابق**، ص13.

(4) عيسى عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 18.

ندرة وجود معاني الوطنية والولاء والإخلاص أو انعدامها، وحب العمل والتفاني في أدائه، وتفشي روح اللامبالاة وانعدام الأخلاق الوظيفية، والإهمال في تقديم الخدمات الاجتماعية وتوفيرها للمواطنين، الذي ينعكس بآثاره السلبية على شتى مناحي الحياة[1].

6- **الفساد القضائي** Judicial Corruption

وهو فساد أعضاء السلطة القضائية ويعد أخطر الأنواع؛ إذ يترتب عليه انعدام المساءلة أو ضعفها، وضياع الحقوق، وغياب العدل، وتفشي الظلم[2]، ويتمثل ذلك في الازدواجية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها تبعاً لأطراف العلاقة والمحاباة والمجاملة والمحسوبية لصالح ذوي الجاه على حساب الضعفاء والتساهل والإجراءات الروتينية المعقدة والممارسات غير القانونية (أثناء تنفيذ القانون أو السعي لتطبيقه) من قبل بعض رجال القانون (محامين وقضاة).

7- **الفساد الثقافي** Cultural Corruption

وهو أحد أنواع الفساد الذي ينال من الثوابت العامة لدى المجتمع، فيتغلغل إلى إفساد الهوية والموروثات، ويحدث في الأغلب تحت مظلة حرية الرأي تارة، والإبداع تارة أخرى، ومن خلال وسائل الإعلام أو مناهج التعليم تارة ثالثة، مما حاد بالبعض إلى القول بصعوبة الإجماع على أدنته أو سن تشريعات تجرمه، وهذا النوع من الفساد قد يلقي بظلاله على مجال المعاملات التجارية أو تعاملات المؤسسات المصرفية بالتأثير على هويتها والانحراف المقصود بها إلى أسس وقيم أخرى، وهو من أخطر أنواع الفساد[3].

رابعاً- أنواع الفساد Types of Corruption

هناك العديد من التقسيمات لأنواع الفساد تبعاً للمعايير المعتمدة للتصنيف كمعيار الحجم والانتشار والمستفيدين، وهي كالتالي:

---

(1) صلاح الدين فهمي محمود "**الفساد الإداري**" ط1 (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1994)، ص 47.

(2) Eric Chi-yeung Ip (2008), "Judicial Corruption and its Threats to National Governance in China" **Journal of Administration & Governance (JOAAC)**, Vol. 3, No.1. pp. 85-87.

(3) Wayne Sandholtz & Rein Taagepera (2005) "Corruption, Culture, and Communism" **International Review of Sociology**, Vol. 15, No. 1, March, pp. 109-110.

أ- أنواع الفساد حسب الحجم

هذه الأنواع ترتبط بقيمة التأثير التي تخلفها النشاطات الاقتصادية ودرجتها التي تدخل ضمن مسمى (الفساد)، وهي على نوعين[1]:

1- الفساد الصغير: (Petty Corruption)، أي الفساد على المستوى البيروقراطي، كالرشوة لموظف لاختصار مدة تقديم الخدمة، وسواه مما يعتبر ذا أثر ضئيل في المجتمع، أي: هو الذي لا يتجاوز حدود الحاجة وصعوبة أوضاع المعيشة السيئة وتنتشر بشكل ملحوظ أثناء مرحلة التحول من نمط الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق[2].

2- الفساد الكبير: وهو الفساد الذي يحدث في المستوى السياسي والبيروقراطي حتى يرتبط الفساد بالصفقات الكبرى في تجارة السلاح والمقاولات الكبرى وجذب التوكيلات العالمية التجارية للشركات عابرة القارات[3].

ب- أنواع الفساد حسب الموقف القانوني[4]:

وهو الرغبة في حصول المواطن و/ أو الجهة المستفيدة على حق قانون: هو فساد لكن دون سرقه للمال العام أو نهبه، ومن أمثلته تقديم رشوة إلى موظف حكومي دون وجود عائق قانوني يمنع إصدار هذا الجواز.

1- الاستيلاء على مقدرات الدولة: وهو الفساد الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة التي تراعي مصلحة عامة الشعب إلى قواعد وتعليمات تحابي مصالح المفسدين.

2- انتهاك القواعد القانونية: وهو انتهاك القواعد القانونية أو التطبيق المتحيز لها، وهو ما يطلق عليه كثيراً اسم (الفساد الإداري) وهو أكثر أنواع الفساد وضوحاً، ومن أهم آثاره المباشرة: عدم تطبيق التشريعات والسياسات العامة بشكل عادل.

---

(1) عمار عبد الهادي شلال و محمد صباح جسام، "الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة... مع الإشارة إلى حالة العراق"، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة التاسعة، العدد (31)، بغداد، 2009، ص 143.

(2) Inge Amundsen, (1999), "Political Corruption: An Introduction to the Issues", **Chr.** Michelsen Institute Development Studies and Human Rights Working, P.1

(3) محمد احمد درويش، **مرجع سابق**، ص 18.

(4) عمار عبد الهادي شلال و محمد صباح جسام، **مرجع سابق**، ص 144.

ت- أنواع الفساد حسب حال المفسدين[1]

1- الفساد الفردي: يمثل هنا حالة عرضية يقوم بها بعض الأفراد من الطبقة السياسية الحاكمة أو الموظفين العموميين، بشكل عرضي مؤقت.

2- فساد المؤسسات: أي أن الفساد يكون موجوداً في مؤسسة بعينها أو قطاعات دون غيرها كوجود بعض الموظفين الفاسدين في تلك المؤسسات أو القطاعات، علماً أن الفساد يكثر في القطاعات التي يسهل جني الريع منها بسبب ضعف النظام الناجم عن ضعف الرقابة والتنظيم.

3- الفساد المنتظم: وهو هنا يصل إلى مرحلة إطلاق صفة (الظاهرة) عليه؛ إذ يعاني المجتمع منها، ومن أهم ملامحه أنه فساد متجسد يصعب تجنبه ومقاومته.

وهناك مجالان آخران للتداخل؛ أولهما التداخل بين القطاع العام والخاص والسياسيين، وهنا يحصل ما نطلق عليه استغلال النفوذ، بينما يحدث التداخل الآخر بين السياسيين والبيروقراطيين، وأحد الأوصاف الممكنة لذلك التداخل هو تقاسم الرشوة[2].

خامساً- أسباب الفساد Causes of Corruption

توجد أسباب عديدة لوجود وظهور وتنامي الفساد، والتعرف على تلك الأسباب يساعد على وضع الآليات والحلول واتخاذ الإجراءات لمواجهة هذا المرض الخطير[3].

ويرتبط الفساد والنمو الاقتصادي، ونوعية المؤسسات السياسية من خلال شبكة معقدة. ومن المعروف أن الفساد يعد أحد أهم معوقات النمو الاقتصادي خاصة في المجتمعات النامية[4].

---

(1) سهيلة ابراهيم إمنصوران، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية: دراسة تحليلية، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (15)، السنة (6)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009، ص 162.

(2) مفيد ذنون يونس و عدنان دحام أحمد، **مرجع سابق**، ص 190.

(3) سامي محمد الطوخي، "شفافية أعمال الإدارة، مدخل رقابي للإصلاح الإداري – دراسة مقارنة بالتطبيق على تسبيب القرارات الإدارية" **رسالة دكتوراه غير منشورة** (مصر:كلية الحقوق، جامعة بني سويف، 2005) ص176.

(4) Toke S. Aidt, et al (2005) "**Growth, Governance and Corruption in the Presence of Threshold Effects**: Theory and Evidence", (Online) Available at: http://congress.utu.fi/epcs2006/docs/C1_aidt.pdf, Date of Search: 25-5-2013.

وتتمثل الأسباب الرئيسة للفساد بما يلي:

- الأسباب السياسية

الفساد من قبل المسؤولين الحكوميين يخالف العقد الاجتماعي بين الشعب والحكومة ويقلل الفساد في أي حكومة من شرعية النظام السياسي، وبالتالي يقلل من ثقة الناس في الحكومة[1].

- وهنا تجدر الإشارة إلى تعدد في الأساليب السياسية التي تساعد على انتشار الفساد في أي مجتمع، وهي:

- استبداد السلطة واستغلال المنصب: وهي إحدى السمات المميزة الدول النامية، وهي أحادية الرؤية والتمتع المطلق بالسلطة لدرجة تصل إلى الاستبداد في اغلب الأحيان[2].

- ضعف النظام القانوني والمغالاة في القوانين والقرارات[3].

- الصرعات الحزبية: وهذه الممارسات تؤدي إلى تشجيع غير المنتمين للأحزاب إلى محاباة بعضهم البعض[4].

- عجز الحكومة وقوة جماعات الضغط[5].

- عدم وجود النظام السياسي الفعال وضعف الوعي السياسي[6].

- عدم الاستقرار السياسي: يعد انعدام الاستقرار السياسي وسرعة تغيير القيادات العليا في بعض البلدان دافعاً للكسب غير المشروع[7].

---

(1) Jiangnan Zhu, Jie Lu, & Tianjian Shi, (2012) , **Op,cit** , p.2.

(2) عيسى عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 31.

(3) سمير عبد السميع زكي، "الفساد وآليات مكافحته في مصر" (**في**): رؤى مصرية في قضية الفساد: مناقشة التقرير الدولي للفساد 2003 (الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، سلسلة رؤى مصرية لتحولات عالمية، علا ابو زيد، باكينام الشرقاوي (محرران) جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والسياسة، مركز البحوث للدراسات السياسية، العدد (1)، (4)، 2004)، ص64.

(4) عامر الكبيسي، "الفساد الاداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة"، **مرجع سابق**، ص91.

(5) محمد رئيف، "الفساد: مفهومه واسبابه وقياسه وآثاره"، محاضرات مقرر قضايا اقتصادية معاصره لطلبة الفرقة الثالثة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2010) ص ص 9-15.

(6) ياسر خالد بركات، "الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع أشاره إلى تجربة العراق في الفساد"، **مجلة النبأ**، العدد (80)، العراق، 2006، ص 47.

(7) Kanybek Nur-tegin & Hans J. Czap (2012) "Corruption: Democracy, Autocracy, and Political Stability", **Economic Analysis & Policy**, Vol. 42, No.1, pp. 53-54.

- **الأسباب الاقتصادية**

إن ارتفاع حالات الفقر، والمصاعب الاقتصادية وارتفاع تكلفة المعيشة قد أغرى العديد من الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة لطلب الرشاوى، ونتيجة للأزمة الاقتصادية، فإنه من الصعب جعل موظفي الدولة يتبعون القواعد الرسمية والمثل العليا من الصدق في إدارة المؤسسات[1]، وبشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب كما يلي:

- الأسباب الخارجية للفساد: وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى[2].

- تفشي الفقر والجهل والفوارق الطبقية وتفارق معدلات الدخل[3].

- خصخصة أموال الدولة: اقترنت عمليات الخصخصة في العديد من البلدان بظهور الفساد، خصوصاً عند بيع منشآت القطاع العام وهيكلتها على أسس غير صحيحة[4].

- **الأسباب الإدارية**

يشير باحثون إلى أن الدوافع وراء الفساد الإداري هي وجود بيئة فاسدة تساند فيه السياسة العامة للحكومة نظاماً بيروقراطياً وسوء التنظيم الإداري وبيروقراطية القيادات الإدارية[5]، ومن هذه الأسباب الإدارية ما يلي:

- غياب الشفافية: تتميز الدول غير الديمقراطية بكونها مغلقة تسيطر عليها حكومات تتميز بالدكتاتورية تلغي دور الإعلام ولا تسمح بنشر المعلومات إلا التي تحقق أهدافها[6].

---

(1) Robert Umutoniwawo (2012) **Op,cit**, p.6.

(2) عيسى عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 112.

(3) **الفساد في الحكومة**، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعي والشئون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة - لاهاي/ هولندا من 11 – 15 ديسمبر 1989 – مطبوع بمعرفة المنظمة العربية للتنمية الإدارية إدارة البحوث والدراسات.

(4) محمد صالح جسام و عمار عبد الهادي شلال، الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة ... مع الإشارة إلى حالة العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة (9)، العدد (31)، 2011، ص 145.

(5) Ahmad AL-Hussaini, et al (2013) **Op,cit**, p.33.

(6) ستار جابر خلاوي، "دور الموازنة التقليدية في تفاقم مشكلة الفساد الإداري والمالي في العراق دراسة تطبيقية على موازنة رئاسة صحة واسط لسنة 2010، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العراق، العدد (10)، 2013، ص 153. ص 157.

- طمع الشخصية (الطموح): بعض المسؤولين الحكوميين لديهم رغبات غير محددة في سرعة الثراء وهؤلاء في بعض الأحيان لا يترددون في جمع المال حتى لو كان عن طريق السرقة[1].

- القصور في النظم الرقابية: في نظم المحاسبة، والإدارة المالية في الوحدات الإدارية الحكومية، فإنه يسهم في تهيئة الفرصة أمام الموظفين والمسؤولين لممارسة الفساد[2].

- انعدام الشفافية والبيروقراطية الزائدة والتداخل في المؤسسات[3].

- التداخل من القيادات الأعلى في أعمال المستويات القيادات الأدنى المختلفة[4].

- الأسباب الاجتماعية

يمثل انتشار الفساد في أي مجتمع إلى عدة أسباب أهمها نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع، ويؤدي هذا إلى ظهور الفساد في المجتمع[5].

- الشعور بالظلم واليأس والإحباط: وهذا الشعور يصل بمنظومة القيم الاجتماعية إلى التحلل والتدهور تدريجياً، فيعم التسيب في مجالات واسعة بحيث تؤثر على سمعة البلد[6].

- الشعور بالخطر وعدم الاستقرار الوظيفي[7].

- تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها: في هذه الحال تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يتيح لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية وتحديد تلك الضريبة[8].

- شيوع الوساطات وتمرس بعض ذوي الجاه والنفوذ الاجتماعي[9].

---

(1) Robert Umutoniwawo (2012) **Op,cit**, p. 7.

(2) مفيد ذنون يونس و عدنان دحام أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 191 – 192.

(3) Ahmad AL-Hussaini, et al (2013) **Op,cit**, pp.33-34.

(4) محمد رؤوف حامد، **مرجع سابق** ص 44.

(5) فاتن سعد نعمان و غسان فيصل عبد، "الفساد الإداري أسبابه – أثاره – سبل معالجته"، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد (1)، الإصدار (1)، جامعة كركوك، العراق،2011، ص 76.

(6) عصام عبد الفتاح مطر "جرائم الفساد الإداري: دراسة قانونية تحليلية مقارنة في ضوء الاتفاقات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد في الدول العربية والأجنبية"(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2011) ص 11.

(7) Robert Umutoniwawo (2012**), Op,cit**, p.6.

(8) فاتن سعد نعمان و غسان فيصل عبد، **مرجع سابق**، ص76.

(9) صفوت مصطفى الدويري، **الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية.. الاتجاهات الحديثة** (القاهرة: جامعة عين شمس، 2008)، ص192.

سادساً: آثار الفساد

للفساد آثار السلبية على كل مجال من مجالات التنمية المجتمعية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية)، والفساد ظاهرة عالمية وآثاره على الفرد، جعلت المؤسسات والبلدان والتنمية العالمية تجعل منه قضية ذات اهتمام عالمي. وفقا لإعلان ليما Lima، فإن آثار الفساد ما يلي: تآكل النسيج الأخلاقي للمجتمع، وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والضعفاء، وتقويض للديمقراطية والتخريب من سيادة القانون، والتخلف والحرمان من التنمية المجتمع، ولا سيما الفقراء، والحرمان من فوائد المنافسة الحرة والمفتوحة[1].

ووفقاً لـ كريستوفر Christopher Korale عام 2001 فإن أغلب حالات الفساد في العالم تحدث في موقفين هما[2]:

أولاً: حينما يتم إساءة استخدام موقعاً (منصب) مؤثراً لتحقيق مكاسب خاصة.

ثانياً: استغلال نظام لتأمين ميزة غير مستحق.

إن أي فساد يتطرق إلى الوظيفة العامة يمس الدولة في ممارستها لمهامها المختلفة، خاصة وأن الوظيفة العامة تلعب الدور الرئيسي والأساسي في قيام الدولة بأعبائها الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية أيضاً[3]، وتشير التقارير إلى وجود علاقة ارتباطية مباشرة بين الفساد والنمو الاقتصادي، فكلما زاد الفساد في مجتمع ما كلما قامت فئة قليلة بالسيطرة على موارد الدولة بطرق غير مشـروعة، مما اضعف من قدرة الدولة على الانتفاع بهذه الموارد في تحريك عجلة التنمية[4].

وقد شاع بين علماء الإدارة أن الدولة تساوي ما يساويه الموظف العام، ويعود هذا الاهتمام إلى أن جرائم الموظف العام بمختلف أنواعها وصورها تنتشر في بعض أجهزة الدولة فتهدد كيان المجتمع وتنشر الفساد فيه[5].

---

(1) Victor Egwemi (2012), "Corruption and Corrupt Practices in Nigeria: An Agenda for Taming the Monster, **Journal of Sustainable Development in Africa,** Vol.14, No.3. p. 76.

(2) Robert Umutoniwawo (2012), **Op.cit**, p.5.

(3) بوادي حسنين المحمدي "**الفساد الإداري، لغة المصالح**" (الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2008) ص13.

(4) السيد عبد الفتاح "**أباطرة الفساد: وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر**" (القاهرة: دار الحياة، 2011) ص22.

(5) هنان مليكة، "**جرائم الفساد**" (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2010) ص12.

- **تأثير الفساد على الجوانب الاجتماعية**

- يتسبب الفساد في توزيع الأعمال والمناصب على من لا يستحقونها[1].

- يسهم الفساد الإداري في ارتفاع معدلات الجريمة من خلال تكرس نظام تغفل فيه سيادة القانون بشكل كبير[2].

- يتسبب الفساد سلباً على العدالة التوزيعية، كما يؤثر على العدالة الاجتماعية[3].

- يتسبب الفساد الاداري في الفقر، ويخلق العوائق أمام التغلب عليه[4].

- يتسبب الفساد في إتلاف القيم الإيجابية وتآكلها، واكتساب وتعلم قيم سلبية، وهو ما يؤدي إلى تدهور الأداء واضمحلاله[5].

- يتسبب الفساد الإداري بانتهاك حقوق الإنسان عن طريق تشويه عمل المؤسسات[6].

- **تأثير الفساد على الجوانب السياسية**

- يتسبب الفساد في إضعاف المؤسسات العامة، مثل: الوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات[7].

- يتسبب الفساد في إضعاف الشرعية السياسية كونه ينقص من شرعية القادة السياسيين والمؤسسات السياسية[8].

---

(1) محمد رؤوف حامد، مرجع سابق، ص 40.

(2) جون د. بسوليفان والكسندر شكولنكوف "مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص" (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005) ص16.

(3) السيد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 23.

(4) ستار جابر خلاوي، مرجع سابق، ص 153.

(5) محمد رؤوف حامد، مرجع سابق، ص 41. اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دليل المجتمع المدني لمناصرة الاتفاقيات، مرجع سابق، ص 5.

(6) أحمد أبو دية،" الفساد: أسبابه وطرق مكافحته" ط 1 (دمشق: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2004) ص 6.

(7) محمد رئيف، مرجع سابق، ص 21.

(8) ياسر خالد بركات الوائلي، مرجع سابق، ص 48

- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي[1].

- يتسبب الفساد في إضعاف المصالح الوطنية وإحلال المصالح الخاصة[2].

- **تأثير الفساد على الجوانب الاقتصادية**

- يتسبب الفساد في سرقة الدولة من خلال التحول الاقتصادي إلى اقتصاد السوق[3].

- يتسبب الفساد في تشويه النفقات الأولية للحكومة وإهدار أموال الدولة[4].

- يتسبب الفساد في استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع[5].

- يتسبب الفساد في زيادة عجز الموازنة للدولة التي ينتشر فيها الفساد[6].

- **تأثير الفساد على الجوانب الإداري**

- الفساد يضيع وقت وجهد المناهضين للفساد؛ فمن الطبيعي أن التصدي للفساد ومقاومته لها تكلفة يتحملها من يقومون[7].

- يتسبب الفساد في انهيار البناء الاجتماعي والسياسي كنتيجة لهدر الموارد النادرة[8].

- يتسبب الفساد الإداري في فقدان ثقة المواطن بالدول فلا يحترم هيبة الدول ولا قوانينها[9].

---

(1) ياسر خالد بركات الوائلي، **مرجع سابق**، ص 48.

(2) صلاح الدين فهمي محمود، **مرجع سابق**، ص 38.

(3) محمد رؤوف حامد، **مرجع سابق** ص41.

(4) السيد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 23.

(5) Sanjeev Gupta, Hamid Davoodi & Rosa Alonso- Terme, (1998) "**Does Corruption After income inequality and poverty?**", IMF working paper 98\76, (Washington, DC: international fund).

(6) محمد رئيف، **مرجع سابق**، ص 21

(7) محمود رؤوف حامد، **مرجع سابق** ص 40.

(8) صلاح الدين فهمي محمود، **مرجع سابق**، ص ص 38 - 42.

(9) مهدي حسن زويلف وسليمان احمد اللوزي، "**التنمية الإدارية والدول النامية**" (عمان: دار مجدلاوي، 1993) ص37.

ثانياً: النظام السياسي والفساد في العراق

الربط بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح أصبح من المواضيع التي تلقى اهتماماً خاصاً لدى الباحثين في الآونة الأخيرة؛ ففي تقرير هام للبنك الدولي عام 2011 عن التنمية الدولية وموضوعه "النزاعات المسلحة والأمن والتنمية"، أظهر أن للفساد أثراً بليغاً في تزايد مخاطر اللجوء إلى العنف عن طريق إثارة الشعور بالظلم وتدمير فعالية المؤسسات الوطنية والقيم الاجتماعية[1]، وكذلك تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حول الفساد وبناء الدولة، جاء فيه أن الفساد هو مكمن الهشاشة لدى الدول، وأن بعض أنواع الفساد هو أساس انتزاع الشرعية في الدول التي عرفت العنف والنزاع المسلح. وفي العديد من الدول التي تعرضت لنزاعات مسلحة أكدت استطلاعات الرأي أن الفساد يتصدر شكاوى المواطنين فيها[2].

إن إحدى عشرة دولة من أصل العشرين دولة الأكثر معاناة من آفة الفساد، حسب مقاييس ومؤشرات منظمة الشفافية العالمية، عانت كذلك من نزاعات مسلحة واضطراب أمني، وإن خمساً من هذه الدول أعضاء في جامعة الدول العربية.

تشير دراسة منظمة الشفافية الدولية المنشورة عام 2001 إلى حقيقة كون أكثر المجالات الحكومية عرضة للفساد في الدول النامية؛ كما يلي[3]:

- المشتريات الحكومية.
- تقسيم الأراضي والعقارات وبيعها.
- التعيينات الحكومية.
- إدارات الحكم المحلي بالمحافظات.

---

(1)WorldDevelopmentReport2011,(Online)Available:http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTRESEARCH/EXTWDRS/0,,contentMDK:23252415~pagePK:478093~piPK:477627~theSitePK:477624,00.html, Date of Search: 30-6-2014.

(2) جورج توفيق العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية **(في)** الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004) ص 18.

(3) عبدالخالق فاروق" **اقتصاديات الفساد: كيف جرى إفساد مصر والمصريين من1974- 2010**"، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2011)، ص29.

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان خاصة الدول النامية؛ حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية، والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات أعمار أو إعادة أعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها.

ولا يختلف أحد على أن المجتمعات في الشرق والغرب كافة تحتوي على قدر مُعين من الفساد؛ إذ لا يوجد على وجه الأرض ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو تماماً من الفساد والمفسدين[1].

وللفساد تأثير سلبي قوي على شرعية الحكومة؛ كون الثقة السياسية ما برحت تمثل مشكلة للعديد من البلدان، بما في ذلك البلدان الحديثة في مجال الديمقراطية[2].

وأصبحت مشاكل الفساد إحدى أهم القضايا التي تحتل اهتمام المواطنين في البلدان العربية، وأحد أهم الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية، أما مكافحة الفساد فكانت البند الدائم على جدول أعمال مختلف الحكومات العربية[3].

ولقد برزت ظاهرة الفساد في تاريخ العراق الحديث منذ نشأة الحكومة العراقية في عشرينيات القرن الماضي وترسخت بعد انقلاب 1968[*]، وتفشت بعد عام 2003، واستفحلت في وقتنا الراهن ووصلت إلى درجات كبيرة.

أولاً: الفساد الإداري في العراق القديم والإسلامي

يكاد يتفق غالبية العلماء المتخصصين بتاريخ العراق القديم في الوقت الحاضر أن السومريين سكان العراق الأصليين استوطنوا السهل الرسوبي الخصيب من وسط العراق

---

(1) محمود عبد الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2004) ص79.

(2) Jiangnan Zhu, Jie Lu,Tianjian Shi,(2012) "When Grapevine News Meets Mass Media Different Information Sources and Popular Perceptions of Government Corruption in Mainland China", Comparative Political Studies ,p.13. (Online) Available: http://cps.sagepub.com.dlib.eul.edu.eg/content/early/2012/11/01/0010414012463886.full, Date of Search: 30-1-2013.

(3) عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، في: إسماعيل الشطي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 384.

(*) هو الانقلاب الذي جرى في شهر تموز/يوليو من عام 1968، حيث تم الإطاحة بنظام حكم الرئيس عبد الرحمن عارف في العراق، وتولى حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة بما يعرف بالثورة البيضاء بقيادة أحمد حسن البكر، ونائبه صدام.

وجنوبه في أَزمان لا تعرف بداياتها، قد كانوا أول من أنشأ دولة واخترع رموزاً مسمارية وصاغ ملحمة وترنم بأنغام القيثارة الذهبية، وكانوا أول من سن قانونا في العالم.

فالأقوام التي استوطنت العراق والتي تؤكد الشواهد التاريخية أنها أولى الحضارات في العالم قد عرفت ظاهرة الفساد، لذلك نرى إشارات إلى الجرائم الظاهرة في القوانين التي عرفتها (أوروك) و(اور نمو) في الألواح السومرية ومحاضر جلسات مجلس (ارك) حسب أراء (السير كريمر)[1].

كما تبين الوثائق التي عُثر عليها وتعود بتاريخها إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، إنَّ المحكمة الملكية آنذاك كانت تنظر في قضايا الفساد، مثل: (استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، قبول الرشوة، وإنكار العدالة) حتى أن قرارات الحكم في مثل هذه الجرائم تصل إلى حد الإعدام[2].

وتشير الوثائق في الفترة البابلية (القرن 18 ق.م. و6 ق.م) أن فلسفة السلطة انطلقت أنداك من مصدر إلهي فقد أحيط الملك من السماء والملك هو حاكم المدينة، وهو الكاهن الأعظم وهو نائب الآلهة ومندبها وهو فوق الجميع والكل يطلب طاعته، بل الاستسلام والخضوع المطلق له، ولهذا لا أحد كان يجرؤ على انتقاد الملك وتصرفاته التي كان يشوبها الكثير من الفساد[3].

إن تراث العربي الإسلامي مثلما هو غني بالكثير من الايجابيات، إلا أنه لا يخلو من السلبيات، لاسيما ظواهر الفساد التي أشار إليها القرآن الكريم ورسوله محمد (ص)، لذا فإن تفاصيل نظام الحكم ونظام إدارة المجتمع العربي الإسلامي، ما هي إلا اجتهادات وآراء بشرية قابلة للصواب أو تعرضها للخطأ أو الانحراف، بسبب التطور والتوسع الذي حصل في هذه الدولة العربية الإسلامية الجديدة [4].

---

(1) صموئيل كريمر، **مرجع سابق**، ص 81.

(2) إبراهيم عبد الكريم الغازي، **تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية**،(بغداد: مطبعة الأزهر، 1973) ص100.

(3) بسام عبد الرحمن الشاقية، **أخلاقيات العمل الإعلامي** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،2011) ص ص 28- 29.

(4) علي عبد مشاري، "ظاهرة الفساد الإداري في الموروث الإسلامي (دراسة تاريخية)"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، المجلد (9)، الإصدار (1)، جامعة القادسية، العراق، 2010، ص 200

وقد كان لسلوك النبي محمد عليه الصلاة والسلام وتعاليمه أثر كبير في مجتمعه، وسار الخلفاء الراشدون من بعده على نهجه فطبقوا تعاليمه التي تضمن أموال المسلمين من الهدر والسرقة[1].

لذا نجد أن السُنة النبوية المطهرة وأحاديث آل البيت (ع) والصحابة (رض) والتابعين لهم بإحسان كلها تعبر عن حقيقة واحدة، ألا وهي إتباع ما أراد الـلـه تبارك وتعالى، وتخليص المجتمع سواء أكان مسلماً أم غيره من براثن الفساد بأنواعه وإشكاله، كونها مخالفة للعقيدة الإسلامية المتمثلة بالأخلاق الحسنة لقوله (ص): "إنما بعثت لأُتممَ مكارم الأخلاق"[2].

وبانتقالنا من صدر الإسلام إلى ما بعده نلاحظ أن الظاهرة برزت في العصرين الأموي والعباسي، حيث كان المال يبذل في العصر الأموي للجماعات والفرق المعارضة لضمان ولائها للأمويين، ولكي يحافظ الولاة الباذلون لذلك المال على مناصبهم، فساد الترف والبذخ بين الحكام وأتباعهم واتسعت قاعدة المحرومين، مما أدى إلى ضعف الدولة فشاعت الفوضى والتمرد والفساد[3].

ويذكر أيضاً تجلي ظاهرة الفساد الإداري في العصر العباسي الأخير بشكل منتشر في أغلب المراكز الوظيفية، مما أدى إلى حدوث موجه من الاضطراب الإداري الذي ينتهي بالخلل إلى جميع أَركان الدولة التي انهارت وأتاحت للتتار بقيادة هولاكو إسقاط (بغداد) يوم الاثنين 5 صفر سنة (656/هـ 1258م)[4].

ثانياً: الفساد الإداري في العراق الحديث

- الفساد في العهد العثماني (1532 – 1918م)

لم يكن هم الحكومة العثمانية خلال فترة حكمها للعراق سوى دفع الضرائب وأخذ الرشوة بالإكراه ثم تترك الناس يفعلون ما يشاؤون، فسادت الفوضى.

---

(1) خولة عيسى صالح، **الرقابة الإدارية والمالية في الدولة العربية الإسلامية** (بغداد: بيت الحكمة، دار الإبداع للطباعة والتصميم،2001) ص21.

(2) علي عبد مشاري، **مرجع سابق**، ص ص، 191- 192.

(3) عبدالعزيز الدوري، **العصر العباسي الأول** (بغداد، مطبعة السريان 1945)، ص ص 47- 49.

(4) قصي الحسين، **الفساد والسلطة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1997) ص146.

وقد كان الفساد على أوجه فكان بعض الولاة يختلسون الأموال، ويستأثرون بالوظائف لأتباعهم والموالين لهم من غير العراقيين[1].

فاستفحلت الرشوة والواسطة والمحسوبية[2]، فكان الموظف العثماني يحصل على مرتبه الشهري بانتظام عكس العراقي، ومن المعروف أن الموظف العراقي في العهد العثماني لم يكن يحصل على مرتب شهري كاف وبانتظام ولذلك كان مضطراً إلى أخذ الرشوة في كل عمل يقوم به[3]، فانعدمت الثقة وسادت الكراهية بين الحاكم والمحكوم[4]، وشهدت هذه المرحلة كثرة الحروب بين الدولتين الإيرانية والعثمانية، وأيضا تكتل العشائر العراقية وتمردها على الولاة وكثرة الفيضانات، واجتياح الأوبئة، مما زاد ضعف الدولة، أما الوازع الديني فقد ضعف وصار الناس يستمعون إلى الوعاظ ويرددون كلامهم، وأيضا يسيرون في حياتهم العملية حسب القيم البدوية[5]، أما الناحية الأخلاقية فتشتهر هذه المرحلة بانهماك الناس في المعاصي، وصارت الفواحش بمثابة الحالة الاعتيادية[6]، كما ابتلى الجهاز الحكومي بآفة التفسخ، فانعكس ذلك على جميع أجهزة الدولة، فكان هم الموظف الحكومي النهب وجمع الأموال والذهب قسراً باسم التكاليف الحربية[7].

- الفساد في العهد الملكي (1921 - 1958م)

انتشرت الفوضى في المرحلة الانتقالية بين سقوط الدولة العثمانية والاحتلال البريطاني، وقد أطلق العراقيون على عهد الاحتلال "عهد السقوط"؛ لفساد الأخلاق وضياع القيم[8]، وشهدت هذه المرحلة تغلغل الاستعمار البريطاني في دوائر الدولة، وإدخالهم البيروقراطية غير الكفؤة، فانتشر التذمر بين الناس نحو الحكومة والمحتل، مما وسع الفجوة بينهما[9]، وسادت هذه المرحلة تمرد القبائل شمالاً وجنوباً واستعمال القسوة في قمعها، وقد اتبع

---

(1) عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**، ج 1(بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2004)، ص 212

(2) علي الوردي، "**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**"، ج6 (العراق: مؤسسة الصادق، 2004)، ص 361.

(3) إبراهيم الحيدري، "**علي الوردي: شخصيته منهجه وأفكاره الاجتماعية**" (بيروت: منشورات الجمل، 2006) ص 144.

(4) علي الوردي "**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**"، ج2، (العراق: مؤسسة الصادق، 2004) ص 9.

(5) علي الوردي "**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**"، ج6 ب، (العراق: مؤسسة الصادق، 2004) ص 171.

(6) عباس العزاوي، **مرجع سابق**، ص 193.

(7) علي الوردي "لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"، ج 4 (العراق: مؤسسة الصادق، 2004)، ص ص 17-82.

(8) المرجع نفسه، ص 126.

(9) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن (بغداد: آفاق عربية، 1988) ص 4.

المحتل سياسة القهر والمحاباة، وذلك بشراء ولاء بعض القبائل دون البعض الآخر لضرب بعضها ببعض[1].

وكان من مظاهر هذه المرحلة انقلاب عظيم في الأخلاق الوظيفية باستغلال المناصب الحكومية للكسب غير المشروع والاستفادة من عضوية المجالس النيابية في تراكم الثروة[2]، وكان المحتل يبقي على الموظفين ممن تثبت عليهم الرشوة والفساد، فأصحاب الخمول تمشية مصالح المواطنين[3]، وتحت ضغط استشراء الوساطة والفساد والرشوة في دوائر الدولة، طالب بعض المسؤولين إصدار قانون من شأنه أبعاد المرتشين والمفسدين من الجهاز الحكومي فارتفعت أصوات ذوي الجاه والسلطة وطالبوا باقتصار القانون على صغار الموظفين وإبعاده عنهم وعن الأقارب والموالين فتوقف إصداره[4].

وحين أُسست الدولة العراقية الحديثة (1921) على أَنقاض الولايات العثمانية القديمة (بغداد، الموصل، البصرة) كان من الطبيعي أن ترث (فيما ورثته) تركة ثقيلة بما فيها تقاليد وأَعراف الفساد الإداري وضعف القوانين التي تركت آثارها على الجهاز الإداري في ذلك الوقت، واستمر الحال في ازدياد حجم الفساد الإداري مع بدء توسع الجهاز الإداري في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دفع اغلب الموظفين إلى انتهاز الفرص للحصول على الأموال بطرق غير قانونية والذي سبب تذمر المواطنين وعجل بانهيار الحكم الملكي[5].

وتشير إحدى الدراسات إلى أنه في عام 1954 دعا رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي إلى مكافحة الفساد في الجهاز الحكومي، إلا أنه لم يفلح، واستمرت معدلات الفساد في ارتفاع متواصل، آخذه صوراً متنوعة بتنوع طواقم الحكم المتعاقبة على العراق حتى عقد التسعينات من القرن الماضي وصولاً إلى يومنا هذا؛ حيث تجذرت ظاهرة الفساد وتعمقت في العراق[6].

---

(1) فرهاد ابراهام، الطائفية والسياسة في العالم العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996) ص ص 113- 127.

(2) عبد الرزاق الحسني، مرجع سابق، ص 4.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية الجزء السابع (بغداد: آفاق عربية، 1988) ص 94.

(4) عبد الرزاق الحسني، مرجع سابق، ص 95.

(5) محمد إبراهيم عبد اللـه الزبيدي، **مرجع سابق**، ص68.

(6) عمار عبد الهادي شلال و محمد صالح جسام، الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة ... مع الإشارة إلى حالة العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة (9) العدد (31)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، ص152.

ورغم أنَّ الوظيفة كانت تمثل السلطة والنفوذ فضلاً عن أنها تتيح للفرد فرصاً كبيرة لاستغلال النفوذ والإثراء غير المشروع، إلا أن الموظفين كانوا يتسمون بقلة الكفاءة وضعف الأداء[1].

فقد كانت الوظيفة في العهد العثماني تؤجر وتباع وتشترى، فضلاً عن وجود (تسعيره) للمناصب ويزداد السعر مع أَهمية الوظيفة أو المنصب، وما يمكن أن يجلبه من عوائد على الشخص ابتداءً من الوالي وانتهاء بأصغر موظف[2].

- الفساد في العهد الجمهوري (المرحلة الأولى 1958- 1968)

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1958، عندما أطيح بالعهد الملكي خلال انقلاب عسكري، والمعروفة باسم ثورة 14 تموز (يوليو)، وكان للمواطنين دوراً في هذا الانقلاب بسبب ازدياد حجم الفساد مع توسع أجهزة الدولة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والذي كان سبباً في جعل الموظفين أكثر انتهازاً للفرص بغية الحصول على الأموال بطرق غير قانونية مما سبب في ازدياد تذمر المواطنين، ومن ثم بانهيار الحكم الملكي[3].

وتعد هذه المرحلة امتداداً لسابقاتها؛ حيث تميزت بالفوضى المرادفة للانقلابات السريعة والحادة مع استخدامها للعنف[4]، أما الجهاز الإداري فكان يتغير بتغير من يتولى الحكم، وطابع الولاءات القبلية الضيقة وليس الكفاءة؛ لذلك لم يظهر أي جهد للقضاء على الفساد الإداري[5].

الفساد الإداري في العراق فهو ليس وليد اليوم بقدر كونه ناتجاً عن إفرازات المراحل السابقة، فمنذ عام 1958 اتسم العراق بسيادة جو ملبد بالانقلابات العسكرية، وتعدد الحكومات الانقلابية التي تناوبت على الإمساك بزمام السلطة، والتي تمخض عنها بروز مشاكل اقتصادية واجتماعية مختلفة ومن بين تلك المشاكل مشكلة الفساد الإداري[6].

---

(1) عبد الجبار منديل، **الفساد في العراق بين الماضي والحاضر**، 2008، بحث منشور على الانترنت، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124554 تاريخ البحث 2013/6/17.

(2) مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الاداري في العراق خلال التحول والاضطراب، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، السنة (1)، المجلد (1)، العدد(1)، جامعه تكريت، العراق، 2005)، ص96

(3) حسن لطيف الزبيدي و لطيف لافي السعدون، الفساد في العراق: جذوره، فروعه، ثماره المرة، **مجلة دراسات اقتصادية**، السنة ، العدد (18)، بيت الحكمة، بغداد، 2006) ص10

(4) محمد حسين الزبيدي، **ثورة 14 تموز في العراق** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983) ص ص 125 – 127.

(5) مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (قم: منشورات الشريف الرضي، 1968) ص ص 109 – 174.

(6) حيدر نعمه بخيت، الفساد الإداري في العراق، **صحيفة المدى**، بغداد، العدد 634، بتاريخ 21/9/ 2006.

وخلال السنوات 1964- 1968 ظهر الفساد واضحاً، فبدأ العسكريون ببيع إجازات الاستيراد التي حصلوا عليها من خلال موقعهم في المؤسسة الحاكمة إلى مقاولين مع إعفاءات جمركية سخية.

واستمر الحال حتى مجيء النظام البعثي بعد الانقلاب في العام 1968 الذي تسبب بآفة هدر وتبذير أموال الدولة؛ إذ تم صرف الكثير من موارد البلد على مشاريع لا تمت بأية صلة للتنمية.

- الفساد في العهد البعثي (1968 – 2003م)

يقدر خبراء يستعين بهم البنك الدولي، حجم الأموال المنهوبة من العراق وخاصة من الثروة المقتطعة من مردود النفط العراقي على مدى حكم حزب «البعث» الذي أنهاه الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003 تجاوز 40 بليون دولار تم توظيفها خارج العراق عبر سلسلة استثمارات سرية لم يتم تجميدها أو لم تستطع الحكومات العراقية أن تسترد إجزاء منها[1].

مع سيطرة البعث على الحكم (1968/7/17) حاول تطعيم الإدارة بدم جديد فعين كبار أعضائه في مناصب عليا، ولكن معظم البعثيين كانوا شبان صغار السن، لم ينه بعضهم دراسته الثانوية، مما جعلهم يفتقرون إلى الخبرة وعدم القدرة على الإسهام في تحسين بيروقراطية نضب فيها معين الإداريين من ذوي الخبرة[2].

واستمرت سيطرة قيادات البعث على الاقتصاد من خلال اعتماد الدولة إجراءات كان من شأنها إحكام السيطرة على المجتمع والاقتصاد معاً، فقد تولى المكتب المهني للحزب ترشيح كبار الموظفين للنظر في من يقترحه الوزير من أشخاص لشغل المناصب العليا، أو منحهم الترقيات السنوية المنصوص عليها في قوانين الخدمة والملاك[3].

وعندما أمم النفط العراقي قرر نظام البعث بعد تأميم حصة مؤسس كولبنكيان البرتغالية (5 بالمئة من امتيازات نفط العراق) الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي تكون لقيادة الحزب مبالغ كافية من المال لاستخدامها في العودة إلى الحكم في حال وقوع انقلاب، أو في حالة وقوع غزو خارجي، وأصدر مجلس قيادة الثورة

---

(1) تريليون دولار خسائر اقتصادات دول «الربيع العربي» والعراق من الفساد، صحيفة الحياة اللندنية، العدد (18049) التاريخ 2012/9/3، متاح على الانترنيت http://alhayat.com/Details/431509 تاريخ البحث 2014/2/5.

(2) مجيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974) ص 271.

(3) هاشم جواد، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام- ذكريات في السياسة العراقية 1967 – 2000 (بيروت: دار الساقي، 2003) ص256.

قانوناً خصص بموجبه 5 بالمئة من عوائد العراق النفطية سنوياً للحزب تودع في حساب خاص، وبحسب تقديرات وزير التخطيط العراقي الأسبق جواد هاشم فإن العوائد المتراكمة من هذه النسبة قد بلغت نهاية عام 1989 حوالي 10 مليارات دولار أمريكي، ارتفعت إلى 31 مليار دولار عام 1990[1].

كما أن الحرب العراقية الإيرانية[*]، تعد مرحلة هامة بتاريخ الفساد في العراق، وبدايات هذه الظاهرة تعود إلى العام 1980 داخل المؤسسة العسكرية تحديداً، بين ضباط وميسوري الحال من المجندين كانوا يدفعون رشاوى و«هدايا» إلى آمريهم للحفاظ على حياتهم أو الحصول على إجازة يمارسون فيها أعمالاً تدرّ عليهم رزقا أوفر من رواتبهم، إلى جانب «شراء» قادة عسكريين بمنحهم أوسمة شجاعة ومكافآت مالية ضخمة وأراضي، خلقت منهم فئة ثرية جدا ولّدت لدى الضباط الآخرين الشعور بالحيف فأخذوا «حقهم» من الدولة بالرشوة والاختلاس، ما نجم عنه «تطبيع نفسي» مهد للانزلاق الى الفساد[2].

وإرهاصات حرب الكويت[*]؛ حيث جاء الحصار الذي اضطر معه أساتذة جامعة؛ لأن يعملوا (سواقي سيارات الأجرة، ومدرسين إلى اقتناء «بسطيات») لبيع السجائر، فدخل الفساد المؤسسات التربوية المسؤولة عن صنع الأخلاق ليلوث الضمائر الفتية ويهيئها لمرحلة القبول حين تصبح شابة؛ لينتقل «التطبيع» الذي مارس عملية «ترويض الضمير» لثماني سنوات، إلى حالة "القبول" المبرر نفسياً لثلاث عشرة سنة[3].

وما أعقبها من حصار اقتصادي أدت إلى أنهيار الاقتصاد العراقي الآلاف المرات قياساً بقيمته قبل حرب الخليج الأولى، التي كانت السبب الرئيس لانهيار البنية التحتية للاقتصاد

---

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 121-122.

(*) الحرب العراقية الإيرانية أو حرب الخليج الأولى، أطلق عليها من قبل الحكومة العراقية آنذاك اسم قادسية صدام بينما عرفت في إيران باسم الدفاع المقدس, وهي الحرب التي اندلعت بين العراق وإيران من سبتمبر 1980 حتى أغسطس 1988، خلفت الحرب أكثر من مليون قتيل وخسائر مالية بلغت أكثر من 400 مليار دولار أمريكي، وهي أطول نزاع عسكري في القرن العشرين وواحدة من أكثر الصراعات العسكرية دموية

(2) قاسم حسين صالح، "الفسـاد في العراق ... الأسـباب والمعالجات"، **جـريدة المدى**، العدد (2884) بغداد، بتاريخ 2013/9/5.

(*) حرب الكويت أو حرب الخليج الثانية، تسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء , أطلق عليها من قبل الحكومة العراقية آنذاك أسم إم المعارك وهي الحرب التي شنت بين العراق وقوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد نظام العراق من 17 يناير إلى 28 فبراير 1991 بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من "الاحتلال" العراقي.

(3) قاسم حسين صالح، **مرجع سابق**.

العراقي وتدمير طاقاته وإرجاعه عشرات السنين إلى الوراء ولم يقتصر على تدمير الطاقة العسكرية العراقية بال أنتهى الأمر بتركيع العراق وإزالة وانتهاء أسطورة القوة العراقية وتركت آثاراً بعيدة المدى على القيم الاجتماعية[1].

إن ما خلفته الحروب المتعاقبة والحصار الاقتصادي على العراق على سبيل المثال أدى إلى تنامي ثقافة التحايل في أغلب الأوساط الاجتماعية وبخاصة داخل مؤسسات الدولة ودوائرها العامة؛ حيث كان الحصار موجه بالدرجة الأولى إلى أبناء الشعب دون السلطة الحاكمة وأتباعها، وهذا ما أكدته منظمة الشفافية العالمية في تقريرها السنوي لعام 2006 الذي رأت إن هناك علاقة قوية وواضحة بين الفساد والفقر، وأن حوالي ثلاثة أرباع الدول المشمولة بالفساد هي من الدول الفقيرة، وبذلك رسخت حالة الفقر (بفعل الحصار) لدى أغلب العراقيين ثقافة قبول الفساد المالي والإداري على أنه مسألة طبيعية لا شأن لها بالتأثير على مكانة المفسد سلباً أو إيجاباً[2].

وبعد اجتياح العراق لدولة الكويت في آب من عام 1990 وما تمخض عنه من حصار اقتصادي شامل من قبل المجتمع الدولي أثر في مختلف مستويات المعيشة، ومن بينها منتسبو القطاع الحكومي؛ حيث كان دخل الموظف من الدرجة الثالثة لا يتجاوز الخمسة دولارات شهرياً ولم تزد دخول الموظفين بصورة موازية لنمو معدلات التضخم التي أخذت شكلاً فلكياً وتدهور قيمة الدينار العراقي بشكل كبير نتيجة لجوء الدولة إلى تمويل إنفاقها عبر التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد)[*]، ورغم توصل العراق إلى اتفاق حول

---

(1) محمد احمد درويش، **مرجع سابق**، ص ص 172 - 173.

(2) احمد جويد، **ثقافة المجتمع ودورها في مجابهة الفساد**، بحث منشور على الانترنيت، http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=11765&Itemid=1 تاريخ البحث 2013/6/21.

(*) بعد غزو الكويت وانتهاء حرب الخليج الثانية ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق ولعدم القدرة على إصدار الدينار العراقي الذي كان يطبع في مطابع سويسرا بدأت الحكومة العراقية بطبع الدينار العراقي في المطابع العراقية التي كانت تفتقر إلى التكنولوجيا اللازمة لطبع عملة بمواصفات جيدة مما أدى إلى انتشار عمليات واسعة في تزوير العملة العراقية ناهيك عن الانهيار الشديد في قيمة الدينار العراقي نتيجة للحصار حيث وصل قيمة الدينار العراقي في 1995 إلى مستويات متدنية وكان الدولار الأمريكي الواحد يعادل 3500 دينار عراقي بينما كانت قيمة الدينار الواحد قبل الأزمة تساوي 3،3778 دولارا.

مذكرة النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة في عام 1996، إلا أن هذا الاتفاق لم يساهم بصورة كبيرة في تحسين الوضع المعيشي لمنتسبي القطاع الحكومي[1].

لقد عمقت حقبة العقوبات (1990- 2003) التي فرضها مجلس الأمن الدولي من حالة الفساد المستشري، وأدخلته حيزاً جديداً، هو حيز المقبولية الاجتماعية، فحالات الفساد والرشوة واستغلال المنصب بدت، وكأنها ضمن سياق العرف طالما أن النظام الاقتصادي لم يكن يلبي أدنى الاحتياجات الأساسية للأفراد، فتدهور مستويات الأجور وجموح التضخم عمقا من الفجوة الحاصلة بين إمكانات الأفراد واحتياجاتهم الفعلية[2].

ومن جهة أخرى أدت هذه العوامل إلى انخفاض مستوى المعيشة للمواطن بشكل كبير وخاصة بعد حرب الخليج الثانية؛ إذ بات الراتب الشهري لا يكفي للمعيشة، مما دفع إلى ظهور أشكال متعددة من الفساد الإداري في الجيش والشرطة والنظام القضائي والصحي والأجهزة الإدارية الأخرى، وكان الأثر الأسوأ لهذه الممارسات قد امتد إلى النظام التعليمي، وشهدت معدلات الفساد قفزات كبيرة في فترة قليلة[3]، علماً بأن صندوق النقد الدولي وجد أن زيادة (0.78%) في معـدل الفساد تقلل من الدخل السنوي بنسبة (7.8%)، وذلك لدى الخمس الأكثر فقراً من المواطنين[4]، فانتشرت ظاهرة الرشوة والابتزاز في دوائر الدولة فضلاً عن فرض بعض الدوائر على المواطنين ممن يراجعونها لتمشيه (معاملاتهم) تجهيزها بالورق لإتمام (معاملاتهم) وهو يكفي لعشرٍ منها، وأصبح لبعض الدوائر موظفون يتعاملون مع المواطن ويقبضون مبالغ كبيرة لقاء الحصول على إجازة السوق أو جواز السفر أو الجنسية، فضلا عن قيم المحسوبية والسرقة لدى كبار المسؤولين، والتي كان آخرها وأشهرها عقود مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء)[5].

- الفساد ما بعد سقوط العهد البعثي:

مع بداية سقوط نظام صدام في عام 2003 لوحظت مظاهر الفساد الاداري والمالي وعلى نطاق واسع مع مجيء سلطة الائتلاف المؤقتة؛ حيث بدأنا ونسمع بالعديد من مظاهر

---

(1) حيدر نعمة بخيت، **مرجع سابق.**

(2) حسن لطيف كاظم الزبيدي، **مرجع سابق،** ص ص 121 – 122.

(3) مؤيد عبد القادر الحبيطي، **مرجع سابق،** ص 96.

(4) السيد عبد الفتاح، **مرجع سابق،** ص 22

(5) وجدان فالح الساعدي، مشاكل الهدر والإسراف والفساد الاداري في الدولة، **مجلة النبأ**، العدد (80)، السنة (11)، بغداد، مركز الامام الشيرازي للبحوث والدراسات، 2006. ص102.

التصرف الكيفي في الموارد المالية والاختلاسات، مما دفع الكونغرس الأمريكي لتأسيس دائرة للمفتش العام الأمريكي في السلطة المذكورة، وذلك في شباط (فبراير) من عام 2004، أي بعد انتهاء فترة سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد رافقت مظاهر الفساد آلية صرف الأموال المخصصة لتمشية أمور البلد وكذلك مساعي ما سمي بإعادة الأعمار في العراق، سواء بالنسبة للأموال المخصصة من الجانب الأمريكي أو الأموال العراقية، مما أدى إلى تبديد الموارد المتاحة للمشاريع فضلاً عن ارتفاع تكاليف العقود، وإن أحد عوامل الزيادة في تكاليف العقود هو ارتفاع تكلفة توفير الأمن التي تدخل في تكلفة العقود، والتي تستند إلى قاعدة التكلفة زائداً هامش الربح، إلى تأثير تعدد المقاولات من الباطن (وبيع العقود من واحد إلى آخر)[1].

يشير الباحثون والأكاديميون في مجال الإدارة العامة والسياسيون العراقيون وغير العراقيين إلا أن ظاهرة الفساد الإداري في العراق ازدادت بشكل سريع ومخيف مع بداية دخول قوات التحالف (الأمريكي ـ البريطاني) للعراق عام 2003، وأصبحت هذه الظاهرة من أهم العقبات التي تواجه الحكومة الدائمة (التي أنشئت بعد الحكومة الانتقالية)[*].

إن انهيار الدولة العراقية ودخول قوات التحالف، وما رافق ذلك من الفساد وتعطيل مؤسسات المجتمع وعدم السماح لها بالقيام بمعالجة الأمر بشكل صحيح، وضعف الروادع الأخلاقية ومنظومة القيم والانفلات الأمني، بسبب كل كذلك أخذت بوادر أنتشار وأتساع مشكلة الفساد الإداري والمالي طريقها في شتى مجالات الحياة[2].

إذا قلنا أن ظاهرة الفساد الإداري كانت شائعة في العراق سابقاً فإن ما يميزها في مرحلة ما بعد صدام هو توسعها على حساب التنمية وامتدادها إلى بنية الدولة ونخبها السياسية وتحولها إلى بديهية سياسية، اجتماعية واقتصادية[3].

---

(1) مدحت كاظم القريشي،2013، "**الفساد الاداري والمالي في العراق (اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته)**" متاح على الانترنت http://burathanews.com/news/182973.html تاريخ البحث 2014/7/1.

(*) تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في 28 حزيران 2004 لتحل محل سلطة الائتلاف الموحدة (سلطة الحاكم الامريكي) ومجلس الحكم في العراق وإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حل محلها الحكومة العراقية الانتقالية في 3 مايو 2005، ثم تشكيل أول حكومة عراقية دائمة منتخبة في 20 مايو من عام 2006 برئاسة نوري المالكي.

(2) جودت حسن خلف، الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر علم القانون وعلم الإنسان، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد (56)، الجامعة المستنصرية، بغداد،2012، ص. 5.

(3) عقيلة هادي عيسى، اثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الإداري، **مجلة السياسية والدولية**، العدد (15) جامعة المستنصرية، بغداد، 2010. ص 264.

بدأ الفساد في هذه المرحلة حينما رأى المسؤولون في الإدارة الأمريكية ضرورة ملحة لإشراك الأمم المتحدة في العمل في العراق بعد انتهاء الحرب؛ حيث رأت أنها في حاجة إلى إنهاء عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق منذ عام 1990 فيما يخص بيع بتروله، وفي القرار 1483 والذي صدر في 22/مايو/2003 اتفقت واشنطن ولندن على أنهما قوتان محتلتان تحت مظلة القانون الدولي، وأقر مجلس الأمن حقيقة وجود قوات الاحتلال دون منحهما صفة الشرعية لذا تم الاتفاق على أن يكون لدى الأمم المتحدة مندوب خاص توكل إليه مهمة العمل بشكل مكثف مع السلطة والشعب العراقي وغيرهم ممن يعملون على دفع الجهود التي تبذل لإعادة تأسيس وإصلاح المؤسسات المحلية والوطنية التابعة لنظام الحكم المنتخب، ثم تم رفع الحظر على التجارة العراقية، أما أموال البترول العراقي التي قامت هيئة الأمم المتحدة بإدارتها منذ عام 1996 من أجل رعاية حقوق الشعب العراقي في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، فقد تم تحويلها لتكون تحت إدارة قوات الاحتلال، وهذا ما مكن قوات الاحتلال إنفاق تلك الأموال كما يحلو لها دون التعرض للقيود المفروضة على الأموال التابعة للكونجرس المخصصة لعملية إعادة الإعمار في العراق[1].

إذاً الفساد الإداري في العراق ضارب بأطنابه في هياكل السلطة. ومع أنه موروث من أيام النظام البعثي السابق، إلا أن الحقيقة المؤلمة هي أن الورثة زادوا الطين بلّة. ولهذا صار من الضروري فتح باب الفساد الإداري بأثر رجعي، رجوعاً إلى يوم 9/ أبريل (نيسان) 2003 وما بعده، مروراً بسلطات الاحتلال، ومجلس الحكم.

والحكومة المؤقتة[*] والانتقالية[**] السابقتين ولا ضرر في ذلك بل النفع كله، ذلك أن معظم وزارات الدولة ومؤسساتها يستشري فيها الفساد[2].

---

(1) ميريام بيمبرتون – ويليام هارنتج، **مرجع سابق**، ص 136- 137.

(*) الحكومة العراقية المؤقتة هي السلطة الثالثة حسب التسلسل الزمني التي تشكلت في العراق عقب الإطاحة بحكم صدام وتشكلت الحكومة المؤقتة في 28 حزيران 2004 لتحل محل سلطة الائتلاف الموحدة ومجلس الحكم في العراق وإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن حل محلها الحكومة العراقية الانتقالية في 3 مايو 2005.

(**) الحكومة العراقية الانتقالية هي السلطة الرابعة حسب التسلسل الزمني التي تشكلت في العراق عقب سقوط صدام في 2003 حيث حلت هذه الحكومة محل الحكومة العراقية المؤقتة في 3 مايو 2005 وتم التصديق على هذه الحكومة من قبل مجلس النواب العراقي المؤقت في 28 نيسان 2005.

(2) علي وتوت، ظاهرة الفساد في العراق: دراسة تحليلية في سيسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، العدد (5) الاصدار (5)، جامعة واسط،العراق،2007، ص 199.

ومن الأمثلة على استشراء ظاهرة الفساد في تلك الفترة هو الاعتماد من قبل المسئولين الأمريكيين على شركات خاصة للقيام بكل المهام داخل العراق بدءاً من تقديم الوجبات وغسيل الملابس إلى حماية خطوط البترول وإجراء التحقيقات مع السجناء والذي كان سبباً رئيساً في التكاليف الهائلة للحرب على العراق، ومن أمثلة ذلك التعاقد مع شركة "هاليبرتون"[*]، لتكليفها بتوفير بعض الخدمات دون عمل مناقصة وبتكلفة أعلى[1].

واليوم يفتقر العراق إلى نظام مالي محاسبي يتناسب مع الوضع الدولي حالياً، وهذا سبب رئيسي في فشل الوضع الاقتصادي عموماً، وهو مرتبط بقضية الفساد، فالمال السائب يعلم السرقة، ومعالجة هذا الموقف يجب أن تتم في شكل مهني. فقبل سنوات جلب الأميركيون شركة لإدارة المال العام، عندما تمت مسألتهم أين عملت هذه الشركة؟ تبين أن نطاق خبرتها لا يتجاوز كوسوفو وتيمور الشرقية! أضف إلى هذه القضية أن لا يفهم حتى هذه اللحظة كيف تنفق الدولة أموالها. عام 2012 جاءت الحكومة إلى البرلمان بطلب سلف، وتبين أن بعضها قرارات إنفاق يتخذها مجلس الوزراء وصلت القائمة الخاصة بها إلى 41 تريليون دينار (حوالى 36 مليار دولار) حينها أوقفها البرلمان، لكنها مررت في موازنة عام 2013، ولم يفهم حتى كيف مررت؟![2].

وفي إطار متصل كشف صندوق النقد الدولي أن أكثر من 65 مليار دولار نهبت من العراق بين عامي 2001 و2010[3].

ويرى الباحث أن ظاهرة الفساد الإداري في العراق ازدادت بشكل سريع ومخيف مع بداية سقوط النظام البعثي في (2003/4/9)، وأصبحت هذه الظاهرة من أهم العقبات

(*) هاليبرتون لخدمات الطاقة (Halliburton Energy Services) هي شركة عالمية في مجال الطاقة يملك جزءاً كبيراً من أسهمها نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني"، وعدد آخر من صنّاع القرار في أمريكا وتعمل في 120 دولة حول العالم، يقع المقر الرئيسي لها في هيوستن، تكساس، إلا أنه أعلن مؤخراً عن نقل المقر الرئيسي للعمليات الدولية إلى دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(1) هارتونج، ويليام دي، التربح غير القانوني من الحرب على العراق، **(في)**: ميريام بيمبرتون- ويليام هارنتج، دروس من العراق ... لتجنب الحرب القادمة" (القاهرة: دار الفاروق للنشر الترجمة العربية، 2010) ص 195.

(2) مقابلة مع السياسي العراقي والخبير المالي أحمد الجلبي أجرتها **صحيفة الحياة اللندنية**، العدد (18510) بتاريخ 2013/12/8م. الموافق 5 صفر 1435هـ.

(3) International Monetary Fund,(2010) Iraq: First Review Under the Stand-By Arrangement, Request for Waiver of Nonobservance of a Performance Criterion, Waiver of Applicability, and Rephrasing of Access, (on line) Available: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr10316.pdf. Date of Search: 10 /4/ 2014.

التي تواجه الحكومات العراقية (بعد عام 2003)، بعد أَن بدأت واضحة في مؤسسات الدولة بصورة أكثر ضراوة عما قبل سقوط نظام صدام، إذ تشير إحصائيات منظمة الشفافية الدولية إلى أن العراق يقع في المراتب الأخيرة في سلم الفساد في العالم[1].

ويقول مستشار رئيس جمهورية العراق فخري كريم في شهر يوليو/ تموز 2014، عن مستوى الفساد في العراق "نحن الآن مغرقون في إطار شبه دولة فاشلة وفاسدة، ننتج فساداً متنوعاً وفساداً للتصدير[2]".

ويقدر المال المسروق من ميزانيات العراق في غضون عشرة أعوام، من خلال المشاريع الوهمية، وفقاً لتقدير اللجنة المالية في البرلمان بحوالي 200 مليار دولار.

أبرز مظاهر الفساد عمليات الابتزاز في ما يسمى (القومسيون) المفروض من قبل شخصيات واحزاب على المقاولين والشركات، وقد ادت هذه الظاهرة لتعطيل الكثير من المشاريع أو تنفيذها بطريقة سيئة بسبب التواطوء بين المقاول والمسؤول، وهي مرتبطة بظاهرة أخرى لا تقل قبحاً تتمثل في بيع المناصب المهمة من خلال الحصص المخصصة للكتل السياسية، حيث يفرض على المشتري تسخير مؤوسسته لصالح الشخصية أو الجهة التي نصبته![3].

وفي المؤسسة العسكرية لم يعد سراً الحديث عن ظاهرة الجنود (الفضائيين) الذين يتنازلون عن رواتبهم لكبار الضباط مقابل غيابهم عن الوظيفة، كما يجري الكشف عن تورط بعض منتسبي الأجهـزة الأمنية في عمليات خطـف ورشوة وخرق القـانون من الذين يفترض أنهم حماة القانون!

إن مكافحة الفساد أصبحت تشكل إحدى أولويات حكومة حيدر العبادي، كونه التحدي الأكبر إلى جانب الأمن، الذي تواجهه الحكومات العراقية منذ انتهاء الحرب الأميركية على العراق في 2003، وقد بلغت مستويات الفساد في العراق حداً أدى بمنظمات دولية متخصصة إلى وضعه من بين البلدان الأكثر فساداً في العالم.

---

(1) الباحث عمل محرر للشؤون السياسية في قناة العراق الفضائية قبل العام 2003، ثم عمل محرر في قناة العراقية "التلفزيون الرسمي العراقي" بعد العام 2003 ولحد الآن، وهذا ما أفاده في الإطلاع على قضايا الفساد في العراق.

(2) مقابلة مع مستشار رئيس الجمهورية فخري كريم مع قناة العربية، 2014، متاح على الانترنت http://www.almadapress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=34032 تاريخ البحث 2014/7/16.

(3) محمد فلحي، لا حصانة للفساد!، جريدة البيان العراقية، بغداد، 30/11/ 2014). متاح على الإنترنيت http://albayaniq.com/?p=22974. تاريخ البحث 2014/12/12

وجاء في تحقيق نشرته صحيفة النيويورك تايمز The New York Times الأميركية (2014/11/23)، عن "الفساد المستشري" في المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية، ومدى تأثير ذلك على تراجع قدرات الجيش التي اتضحت بـ"الانهيار" أمام تقدم مسلحي (داعش) برغم انفاق المليارات من الدولارات من الجانبين العراقي والأميركي، على تجهيز الجيش والشرطة وتدريبهما عبر السنوات العشر الماضية، وقالت الصحيفة إن "قوات الجيش والشرطة، وبسبب فساد قاداتها، انهارت أمام زحف مقاتلي داعش، برغم إنفاق أكثر من 25 مليار دولار على الجيش والشرطة خلال السنوات العشر الماضية من قبل الجانب الأميركي، كنفقات تدريب وتسليح، وأكثر من ذلك بكثير من خزينة الحكومة العراقية أيضاً"، وأوضحت الصحيفة، استناداً لضباط وأعضاء برلمان عراقيين، أن "قسماً من الأسلحة التي جهزت مؤخراً من قبل الجيش قد انتهى بها المطاف إلى السوق السوداء وأيدي مسلحي تنظيم داعش"[(1)].

واعترف رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي بحجم الفساد المستشري في المؤسسات العراقية في حكومة سلفه نوري المالكي، وقال: "إن تركة الفساد من التركات الثقيلة وسنسعى جاهدين للحد منها ومن ثم القضاء عليها، لإنها باتت تشكل خطراً كبيراً على البلد وثرواته ولا تقل خطورة على الإرهاب الذي نسعى للقضاء عليه ليعيش البلد بأمن وأمان وينتقل إلى مصاف الدول المتقدمة في جميع المجالات"[(2)].

يذكر أن العراق عانى خلال العقدين الماضيين من استشراء الفساد الإداري والمالي في الكثير من العقود التي ابرمتها الحكومة وخاصة العقود النفطية أو عقود التسليح اضافة إلى قضايا الأختلاسات والرشاوى في بعض دوائر الدولية.

ويتعدى الفساد الإداري بعد سقوط النظام البعثي وبخاصة في السنوات الأولى منه نطاق الأفراد والجماعات البسيطة إلى دوائر البلديات والمديريات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية ووحدات الشرطة والحرس الوطني وقوات

---

(1) David D. Kirkpatrick, Graft Hobbles Iraq's Military in Fighting ISIS, **The New York Times**, (23-11-2014), (on line) Available: http://www.nytimes.com/2014/11/24/world/middleeast/graft-hobbles-iraqs-military-in-fighting-isis.html?_r=0 Date of Search:24-11-2014.

(2) بيان لمكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي بتاريخ 2014/11/10، متاح على الإنترنيت 2014-11-10http://www.pmo.iq/press.htm /

حماية المنشآت والاستخبارات الحديثة وإلى الشركات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويبلغ ذروته داخل أروقة الوزارات على أيدي كبار الموظفين المنفذين لعمليات السطو والنهب والاختلاس واستغلال المنصب العام.

وقال بيان لهيئة النزاهة في شهر مايو/آيار عام 2013 إن أعداد المتهمين بالفساد في العراق بلغت 1509، اختلسوا 900 مليون دولار خلال الربع الأول من العام نفسه؛ حيث احيلت قضاياهم إلى المحاكم المختصة، وأفاد بيان هيئة النزاهة بأن الدائرة القانونية أوردت في تقرير فصلي أن المتهمين متهمون بـ "1001" قضية فساد إداري ومالي تتصل بمشاريع تتجاوز كلفتها الإجمالية 11 بليوناً و290 مليون دينار، (حوالى 900 مليون دولار)[1].

ففي أكثر مؤسسات الدولة نمت مافيات تقود عمليات كبيرة في السرقات والاختلاسات ويحرك الجزء الأكبر من هذه الأعمال مسؤولون كبار بالتعاون مع موظفين آخرين يمسكون بمفاتيح الثروة والدخل[2].

في بحث بعنوان "نظرة على الفساد ومحاربته في العراق"

Iraq: overview of corruption and anti-corruption

نشر في 10/5/ 2013، من قبل التحالف الدولي ضد الفساد, الشفافية الدولية، ذكر أنه بسبب أعمال الاختلاس الكبيرة، وتهريب النفط، وغسل الأموال، والرشوة المنتشرة في الجهاز الإداري البيروقراطي، صنف العراق كإحدى أكثر الدول فسادا في العالم وهذه ظاهرة تؤكدها كل التقارير المحلية، وأن (مهمة محاربة الفساد، ليست فقط صعبة، وإنما هي عالية الخطورة؛ فقد تم قتل أحد أعضاء هيئة النزاهة في شوارع بغداد في شهر آيار"مايو" 2013، وإن التدخلات السياسية في أجهزة محاربة الفساد، وتسييس قضايا الفساد، وضعف منظمات المجتمع المدني، والتراجع الأمني، ونقص المصادر المالية والبشرية، وضعف الإجراءات القانونية، قد حدت من إمكانية الحكومة، في محاربة تصاعد

(1) هيئة النزاهة: احلنا خلال الربع الأول من العام الحالي (1509) متهمين إلى القضاء بقضايا فساد تتصل بمشاريع كلفتها (112) ملياراً و (290) مليون دينار. متاح على الانترنيت
http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=2011&page_namper=p3 . تاريخ البحث 18-12- 2013.

(2) محمد إبراهيم عبدالـله الزبيدي، **مرجع سابق**، ص 72.

عمليات الفساد. ولذلك فان ضمان نزاهة إدارة أموال الدولة المتنامية، ستكون من التحديات الأساسية في المرحلة القادمة)[1].

وفي تقرير للبنك الدولي نشر في عام 2011، أشار إلى أن 89% من المراجعين للدوائر الحكومية في محافظة كربلاء، يقومون بدفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين من أجل إنجاز العمل. أما في بغداد، فإن أكثر من 70% من الشركات تعرضت لطلب الرشوة في سنة 2013. وفي نفس التقرير، وفي مجال المشاريع تبين أن (64%) من المشاريع المتوسطة كانوا يدفعون رشوة من أجل الحصول على عقد حكومي في العراق عام 2011، وقد تصل النسبة إلى (100%) في بعض المحافظات، مثل: محافظة البصرة، وحسب دراسة قامت بها (النزاهة المالية الدولية) في عام 2012، تعتمد على إحصائيات صندوق النقد والبنك الدوليين، تم تقدير الأموال التي غادرت العراق بشكل غير قانوني خلال الفترة بين عام 2001 وعام 2011، ب65 مليار دولار، أو ما يعادل ضعف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005، أو (56%) منه عام 2011، وذلك بسبب أعمال الغش الكبيرة، والتهرب من الضرائب وغسل الأموال، ومن أجل التسقيط السياسي فقد قامت بعض المصادر، التي يجب أن تكون موثوقة، بالمغالاة في تقدير مبالغ عمليات الفساد وتهريب الأموال، التي أصبحت مصدراً لمعلومات بعض المؤسسات الدولية؛ ففي تقرير مكتب المفتش العام لإعادة أعمار العراق في عام 2013، وعلى ضوء ما صرح به ديوان الرقابة المالية، الذي قدر المبالغ التي تهرب سنوياً بـ40 مليار دولار، من خلال مخطط غسل الأموال، التي تستخدم نشاطات البنك المركزي بسبب الفساد، وهو شيء غير منطقي إذا ما تم ربط مبيعات البنك المركزي من العملة الصعبة، وحجم استيراد القطاع الخاص سنوياً، وإن مجموع ما باعه البنك المركزي العراقي في عام 2010، قد بلغ 36.2 مليار دولار، وارتفع إلى 39.9 مليار دولار عام 2011، وبلغ 48,5 مليار دولار عام 2012. وارتفع إلى 51.3 مليار دولار عام 2013[2].

---

(1) Transparency International,(2013) **"Iraq: overview of corruption and anti**-corruption", (on line) Available: http://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/374_Iraq_overview_of_corruption_and_anticorruption.pdf Date of Search:16.2.2014.

(2) ماجد الصوري، الفساد الإداري والمالي الأسباب والمظاهر، متاح على الانترنيت، http://www.almutmar.com/index.php?id=201438330 تاريخ البحث 2014/2/16.

لكن برغم هذه الصورة السوداوية أشارت هيئة النزاهة العامة، في أكتوبر (تشرين الأول) 2013، إلا أن مؤشرات انهيار جبهة الفساد قد لاحت، مبيناً أن ملف تزوير الوثائق لم يعد يشكل ظاهرة مقلقة، وفيما أشار إلى أن ملف الازدواج الوظيفي لم يعد يمثل جرحاً نازفاً من أموال الموازنة التشغيلية، لفت إلى السعي الجاد للهيئة لضبط حركة الأموال وفق معاير دولية[1].

كما أعلنت هيئة النزاهة (2014/3/31)، أن تقريرها السنوي أدان خمسة وزراء هم وزير الكهرباء الأسبق ايهم السامرائي ووزير التجارة السابق فلاح السوداني ووزير الاتصالات المستقيل محمد علاوي ووزير الدفاع الأسبق حازم الشعلان ووزير المالية المستقيل رافع العيساوي إضافة إلى ثمانية مدراء عامين بتهم فساد إداري ومالي خلال فترة توليهم مناصبهم"[2].

ولتأمل حجم الفساد الإداري والمالي في العراق اليوم ذكر السياسي والخبير المالي البارز وعضو البرلمان عن كتلة التحالف الوطني (الكتلة الأكبر في البرلمان) أحمد الجلبي في العام 2012 أن ميزانية الدولة بلغت نحو 400 مليار دولار في خمس سنوات والناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، ويتساءل العديد من الأشخاص بضمنهم الجلبي ترى أين ذهبت هذه الأموال؟ إذ لم نر تشييد مدارس جديدة كثيرة أو مستشفيات جديدة أو جامعات أو بنى تحتية ملحوظة. أليس بسبب استشراء الفساد؟[3].

ومن النماذج الشائعة لهذا النمط:

1- قضية حازم الشعلان[4]

وهو وزير الدفاع في الحكومة العراقية المؤقتة (28 حزيران 2004 - 3 مايو 2005)؛ حيث اتهم أثناء توليه المنصب بعمليات اختلاس في ميزانية الوزارة لضلوعه في صفقة شراء أسلحة فاسدة، فغادر العراق إلى الأردن بعد انتهاء مهامه، وأصدرت لجنة مكافحة الفساد في الحكومة العراقية الانتقالية مذكرة اعتقال بحقه إلا أنه كان خارج

---

(1) يمكن الاطلاع على تفاصيل الخبر على الرابط التالي
http://www.anbaaiq.net/ArticleShow.aspx?ID=23139 تاريخ البحث 2014/1/9.

(2) التقرير السنوي لهيئة النزاهه العراقية بتاريخ 2014/3/31.

(3) مدحت القريشي، **مرجع سابق**.

(4) مقابلة مع عضو البرلمان الحالي ورئيس لجنة النزاهه البرلمانية السابق صباح الساعدي عبر الهاتف بتاريخ 2012/10/15.

العراق في ذلك الفترة وفي أيار/ مايو من عام 2007 صدر حكم غيابي بالسجن 7سنوات فيما يخص نفس القضية.

في هذا السياق يعلق القاضي راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة الأسبق التي تحقق في الموضوع قائلاً: (أن ما قام به الشعلان ربما يكون واحداً من أكبر عمليات السرقة في العالم).

2- قضية زياد طارق عبد اللـه القطان

وهو نائب الأمين العام الأسبق في وزارة الدفاع العراقية، أدين باختلاس نحو مليار دولار وإهدار 4 مليارات تم هدرها واختلاسها من قبل القطان ووزير الدفاع الأسبق حازم الشعلان (2004 - 2005).

3- قضية أيهم السامرائي

وهو وزير الكهرباء الأسبق أيهم جاسم محمد السامرائي (3003 - 2005) ويقيم في الولايات المتحدة، ويحمل الجنسية الأمريكية، وهو عضو في الحزب الجمهوري الأمريكي، أصدرت المحكمة الجنائية المركزية العراقية في أغسطس عام 2007 حكماً غيابياً بالسجن سبع سنوات على خلفية قيام وزارة الكهرباء بدعوى مباشرة بتجهيز ستة عشر وحدة توليدية بطاقة إجمالية 400 ميكا واط وبمبلغ مائة وخمس وخمسون مليون دولار تبين فيما بعد انها شركة وهمية[1].

5- قضية راضي الراضي[2]

وجهت هيئة النزاهة اتهامات لرئيسها القاضي راضي الراضي بتورطه بقضايا فساد مالي وإداري واغتيالات "دون ذكر حجم المبالغ المختلسة" في أكتوبر عام 2007 غادر على أثرها العراق من دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء حسب القواعد الإدارية المعمول بها، كما أنه تقدم بطلب تحريري الى رئيس الوزراء للموافقة على إحالته للتقاعد، لكن طلبه لم تتم الموافقة عليه واتهم الراضي بعمليات اختلاس وفساد كبيرة.

---

(1) مقابلة اجراها الباحث مع الناطق السابق باسم هيئة النزاهه السيد علي الشبوط في مكتبه ببغداد بتاريخ 2011/10/19.

(2) بيان لمكتب رئيس الوزراء العراقي منشور على الانترنيت
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10261&article=440253 تاريخ البحث 2013/6/23.

6- قضية زينة سعود[1]

زينة سعود هي موظفة في قسم المصروفات (شعبة الرواتب) في أمانة بغداد، أصدرت محكمة الرصافة ببغداد في (مايو) عام 2010، حكماً عليها بالسجن المؤبد لثبوت جريمة اختلاسها رواتب موظفي الأمانة عام 2010 والتي قدرتها هيئة النزاهة بنحو تسعة ملايين دولار.

ثالثاً: التشريعات القانونية وآليات مكافحة الفساد في العراق

- مؤسسات مكافحة الفساد في العراق

وتعتمد جهود مكافحة الفساد الإداري في العراق على النظام القانوني للنزاهة، وهو يرتكز على عمل ثلاث مؤسسات هي (هيئة النزاهة العامة، ديوان الرقابة المالية، ومكتب المفتش العام في مختلف الوزارات) وفيما يلي توضيح لكل منها.

في العراق، تبرز قضايا الفساد المالي والإداري كأهم القضايا المجتمعية التي تشغل اهتمام المواطن العراقي بسبب تنامي واستفحال هذه القضايا في البلاد في السنوات الأخيرة، ولما لهذه الظاهرة من تأثير واضح في كبح وتيرة النمو الاقتصادي وتطلع المواطن إلى العدالة والمساواة والحكم الجيدة.

1- هيئة النزاهة Commission of Integrity

أدى فرض الحصار الاقتصادي[*] ما بين 1991 و2003، إلى الظروف السيئة بعد سقوط نظام صدام، تنامى بسببها الفساد الإداري والمالي وأشكال الفساد الأخرى إلى مستويات خطيرة، حتى أصبح العراق من ضمن الدول الثلاثة الأكثر فساداً في العالم إضافة إلى ميانمار ونيجيريا[2].

---

(1) مقابلة أجراها الباحث مع المستشار الاعلامي لإمين بغداد السيد امير علي حسون في مكتبه بمقر امانة بغداد وسط ببغداد بتاريخ 2011/10/20.

(*) الحصار الدولي على العراق هو الحصار الذي نتج عن قرار الأمم المتحدة رقم 661 الذي صدر في يوم 6 أغسطس 1990 نتيجة غزو نظام صدام للكويت، ونص على إقرار عقوبات اقتصادية خانقة على العراق لتجبر قيادته آنذاك على الانسحاب الفوري من الكويت. وقد تلى هذا القرار عشر قرارات متتالية تقريباً، تحذره من عواقب بقائه بالكويت وتحديه للمجتمع الدولي، وقد عانى العراقيون الأمرّين من هذه العقوبات التي حرمتهم من الغذاء والدواء، فضلاً عن كل وسائل التقدم والتكنولوجيا التي وصل إليها العالم في حقبة التسعينات من القرن الماضي.

(2) ريا قحطان احمد الحمداني، **مرجع سابق**، ص 213.

وتم تأسيس هيئة النزاهة العامة بالقانون رقم (55) لسنة في 2004/6/28 والصادر عــن مجلس الحكم وتعد من الهيئات المستقلة بموجب المادة (102) من الدستور العراقي، وتتمثــل سلطاتها في التحقيق في قضايا الفساد وأحالتها إلى المحاكم لاتخاذ الإجراءات الجنائية بـشأنها[1].

هيئة النزاهـة هيئـة حكوميـة (رسمية) مستقلة معنيـة بالنزاهـة العامة ومكافحـة الفسـاد، وأنشئت في العراق باسم (مفوضيـة النزاهة العامة) بموجب القانون النظامي الصادر عن مجلس الحكم العراقـي وفقاً للتخويل الممنوح من سلطة الائتلاف المؤقتـة المنحلـة بالأمر (55 لسنة 2004)[2].

وعدّها الدستور العراقـي الدائم لعام 2005 إحدى الهيئات المستقلة وجعلها خاضعة لرقابة مجلس النواب وبدل اسمها إلى (هيئة النزاهة) بموجب المـادة (102) منـه[3].

وتهدف الهيئة إلى مكافحة الفساد ومنعه من خلال وسائل قانونية إما تأدية وظيفتها فتتم من خلال جانبين:

الجانب الأول: قانوني، وله أربع صور[4]

- التحـقيق في قضـايا الفسـاد بواسطة محـققين تحت إشـراف قاضـي التحقيق المختص.

- اقتراح تشريعات تصب في ميدان مكافحة الفساد وتنمية ثقافة الاستقامة والنزاهة والشفافية والخضوع للمحاسبة والتعرض للاستجواب والتعامل المنصف.

- إلزام القادة العراقيين بالكشف عن مصالحهم المالية.

---

(1) عقيلة هادي عيسى، "اثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الاداري" **مجلة السياسية والدولية**، العدد 15، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010، ص 264.

(2) الأمر (55) الخاص بتشكيل مفوضية النزاهة العامة، هيئة النزاهة العامة، مديرية التعليم والعلاقات العامة، 2005

(3) تضمن الفصل الرابع من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 الهيئات المستقلة ضمن المواد من (102 - 108) وعد الدستور في المادة (102) كل من: المفوضية العليا لحقوق الانسان، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة هيئات مستقلة تخضع في عملها لرقابة مجلس النواب، وبذلك ترتبط هذه الهيئات بأعلى مرجع تشريعي في الدستور العراقي، ويتم تنظيم أعمالها بقانون يصدر عن مجلس النواب.

(4) القاضي رحيم العكيلي، دور القضاء في محاربة الفساد، **محاضرات ألقيت في المعهد الدولي للقانون في سركوزا إيطاليا**، كانون الاول 2011.

- إصدار مدونة قواعد سلوك موظفي القطاع العام لمعايير السلوك الأخلاقي في ميدان الوظيفة العامة.

الجانب الثاني: تربوي إعلامي تثقيفي وتقوم بذلك عن طريق:

- تطوير مناهج لتعزيز السلوك الأخلاقي في مجال الخدمة العامة بالتعاون مع وزارتي التربيـة والتعليـم العالـي.

- إعداد الدراسـات والبحوث.

- التدريب.

- الحملات الإعلامية وممارسـة نشـاط الاتصال بالجمهور عبر الإعلام.

- عقـد النـدوات.

- القيام بأي عمل يصب فـي ميدان توعية وتثقيف موظفـي القطـاع العـام والشعب وتقوية مطالبهِ بإيجاد حكومة نزيهة وشفافة وخاضعة للمحاسبة والاستجواب.

2- ديوان الرقابة المالية Board of Supreme Audit

يعد ديوان الرقابة المالية أًحد الأعمدة التي تعمل على مكافحة الفساد الإداري، وديوان الرقابة المالية وبموجب قانون المجلس الأعلى للرقابة المالية رقم 6 لسنة 1990 السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق والحارس الأمين للمال العام عن طريق كشف الاستغلال والتبذير وسوء استخدام المال العام، مما يؤدي إلى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة.

ديوان الرقابة المالية هو أحد أعمدة النزاهة الأساسية في نظام النزاهة الوطني في العراق، وهو يتمتع باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية، ويعرض تقاريره على السلطة التشريعية بوصفه مسؤولاً عن رقابة نفقات السلطة التنفيذية وإيراداتها بحكم وظيفته كمؤسسة تدقيق تتمتع بمسؤولية مالية عالية تجاه المواطنين أولاً، وتجاه أعضاء السلطة التشريعية ثانياً[1].

ولضمان فعالية واستقلال الديوان فقد صدر الأمر (77) لسنة (2004) الذي أعاد تشكيله بصفته مؤسسة عامة مستقلة تساعد في تعزيز الاقتصاد وفاعلية ومصداقية الحكومة العراقية وقدرتها على إدارة مواردها.

---

(1) علاء حسين مطلق التميمي، "نحو صياغة فكر وطني مناهض للفساد (دور ديوان الرقابة المالية أنموذجاً)" **مجلة المنصور**، العدد (17)،2012، ص 164.

3- **مكاتب المفتشين العموميين** Iraq Inspector General System

لم يتفق الفقه على تعريف محدد للمفتش العام انطلاقاً من نوع العمل المناط به، بعبارة أخرى أن مفهوم المفتش العام يختلف حسب مهمة التفتيش التي يقوم بها[1].

إن مكتب المفتش العام من التجارب الجديدة التي من شأنها تدعيم الرقابة على الأعمال الإدارية بشتى أنواعها، وفي العراق جاء إنشاء مكتب المفتش العام بالأمر رقم (57) في 2004/1/1،

وجاء التشريع بعنوان المفتشون العموميون العراقيون[2].

ومن مهام مكتب المفتشين العموميين ما يأتي[3]:

- وضع الخطة الإستراتيجية وسياسات العمل الخاص بمكتب المفتش العام وتشكيلاته وفقاً للتوجهات الإستراتيجية للوزارة ومتابعة اعتمادها والعمل على تنفيذها.

- التفتيش على جميع وحدات الوزارة المركزية والإقليمية للتحقيق من مدى مطابقة أنشطتها للقوانين والأنظمة.

- التحقيق من سلامة إدارة الأموال العامة ومشروعيتها للوزارة، والمحافظة على أصولها على اختلاف أنواعها وحسن استخدمها بكفاءة اقتصادية في الوجوه المقرر لها.

4- **مجلس القضاء الأعلى العراقي** Iraqi Supreme Judicial Council

شكل مجلس القضاء الأعلى بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (35) في 2003/9/18، وأصبح كياناً مستقلاً بذاته في جسم الدولة العراقية، وتخلص من هيمنة السلطة التنفيذية ونال استقلاله الإداري والمالي والفني، إلا أن أكثرية دول العالم أشارت إلى دور وسائل الإعلام الرئيسي في محاسبة الجهاز القضائي، وفي الكشف عن أعمال الفساد أو انتهاكات قواعد النزاهة وبقصد تيسير عملية الإبلاغ عن هذه الأعمال، شددت

---

(1) هبة خالد نجم وآخرون، رقابة المفتش العام في مكافحة الفساد الاداري والمالي، **مجلة المنصور**، كلية المنصور الأهلية، بغداد، العدد (17)، 2012، ص 157.

(2) صعب ناجي عبود و آيات سلمان شهيب، المفتش العام ودوره في مكافحة الفساد الإداري، **مجلة الحقوق**، المجلد (3)، العدد (10)، الجامعة المستنصرية، بغداد،2010، ص 82.

(3) محمد صالح جسام و عمار عبدالهادي شلال، "الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة ... مع الإشارة إلى حالة العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة التاسعة، العدد (31)، بغداد، 2011. ص 161.

دول كثيرة على الطابع العمومي لجلسات المحاكم، مما يعني أنَّ بإمكان وسائل الإعلام والجمهور حضورها[1].

ويكمن دور القضاء العراقي في مكافحة الفساد من خلال التالي[2].

1- دور القضاء في ترسيخ وتدعيم التدابير الوقائية

للقضاء دور فعال ومؤثر في دعم التدابير والإجراءات الوقائية المانعة للفساد وتقويتها وترسيخاً، من خلال ما يمارسه من ادوار الفصل في المنازعات وإقرار المبادئ القانونية وتفسير القوانين، ودوره كمؤسسة في وضع واقتراح القوانين التي تصب في ميادين منع الفساد ومكافحته.

2- دور القضاء في تحقيق الردع العام

يتحقق الردع العام حينما تتمكن الجهات المعنية بمكافحة الفساد من جعل الفساد مشروع عالي المخاطر، وهذا لا يتحقق الا من خلال ملاحقة جدية وحازمة وكفوؤة لجرائم الفساد.

ويعد استقلالية الجهاز القضائي ذات أهمية باعتبارها شرطًا مسبقًا لضمان النزاهة والحد من الفساد فيه، وأن تلك الاستقلالية يجب أن لا تأتي على حساب إشراف فعال وذي جدوى، ثم إنَّ من شأن إيلاء استقلالية الجهاز القضائي الأولوية إلى حد جعله معصومًا من المحاسبة تشكيل أرضية خصبة لانتشار الفساد[3].

5- مجلس النواب العراقي Iraqi Council of Representatives

نظام الحكم في العراق نظام برلماني، يكون للبرلمان فيه دور أساسي في تسيير أمور الدولة، وذلك ومنها مهام تشريعية ورقابية وانتخاب رئيس الجمهورية وسائر الاختصاصات ودوره الرقابي على أداء السلطة التنفيذية

---

(1) الأمم المتحدة، الممارسات الجيِّدة والمبادرات المتَّخذة في مجال منع الفساد: مناقشة مواضيع بشأن نزاهة الجهاز القضائي وإدارة القضاء وأجهزة النيابة العامة (المادة ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، **مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، فينا، 26 - 28 (اغسطس) آب، 2013، فينا/ النمسا، ص 16.

(2) رحيم العكيلي، دور القضاء في محاربة الفساد، **المرجع السابق.**

(3) الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص 10.

وفي الفترة الأخيرة لوحظ نشاطه الرقابي الذي تنامى أداؤه نحو ما يطمح إليه الشعب بتقديم صورة مثلى للدور الرقابي[1].

إن للبرلمانات بوصفها مؤسسات الحكم الجيد يمكن أن تلعب دوراً مهماً في اتخاذ إجراءات عملية للنهوض بالمجتمع وإنقاذه من براثن الفساد، وذلك من خلال ما يلي[2]:

1- إجراء تعديلات دستورية تسهم في تقوية مؤسسات الحكم الجيد وتعزيز دورها في حياة المجتمع عبر إنهاء التشابكات بين السلطات الثلاث وتحقيق التوازنات المطلوبة بينها مع ضمان استقلالية القضاء ونزاهته.

2- تفعيل دور البرلمان في إعداد الموازنة العامة للدولة وإقرارها، وهذا يتطلب من اللجنة الدائمة في البرلمان التي تعنى بشؤون الموازنة أن تتشاور مع شرائح وفئات المجتمع كافة في مرحلة إعداد الموازنة ثم تراقب تنفيذها بعد ذلك، ويفترض وجود برلمانين من ذوي الاختصاص والكفاءة التي تمكنهم من معرفة مبادئ الموازنة العامة للدولة وإشكالاتها ويفترض تقوية اللجان الدائمة بوصفها أداة مساءلة ومحاسبة لإرساء الحكم الجيد.

3- تبني ميثاق شرف برلماني يتم تطبيقه بعيداً عن النزاعات الحزبية التي غالباً ما توظف الاتهامات بالفساد لخدمة أغراض سياسية ضيقة، ويندرج في ميثاق الشرف البرلماني تمويل الحملات الانتخابية والحيلولة دون انتهاكات السقوف المالية المخصصة لتنظيمها، وأن يضرب البرلمانيون القدرة الحسنة والمثل الأعلى في النزاهة والمصداقية والكفاءة في تحمل المسؤولية.

4- التواصل بين البرلمانات بأحدث شبكة اتصالات مع البرلمانات العربية والأجنبية فالعلاقات البرلمانية تسهم في تبادل الخبرة والمشورة لاسيما في مجال التصدي للفساد.

---

(1) تنص أحكام الفقرة (ثانية) من المادة (61) من دستور العراق بما يلي.
أ ـ يتمتع عضو مجلس النواب بالحصانة عما يدلي به من أراء في أثناء دورة الانعقاد ولا يتعرض للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك.
ب ـ لا يجوز إلقاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي الا اذا كان متهماً بجناية، وبموافقة الأعضاء بالأغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه او اذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية.
ج ـ لا يجوز القاء القبض على العضو خارج مدة الفصل التشريعي الا اذا كان متهماً بجناية، وبموافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه، او اذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية
(2) ناصر عبيد ناصر، دور الحكم الجيد في تفكيك ظاهرة الفساد (بغداد: **مجلة النبأ**، العدد 80، كانون الثاني 2006) بحث منشور على الانترنيت http://www.annabaa.org/nbahome/nba80/011.htm تايخ البحث 2013/7/6.

وبالخروج على الحالة العراقية، فرغم أن مراجعة ومراقبة تلك المعايير والفعاليات تمارس في الدول الديموقراطية العريقة من قبل السلطات التشريعية، كمجالس النواب مثلاً، إلا أن دراسات غربية معاصرة، ومنها دراسة للباحثة الأمريكية في شئون الفساد والحكم روز أكرمان Rose Ackerman، تنتقد تلك المراجعات بالقول: "إن إدخال سياسي المعارضة في عمليات الرقابة، يعني أن المراقبة بحد ذاتها ستحمل قالباً سياسياً، فقد تكون المدخلات على شكل وثائق محاسبية، لكن النقاش سيتأثر بعوامل سياسية، الأمر الذي يوفر مجالاً لتبادل الصفقات، وهو ما يزيد من أهمية الإعلام في الشفافية"[1].

رابعاً: التصدي للفساد ومكافحته

أصدرت منظمة الشفافية الدولية قائمتها السنوية لأكثر الدول فسادا لعام 2014 وكانت أربع دول عربية هي الصومال والسودان والعراق وليبيا من بين أكثر عشر دول فسادا في العالم، ووفقاً للقائمة التي أعدتها منظمة الشفافية الدولية لهذا العام 2014، فقد تضمنت البيانات 175 بلداً وإقليماً من جميع أنحاء العالم، تم إدراجها بحسب مؤشر مدركات الفساد في القطاع العام في كل منها، وقد جاء تسلسل العراق في المرتبة (170) وحصلت على 16 نقطة فقط[2].

وسألت "الشفافية دولية" مواطنين في الجزائر، وتونس، والمغرب، وليبيا، ومصر، ولبنان، والعراق، واليمن، وفلسطين، والسودان، والأردن، هل دفعتم رشوة لأحد؟ ومن هو؟

وكانت الأحزاب والبرلمان، وقطاع الخدمات الحكومي، والشرطة، والجيش، والتعليم، والصحة، والدين، والإعلام، ومنظمات حقوقية غير حكومية، والقطاع الاقتصادي الخاص هي المجالات التي حاولت المنظمة التعرف على طبيعة علاقتها مع المواطن، وخلصت الدراسة إلى أن ربع مواطني العالم يدفعون رشوة في تعامله مع المؤسسات المذكورة[3].

---

(1) Jana Kunicova & Susan Rose-Ackerman (2005) "**Electoral Rules and Constitutional Structures as Constraints on Corruption**" (UK: Cambridge University Press) p.574

(2) Corruption Perceptions Index 2014: Results View Results Table View Brochure: (on line) Available: http://www.transparency.org/cpi2014/results , Date of Search: 7\12\2014

(3) Transparency International (2013) " **Global Corruption Barometer**" (on line) Available:

كما حل العراق في المرتبة (171) ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم وفقا لمؤشر الفساد السنوي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لعام 2013.

ويصنف مؤشر الفساد الدول وفقا لمستويات الفساد في القطاع العام فيها، وضمت القائمة 177 دولة تحتل فيها الدولة الأكثر فساداً المركز الأخير، والأقل فساداً المركز الأول[1].

يبذل العراق جهداً في مكافحة الفساد سواء على الجانب الوقائي والردعي؛ حيث كان للمؤتمرات والورش المقامة الأمر البالغ في تعزيز ثقافة النزاهة والتأكيد على الجانب التربوي والتثقيفي في ترسيخ قيم النزاهة وزرع بذور الإدراك لدى الجمهور بمخاطر الفساد.

وبعد سلسلة من الاجراءات والاستبيانات وعمليات مكافحة الرشوة تبين أن تلك الإجراءات أثبتت جدواها في محاربة الفساد والمفسدين، ورفعت مستوى المساءلة والمحاسبة وبدعم واضح من جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وساهمت في تراجع الفساد في مؤسسات الدولة من خلال الاستبيانات التي تنظمها الهيئة شهرياً مما يدلل على فعالية الإجراءات القانونية في المكافحة.

أما على الجانب العملي فلا زالت عمليات التحقيق في أفعال فساد مستمرة؛ حيث تجاوزت حالات النظر في دعاوى الفساد من قبل المحاكم المختصة على الـ(تسعة آلاف) دعوى جزائية حتى العام 2011، كما تم إلقاء القبض على بعض المطلوبين للقضاء ولازالت الجهود مستمرة في الملاحقة والقبض على بعض المتهمين بارتكاب جرائم فساد[2].

1- الجهد العربي في التصدي للفساد:

تبذل الدول العربية مجتمعة أو منفردة كثيراً من الجهد لمكافحة الفساد الإداري الذي تعاني منه، وعلى المستويات كافة، فقد عقدت (المنظمة العربية للتنمية الإدارية) المؤتمر العربي الثالث عام 2003 تحت شعار (القيادة الإبداعية والتجدد في ظل النزاهة

---

http://issuu.com/transparencyinternational/docs/2013_globalcorruptionbarometer_en?e=2496456/3903358, Date of Search:20.8.2013.

(1) Transparency International (2013) " **Corruption Perceptions Index 2013**" (on line) Available: http://www.transparency.org/cpi2013 , Date of Search: 4.12.2013.

(2) كلمة القاضي عزت توفيق جعفر نائب رئيس هيئة النزاهة رئيس وفد جمهورية العراق في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مراكش المملكة المغربية ٢٤ ٢٨ أكتوبر 2011، متاح على الانترنيت http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1546%5Cmo.pdf، تاريخ البحث 2013/7/8.

والشفافية) كمحاولة جادة للمنظمة لتطويق جريمة الفساد الإداري والاقتصادي والحد من آثاره السلبية[1].

كما أن هناك العديد من الجهود المباشرة لمجلس وزراء الداخلية العرب في مكافحة الفساد والتصدي له ومنها مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد ومشروع القانون العربي النموذجي لمكافحة الفساد، والمدونة العربية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، فضلاً عن العديد من الجهود الأخرى لمكافحة الفساد، ومنها[2]:

- جهود مجلس وزراء الداخلية العرب في إعداد القانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة غسيل الأموال.

- جهود الجامعة العربية في إعداد (مشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود العربية).

- جهود الجامعة العربية والدول الأعضاء في المشاركة الدولية في صياغة:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المنظم العابر للأوطان.

أما على الصعيد الشعبي والمؤسساتي فان الواقع يؤكد أن القوى الاقتصادية والنقابية في المنطقة العربية لا تمارس دوراً فاعلاً في الضغط على الحكومات لتحسين إدارة المال العام، وهذه المؤسسات تستطيع القيام بالأعمال التالية ضد الفساد[3].

ممارسة الضغط على أصحاب النفوذ في سبيل تحرير الإدارة العامة من التدخلات السياسية.

الحوار مع السلطات العامة وممارسة الضغط من اجل ترشيد السياسات الضريبية والمالية تحقيقاً للعدالة الاجتماعية والسلام الشعبي.

---

(1) خالد بن عبدالرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ، الفساد الإداري.. أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي"، **رسالة دكتوراه غير منشوره**، (الرياض: كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2007)، ص 86.

(2) عمار عبدالهادي شلال و محمد صالح جسام، الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة... مع الإشارة الى حالة العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد (31)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011، 144.

(3) انطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (31)، بيروت، 2004، ص 139.

اصدار مجالس الجمعيات والنقابات والاتحادات التجارية والعمالية والمهنية لوائح أخلاقية تتضمن آليات عمل لمقاومة التواطؤ مع أصحاب النفوذ بشكل سيء إلى الأموال العامة ويؤدي إلى انتشار الفساد.

تفعيل وسائل الإعلام المختلفة لنشر ثقافة المال العام، ولاسيما الإعلام الضريبي الذي يربط بين المواطن والمال العام الناتج عن الرسوم والضرائب التي يدفعها سوف تعود بالنفع عليه بشتى طرق الإنفاق الحكومي.

2- الجهد الدولي في التصدي للفساد

إن تزايد قلق الأوساط الدولية من تكاليف الفساد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دفع أَغلب الحكومات في العالم إلى تكثيف جهودها لتنفيذ إصلاح فعال ومستمر، ومافُتئت مجموعات ومؤسسات دولية من قبل هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، فضلاً عن المنظمات الأمريكية الأخرى التي درست مشاكل الفساد بصفته شاغلاً مهماً من شواغل السياسات العامة، وفي إطار دراسة هذه المجموعات والمؤسسات للممارسات المخلة بأمانة الوظيفة، فقد جُمعت المزيد من المعلومات وأَجرت العديد من البحوث ووضعت كثيراً من التوصيات التي تتعلق بمكافحة الفساد الى جانب توقيع العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، ومن أهم الجهود المبذولة حالياً على الساحة العالمية لتسليط الضوء على الفساد ما يلي:

أ- منظمة الشفافية الدولية (international transparency organization)

هي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية، تعنى بكشف الفساد في مختلف دول العالم: الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد، وقد تأسست مؤسسة منظمة الشفافية في ألمانيا عام 1993، ومقرها الرئيسي في برلين، ولها (100) فرع محلي في مختلف دول العالم، وتشير المنظمة في بيان تأسيسها إلى أنها منظمة محايدة تهدف إلى إقامة ائتلافات لمحاربة الفساد، ورغم من أن تمويلها يأتي من مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات والشركات الدولية، فإنها تؤكد أن قبولها للدعم المالي لا يعني تأييد المنظمة لسياسات الشركات المتبرعة، ولايعني مشاركة المتبرعين في أداة مشاريع المنظمة[1].

---

(1) جمال سلامة علي، **مرجع سابق**، ص 125- 126.

وإن هناك اعتراف عام بأن أرقام مؤشر الفساد العالمي تتسم ببعض التقديرات الذاتية؛ لأنه من المستحيل الوصول إلى مدخل موضوعي في هذا الصدد؛ لأن الفساد يحكم تعريفه أمر خفي لأنه يشمل مجموعة من التصرفات السرية مثل إساءة استعمال المال العام من جانب المسؤولين الحكوميين، والرشاوى، والاختلاس من الأموال العامة، ويسعى مؤشر الفساد العالمي إلى تقدير درجة مشاركة المسئولين الحكوميين والسياسيين في دول محددة في الفساد، والبيانات الموضوعية عن الفساد تنتج عن النظام القضائي وعن وسائل الإعلام، ومع ذلك فإن تلك البيانات تقيس في حقيقة الأمر مدى فعالية وسائل الإعلام في الكشف عن الفضائح والإبلاغ عنها، كما تتوقف على جودة التدريب في المجال القضائي[1].

ب- هيئة الأمم المتحدة (United Nations)

أعدت هيئة الأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، وتنص ديباجة الاتفاقية على خطورة أعمال الفساد وأضرارها ومنها[2]:

المساس باستقرار المجتمعات وأمنها، وتقويض الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة وتعريض التنمية وسيادة القانون للخطر.

وجود صلات بين الفساد والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، مثل: غسل الأموال.

استنزاف موارد الدول وتهديد الاستقرار السياسي.

انتشار الفساد عبر الحدود إلى الدول الأخرى ومن ثم ضرورة التعاون الدولي.

أن الفساد لا يمكن مقاومته إلا بمساهمات جماعية من أفراد وجمعيات ومنظمات ومؤسسات حكومية وغير حكومية.

وساهمت الأمم المتحدة من خلال القرارات الصادرة من الجمعية العامة و المجلس الاقتصادي الاجتماعي.

---

(1) أحمد حلمي جمعة، مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي: الأردن نموذجا، **بحث مقدم للمؤتمر العربي الأول للتطوير والإصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد** (عمان - الأردن: للفترة من 26-2008/10/28)

(2) محي الدين علم الدين، حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد(1)، مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد 1848، القاهرة، 7 يونيو 2004، ص 47.

يتضح الأهتمام المتزايد والمستمر للأمم المتحدة بقضية محاربة الفساد ومكافحته[1].

وبموجب القرار رقم 58/4 لسنة 2003 تم اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ودخلت حيز التنفيذ في عام 2005، ومنه أصبح العالم متكاتفاً وأمام واقع جديد بأن أصبحت مكافحة الفساد شأناً دولياً، ولم تعد شاناً محلياً إيماناً من المنظمة الدولية بأن الفساد معوق أساسي للتنمية ومانع لبلوغ الأهداف التنموية ومجال للكسب غير المشروع المتمثل باستغلال الوظيفة العامة.

ج- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية Organization for Economic Cooperation and Development

تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD منذ عام 1989 بدور قيادي في الحرب الدولية ضد الرشوة والفساد، وفي عام 2003 قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد، ولعل أهم ما أشارت إليه الورقة بشأن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب على الدول الأعضاء وغير الأعضاء القيام بما يلي[2]:

إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني.

المساعدة في تطوير استقلال وسائل الأعلام لتتمكن من الفحص الدقيق العادل للعمليات الحكومية.

زيادة الشفافية للعمليات الحكومية والرغبة المخلصة في التعاون مع المجتمع المدني.

توفير المعلومات والخبرات لمنظمات المجتمع المدني.

دعم البرامج التدريبية لمنظمات المجتمع المدني.

د- المنظمات المهنية المحاسبية:

أكد مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين عام 2004 أن لدى الجميع واجب أخلاقي لمحاربة الفساد، لكن لا أحد يمكن أن يشن هذه المعركة وحيداً؛ فالحكومات يجب أن تلزم بنفسها بأخذ الخطوة الأولى من خلال تقديم هيكل تشريعي وتنظيمي صلب يحظر أعمال الفساد وتتعامل بصرامة مع جميع الذين يرتكبونها وحماية هؤلاء الذين يعانون من أخطار الفعل

(1) أماني غانم، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، (في): مصطفى كامل وصلاح زرنوقة، مرجع سابق، ص 358.

(2) OECD, Fighting Corruption: What Role For Civil Society? **The Experience of The OECD, organization For Economic Co-Operation and Development**, www.oecd.org/, 2003, P.P.23-26.

الانتقامي، ولكن لدى المحـاسبين دور أساسي ضـمن جهود المجتمع لتخفيض خطر الفساد وذلك من خلال الآتي[1]:

1- كمهنييـن: فإنهم يملكون حماية المصلحة العامة من خلال امتلاكهم أخلاقيات مهنية وشخصية بمسـتويات عالية تدعو إلى النزاهة والموضوعية عند تقييم الأعمال المسندة إليهم.

2- موقعهم التنظيمي الاستراتيجي داخل المنظمات أو المؤسسات سواء كانوا مدققين داخليين أو محاسبين موظفين أو مدققين خارجيين أو استشاريين يمكنهم من الوصول إلى معلومات موثوق بها وعلى درجة عالية من السرية.

3- المعايير المحلية والدولية لممارسة مهنة المحاسبة تتطلب من الأعضاء سواء في الممارسة العامة أو لغرض خاص – الغش مثلاً- التقرير عن النتائج للإدارة الداخلية، ولكن ماذا يجب أن يفعل المحاسب إذا فشلت الإدارة في اتخاذ الأجراء المصحح للوضع؟ نظرياً قد يقوم المحاسب بالإبلاغ إلى السلطات التشريعية والتنفيذية، وبالتالي سوف يتعرض المحاسبين للعديد من المخاطر والتهديدات داخل العمل وخارجة، ولا توجد الحماية القانونية الكافية للمحاسبين للقيام بهذا الدور.

هـ- الإدارة الأمريكية American Management

وضعت الإدارة الأمريكية آلية جديدة للاستفادة من برامج المساعدات تسمي حساب تحدي الألفية بهدف تقديم برنامج مساعدات لمجموعة الدول النامية، وتأكيد التزامها بتطبيق مقررات مؤتمر مونتريال (Monterrey) الذي عقد بالمكسيك عام 2002، كما تم تشكيل هيئة حكومية مستقلة أطلق عليها مؤسسة تحدي الألفية Millennium Challenge Corporation (MCC) للإشراف على تنفيذ برنامج المساعدات خلال العام المالي 2004 وما بعد، من خلال أربعة مبادئ و(16) معيار، ويتم دعم الدول المرشحة للاستفادة من هذه الآلية **وفقاً للقواعد التالية**[2]:

الدول التي تحقق أعلى معدلات في ثلاثة معايير على الأقل من كل قسم مقارنة بالمتوسط العام.

---

(1) Frank Harding (1999), **Corruption: Rising to the Challenge**, International Federation of Accounting Council, New York, May 1999, P.P.1-2.

(2) أحمد حلمي جمعة، **مرجع سابق**، ص 15 - 16.

الحصول على معدلات إيجابية بالنسبة للمعيار الخاص بالتحكم في الفساد وذلك بنسبة أعلى من المتوسط العام الخاص بهذا المعيار.

تجاوز الدولة للاختبار الخاص بالتأكد من أن معدل التضخم الحقيقي بها أقل من (20%).

متوسط دخل الفرد في الدول يساوي أو أقل من (1415$) سنويا بالنسبة للعام المال 2004.

و- صندوق النقد الدولي International Monetary Fund – IMF

يؤكد صندوق النقد الدولي أنه يوقف أو يعلق مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشكلاتها الاقتصادية[1].

يقدم الصندوق القروض للدول لكن بشروط وهي قبول السياسات التي يقترحها الصندوق، وضمان عدم استخدام قروض وتسهيلات الصندوق لمجرد تأجيل اتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة، كذلك التأكيد من قدرة البلد المعني على تحسين أوضاعه الاقتصادية[2].

3- مؤشرات مدركات الفساد دولياً

مؤشر مدركات الفساد يقيم ويرتب الدول على مقياس من صفر إلى عشرة، وذلك طبقاً لدرجة إدراك المسئولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد؛ حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من إدراك الفساد بينما عشرة تمثل اقل إدراك للفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة، أنه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين من نفس الدولة الجاري تقييمها ويقوم.

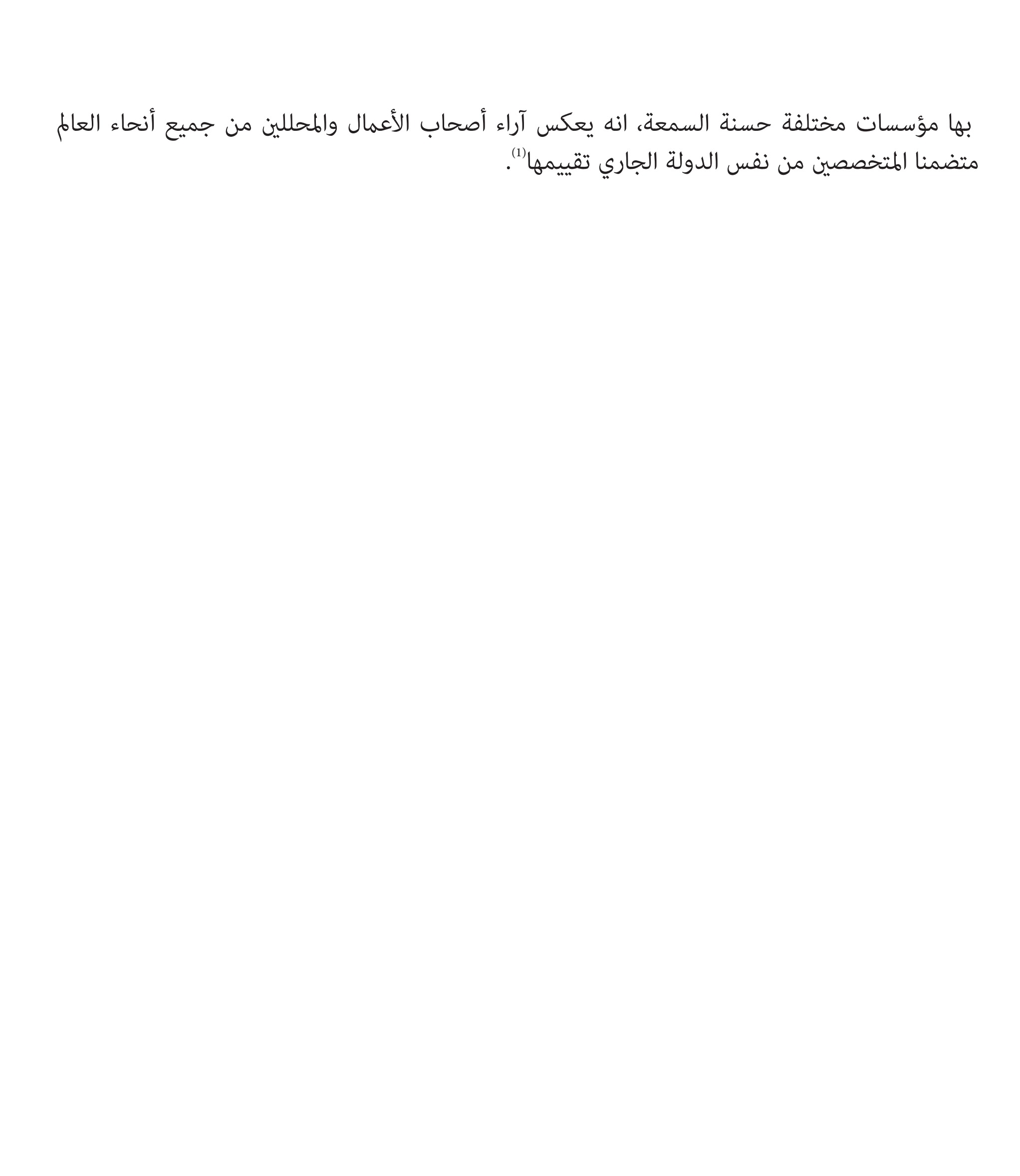
مؤشر مدركات الفساد يقيم ويرتب الدول على مقياس من صفر إلى عشرة وذلك طبقا لدرجة إدراك المسئولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد، حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من إدراك الفساد بينما عشرة تمثل اقل إدراك للفساد. وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت

---

(1) نواز عبدالرحمن الهيتي، المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي بالواقع الراهن والتحديات المستقبلية، **مجلة العلوم الإنسانية**، متاح على الانترنيت http://www.ulum.nl/ تاريخ البحث 2013/8/1ص 556.

(2) حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، في: إسماعيل الشطي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 88.

بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة، انه يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين من نفس الدولة الجاري تقييمها[1].



(1) Transparency International, (2011) Corruption Perceptions Index- CPI: 2011, **Transparency International Secretariat**, www.transparency.org, Berlin, Germany, September.

الفصل الثاني
شروط فعالية ونجاح وسائل الإعلام
في مكافحة الفساد

تمهيد

لم يعد الصمت مقبولاً أمام ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الوقت الراهن؛ فالوعي المتزايد بالآثار السلبية المترتبة على هذه الظاهرة وارتفاع عدد الدول التي تحتضن الحريات مع استمرار وجود قضية الفساد الإداري على رأس قائمة المسائل ذات الاهتمام الكبير سواء على الصعيد العالمي أو المحلي هي ابرز العوامل التي أسهمت بأحداث هذا التغيير.

وهذا ما أدى إلى تزايد اهتمام وسائل الإعلام في تناول قضايا المجتمع ومنها الفساد، كما تبرز مسئولياتها تجاه التعبير عن مصالح الجماهير؛ حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع، وقد برزت أدوار جديدة لوسائل الإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وسرعة انتشار وانتقال المعلومات في لحظات قصيرة – تتمثل في إعادة تنظيم العلاقة بين الدول المواطنين -، وإعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع في المؤسسات المختلفة.

وهنا لابد الإشارة هنا إلى أن السنين الأخيرة للقرن العشرين وبدايات القرن الجاري شكلت ازدهاراً واضحاً لظاهرة الفساد في العالم إلى درجة أصبحت فيه تهدد المجتمعات والدول بالانهيار.

وفي هذا الفصل سيعرض الباحث تأثير وسائل الإعلام والدور الرقابي لوسائل الإعلام في مكافحة الفساد من خلال تناول وسائل الإعلام وأهمية دورها الرقابي في المجتمع، وقضايا الفساد في العراق ودور وسائل الإعلام في الكشف عنها، كما سيتناول الباحث في هذا الفصل أيضاً، دور البرامج التلفزيونية في معالجة الفساد في العراق، إعطاء نبذه عن نشأة وتطور الإعلام المرئي في العراقي.

أولاً: تأثيرات وسائل الإعلام Media Effects

يرى بعض المراقبين أن الاهتمام بدراسة آثار وسائل الإعلام يحصل على اهتمام مبالغ فيه، وأن هذا الموضوع يتحرى عن أسئلة لم تحدد إجاباتها بشكل كامل بعد ... ولكن سبب هذا الاهتمام هو معرفة الحقيقة، ويجب أن نعترف أن علوم الاتصال مازالت في بدايتها، ولكنها بدأت تجمع أسسها لتتطور كعلم اجتماعي مستقل، وبدأت الجامعات تساهم في تخريج متخصصين يدركون كيفية التعامل مع وسائل الإعلام وأساليب بحث آثارها[1].

تعرف تأثيرات وسائل الإعلام: "بأنها كل التغييرات المباشرة التي يحدثها التعرض لوسائل الإعلام، بقصد أو بغير قصد وعلى المدى البعيد أو القريب"[2].

1- مستويات تأثير وسائل الإعلام Level Media Effects

تتعدد مستويات التأثير الإعلامي، فهناك آثار فردية، وآثار مجتمعية، فعلى المستوى الفردي: يمكن أن تؤثر وسائل الإعلام في زيادة عدوانية الأفراد، ومعارفهم، واتجاهاتهم، وأنواع المنتجات التي يشترونها وأسلوب استخدامهم للوقت، وعلى المستوى المجتمعي: فإن وسائل الإعلام يمكن أن تعيد رسم النظم السياسية والقضائية والرياضية والاقتصادية والثقافية العامة[3].

ويشير ماكويل McQuail إلى وجود خمسة مستويات للتأثير الإعلامي، وهي[4]:

1- التأثيرات الفردية Individual

2- مستوى الجماعة أو المنظمة Group or organization

3- مستوى المؤسسات الاجتماعية Social Institutions

---

(1) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط 6 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2006) ص 391.

(2) Piet Bakker (2005)" Reading McQuail's Mass Communication Theory" 6th ed, p. 25, (Online) Available:http://www.sagepub.com/mcquail6/Reading%20McQuail%27s%20Mass%20Communication%20Theory.pdf,. Date of Search:25.8.2013.

(3) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **مرجع سابق**، ص 404.

(4) Denis McQuail & Swen Windahl (1993) " **Communication models for the study of mass communications**" ,2nd.Ed.,(New York: Longman) p.56.

4- مستوى المجتمع Whole society

5- الثقافة Culture

هنالك دور قومي للإعلام في تشكيل الرأي العام وطرح قضايا وموضوعات سياسية واقتصادية واجتماعية يلتف حولها جموع المواطنين، والارتقاء بالبناء المعرفي والإدراك للمواطن في كافة المجالات ذلك بجانب دور الإعلام التقليدي في نشر الأخبار المختلفة من جميع دول العالم، وتكون وسائل الإعلام في هذه الحالة ايجابية وفى صالح توعية المواطن والارتقاء بمجتمع مطلع قادر على التفكير والتحليل وربط واقع الأحداث والمشاهدات من حوله بالصورة الذهنية التي ترسمها وسائل الإعلام، أما التأثير الفاسد لوسائل الإعلام عندما يسيطر عليها النظام السياسي أو المقربون من السلطة من أصحاب النفوذ أو سيطرة رأس المال، مما يجعل الجهاز الإعلامي أداة لبث رسائل إعلامية بغرض حشد الرأي العام لصالح القضايا التي يتبانها النظام السياسي وأصحاب النفوذ ورأس المال[1].

2- **مجالات تأثير وسائل الإعلام** Species of Effects

قُسمت تأثيرات وسائل الإعلام إلى ثلاثة مجالات، هي[2]:

1- آثار معرفية Cognitive Effects

2- آثار عاطفية أو وجدانية Emotional or Sentimental Effects

3- آثار سلوكية Behavioral Effects

ورغم أن وسائل الإعلام ليست الوحيدة التي تحقق هذه الأهداف، فهناك الأسرة والأصدقاء، وغيرها من النظم الاجتماعية والتربوية والدينية والسياسية التي تساعد الناس في بلوغ هذه الأهداف، إلا أن الدراسات التي بحثت في هذا المجال، قد أظهرت ازدياد اعتماد الأفراد على وسائل الإعلام، وأن هذا التوجه نحو وسائل الإعلام **قد أنتج ثلاثاً من التأثيرات الأساسية على الفرد**[3]:

---

(1) محمد طلعت طايع، تأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع بين التوجيه والتحليل للتوعية والتثقيف، 2012، متاح على الانترنيت http://mkleit.wordpress.com/2012/06/01/ تاريخ البحث 2013/8/24.

(2) Munni Ray, Kana Ram Jat, (2010)" Effect of Electronic Media on Children", **Indian Pediatrics**, July, Vol. 47, No. 7, pp 561-568.

(3) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **مرجع سابق**، ص ص 396- 400.

1- تأثيرات وسائل الإعلام على المعرفة والإدراك والفهم: ويحدث نتيجة التفاعل بين محتوى الرسالة مع الخبرات الشخصية المباشرة لأعضاء الجمهور.

2- تأثيرات وسائل الإعلام على الاتجاهات والقيم: لوسائل الإعلام آثار على الاتجاهات والقيم، أما الفترة اللازمة لإحداث هذا الأثر فمازالت محل جدل وتساؤل.

3- تأثيرات وسائل الإعلام على تغيير السلوك: وغالباً ما يتم دراسة أثر وسائل الإعلام على السلوك في سياق أوقات الفراغ Leisure Time؛ حيث يزداد التعرض لوسائل الإعلام، وخاصة الوسائل التي لا تحتاج إلى مهارات معينة، مثل: مشاهدة التلفزيون.

وقد حظيت أغلب الدراسات التي تناولت تأثير وسائل الإعلام، بالآثار على الإدراك الحسي أو المواقف، والمعرفة والقيم، أما التأثيرات العاطفية، مثل: مشاعر الخوف أو السعادة أو الكراهية، فحظيت باهتمامٍ أقل، وكان هناك أتجاهُ واضح في هذه الدراسات للبعد عن دراسة التأثيرات السلوكية للإعلام؛ نظراً لعدم استطاعتها إثبات تأثير الإعلام على تغيير المواقف من ثم تغيير السلوكيات[1].

ويحدث الإدراك أو الفهم نتيجة التفاعل بين محتوى الرسالة مع الخبرات الشخصية المباشرة لأعضاء الجمهور، وتعتمد قابلية الفرد للاستجابة للمعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام على تكرار التعرض لنفس المثير وبعض التدعيم من خلال العلاقات الشخصية[2].

3- تطور دراسات التأثير

ويرى بعض الباحثين أن بحوث التأثير الإعلامي قد مرت بمراحل تاريخية مختلفة؛ فقد أوضح ماكويل McQuial من خلال مناقشته لبداية ظهور التأثير الإعلامي أن الاهتمام العلمي بدراسة واقع اثر وسائل الإعلام لم يكن مدفوعاً بمعايير علمية خالصة، بل كان مسيراً بواسطة الاعتبارات الاجتماعية السائدة في مرحلة تاريخية، ويرى "ماكويل" أن هناك ثلاثة مراحل تاريخية مرت بها بحوث تأثيرات الإعلام[3].

(1) ملفين ديفلير، ساندرا روكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1993) ص 424.

(2) حسن عماد مكاوي وليلى حسين السيد، **مرجع سابق**، ص397.

(3) Dietram Scheufele, (1999) "Discussion or dispute? Examining dimensions of public opinion expression". **International Journal of Public Opinion Research**, Vol. (11), No. (1), p. 74.

المرحلة الأولى: مرحلة التأثيرات المطلقة لوسائل الإعلام

والتي سادت في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية تمتد من نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية الثلاثينيات القرن العشرين, وساد الاعتقاد في هذه المرحلة بأن وسائل الإعلام تمتلك قوة هائلة تمكنها من تشكيل الرأي العام وتغيير الاتجاهات والسلوك، بل حتى فرض الانظمة السياسية رغم انف الجماهرية.

المرحلة الثانية: مرحلة التأثيرات المحدودة لوسائل الإعلام

وتمتد من أوائل الثلاثينيات حتى أوائل الستينيات – من القرن العشرين – وتتميز هذه الفترة بانتشار ملحوظ لأبحاث الاتصال واستخدام الأساليب الإمبريقية في هذه الأبحاث للإجابة عن أسئلة علمية محددة عن فاعلية وسائل الإعلام و تأثيرها على الجمهور، وأطلق على الدراسات التي تبنت هذا الاتجاه اسم "نظرية التأثير الاختياري Selective Influence Theory".

المرحلة الثالثة: مرحلة التأثيرات المعتدلة لوسائل الإعلام

والتي بدأت مع السبعينيات من القرن الماضي فقد تحددت ببداية اتجاه الدراسات الإعلامية نحو الاهتمام بدراسة التأثيرات المعرفية لوسائل الإعلام وتتميز بالاستغناء عن مفاهيم قوة الإعلام وسلطة الإعلام والاتجاه نحو مفاهيم أكثر تواضعا لفهم تأثير وسائل الإعلام على المجتمع[1].

المرحلة الرابعة والأخيرة:

اهتمت تلك المرحلة بدراسة تأثير وسائل الإعلام في بناء الواقع الاجتماعي للجمهور، من خلال تشكيل صور هذا الواقع بأذهان أفراد الجمهور، وهي ما تعرف "بالبنائية الاجتماعية Social Constructionism"[2].

4- العوامل المحددة لتأثير لوسائل الإعلام

لعل الطريقة المثلى لفهم آثار وسائل الاتصال الجماهيرية هي تلخيص ما يمكن أن نسميه نموذج فعالية وسائل الإعلام Model of Media Effectiveness، ووضع هذا النموذج كل من هيبرت أو نجوريت وبون Hiebert, Ungurait, & Bohn، ويتضمن هذا

(1) حسن عماد مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص 401.

(2) Dietram Scheufele**, Op.cit**. p. 74.

النموذج ثمانية عناصر رئيسـية منها خمسـة متغـيرات تؤدي إلى وجود ثلاثة أنواع من الآثار، والمتغيرات الخمسة تشمل:

1- متغيرات البيئة Environment Variables.

2- متغيرات المحتوى Content Variables.

3- متغيرات الوسيلة Medium Variables.

4- متغيرات الجمهور Audiences Variables.

5- متغيرات التفاعل Interaction Variables.

وينتج عن هذه المتغيرات الخمسة ثلاثة من الاستجابات Reactions أو الآثار، هي[1]:

1- الاستثارة Arousal

2- الآثار قصيرة الأمد Short - Term Effects

3- التأثيرات طويلة الأمد Long - Term Effects

وتتباين أهداف الجمهور التي تدفعهم للتعرض لوسائل الإعلام، وهي: الإعلام، تحديد الهوية الشخصية، التماسك والتفاعل الاجتماعي وأخيراً التسلية، ويشترك الأفراد في الغالب في البحث عن المعلومات والمعرفة فيتجهون إلى وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف التالية[2]:

معرفة الأحداث المحلية والدولية.

تعلم أشياء وتجارب قد يستفيدون منها في حياتهم.

البحث عن الاستشارة والمساعدة في اتخاذ بعض القرارات.

اكتساب المعرفة وإشباع الفضول.

الحصول على المعرفة والتعلم.

---

(1) حسن عماد مكاوي و ليلى السيد، **مرجع سابق**، ص 405.

(2) Donna Michelle J. " **Why people watch TV**" (on line) Available: http://www.aber.ac.uk/media/Students/dzj9401.html, Date of Search:26.8.2013.

والجدير بالذكر أن التلفزيون يأتي في مقدمة وسائل الإعلام التي يتجهون إليها؛ إذ أن أكثر من 70% من الشعب الأمريكي يقولون أنهم يحصلون على أغلب أخبارهم القومية من التلفزيون[1].

ثانياً: تأثير التلفزيون في معرفة الجمهور واتجاهاته

ويشير عدد من الباحثين إلى أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً مهماً في تشكيل اتجاهات وأراء الجماهير، وأنها تُحدث هذا التأثير من خلال استغلال الإدراك المحدود من قبل أفراد الجمهور بالقضايا (وخاصة تلك التي لا يمتلكون خبرة مباشرة بها)، وتعمل على تشكيل صورة ذهنية تخدم أغراض القـائمين بالاتصال ونشر الاتجاهات والآراء التي توافق رغبات الإعلاميين محلياً ودولياً.

وقد زادت قوة هذا الدور بفعل التطورات التكنولوجيا الهائلة التي امتلكتها وسائل الإعلام الجماهيرية، وهو ما زاد من قدرتها على التأثير في أفراد الجمهور وتوجيهم نحو أراء وأفكار معينة[2].

ركزت أغلب الدراسات التي أهتمت بأثر المعرفي لوسائل الإعلام على دراسة تأثيراته، فتشير دراسة بحثية أن 99% تقريباً من المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية، لديها جهاز تلفزيون واحد، ويعتمد 64% من الأمريكيين على نشرات أخبار التلفزيون[3].

ومع الانتشار الواسع الذي حققه التلفزيون في العالم، فقد ركزت أغلب الدراسات التي أهتمت بأثار وسائل الإعلام على دراسته لتأثيره، فـ(93%) تقريباً من المنازل العراقية، لديها جهاز تلفزيون واحد على الأقل، و(75%) لديها أكثر من جهاز، فيما يعتمد (70%) تقريباً من العراقيين على التلفزيون للحصول على المعلومات والأخبار المحلية والدولية، وهذه الأرقام بازديادٍ مستمر بسبب رخص أجهزة الاستقبال وقوة الإشارة الرقمية، هذا ما توصل له أستطاع أجرته شبكة معرفة العراق بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في الفترة بين كانون الثاني يناير 2011 وآذار

---

(1) ملفين ل. ديفلير و ساندرا – روكيتش، **مرجع سابق**، ص 423.

(2) عاطف عدلي العبد، **الرأي العام وطرق قياسه** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2005)، ص ص 54 - 55.

(3) Maria Elizabeth, et.al (2000). "Cognitive Access to Negatively Arousing News." **Communication Research**, Vol. 27, No.1, p.5.

مارس 2011، بحيث تم جمع بيانات عن (28875) ألف عائلة عراقية وتم تصميم عينة المسح لتوفير بيانات عن مستوى الاقضية والمحافظات وعلى المستوى الحضري والريفي.

وبين المسح أن التلفزيون هو المصدر الأكثر استخداماً للحصول على المعلومات في العراق؛ حيث يتمكن الغالبية العظمى من المواطنين مشاهدة القنوات التلفزيونية العراقية بنسب تصل إلى (67%)، وبمشاهدة القنوات العربية والأجنبية الناطقة بالعربية بنسبة (48%) انخفض تعرض المبحوثين للصحف والإذاعات إلى نسبة تصل إلى (11%)[1].

كما توصلت دراسة لوزارة التخطيط العراقية عام 2009، إلى أن أجهزة استلام البث الفضائي أمتدت لتشمل جميع سكان العراق[2].

كما أشارت دراسة لوزارة التخطيط العراقية عام 2012[3]، إلى أن (98.7%) من العراقيين يمتلكون جهاز تلفزيون.

أما في مصر توصل استطلاع الرأي العام (التابع لمركز المعلومات ودعم القرار) عام 2006 إلى (93%) من عينة الدراسة (1690 مفردة على مستوى الجمهورية) يتابعون التلفزيون بصفةٍ عامة، و(92%) منهم يتابعون قنوات التلفزيون المصري، ولم تجد هذه الدراسة فروقاً جوهرية في معدلات مشاهدة التلفزيون سواء بالنسبة للمستوى التعليمي، أو بالنسبة للمستوى الاقتصادي[4].

ووصل (إبراهيم أبو المجد)[5]، إلى نتيجة مماثلة، فقد وجد أن (79.8%) من أفراد عينة الدراسة (400 مفردة)، من الشباب الجامعي المصري اعتمدوا على القنوات التلفزيونية الفضائية لمعرفة تطورات أحداث تفجيرات دهب.

---

(1) شبكة معرفة العراقية، (الحكم الرشيد)، استطلاع رأي، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، العراق، بغداد،2011، ص 1.

(2) خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، وزارة التخطيط العراقية، كانون الاول / ديسمبر 2009. ص 93. متاحة على الإنترنت http://iq.one.un.org/documents/83/NDP%20final%20-%20arabic.pdf.

(3) المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2012، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، ص 25.

(4) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **"استطلاع رأي المواطنين حول مدى متابعتهم لقنوات وبرامج الإذاعة والتلفزيون"** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يوليو 2006)

(5) إبراهيم محمد أبو المجد، اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام أثناء الأزمات – تفجيرات دهب، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلد السابع، العدد الثاني، يونيو – ديسمبر، 2006، ص119.

وهو ما يتفق مع دراسة (رغد محمد عيسى)[1]، التي أجرت دراسة ميدانية بلغت (400) مفردة وتم سحب العينة بأسلوب التوزيع النسبي وأُجريت على سكان القاهرة وتوصلت الدراسة إلى أن معدل مشاهدة التلفزيون من ساعة إلى ثلاثة ساعات بلغت 50.3% وهي نتيجة مرتفعة بالمقارنة مع وسائل الإعلام الأخرى.

ووجد الدكتور عدلي رضا والدكتور خالد صلاح الدين (2013)[2]، أن التلفزيون كان أهم مصادر المعلومات التي أعتمد عليها الجمهور في استطلاع الرأي حول اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأوضاع السياسية الراهنة بمصر.

وفي تأثير التلفزيون في اتجاهات الجمهور، فإن لوسائل الإعلام وخاصة التلفزيون دوراً في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو القضايا التي تتناولها وتبرزها هذه الوسائل عبر أُطر تفسيرية معينة، بخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجديدة التي لا يحمل الجمهور معرفة واسعة بها أو اتجاهات راسخة بشأنها.

وتعد نظرية "تحليل الأُطر الخبرية" واحدة من الروافد النظرية الحديثة في مجال الاتصال الجماهيري، التي تقدم تفسيراً منتظماً للدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات نحو القضايا المثارة، وتأثير ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية بشأن هذه القضايا.

ويحاول القائمون على التلفزيون دائماً أن يكون مضمون فقراته وبرامجه مرتبطة إلى حد ما باتجاهات الجمهور، تلك الاتجاهات التي تظهر من خلال البحوث الميدانية التي يجريها التلفزيون التي تركز على معرفة اتجاهات الجمهور نحو برامجه؛ حيث أشارت أحدى الدراسات إلى وجود علاقة بين اتجاهات المبحوثين نحو الدول البارزة في نشرات الأخبار بالتلفزيون المصري واتجاهات النشرات نحوها؛ حيث أرتفعت الاتجاهات الإيجابية لدى المبحوثين نحو كل من فلسطين وأفغانستان[3].

---

(1) رغد محمد عيسى، معالجة الإذاعة والتلفزيون لقضايا العمل في المجتمع المصري و دورها في تشكيل اتجاهات الجمهور نحوها، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009) ص 259.

(2) عدلي سيد رضا و خالد صلاح الدين حسن علي، اتجاهات الرأي العام نحو الانقسامات السياسية في مصر: استطلاع للرأي العام خلال شهر مارس 2013 م، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، المجلد الثاني عشر – العدد الثاني - إبريل – يونيه، 2013، ص 15.

(3) سهام عبد الخالق، معايير تكوين أجندة الأخبار الخارجية في نشرة الأخبار بالتلفزيون المصري وتأثيرها على اتجاهات الجمهور نحو النشرة والدول مصدر الأحداث، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، 2005)

كما أظهرت دراسة (نشوى عقل)[1]، أن اتجاه الجمهور نحو التغطية الخبرية بالتلفزيون المصري لصورة البرلمان توافق مع سمات تغطية قضية التعديل الدستوري؛ حيث كان الاتجاه أقل إيجابية أثناء فترة التعديل الدستوري.

وتوصلت دراسة (خالد صلاح الدين)[2]، إلى وجود تأثير للتلفزيون في عملية تشكيل اتجاهات المبحوثين نحو القضايا الخارجية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود قدر كبير من الاتساق في اتجاهات المبحوثين نحو القضايا الخارجية.

ثالثاً: الدور الرقابي لوسائل الإعلام في مكافحة الفساد

للإعلام دور مهم في فضح ومنع عمليات الفساد، ونشر الشفافية، وتقييم عمل المؤسسات العامة، ولكن يتوجب استعماله بطريق مناسبة لا تأتي بنتائج عكسية مدمرة، بما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالقطاع العام وموظفه، فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسسات والإشارة إلى عمليات الفساد فيها، دون التعريض بأسماء الموظفين وفضحهم على مجرد التهمة، أو لأغراض التصفيات السياسية ومن أجل كسب ود بعض الفرقاء في المجتمع.

1- دور وسائل الإعلام في كشف الفساد

انطلاقاً من أن المنظومات الإعلامية تشكل في كل مجتمع كياناً، يكون تنوعه استجابة لتنوع الواقع الموضوعي للمجتمع، وتنوع الحاجات الإعلامية فيه والأهداف والوظائف المطلوبة تحقيقها في المجالات المختلفة، وفي الأوقات والأمكنة والأساليب المختلفة، ومن ثم فإن مسألة حريات الإعلام تعد دعامة قوية من دعامات أي نظام ديمقراطي، في وقت عدت فيه الديمقراطية ذاتها وظيفة مكملة لباقي الإعلام، إلا أن تلك الحريات، **تشترط الالتزام بالقيم وتراعي عدداً من الالتزامات أبرزها**[3]:

- احترام القيّم الأولية للإنسان.
- عدم الإساءة إلى الكرامة الإنسانية.

---

(1) نشوى سليمان عقل، المعالجة التلفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2006)

(2) خالد صلاح الدين(2001)، **مرجع سابق**، ص 346.

(3) منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي، **الإعلان- أسسه ووسائله وفنونه** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008) ص ص 254 – 255.

- عدم الحض على التفرقة، فيما يرتبط بالعرق والجنس والقومية.

- عدم إهانة معتقدات دينية وعقائدية.

الإعلام المستقل الكفؤ يؤدي دوراً أساسياً في فضح الفساد وتعبئة المجتمع ضد مرتكبيه وممارسة الضغط من أجل الإصلاح. فالإعلام الحر المسؤول باستطاعته رفع مستوى المساءلة من خلال المراقبة والتحقيق في أعمال المسؤولين الذين خانوا الثقة الشعبية في توليهم الوظائف العامة، وذلك بفضح الفساد وجعل الثمن الذي يدفعه الفاسدون والمفسدون غالياً وموجعاً، كما أنه يساعد على نشر النزاهة والشفافية والمساءلة كجزء من الثقافة السياسية والإجتماعية[1].

وتؤدي وسائل الإعلام الحرة والمستقلة دوراً حاسماً في الكشف عن السلوك الفاسد وإعلام الجمهور[2]، وهذا يسهم بشكل فاعل في تغيير الثقافة نحو مزيد من الشفافية والمساءلة، عن طريق تغيير تصورات ما هو صواب وما هو خطأ، ويمكن لوسائل الإعلام تؤثر على القواعد التي بنيت على المجتمع، مع مرور الوقت، والشروع في تغييرات في السلوك، وهذا بدوره، يمكن أن يؤدي إلى أقل من التسامح مع الفساد، ومشاركة أقوى في جهود مكافحة الفساد.

يمكن لوسائل الإعلام كحارس أمين إنشاء تحالف واسع النطاق ضد الفساد، وتكون حافزاً للإصلاح عن طريق الكشف عن الفساد الكبير وإجبار السياسيين إلى إجراء تغييرات، ويمكن للمؤسسات الإعلامية دعم الحركات المناهضة للفساد[3].

---

(1) Overview of Corruption in the Media in Developing Countries", (2013) **Publication Transparency International**, No. 368, p.2.

(2) Sambit Bhattacharyya & Roland Hodler (2012) "**Media freedom and democracy: complements or substitutes in the fight against corruption?**, (Oxford: Centre for the Study of African Economies) p.3.

(3) Arnold Anne-katrin & Lai Sumir (2012) **"Engaging Citizens against Corruption in Asia: approaches, results, and lessons using Media to Fight corruption"** A paper for the 2011 Asia Regional Peer learning and Knowledge Sharing Workshop Engaging Citizens against Corruption in Asia: Approaches, Results and Lessons. No.(1), p.113. (Online) Available: http://ptfund.org/wp-content/uploads/2013/03/15-PAPER-Using-Media-to-fight-Corruption.pdf, Date of Search: 15.7.2013.

يأتي اهتمام الصحافة بالكشف عن مثل هذه الموضوعات المتعلقة بظواهر الفساد المالي والإداري انطلاقاً من دور الصحافة كمدافع عن مصالح المجتمع، وهو أحد المفاهيم المرتبطة بالصحافة العامة وقد ظهر اهتمام الدراسات الإعلامية العربية والأجنبية بتقييم مدى فاعلية الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال في التعامل مع الأزمات التي يمر بها المجتمع؛ ففي أوقات الأزمات يسعى الأفراد إلى وسائل الإعلام لمعرفة ماذا حدث وماذا يحدث وما المتوقع حدوثه في المرحلة القادمة من الأزمة، وذلك بهدف تحديد الدور المطلوب منهم لمواجهة الأزمة والأدوار المطلوبة من غيرهم من أفراد المجتمع لتجاوز الأزمة[1].

إن شرط توفر دور الإعلام في مكافحة الفساد بسيط للغاية، ومن دونه لا يستطيع الإعلام أن يضطلع بأي دور على هذا الصعيد، بل إنه يصبح وسيلة للتستر على الفساد، هذا الشرط هو حرية الإعلام في الحصول على المعلومات وحرية الإعلام في بث هذه المعلومات ونشرها؛ فالدول الأقل فساداً في العالم هي الأكثر حرية على صعيد الإعلام، والسبب أن حرية الإعلام تحقق الشفافية والشفافية هي العدو الأول للفساد الإداري والمالي[2].

ولهذا فقد نجحت وسائل الإعلام في أوربا والولايات المتحدة في أن ترسل بالعديد من السياسيين وكبار رجال الأعمال والنقابيين المنحرفين إلى السجون، بل نجحت بعض وسائل الإعلام في الكشف عن الانحراف في أجهزة مقاومة الجريمة نفسها، فساهمت في إصلاح السجون والكشف عن انحرافات بين رجال القضاء، وعن حالات للفساد واستغلال النفوذ بين رجال الشرطة[3].

لكن للأسف فإن الصورة مختلفة في الأنظمة الاستبدادية التي ما تزال تستفيد من "الدعاية"، حتى في عصر انفجار المعلومات، من خلال التحكم والتلاعب بالمعلومات، فضلاً عن حالة حظر كامل على وسائل الإعلام كي تمنعها من الوصول إلى المعلومات غير المرغوب فيها[4].

---

(1) Larorsa Dominic.(2003) News media perpetuate few rumors about 9/11 crisis. **Newspaper Research Journal**. Vol. 124, No.1, pp 10-21.

(2) مقابلة مع الإعلامي العراقي عدنان حسين، **مجلة تواصل**، هيئة الإعلام والاتصالات، العدد (6)، بغداد، 2011، ص 50.

(3) ليلى عبد المجيد، فاروق أبو زيد، **الصحافة المتخصصة** (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، سلسلة الدار العربية للتعليم المفتوح، الدراسات الإعلامية، 2009) ص 155.

(4) Zhu Jiangnan. et.al (2012) "**Op.cit,** p.14.

يمكن لوسائل الإعلام يؤدي دوراً هاماً في المساءلة العامة من خلال رصد والتحقيق في تصرفات الأشخاص الذين يمنحون الثقة العامة والذين قد يميلون إلى إساءة استخدام مناصبهم لتحقيق مكاسب خاصة[1].

وهناك من يعتبر أن الإعلام الدقيق الموضوعي، الشامل، هو قلب التنمية العادلة وهو بمثابة الأوكسجين للأسواق والنشاط الاقتصادي؛ والإعلام الحر النزيه الذي ينقل المعلومة بصدق ودقة، له دوراً أساسياً في الحياة الديمقراطية، فالديمقراطية التي توصف بأنها حكم الشعب مبنية على فرضية أن للشعب الحق بالإطلاع على المعلومات التي هي أساس قراراته واختياره، وحق المواطن بالتعبير عن الرأي منوط بواجب السلطة تمكينه من الإطلاع على الوقائع الضرورية، والإعلام هو الواسطة وهو الضمانة لإلزام السلطة القيام بواجبها في تمكين المواطن من الحصول على المعلومات من جهة، وممارسته الحق في الإطلاع عليها من جهة أخرى[2].

ولكن يمكن تصنيف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة وهي[3]:

الاتجاه الأول: يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام.

الاتجاه الثاني: ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

---

(1) Monica Nogara (2009) "Role of media in curbing corruption: the case of Uganda under President Yoweri K. Museveni during the "no-party" system", Department of Economic and Social Affairs, United Nations, **Economic & Social Affairs** , No. 72, p.2.
(2) Richard N Winfield, 2006. The Media, Exposing Corruption, and Economic Vitality. In Media Law in the Gulf: Challenges and Opportunities. Amman, Jordan, December, P.4.
(3) Goran Hyden &Charles Okigbo, (2002) "**The Media and the Two Waves of Democracy In: Media and Democracy in Africa**", (Ed.) G. Hyden, M. Leslie and F. F. Ogundimu. (New Brunswick: Transaction Publishers) pp. 29-50.

الاتجاه الثالث: ينظر هذا الاتجاه إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدواراً محددة في مرحلة التحول.

ولضمان فعالية وسائل الإعلام ونجاحها في مكافحة الفساد هناك العديد من المقترحات التي يجب مراعاتها في تحقيق تلك الفعالية[1]:

التخلص من جميع القيود التي تعرقل دور الإعلام في مكافحة الفساد سواء في النواحي القانونية أو معوقات تداول المعلومات التي يتسبب بها التوجهات الإدارية الذي يقيد عمل وسائل الإعلام.

مراعاة الدور المهم لوسائل الإعلام في الدفاع الاجتماعي ضد الفساد، ولفت نظر السلطات إلى مدى خطورتها على المجتمع، وأساليب مواجهتها وعلاجها.

الاهتمام بالتوظيف المهني لوسائل الإعلام، وهذا يؤدي إلى حرية التعبير ومراعاة حق الرأي العام في المعرفة بالإضافة إلى مراعاة الموضوعية في تناول قضايا الفساد في المجتمع.

يمكن القول بأن العمل الإعلامي يعد من العوامل الخارجية التي تؤثر في السلوك، وقد تكون دافعاً نحو الجريمة حيث العمل الإعلامي من العوامل الخارجية المؤثرة في السلوك، ولكن لا تؤثر في السلوك من فراغ، وإنما هو يعتبر مؤثراً خارجياً يتفاعل مع العوامل الداخلية، فإذا وجد هناك بيئة داخلية خصبة مستعدة للإجرام هنا يمكن أن يؤثر في الإنسان، وقد يوجه سلوكه إلى الجريمة، وهذا التأثير يختلف من حيث السن والنوع والبيئة المحيطة والتكوين النفسي للفرد، وهذا من منطق أن الإعلام له وظيفة ثقافية[2].

تمثل قضايا الفساد اليوم أحد أهم المشكلات الرئيسة التي تواجه المجتمعات الحديثة وأحد عقبات التنمية؛ لهذا تحظى عمليات الكشف عن الفساد باستمرار اهتمام وسائل الإعلام وتغطيتها، وأيضا تعد من المواد الصحفية التي تحظى باهتمام من الجماهير المتضرر من تلك القضايا، وتفتح الباب لمناقشات وحوارات مجتمعية حول مسئولية النظام الإداري في الدولة عنها والحاجة إلى تشريعات وضوابط رقابية تساعد في الكشف عن

---

(1) رباب عبد الرحمن هاشم، **مرجع سابق**، ص195.

(2) رأفت جوهري رمضان، **العمل الإعلامي والخطورة الإجرامية** (القاهرة: دار النهضة العربية،2012) ص 42.

الفساد والحد منه، مما أوجد اهتماماً على المستوى الدولي والمحلي بمكافحة الفساد والكشف عن المتورطين فيه[1].

وفي بعض حالات الانحـراف والفساد قد يكون من الصعوبة الحصول على البيانات والوثائق التي تكشف الحقائق، وخاصة عندما تمـس الجريمة بعض كبار الشخصيات في المجتمع، وفي مثل هذه الحالات يمكن طلب المعلومات من الجمهور نفسـه، فمن يعرف شـيء يرسله، ونجـحت هذه الوسيلة في حـالات كثيرة، واستطـاعت صحيفة ويسـترن ميل Western Mail البريطـانية أن تكشف طرق التحـايل في ملكية الأراضي في مدينة كاردف Cardiff عن طريق كشفها لأحـدى حالات التزوير في ملكـية قطعـة أرض حكـومية والاستيلاء عليها وطلب من القراء موافاتها بالحالات المماثلة، وكان أن وضع بين يديها عشرات الحالات معتمدة بالوثائق والمستندات[2].

ولابد من الإشارة إلى أن حرية الرأي يفرض على الدولة عدم وضع أي عائق إيجابي أو سلبي يحول دون إبداء الرأي أو يساعد على استمرار الكسل العقلي للمجتمع، فيجب على الدولة أن تتخلى عن سياسة كبت الحرية أو محاربتها، وأن تمهد الطريق لممارستها، وإزالة العوائق من أمامها وفتح المجال أمام العقل الإنساني للإبداع الإنساني والتفكير دون مصادرة على رأي أو حجر على فكر[3].

يؤكد الفصـل الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تم اعتمادها في ديسمبر 2003، أنه من واجب الحكومات دعم شفافية القرار وتوسيع مجال المشاركة العامة في هذا السياق، وأما وصول جميع الناس إلى المعلومات، واحترام حرية البحث والنهوض بها وحمايتها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بتسلم المعلومات الخاصة بالفساد ونشرها وترويجها، أي: اعتماد الشفافية والعلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات والصادرات والواردات والصرفيات الحكومية والإدارية من خلال وسائل الإعلام والوسائل

(1) Lee Sang-Hwan. (2010) "Empirical Studies on International Anti-Corruption Situations: Focusing on the Correlations among Globalization, Democratization, and Anti-Corruption" **Paper presented at the annual meeting of the Theory vs. Policy? Connecting Scholars and Practitioners**, New Orleans, LA, Feb 17.

(2) ليلى عبد المجيد، فاروق أبو زيد، **مرجع سابق**، ص 123.

(3) رأفت جوهري رمضان، **مرجع سابق**، ص 131.

الرقابية الأخرى، مما يتيح للمجتمع المدني والإعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية[1].

2- وسائل الإعلام وأهمية دورها الرقابي في المجتمع:

إن الممارسة الطويلة للديمقراطية تقلل من الفساد؛ لذا فإن وجود وسائل إعلام حرة يقلل من الفساد، ويرى خبراء أن وجود حرية أكبر لوسائل الإعلام يقلل من الفساد، وأن الديمقراطية وحرية الإعلام عاملان يسهمان في الحد من الفساد[2].

يقوض الفساد كل من التنمية الوطنية جوانب من بينها، التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وغير ذلك، وينبغي التأكيد هنا أن مشكلة الفساد لم تكن في الحكم، بل هو موجود على قدم المساواة في كل المجتمع البشري[3].

أضحت الفكرة التي مفادها بأن وسائل الإعلام تمثل أعين الجمهور وآذانهم التي يراقب من خلالها عمل الحكومة، وليس مجرد مسجل للأحداث، فكرة مقبولة على نطاق واسع اليوم، سواءً في الديمقراطيات القديمة أو في الديمقراطيات الجديدة، وقد كسبت فكرة وسائل الإعلام كمراقب لأعمال الحكومة وتجاوزاتها اهتماماً متجدداً اليوم في العديد من مناطق العالم، وتأتي العولمة وانهيار الدكتاتوريات والأنظمة الاشتراكية، وإعادة تنظيم وسائل الإعلام على ضوء تطور شبكة الإنترنت وانتشار استخدامها على نطاق واسع، الاهتمام المتجدد بالفكرة، إلى جانب تنامي وتكاثف جهود العديد من الجماعات التي تساند فكرة دور الرقيب الذي على وسائل الإعلام أن تلعبه[4].

إن تأمين حصول وسائل الإعلام بصورة عامة على المعلومات من المؤسسات الرسمية بصورة مستمرة تجعل الموظف العام يؤدي وظيفته في أجواء شفافة تكشف عن مواطن الخلل والتجاوز مما يقلل من فرص انتشار الفساد، وبالتالي يعزز العلاقة المتبادلة بين المواطن والدولة تلك العلاقة القائمة على الحقوق والواجبات، ويثبت دعائم الديمقراطية

---

(1) Rick Stapenhurst **, Op.cit.**

(2) Sambit Bhattacharyya & Roland Hodler (2012) **Op.cit**, p. 3.

(3) Samson Adesote & John Ojo Abimbola (2012) "Corruption and national development in Nigeria's forth republic: A historical discourse" **Journal of Sustainable Development in Africa**, Vol. 14, No.7, p.81

(4) عبد الوهاب بوخنوفة، **مرجع سابق**، ص 7.

والحكم الصالح في الدولة، إذ يرتبط مفهوم حرية الصحافة بمفهوم الشفافية وحق الجمهور بالإطلاع والوصول إلى المعلومات عبر كل الوسائل وحق وسائل الإعلام في التداول الحر للمعلومات[1].

لقد أصبحت فكرة الصحافة كرقيب على السلطة، سواء في البلدان التي تعرف تجارب جديدة في مجال الديمقراطية، أو في تلك التي لم ترسخ فيها الممارسات الديمقراطية وحرية الصحافة بعد، فكرة حاضرة اليوم بشكل قوي في التعريف الذاتي الذي يقدمه الصحافيون عن مهنتهم، وبدرجات متفاوتة في تمثل وتطلعات الجمهور عن الصحافة ودورها في المجتمع[2].

في هذا الاتجاه، فإنه لا غنى عن دور وسائل الإعلام في فضح أي فساد، وأن الصحفيين مدينون للشعب والوطن في المساهمة في مكافحة الفساد اينما وجد[3].

إن توضيح العلاقة بين وسائل الإعلام والديمقراطية يتطلب الوقوف على ثلاثة أدوار لوسائل الإعلام تؤثر من خلالها على الحياة السياسية والديمقراطية بشكل عام، قام الباحثون باستخدام تشبيهات واستعارات مبنية على أساس العلاقة بين الإنسان والكلب لتوضيح هذا الدور والوظيفة الإعلامية[4]:

1- وظيفة المراقب: وتعد هذه الوظيفة امتداداً لمفهوم السلطة الرابعة Fourth Estate، أي: أن وسائل الإعلام تسعى لأن تكون رقيباً على كل ما يدور في المجتمع من مدخلات ومخرجات، بما في ذلك مراقبة المؤسسات الاجتماعية والسياسية النافذة في المجتمع، وهنا يوصف دور وسائل الاتصال بأنه مثل دور الحارس اليقظ الذي يعمل كحارس ورقيب ضد إساءات استخدام السلطة الرسمية، وكمراقب لمصالح المجتمع وحمايته من الفساد

---

(1) هاشم حسن، مشكلات حرية التعبير في العراق، **(في)**: الإعلام العراقي.. حرية التعبير والوصول إلى المعلومة (بغداد: هيئة الإعلام والاتصالات، الكتاب الأول، 2010) ص10.

(2) Coronel Sheila (2008) "Corruption and the watchdog role of the news media" , Harvard-World Bank Workshop 29-31st May 2008. (Online) Available: http://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/WorldBankReport/Chapter%205%20Coronel.pdf, Date of Search:18.7.2013

(3) Michael B Aleyomi (2013) "Corruption and Democratization Process in Nigeria's Fourth Republic, **International Journal of Politics and Good Governance**, Vol. 4, No. 4. P.19.

(4) عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور... وآليات التعزيز، **المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر**، القاهرة، 29 ديسمبر 2012م، ص 13.

والانحراف، فوسائل الاتصال تعمل كرقيب للسلطة من خلال مراقبة المؤسسات والقضايا والأحداث والآراء، وتسليط الضوء على بعضها، وتقويم أداء الحكومة، وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وحماية المجتمع من تسلط النظام السياسي، وهذا الدور الواقي يتم بشكل أفضل بواسطة وسائل إعلام مستقلة تحكمها اهتماماتها ومعاييرها الخاصة.

2- **وظيفة الحارس الأمين على مصالح المجتمع:** وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بحراسة فقط للمؤسسات النافذة في المجتمع، وتكون أشد الحرص على متابعة العناصر الطفيلية التي تدخل إلى المجتمع وتعكر صفوه ونقاء العلاقة القائمة.

3- **وظيفة المرشد للجمهور:** وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام تقوم بدور المرشد أو الدليل الذي يمد المواطنين بمجموعة من المعلومات عن السياسات، وصانعي السياسة، والتي يحتاجونها لصنع القرارات، ولتقييم قادتهم.

4- **وظيفة الداعم للجمهور:** وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الإعلام ترتمي في حضن المؤسسات الاجتماعية والسياسية دون أن تكون أداة مستقلة، ودون إبداء أي مساءلة للسلطة، ودون الالتفات إلى الآراء والاتجاهات الأخرى في المجتمع، خاصة التي لا تتفق مع مصالح المؤسسات النافذة في المجتمع، فهي تكون بمثابة أداة ناقلة لما يريد النظام السياسي أن تعرفه الجماهير، وبالطريقة التي يريدونها بدون توجيه أية انتقادات للمؤسسات القائمة.

ويضيف(كراوس) Krauss دوراً ووظيفة خامسة لوسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي يطلق عليها وظيفة الكلب القائد lead dog: وتعني هذه الوظيفة أن وسائل الاتصال تقوم بدور وضع الأجندة Agenda setting للقضايا المطروحة على الساحة السياسية؛ حيث تلعب وسائل الإعلام كمصفاة لهذه الحلول وترتيبها حسب الأولويات والأهمية قبل تقديمها للجمهور، كما تحث السياسيين على متابعة هذه القضايا نظراً لأهميتها في سياق الشأن العام، وبذلك تلعب دور الكلب القائد في الطريقة المحددة لإعطاء تغطية أكبر لأحد من القضايا أكثر من الأنواع الأخرى[1].

---

(1) محمد بن سليمان الصبيحي، **المعالجة الإعلامية لوظيفة الرقابة في الصحافة السعودية المطبوعة- دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي في عينة من الصحف المحلية** (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،2012) ص 12، متاح على الانترنيت
http://cpsfiles.imamu.edu.sa/ar/Documents/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9.pdf تاريخ البحث 2013/9/17.

تستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل واسع في مجالات كشف الفساد في بعض المجتمعات، وتقديم التقارير البحثية القائمة على الاستقصاء وجمع الأدلة التي لا يمكن التشكيك فيها ويعرف المركز الدولي للصحفيين "الصحافة الاستقصائية بأنها "مجرد سلوك منهجي ومؤسساتي صرف، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة، وللتأكد من صحة الخبر وما قد يخفيه، انطلاقاً من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة ككلب حراسة على السلوك الحكومي، وكوسيلة لمساءلة المسئولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة، ووفقاً لمبادئ قوانين حق الإطلاع وحرية المعلومات[1].

وتتميز الصحافة الاستقصائية بأنها تنشر معلومات حول السلوك الخاطئ الذي يلحق الضرر بالمصلحة العامة، وتستند على معلومات المراسلين وليست المعلومات التي ترد مكاتب التحرير، ويشترط لنجاح هذا النوع من الصحافة ضرورة أن تتوافر لدى المراسلين أشكال مختلفة من الخبرة تمكنهم من إعداد تقارير مدعومة بأدلة ووثائق، وقد ساعد التطور الذي عرفته تكنولوجيات الإعلام والاتصال الصحافيين المهتمين بإجراء هذا النوع من الأبحاث في الوصول إلى البيانات ومعالجتها آلياً وفحص الوثائق المتحصل عليها والتأكد من صحتها واستخدام أجهزة تصنت وتصوير في غاية الدقة وتوظيف كل ذلك في إعداد تقارير دقيقة[2].

تعمل الصحافة الحرة على تعزيز المطالبة بإمكانية المساءلة العمومية من الرشوة وذلك يضع الصحافة كسلطة لمراقبة الفساد والرشوة، فهي بدورها تستطيع كشف جرائم الفساد كافة أمام الرأي العام مما يجبر كل من المسئولين، وكذلك موظفي الشركات على الالتزام وعدم دفع الرشاوى[3].

وتتزايد أهم وسائل الإعلام في تناول قضايا المجتمع، كما تبرز مسئولياتها تجاه التعبير عن مصالح الجماهير، حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع، وقد برزت أدوار جديدة لوسائل الإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وسرعة انتشار وانتقال المعلومات في لحظات قصيرة – تتمثل في إعادة

---

(1) David Kaplan,(2007) "Global Investigative Journalism: Strategies for Support**, Center for International Media Assistance Research Report.**

(2) عبد الوهاب بوخنوفة، **مرجع سابق.**

(3) أحمد أنور، **الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر**، (القاهرة: مصر العربية للطباعة والنشر، 2001) ص 146.

تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين -، وإعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع في المؤسسات المختلفة؛ حيث أدى التوسع في مزيد من حرية الإعلام إلى أن أصبح أكثر تأثيراً في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته ويمكن تحسين دورها بتوفير قدر أكبر من حرية الصحافة في نقد المسؤولين[1].

تمثل قضايا المجتمع ومنها الفساد أحد المشكلات الرئيسة التي تواجه المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية؛ لذا تحظى عمليات الكشف عن الفساد دائماً باهتمام وتغطية إعلامية كبيرة وأيضاً تعد من المواد الإعلامية التي تحظى باهتمام من الجمهور، وتفتح الباب لمناقشات وحوارات مجتمعية حول مسئولية النظام الإداري في الدولة عنها والحاجة إلي تشريعات وضوابط رقابية تساعد في الكشف عن الفساد والحد منه، مما أوجد اهتمام على المستوى الدولي والمحلي بمكافحة الفساد والكشف عن المتورطين فيه[2].

وعلى صعيد آخر تستهوى فكرة الصحافة التي تؤدي دور الرقيب على السلطة مجموعة المانحون الدوليون (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المجموعات البنكية الدولية، صناديق الإعانات الدولية هيئات الأمم المتحدة للتنمية) وتثير إعجابهم واهتمامهم وقد شرعت هذه المجموعات بداية من سنة 1990 في نشر معلومات ومعارف مفادها بان الحكومات الفاسدة والعاجزة تمثل العائق الأساسي أمام جهود التنمية وكنتيجة لذلك فإن هذه المجموعات، التي تؤيد إدراج إصلاحات في مجال التسيير بالدول الممنوحة، أصبحت مهتمة أيضا بتدعيم وسائل الإعلام في دورها الرقابي بهذه الدول[3].

وتؤثر وسائل الإعلام في بناء توجهات الأفكار أو تغييرها لدى أفراد المجتمع وتصوراتهم الذهنية، وفي تغيير أنتباههم، ومهاراتهم، وتصرفاتهم، كما يمكنها أداء دور مهم في ترتيب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية عند الأفراد، وتقودهم للتصرف على ضوئها، ولاسيما أن التلفزة والمحطات الفضائية تتصدر الوسائل الإعلامية كافة التي يتلقى من خلالها معظم أفراد المجتمعات معلوماتهم التثقيفية والترفيهية والإخبارية، وتشير بعض الدراسات إلى أن أفراد المجتمع لا يتعلمون فقط من وضع القضايا للمناقشة بل أيضاً يعززون ما يشاهد ويسمع ويكتب ويؤكدونه، وهذا يدل على أهمية مضمون الرسالة

(1) عيسى عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 116.

(2) Lee Sang-Hwan, **Op.cit.**

(3) Coronel Sheila, **Op.cit.**

الإعلامية والصورة الذهنية التي تخلفها لدى المتلقي ولاسيما إذا ما تكرر وضعها على رأس قائمة الأولويات[1].

ورغم الإجماع حول تأثير وسائل الإعلام، سلباً أو إيجاباً في أفراد المجتمع، إلا أن بعض الباحثين الإعلاميين أكدوا أن هذا التأثير لا يكون بالمستوى نفسه في أفراد المجتمع جميعهم، وأن مستوى التأثير أو درجته تعتمد ليس فقط على حجم التغطية أو تركيزها على بعض القضايا، أو حجم التعرض لوسائل الإعلام، بل تعتمد أيضاً على درجة الاعتماد على وسائل الإعلام ودوافعها، وبتغير مستوى المعرفة لدى المتلقين، فالأقل معرفة أكثرهم تأثراً بالتهيئة المعرفية الإعلامية[2].

3- الإعلام ودوره في مكافحة الفساد في المجتمع:

تؤكد بعض الدراسات وجود علاقة ارتباطية بين حرية وسائل الإعلام والقدرة في الوصول إلى المعلومات، وبين توافر مؤشرات الحكم الرشيد المتمثل في الاستقرار السياسي وحكم القانون، والفاعلية الحكومية وانخفاض مستوى الفساد؛ فالمجتمعات التي يتمتع فيها الجمهور العام من الوصول إلى الصحف الحرة المستقلة ووسائل الإعلام الأخرى، لديها استقرار سياسي كبير ويسود فيها حكم القانون وتتمتع فيها الحكومة والنظام السياسي بالقدرة والفعالية في معالجة القضايا المختلفة كما تنخفض فيها مستويات الفساد[3].

تشابك أبعاد قضية الفساد وتداخلها باعتبارها قضية اجتماعية؛ فالبعد الاقتصادي يرتبط بالبعد السياسي والبعد الثقافي والبعد الديني وبالتالي تنظر المجتمعات الفاسدة إلى أعمال الفساد باعتبارها من أصول اللعبة السياسية وباعتبارها أحد مكونات الحياة اليومية[4].

تؤكد دراسات قضايا الرأي العام على أهمية المعالجة الصحفية المناسبة لقضايا الفساد؛ حيث ينعكس فيها طبيعة الخطاب الصحفي الذي تتبناه الوسيلة الإعلامية، ونظراً لأن العمل الصحفي يتم في نظام إطار إعلامي تحكمه ظروف سياسية واقتصادية معينة وأوضاع قانونية متمشية معها، فإن هذا الظرف تؤثر على الدور الذي تقوم به الوسيلة في

---

(1) عبد المجيد العزام و هاديا خزنة كاتبي، **مرجع سابق**، ص ص 593- 594.

(2) أيمن منصور ندا، "دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو أداء الحكام العرب في الحرب الأمريكية على العراق، مارس/ أبريل 2003"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد (21)، ص 323

(3) عيسى عبد الباقي، (2012)، **مرجع سابق**، ص 8.

(4) غادة موسى إبراهيم السيد الصقر، **مرجع سابق**، ص 799.

سعيها لتكوين رأي عام مؤيد لوجهة نظرها نحو القضايا المختلفة سواء كانت هذه الظروف نابعة من الداخل أم أن لها أبعاد خارجية[1].

للفساد كلفة اجتماعية واقتصادية باهظة فهو يعمل على تأخير عملية التنمية ويقوض بناء الديمقراطية ويقلص مجال دولة القانون والمؤسسات تتعدد مظاهر وصور الفساد على نحو يجعل من الصعب حصر هذه المظاهر بشكل كامل ودقيق.

فالفساد يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها، فقد يمارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة رسمية أو أهلية، وقد يهدف لتحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو مكسب اجتماعي، وقد يكون الفساد فردي يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، ويشكل ذلك اخطر أنواع الفساد فهو يتسلل في بنيان المجتمع كافة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية الدولية تستعين في آليات عملها بنظم الصحافة والإعلام الحر وبالحكومات (لأن آلية الفساد لا يمكن حصرها بدون توافر المعلومة عنها التي يكون دور الحكومة مهما في الحصول عليها)، وكذلك بأداء الأفرع القومية عن طريق إثارة الوعي بالفساد بطرق مختلفة تقوم الفروع بعمل المسوحات ووضع مؤشر لقياس وإدراك الفساد وتطبيقه على الكثير من دول العالم، مستعينة بمعلومة الصحافة والحكومة إضافة إلى مستوى إدراك الفساد.

كما يراه المراقبون للشؤون العامة ورجال الأعمال والمحللين والمراقبين[*]، وقامت بعض الدول بتوقيع اتفاقيات دولية من أجل عمل تشريعات قانونية وقواعد أخلاقية تهتم بدور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، كما قامت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافية،

(1) عاطف العبد، مدخل إلى الاتصال والرأي العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية، ط3 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999) ص 43

(2) عبد الوهاب بوخنوفة، **مرجع سابق**، ص. 5.

(*) تم إصدار مؤشر مدركات الفساد أو مؤشر الفساد المدرك (CPI) corruption perception Index عام 1995 من طرف الاقتصادي العالمي الشهير "فردريك جالتنج " بالتعاون مع أحد نشطاء المنظمة من الاقتصاديين ثم تتابعت جهود المنظمة لتطلق في عام 1999 مؤشر دافعي الرشاوى Bribe payers Index (BPI) إلى غير ذلك من المؤشرات والمقاييس.

والمجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة إلى الاهتمام بدور وسائل الإعلام في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على دعم حقوق الإنسان واحترامها(1).

تتمحور غالبية الفضائح السياسية التي تركز عليها وسائل الإعلام في ثلاث أنواع من الفضائح هي الفضائح الجنسية لرجال السياسة، الفضائح المالية أو الفساد المالي، وفساد استخدام السلطة، ويتمثل دور وسائل الإعلام في الكشف عن الفضائح الموجودة بالفعل، وذلك يتم في اطار ثلاث مستويات الأول يتعلق بطرح موضوع يمثل في حد ذاته فضيحة للمتورطين فيه، المستوى الثاني طرح موضوع الفضيحة بما يشمله من تصريحات ليتحول بذلك إلي مجال خصب للحديث والمجادلات بين الجمهور مما يخلق جواً من الفضيحة في المجتمع، المستوى الثالث يتمثل في إضفاء طابع درامي على موضوع الفضيحة بصرف النظر عن موضوعها(2).

4- الدروس المستفادة من دور الإعلام في محاربة الفساد في الدول المتقدمة

يعكس الموقف من أزمات الفساد مدى قوة الصحافة في المجتمعات الحديثة؛ حيث أنها في هذه الحالة يكون لها الدور الأساسي في توجيه الأحداث والإطاحة برموز ذات نفوذ كبير في المجتمع(3).

- الفساد في المملكة المتحدة

تعد مكافحة الفساد من القضايا البارزة التي شغلت الرأي العام والصحف البريطانية منذ عام 1948، مما أدى إلى توجيه رئيس الوزراء آتلي Attlee إلى مجلس العموم للتحقيق حول الادعاءات الموجهة إلى فساد بعض الوزراء في حكومته وبعض مساعيهم من الموظفين العموميين(4).

---

(1) Terttu Utriainen (2008) "**The Role of the Media in Preventing Corruption**" , (Online) Available: http://8iacc.org/papers/utriainen.html, Date of Search:20.7.2013.

(2) نجوى عبد السلام فهمي، **مرجع سابق**، ص 6.

(3) Tamar Liebes & Shoshana Blum-Kulka. (2004) "Ittakes two to blow the whistle: Do journalists control the outbreak of scandal? **American Behavioral Scientist,** Vol. 47, No.9, p. 1153

(4) علي عبدالرزاق والسيد عبد العاطي، **مرجع سابق**، ص336.

كشفت صحيفة "الدايلي تلغراف" البريطانية عن فضيحة مالية غير مسبوقة في بريطانيا أفضت إلى دفع المتحدث باسم غرفة العموم البريطانية إلى تقديم استقالته من منصبه، وقد استطاعت الصحيفة بفضل شرائها لقرص كمبيوتر أن تكشف أدق التفاصيل عن التعويضات التي يحصل عليها نواب المجلس من ميزانية الدولة[1].

وفى بريطانيا تم الكشف عن فضيحة بروف يمور وزير البحرية البريطانية الذى تورط فى علاقة غير شرعية مع كريستين كيلر، وقد استغل أحد الجواسيس السوفييت هذه العلاقة للحصول على معلومات عن الجيش البريطاني[2].

- **الفساد في ايطاليا**

كشفت وسائل الإعلام الإيطالية النقاب عن قصص الفساد التي تتجاهلها الوكالات الرسمية المنوطة بالرقابة الاجتماعية، ففي عام 1992 لعبت الصحف الإيطالية عن كشف فضيحة تانجينتوبولي، وتم القبض على أحد الموظفين المنتمين إلى الحزب الاشتراكي في قضية تتعلق بجمع أموال عن طريق الابتزاز في إطار تعاقد على تولي نظافة أحد مراكز إيواء المحالين للمعاش التابعة للبلدية، وكانت الرشوة 10 مليون ليرة، وأدى هذا إلى تلويث سمعة الحزب الاشتراكي الذي تعرض بعض أعضائه المرموقين للتحقيقات في قضايا تتعلق بالفساد السياسي.

ونجحت الصحف الإيطالية في الكشف عن فضيحة مالية كبرى تورط فيها الرئيس الإيطالي جيوفاني ليوني، وقد انتهى الأمر باستقالة الرئيس الإيطالي[3].

- **الفساد في بولندا**

تمكنت الصحف في المجتمعات التي تعرف تجارب جديدة في مجال الديمقراطية كما هو الحال في بلدان أوروبا الشرقية التي تخلصت من الأنظمة الشيوعية الديكتاتورية دوراً معتبراً في الكشف عن عديد قضايا الفساد حيث كشفت الصحافة البولندية عن أكبر فضيحة رشوة في البلاد في مرحلة ما بعد النظام الشيوعي والتي عرفت بفضيحة "Rywingate" وقد قام "أدام ميشنيك" Adam Michnik رئيس تحرير أكبر صحيفة

(1) عبد الوهاب بوخنوفة، **مرجع سابق**، ص 6.
(2) عيسى عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص 150.
(3) وجدي حلمي عبد الظاهر، **مرجع سابق**، ص 145.

بولندية مؤثرة وهي La Gazetta Wyborcza بنشر على الصفحة الأولى لصحيفته عرض رشوة بـ 17.5 مليون يورو تلقاها من قبل شخص يدعى Luis Rywin وهو منتج قدم نفسه على أنه يتصرف باسم جماعة نافذة في السلطة هي جماعة تحالف اليسار الديمقراطي وهو حزب معارض، وقد أحدثت المعلومة المنشورة زلزالاً سياسياً كبيراً في البلاد أفضى إلى إنشاء لجنة تحقيق برلمانية؛ حيث قام التلفزيون البولندي ببث، على المباشر جلسات الاستجواب التي قامت بها هذه اللجنة مما سمح بتوعية كبيرة للرأي العام بظاهرة الفساد في البلاد[1].

- **الفساد في اليابان**

أدت وسائل الإعلام اليابانية دوراً هاما في كشف النقاب عن قضايا الفساد منها قضية شوا دينكو في انتخابات عام 1949، وكانت فضيحة بناء السفن مشكلة في انتخابات 1955، وتعرضت انتخابات 1967 بسلسلة من الفضائح التي أطلقت عليها وسائل الإعلام اسم "الضباب الأسود"، كما كان لفضيحة "لوكهيد" تأثيرها على الانتخابات في كل من عام 1976 وعام 1983، وكان لها تأثير على برامج تقوم فبها الحكومة بتخصيص حصص إنتاج للشركات بالطرق المباشرة، وكان صدور الحكم بالإدانة على رئيس الوزراء الأسبق تاناكا كاكوي Koki Tanaka، وهو السبب في التأثير على انتخابات 1983، وكان لفضائح ساجاوا كيوبين وكيوا وزينيكون تأثيرها في تورط الأحزاب في الفضائح وقضايا الفساد في عام 1993 وقد ساعدت أزمات الفساد على تغيير النظام الحزبي في اليابان[2].

5- الفساد في وسائل الإعلام

قبل أكثر من ستين عاماً جسد بديع خيري ونجيب الريحاني ظاهرة فساد الصحف في رواية "الدنيا ماشية كدا"، وهي المسرحية التي إعدّها مسرح التلفزيون في الستينيات، وقام ببطولتها الفنان فؤاد المهندس باسم "السكرتير الفني" في تلك المسرحية كان فؤاد المهندس ومن قبله نجيب الريحاني يجسدا شخصية مدرس يعتقد أن الاستقامة والمثل العليا هي الطريق الوحيد للشهرة والغنى، ثم انقلب بفضل رفاق السوء إلى شخص لا يعتقد في الاستقامة ووصل بذلك إلى الغنى والشهرة، ويزوره أحد الصحفيين ويخرج من جيبه الأيمن

---

(1) عبد الوهاب بوخنوفة، **مرجع سابق**، ص. 8.

(2) ستيفن د. ريد، الفساد السياسي في اليابان (في): الفساد في الديمقراطيات الغربية، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد (149)، مطبوعات اليونسكو العربية، القاهرة، 1996، ص ص 143 – 175.

مقالة مطولة يهاجمه فيها ثم يساومه على عدم نشرها إن نشر إعلانات في جريدته، فلما وافق على ذلك أخرج له من الجيب الأيسر مقال كله مدح وثناء، ويقول الريحاني في مذكراته: إن نقابة الصحفيين اعترضت في بادئ الأمر على تلك الشخصية، ثم عادت ووافقت عليها بعد أن أقنعهم الريحاني وبديع خيري أنها لا تمثل جموع الصحفيين الشرفاء!![1].

وفي العراق الذي لا يختلف عن دول الجنوب النامية تسعى الصحافة إلى تضخيم دور سيطرة الدولة بصفة عامة والدفاع باستماتة عن مصالح الطبقة أو الجماعة الحاكمة، والإعلام هنا يؤيد السلطة دائماً، ويحظر عليه انتقاد الحكومة أو النخبة المسيطرة أو قيمها السياسية والدينية والأخلاقية، ويعاقب بأشد العقوبات من يخالف ذلك من الصحفيين والإعلاميين.

ويخضع الإعلام الشمولى لترسانة من القواعد والقوانين التى تتحكم فى حرية الصحفى والتصريح أو الغلق للوسائل الإعلامية، فضلاً عن فرض الرقابة القبلية على كل ما تتداوله وسائل الإعلام والتدخل بالمنع بلا مبرر لأى من المواد الصحفية والإعلامية، وملكية وسائل الإعلام خليط بين الملكية الحكومية والقطاع الخاص وكلاهما يلتزم بتوجيهات الدولة.

وتشجع السلطات الحاكمة على نشر الفساد بين الصحفيين والإعلاميين فى مقابل دفاعهم عنها، ورغم من معرفة السلطات بفساد الصحفيين والإعلاميين فإنهم يعتمدون مقولة: «الفساد مقابل التأييد»، ولا تطبق على هذه النوعية من الفاسدين القوانين إلا فى حالة غضب الحاكم عليهم فتعصف بهم[2].

ويتوقف إسهام وسائل الإعلام ودورها في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل تلك الوسائل ووظيفتها في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع؛ فطبيعة وسائل الإعلام ودورها في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة

(1) نجيب الريحاني، **مذكرات زعيم المسرح الفكاهي** (القاهرة: دار الجيب،1953) ص 106.

(2) محمد إبراهيم بسيون، أساليب التنظيم الذاتى للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام، **كراسات صحفية وإعلامية: معهد الأهرام الإقليمي للصحافة**، العدد (4)، يناير 2013.

السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي[1].

ويرى جينينغز وتومسون Jennings and Thompson أن الإعلام الحر يقوم بثماني وظائف أساسية لدعم عملية التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي، وتشمل هذه الوظائف الآتي[2]:

1- الوفاء بحق الجماهير في المعرفة: من خلال نقل الأنباء من مصادر متعددة، وشرحها وتفسيرها، ونقل الآراء المختلفة حول القضايا الداخلية والخارجية.

2- الإسهام في تحقيق ديمقراطية الاتصال: من خلال تحولها لساحة للتعبير الحر عن كافة الآراء والاتجاهات وإتاحة الفرصة للجماهير لإبداء آرائها في المشروعات الفكرية والسياسية المطروحة، وفي التعبير عن مشاكلها.

3- الإسهام في تحقيق المشاركة السياسية: من خلال إتاحة المعلومات الكافية التي تؤهل المواطنين للمشاركة واتخاذ قراراتها بالانتماء للأحزاب السياسية، أو التوجهات الفكرية، أو التصويت بما يدعم النشاط السياسي العام.

4- إدارة النقاش الحر في المجتمع بين جميع القوى والتوجهات والأفكار للوصول إلى أفضل الحلول.

5- الرقابة على مؤسسات المجتمع وحمايته من الانحراف والفساد، عن طريق الكشف عن انحرافات السلطة، وفساد مسؤوليها، وإساءة استخدام السلطة لتحقيق المنافع الشخصية.

6- المساعدة في صنع القرارات؛ فلوسائل الإعلام تأثير كبير على القرارات السياسية، ويرجع ذلك إلى تأثرها على القرارات السياسية؛ فقد تعطي الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار، كما أن صانع القرار ينظر إليها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته، فوسائل الاتصال في الأنظمة الديمقراطية تكون حرة في نقل المعلومات والتفاعل مع

---

(1) Shelton Gunaratne. (2006) " **Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West** "Inx, Hao and S.K , Data Ray (eds), issues and challenges in Asian Journalism, (Singapora: Marshall Cauendish) pp 1-24

(2) Jennings Bryant & Susan Thompson(2002) " **Fundamentals of Media Effects** ", (USA: New York, McGraw Hill , pp. 307- 309

القضايا والأحداث، وبالتالي تكون قدرتها على صنع القرار قوية، بينما في النظم السلطوية حيث تُنقل المعلومات من أعلى إلى أسفل، يضعف الدور الذي قد تمارسه هذه الوسائل.

7- التأثير في اتجاهات الرأي العام؛ حيث أصبحت وسائل الاتصال في المجتمعات الحديثة تقرر بشكل كبير ما الذي يشكّل الرأي العام، وتزوده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بجانب دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل؛ فعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية نظرًا لأن الجمهور لا يملك التحكم فيما يُقدَّم له، وإنما هو في العادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائل الإعلامية.

8- مراقبة الأحداث المعاصرة: وهي الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر بالإيجاب أو السلب على رفاهية المواطنين، بحيث يكون المجتمع على اطلاع ومعرفة بما يجري، وقادرًا على التكيف مع الظروف والمستجدات.

والفساد الإعلامي هنا يقصد به: الفساد داخل الأجهزة الإعلامية نفسها، إلى جانب الفساد في أخلاقيات الإعلام، مثل: تضليل الشعوب وأن أجهزة الإعلام مجتمعة تعمل على خدمة الحكومة (السلطة) وتوظيف أجهزة الإعلام كبوق للرؤساء والزعماء الفاسدين؛ للسيطرة على الشعوب ولو بالكذب[1].

لكن ربما تتورط وسائل الإعلام في الفساد، فعندما يورط أحد مراسلي مؤسسة صحفية في صفقة مشبوهة تحت الضغط الصحفي الصاخب والدعاية المزيفة والمبالغ فيها، ثم يقع الخلاف المصلحي أو المالي فإذ بكل هذا الوهم ينهار بسرعة البرق وينكشف الغطاء عن روائح الفساد.

وعندما يمارس صحفي بلطجة التهديد ضد زملائه بأنه على علاقة بهذا المسئول أو ذاك، ويحترف كتابة التقارير ضدهم إيقاعاً بهم، ثم ينس فوق مكتبه مسودة أحد تلك التقارير وبها أسماء اللذين أوقع بهم كذباً، وعندما تجد دول خارجية عملاءها في الصحافة "الوطنية"، وتدفع لهم المرتبات والمكافئات، ثم تقوم بكشفهم.

---

(1) محمد علي أبو العلا، **مرجع سابق**، ص 478.

إذاً من المهم أن تكون الصحافة حرة، ولكن الأكثر أهمية أن تكون تلك الصحافة النزيهة وغير فاسدة؛ فحرية الصحافة دون ضمان نزاهتها هو في حقيقة الأمر محاولة لفرض نوع من الإرهاب الفكري على المجتمع، وانتهاك لأبسط حقوق الإنسان فيه.

فمثلاً عندما تستخدم وسائل الإعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص في أعمال التحريض على الكراهية ضد الأفراد أو الجماعات أو العقائد، وعندما تستخدم الصحف ووسائل الاعلام في أعمال الاغتيال المعنوي لبعض الشخصيات، أو حتى التحريض على اغتيالها مادياً إلى غير ذلك، فإنه يمكن القول ببساطة أن الوسائل الإعلام تنتهك حقوق الإنسان[1].

وفي العراق كانت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية[*] قد علقت في شهر نيسان/ إبريل من العام 2013، رخصة عمل عشر قنوات فضائية بينها "قناة الجزيرة القطرية"، وذلك بسبب "تحريضها على العنف والطائفية" وعدم الألتزام بالمعايير المهنية لغرض تحقيق مصالح مالية وسياسية.

وأكدت السلطات العراقية أن تعليق رخصة هذه القنوات التي اتهمتها بانتهاج خطاب "محرض على العنف والطائفية"، وأن الهيئة اضطرت بعد سلسلة من التحذيرات إلى تعليق رخصة هذه القنوات في كل العراق[2].

كما أن للفساد تأثيره السيء إذا ما دخل هيكلية المؤسسات الإعلامية، وفي الطريقة التي يتبعها الصحفيون في إعداد التقارير، وهنا لابد من الاشارة إلى أن عدداً كبيراً من الصحفيين يتعاطون ممارسات فاسدة تتمثل في تحوير الأخبار، حسب احتياجات المعلنين[3].

وتنشأ مثل هذه الحالات في عدة بلدان نامية، وفي بلدان في وضع انتقالي، مثل: العراق؛ حيث مستوى الأجور متدن، وقد تكون الرشوة قليلة، ولكنها تؤثر على القضية التي

(1) نجاد البرعي، **مرجع سابق**، ص 1.

(*) تعد هيئة الإعلام والاتصالات في العراق الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، فيما يخص إرساء معايير التنظيم المتداخل لقطاعي الإعلام والاتصالات واصلاحهما، كون الفصل بين القطاعين صار يمثل عائقاً يحول دون نموهما وتطورهما. وهي هيئة مستقلة غير مرتبطة بأية جهة حكومية بموجب الدستور العراقي، مهمتها تنظيم وتطوير الإعلام والاتصالات في العراق ضمن المعايير الدولية الحديثة. تتولى الحكومة العراقية المسؤولية المباشرة عن تطوير واعتماد سياسة استراتيجية في مجال الاتصالات وإصدار التشريعات بشأنها، وتقوم هيئة الإعلام والاتصالات بدور المنظم المستقل الذي ينفذ هذه السياسة، بالإضافة إلى تطوير السياسات الميدانية الخاصة بها.

(2) بيان صحفي لهيئة الاتصالات والإعلام بشأن تعليق عمل بعض القنوات الفضائية في العراق، متاح على الإنترنيت http://www.cmc.iq/ar/morenews/index528.html تاريخ البحث 2013/8/25.

(3) بتينا بيترز، **مرجع سابق**، ص 9.

يعرضها أو يذيعها الصحفي، وفي حلقة دراسية أقيمت في "كورسك" في روسيا عام 2001 صرح صحفيون تابعون لصحيفة محلية أنهم قبلوا مبالغ مالية من رجل أعمال محلياً لقاء كتابة مقالات تمدح أعماله واستثماراته المالية[1].

وفي العراق الذي يعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة منذ التحول الاقتصادي والسياسي عام 2003 وارتفاع نسب البطالة خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد، مما أدى إلى توجهه عدد منهم وهم غالباً من قليلي الخبرة الصحفية، ولا ينتمون إلى مؤسسات صحفية مستقرة، وغالبيتهم ممن يعملون بنظام القطعة في أكثر من مكان سواء في وسائل إعلام حزبية أو مكاتب صحفية أو نشرات غير دورية، وهم في غالبيتهم شديدو الفقر يعملون في ظروف متدنية، وبهذا هم يسهل إغواؤهم، كما أن إمكانية قيامهم بنشر ما يريدون نشره في الصحف تفتقر إلى الكفاءة والمهنية تسهل عليهم ارتكاب جرائم التشهير بقصد الابتزاز، ويعرف الوسط الثقافي كثيراً من الأمثلة[2].

وبالانتقال إلى تاريخ الفساد في الإعلام العراقية لابد من العودة إلى قانون المطبوعات المرقم (206) الذي أصـدرته الحكومة العراقية في العام 1968م، الذي نظم عمل الإعلام ووسائل النشر بصورة عامة، وفقـاً لرؤية الحزب الحاكم وانيطـت مهمة الإشراف على وسـائل الإعلام والنشر إلى مكتب الثقافة والإعلام في القيادة القومية لحزب البعث (المنحل) الذي تولى مهمـة توجيه السياسة الإعلامية في العـراق وتحديد ملامحها[3]، وهذا ما تسبب بظهور (إعلاميين) انتهازيين قاموا بتعطيل عمل الصـحافة الحقيقي وجعلوا من المؤسسات الإعلامية أداة بيد القيادات الحـزب من أجـل الحصـول على مكاسب وتشويه صـورة منافسـيه، وربما ما يزال الإعلام العراقي (الخاص والرسمي) يعاني إلى الآن من تلك الصورة السلبية عن الإعلام[4]، وتشـير دراسة أبو العلا (2012)[5] الذي أجرى دراسة ميدانية على 400 مبحوث من سكان جمهورية مصر إلى أن الفساد انتشر إلى أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة في مصر معاً؛ حيث جاء الاثنان معاً بتكرار قدره (208)

(1) نجاد مرعي، **مرجع سابق**، ص 9.

(2) الباحث

(3) هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري في العراق... وسائله واتجاهاته السياسية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة،1980) ص 135.

(4) متابعة الباحث الشخصية، حيث لم يجد الباحث دراسة عن اتجاهات الرأي العراقي نحو وسائل الاعلام المحلية.

(5) محمد علي أبو العلا، **مرجع سابق**، ص494.

وبنسبة (52%)، ثم جاءت أجهزة الإعلام الحكومية في المرتبة الثانية من حيث انتشار الفساد فيها بتكرار قدره (132) وبنسبة (23%) وأخيراً جاءت الخاصة بتكرار قدره (60) وبنسبة قدرها (15%).

وعلى هذا فإنه من الضروري على وسائل الإعلام تبني قوانين مكافحة الفساد، ويجب دفع رواتب مجزية للصحافيين، كما يجب ترسيخ التمييز بين دوائر التحرير ودوائر الإعلان، كذلك يجب التشهير وإذلال الصحفيين الذين يتعاطون الرشوة ويعملون مستشارين لشركات يغطون نشاطاتها، مما يؤدي إلى تقليل نسبة الفساد، يجب عليه بذل الجهود لتدريب الصحافيين لإعداد تقارير تلجم الفساد داخل مؤسساتهم وخارجها[1].

إن صناعة الإعلام صارت منبعاً لثروات طائلة لا حد لها، وأصبحت مكاسبها ميادين صراعات طاحنة لا شرف فيها ولا عفة ولا قانون؛ إذ لايهم مصدر هذا المال، سواء كان تمويلاً من مصادر أجنبي أو نهباً من الإعلانات[2].

وفي الأنظمة الشمولية الاستبدادية يُستغل الفساد الإعلامي لتلميع الأنظمة والتعمية والتعتيم على تجاوزاتها الأخلاقية والإنسانية، والأهم على فسادها كأنظمة حاكمة؛ حيث يوظف الإعلام قدراته للتضليل وترويج منجزات وهمية للحكومة، فيما يهمل المواطن والوطن والمصلحة العامة[3].

كما أن الحكومات العربية دأبت على توظيف أجهزة الإعلام التابعة لها، بالإعلام الرسمي أو من خلال رأس المال الموظف بقنوات فضائية كل ذلك من أجل تحسين صورة مغايرة للواقع الفعلي[4].

فأغلب الحكومات العربية استخدمت الإعلام الرسمي والخاص في محاربة تجربة التغيير الذي حدث في العراق بعد العام 2003، ويرى الباحث أن تلك الحملة الإعلامية المستمرة تمكنت إلى حد ما في إفشال العملية السياسية وزرع الإحباط في نفس المواطن العادي.

---

(1) بتينا بيرز، **مرجع سابق**، ص 12.

(2) بتينا بيترز، **مرجع سابق**، ص 11.

(3) مهدي زاير جاسم، فساد الإعلام، **الحوار المتمدن** - العدد: 2824 في 2009/11/9، متاح على الانترنيت http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=191094 تاريخ البحث 2013/8/26.

(4) عمرو حمزاوي، إعلام الاستبداد العربي، **جريدة الشروق الجديدة**، العدد 831، 12/مايو/2011، ص 12.

وأخيراً فإن ظاهرة فساد المؤسسات الإعلامية تهدد اليوم حرية الصحافة، وهي تساعد على تكوين رأي عام مهيأ نفسيا لتأييد أي ضربة تصيب تلك الحرية، وهي ضربات لن توجه مع الأسف إلى الصحف الفاسدة والمفسدة، ولكنها سوف تصيب بالأساس الصحف الجادة والمحترمة وذات الرأي المستقل ولا توجد وصفة سحرية يمكن إذا ما طبقت أن تقضي على تلك الظاهرة من أساسها، ولكن يمكن عبر مجموعة من الإجراءات السريعة للحد من الظاهرة وحصارها.

رابعاً: دور التلفزيون في مكافحة الفساد في العراق

شكل ظهور وسائل الاتصال الحديثة من الصحافة، وكالات أنباء، إذاعة، انترنيت، تلفزيون، أقمار صناعية ... طفرة كبيرة في حياة البشرية؛ حيث سهلت هذه الوسائل عملية الاتصال والتواصل بين الأفراد والمجتمعات بين الثقافات والأمم جاعلة من العالم قرية كونية واحدة يتلاشى فيها البعد الزماني والمكاني، كما لعبت هذه الوسائل أدوراً هامةً في تنمية المجتمعات وترقيتها من كافة الجوانب (الاجتماعية، الثقافية، التربوية) نظراً لأدوارها ووظائفها المختلة.

إن التلفزيون يحتل اليوم المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام، في التأثير في المتلقين، وتعمل على الترويج للجريمة والانحراف والعنف والتفكك الأسري، فإن ذلك كله سيؤثر حتماً في قيم المجتمع العربي ويخلق مشكلات اجتماعية في حال استفحلت هذه المظاهر بوجه عام، ولدى الشباب بوجه خاص. فقد يتكّون لدى المشاهدين تصوّر عن الذات وعن الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، تجعلهم يستسلمون لأوضاعهم الاجتماعية أو التمرّد عليها، وقد تؤدّي إلى تقليل التفاعل بين أفراد الأسرة، وتؤثر بالتالي على قيام الأفراد بالواجبات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي[1].

1- التلفزيون العراقي ... النشأة والتطور

كانت بداية الإعلام العربي البصري، بداية متواضعة، خلال مرحلة الاستعمار، وقد بدأ الاستماع للراديو في عشرينيات القرن العشرين، ولكن معدل الاستماع كان محدوداً، وقد بدأت بعض الدول إذاعتها الخاصة بها في الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية،

(1) عيسى الشماسي، تأثير الفضائيات التلفزيونية في الشباب "دراسة ميدانية على طلبة كلّية التربية بجامعة دمشق" **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (21) العدد الثاني، دمشق، 2005. ص 19.

واحتلت مصر ثم المغرب مكان الصدارة، أما مشاهدة التلفزيون فقد بدأت على نطاق ضيق في أواخر خمسينيات القرن الماضي في العراق أولاً ثم لبنان، وفي أعقاب ذلك انتشرت أجهزة الإرسال التلفزيوني في أنحاء مختلفة من العالم العربي[1].

لم يكـن التلفـزيون معـروفاً في العراق قبل العام 1954م سوى على الصعيد النظري؛ إذ كانت وسائل الإعلام المحـلية والخـارجية تنشر أو تذيع معلومات عن التلفزيون، ولكن البث التلفزيوني لم يكن معروفاً على صعـيد الواقـع في العراق ولا في الشرق الأوسط[2]، وفي عام 1954م أقيم المعرض التجاري البريطـاني في بغداد وتعرف فيه المواطنين على الجهاز الإعلامي الجديد، وبدأت رحلة التلفزيون في العـراق وبالتحـديد يوم 1954/10/18م؛ حيث نشرت الصحـف المحلية إعلاناً لصالح شركة باي البريطـانية تطـلب فيه مذيعـة تلفـزيونية[3].

وفي تلك الآونة أذاعت محطة إذاعة الشرق الأدنى البريطانية أن الحكومة العراقية تنوي شراء محطة التلفزيون الموجودة في المعرض التجاري البريطاني في بغداد، وقد عرضت المحطة للبيع على الحكومة العراقية بمبلغ (65000) ألف دينار عراقي، وكان هذا المبلغ يقل بقليل عن ميزانية الإذاعة العراقية للسنة التي سبقت إقامت المعرض، مما ادى إلى رفض الحكومة العراقية آنذاك شراء المحطة لأسباب مالية وكذلك وهندسية، وإثر هذا الرفض قامة الشركة بتقديم المحطة التلفزيونية هدية للحكومة العراقية، وقد نصبت بعض أجهزة التلفزيون في مناطق ومحلات معينة في بغداد لكي يتمكن الجمهور من مشاهدة البرامج إضافة إلى المواطنين الذين يمتلكون أجهزة استقبال تلفزيوني في بيوتهم[4].

(1) محمد المسفر، تحليل الرسالة الإعلامية "تأثير الفضائيات الإعلامية على الشباب" **مجلة المفكر**، العدد (3)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر،2013، ص 41.

(2) سعد سلمان المشهداني، **تاريخ وسائل الإعلام في العراق "النشأة والتطور"** ط1 (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013) ص 205.

(3) وسام فاضل راضي، **الإذاعة والتلفزيون في العراق "1936-2010"** ط1 (بغداد: دار النهرين للنشر والتوزيع،2011) ص32.

(4) سعد سلمان المشهداني، **مرجع سابق**، ص ص 206 – 207.

وفي 1956/4/1 تم إجراء البث التجريبي لتلفزيون بغداد كتمهيد للافتتاح الرسمي؛ حيث جرى الافتتاح رسمياً في الساعة السابعة مساءً من يوم 1956/5/2 بعد أن أوفد العراق عدد من الفنيين إلى بريطانيا لغرض التدريب على المحطة[1].

وقامت الحكومة العراقية باستغلال التلفزيون لخدمة أهدافها السياسية والاجتماعية بالدرجة الأساس ونفذت مجموعة من الإصلاحات والتحسينات والتطوير على البث والبرامج؛ ففي عام 1957 جرى توسيع البث التلفزيوني إلى (25) كم عبر استبدال الهوائيات ذات ارتفاع (50) قدماً بأخرى ذات ارتفاع (130) قدماً وهي الفترة نفسها التي أضيف فيها استوديو تلفزيوني ثاني فضلا عن قيام الحكومة باستيراد أجهزة الاستقبال التلفزيوني حتى وصل عدد الأجهزة المستوردة في العام 1958 إلى أكثر من (5480) جهاز تلفزيون؛ حيث أصبح التلفزيون بعد ثورة 14/ يوليو (تموز) 1958 إحدى أدوات الدولة السياسية ذات الأهمية الخاصة فكانت قناة جوهرية للاتصال بالجمهور[2].

وشهد تلفزيون بغداد في شباط 1963 تطورات تقنية جديدة أدخلت في بعض مفاصل عمله؛ حيث شهد العام 1964، إدخال جهاز (الفيديو تيب) والذي يعد الأول من نوعه في العراق، وكان قد دخل الخدمة في عام 1964 ومن ثم جرى استحداث قسم التسجيل الصوري لاسيما وأن العمل في التلفزيون كان يعتمد نظام البث التلفزيوني الحي دون اللجوء إلى التسجيل، كما شهد العام ذاته تشييد بناية تتكون من ثلاث طبقات توزعت فيها الأقسام التلفزيونية الإنتاجية، وفي العام 1967 امتد البث التلفزيوني ليغطي مركز بغداد وبواقع دائرة نصف قطرها (100) كم وبواقع (7) ساعات من البث البرامجي اليومي[3].

وفي العام 1965 شهد تلفزيون العراق تطوراً تمثل في بث البرامج ضمن فترة برامجية جديدة هي الفترة الصباحية، واقتصر بث الفترة تلك على أيام الجمعة فقط ثم تطور السياق

---

(1) وسام فاضل راضي، **مرجع سابق**، ص 32.

(2) محمود فهمي درويش (وآخرون)، **دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960** (بغداد: دار مطبعة التمدن، 1961) ص 363.

(3) دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الإعلام، رقم الإضبارة 323، موضوع الإضبارة: **مديرية التلفزيون**، كتاب مديرية التلفزيون المرقمة 4080 في 1967/5/24.

بعد مدة قليلة لتشمل الفترة الصباحية أيام العطلات الرسمية والمناسبات الوطنية والدينية، ورغم أن تلك الفترات تلك كانت تتسم بالتنوع، إلا أنها كانت في الأغلب مخصصة للأطفال[1].

ولغـرض توسـيع البث التلفزيوني ومسـاحة البرامج افتتحت في العام 1972 القناة الثانية في التلفزيون، وبموجب ذلك أصبح للتلفـزيون برنامجـين لغرض إتاحة الفرصة للمشاهدين لمتابعة أنماط متنـوعة من البرامج ذات المضامين والمناشـيء المختلفـة، وأثناء المدة من العام 1970 وحتى 1974 جـرى تخصيص مبالغ مالية كبيرة لتحسين البث التلفزيوني وتطويره في أرجاء العراق كلها[2].

واستمر التطور في تلفزيون بغداد حيث تم افتتاح عدد من المحطات التلفزيونية في المحافظـات، وفي العام 1976 شـهد تلفزيون العراق لأول مرة البث التلفزيوني الملون وفق نظام سيكام SECAM الفرنسـي، وكانت برامج الأطفال هي أولى المواد التي تم عرضها بالألوان[3].

وشهد تلفزيون العراق في عام 1982 ولدعم عملية إنتاج البرامج بناء أكبر استوديوهات للتصوير التلفزيوني في الوطن العربي بكافة ملحقاتها مع مجمع كامل مجهز يتضمن استوديوهات أخرى عصرية مجهزة بالمعدات المتقدمة، وبدأت الخدمة التلفزيونية في العام 1989 الاستفادة من خدمة القمر الصناعي العربي (عربسات) في مجال البث التلفزيوني لاسيما بعد إنجاز محطة (نصر) الخاصة بالقمر الصناعي العربي، إلا أن بعضها قد دمر أثناء الحرب عام 1990 التي شنت على العراق عقب اجتياحه للكويت، وأشارت تقديرات استلام البث التلفزيوني في العراق حتى منتصف التسعينيات أن نحو (95%) من السكان في العراق يستلمون البث التلفزيوني، وكان يصل إلى عدد غير قليل من والدول في مناطق مختلفة من العالم وعبر الأقمار الصناعية مثل عربسات Arabsat والإنترسبوتنيك Intersputnik والإنتلسات Intelsat إلا إن ذلك كان قد توقف بعد الحرب على العراق في عام 1991 بعد التدمير الذي تعـرضت لهـا البنى التحـتية للبث والاتصالات بنسبة بلغت نحو (70%)[4].

(1) وسام فاضل راضي، **مرجع سابق**، ص ص 35 – 36..

(2) سعد سلمان المشهداني، **مرجع سابق**، ص 207.

(3) سعد سلمان المشهداني، **مرجع سابق**، ص 211.

(4) وسام فاضل راضي، **مرجع سابق**، ص ص 38 – 39.

وتم افتتاح محطة تلفزيونية جديدة حملت اسم (تلفزيون الشباب من دار السلام) في 17/يوليو تموز[*] 1993، وكانت مملوكة لعدي صدام حسين النجل الأكبر لرئيس النظام العراقي السابق وهو المشرف العام على عملها ورسم سياستها، وكان يسعى من خلالها إلى الخروج من النمط الرسمي المركزي لعمل الإعلام العراقي الذي يخضع للإشراف الحكومي المباشر، إلى جانب العمل وعبر مجموعة من الوسائل الإعلامية التي امتلكها، مثل: جريدة بابل وإذاعة الشباب وصحف أخرى قطاعية كان مشرفاً عاماً عليها كان يسعى إلى إرساء خط إعلامي قد يبدو من الناحية الشكلية مغايراً للخطاب الإعلامي الرسمي، لكنه في الجوهر لم يذهب بعيداً عن الخط العام للنظام وسياساته الداخلية والخارجية[1].

كما قام العراق بتأسيس قناة العراق الفضائية في 1998/5/23، وبعد إنجاز المحطة الأرضية التي أسسها ملاك عراقي هندسي متخصص، تم الاستعانة مع خبراء مصريين لنصب المحطـة الفضائية وإجراء الاختبارات التجريبية لاسيما مع الشركة المالكة للقمر الصناعي المصري (نايل سات)، تم استلام بث قناة العراق الفضـائية من قبل القمر الاصطناعي المصري النيل سات NileSat بوضوح وبدأت قناة العراق الفضائية إرسالها الفعلي يوم الجمعة 1998/7/17[2].

2- التلفزيون العراقي بعد 2003

لعل إصرار النظام السابق (صدام حسين) على عزل العراقيين عن العالم الخارجي من خلال تحجيم فرص السفر وحجب وسائل الاتصال، مثل: الإنترنت والبث الفضائي التلفزيوني والموبايل، سمح لفضاء البث التلفزيوني بعد تغيير النظام في 2003 أن يزدحم بعشرات القنوات الفضائية في تسابق لبث المفاهيم والأفكار والنماذج للمشاهد.

(*) كان الإنجازات في العراق تُفتتح في الغالب يوم 17 (يوليو) تموز بحسب توجيهات الحكومة العراقية وذلك تيمناً بثورة 1968/7/17 التي اتت بحزب البعث بقيادة صدام حسين للسلطة في العراق.

(1) وسام فاضل راضي، **مرجع سابق**، ص 49.

(2) مجاشع محمد علي، البرامج الثقافية في قناة العراق الفضائية "دراسة تحليلية لدورة برامجية تلفزيونية لسنة 2002"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (بغداد: كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2004) ص 85.

وبعد التغيير في 2003/4/9 وسقوط نظام صدام ودخول القوات الأمريكية بغداد، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق Coalition Provisional Authority In Iraq[*] بإلغاء وزارة الإعلام العراقية التي كان التلفزيون العراقي (القناة الأولى والثانية وقناة الشباب والقناة الفضائية) أبرز تشكيلاتها، وقامت بتشكيل شبكة الإعلام العراقي[**] على الساحة الإعلامية بعد توقف عمل المحطات الإذاعية والتلفزيونية العراقية جراء القصف والاستهداف العسكري الأمريكي لبناها التحتية في حرب الخليج الثالثة في العشرين من آذار مارس من العام 2003 فضلاً عن الإغلاق والإلغاء الرسمي لمؤسساتها في الفترة اللاحقة لذلك التاريخ، وكان من أبرز تشكيلات شبكة الإعلام العراقي هي "قناة العراقية الفضائية"[1].

وجاءت فكرة تأسيس شبكة الإعلام العراقي من نظام هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) المستقل إداريا وماليا عن الحكومة لتكون ممثلة للدولة بشكل عام وليس الحكومة، وباشرت القناة ببث برامجها كمحطة أرضية في 2003/5/1 وبدأ البث بساعتين إلى ان تطور ووصل إلى 24 ساعة، وانتقل البث التلفزيوني للعراقية في مطلع عام 2004 من الأرضي إلى الفضائي على القمر الصناعي عربسات، وفي عام 2005 باشرت الإرسال على القمر الصناعي نايل سات، وبعد ذلك على القمر الصناعي الأوربي هوت بيرد HotBird وهسباسات Hispasat وانتلسات Intelsat واستفادت العراقية من ما تبقى من الأجهزة العائدة لقنوات (تلفزيون العراق والشباب والفضائية العراقية) التي كانت تعمل في العراق قبل شهر مارس 2003[2].

(*) سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق كانت أول سلطة شكلت لإدارة أمور العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين في 2003/4/9. استندت سلطة الائتلاف المؤقتة في حكمها للعراق على قرار مجلس الأمن المرقم 1483 في 2003 والتي حسب قوانين الحرب والاحتلال العسكري المتفق عليها في الأمم المتحدة، امتد حكم سلطة الاحتلال الأمريكي من 21 ابريل 2003 إلى 28 يونيو 2004، وبعد السيطرة على العراق تشكلت هيئة لإدارة شؤون العراق باسم مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار العراق واختير العسكري الأمريكي المتقاعد جاي غارنر Jay *Montgomery* Garner كمشرف عليها ولكن كان عمر هذه الهيئة قصيرا حيت تم حله بصورة مفاجئة وعين "بول بريمر" في مكانه وتم تبديل الاسم سلطة الائتلاف المؤقتة التي كانت تدعم من ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية حيث كان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد هو المسؤول الأعلى لـ بول بريمر Paul Bremer.

(**) عُدت شبكة الإعلام العراقي الوريث الشرعي لدائرة الإذاعة والتلفزيون والصحف الرسمية كافة التي كانت تعمل في زمن نظام صدام وتم نقل اغلب موظفي الإعلام السابق لها.

(1) الباحث.

(2) مقابلة أجراها الباحث عبر الهاتف مع معاون المدير العام لشبكة الإعلام العراقي المهندس عماد عبد العزيز بتاريخ 2013/5/4

وتمتلك شبكة الإعلام العراقي حالياً أربع محطات تلفزيونية فضائية هي قناة العراقية (العامة) والقناة الرياضية العراقية وقناة العراقية الوثائقية وقناة الفرقان[1].

بعد التاسع من نيسان أبريل 2003 تحول الإعلام العراقي من إعلام سلطوي تحت هيمنة الحزب الواحد، إلى إعلام تحريري على مستوى الإصدار؛ إذ صدرت مئات الصحف، وعدد لا يستهان به من المحطات التلفزيونية الفضائية والإذاعية[2].

وتشير آخر الإحصائية في شهر آب أغسطس من العام 2013، أن عدد القنوات الفضائية العراقية تجاوز السبعين محطة فضائية اغلبها تنتمي للتيارات وأحزاب سياسية[3]، وأن هذا العدد قابل للزيادة خاصة مع الانفتاح السياسية والاقتصادي في العراق، لكن ما يعاب على تلك القنوات هو تمويلها الخارجي، وهذا ما يتسبب بتحريض على العنف والطائفية فضلاً عن التغطية عن بعض ممارسات الفساد[4].

والمتتبع لتاريخ التلفزيون في العراق وكما هو الحال في دول عدة كان يسير جنباً إلى جنب مع السلطة السياسية، والتي دائماً ما تنظر إليه بعده احدى الوسائل الفعالة التي يمكن لها أن تستغلها خير استغلال لتبرير سياساتها وخلق التأييد لها إلى جانب الأهداف السياسية الأخرى، وفي مختلف المجالات التي تكون الحكومات طرفاً فيها من السياسة والرياضة والاقتصاد والقطاعات الأخرى[5].

فوسائل إعلام الدولة تبقى خجولة ومرتبطة بالحكومة المتواجدة على الأرض، وعدد كبير من وسائل الإعلام الخاصة يتجنب القيام بالتحقيق الصحفي الجدي إما لعدم توافر المراجع أو لنقص في المهارة أو تجاوباً مع الرقابة الذاتية أو لارتباط مالكيتها برجال السياسة[6].

---

(1) الباحث كونه يعمل محرر اقدم للأخبار حالياً في القناة العراقية.

(2) ماجد فاضل الزبون، **الإعلام وثقافة التفكيك**، ط1 (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،2013)، ص 83.

(3) يتهم مختصون اغلبَ الفضائيات العراقية بعدم مهنيتها وحياديتها وتوازنها في التعامل مع الأخبار والأحداث، بل إفراط بعضها بالتشنج والتطرف وهذا آمر مفهوم لانتساب جل تلك القنوات الى أجندات وأهداف سياسية لأصحابها او للجهات الممولة لها.

(4) مقابلة أجراها الباحث مع السيد مجاهد ابو الهيل الناطق باسم هيئة الاتصالات والإعلام العراقية عبر الهاتف بتاريخ 2013/8/1

(5) وسام فاضل راضي، **مرجع سابق**، ص 31.

(6) بتينا بيترز، دور وسائل الإعلام: تغطية أم فساد؟ متاح على الانترنت.http://www.mafhoum.com/press4/131S54.pdf تاريخ البحث 2013/8/21. ص 4.

وفي دراسة قام بها البنك الدولي عام 2002 حول ملكية وسائل الإعلام في 97 بلداً وجد أن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة أقل فاعلية من وسائل الإعلام التابعة للقطاع الخاص في ما يخص مراقبة الحكومة، فالبلدان التي حدّت من تملّك الدولة لوسائل الإعلام شهدت تحسناً سريعاً في كمية ونوعية تغطية عمليات الفساد؛ ففي المكسيك مثلاً: الخصخصة الجزئية للإذاعة أدت إلى زيادة ضخمة في تغطية الفضائح الحكومية الناتجة عن الفساد مقارنة مع غيرها من القارات الأخرى، وهذا التركيز في ملكية وسائل الإعلام بالإضافة إلى القوانين القمعية الموجودة يعيق من حرية وسائل الإعلام[1].

ورغم كل ما أثير في شأن انخفاض معدلات التعرض للتلفزيون الوطني (الرسمي)، إلا أن قناة العراقية كانت قد حصلت على أفضل قناة فضائية عراقية بنسبة (42%) عام 2012[2] وبنسبة (46%) عام 2011[3] في استطلاعين للرأي أجرته وحدة استطلاع الرأي العام وبحوث الجمهور في كلية الإعلام بجامعة بغداد في كانون الأول/ديسمبر عام 2011 وكانون الثاني/يناير من العام 2013م.

وهو ما يتفق أيضاً مع نتائج دراسة شريف سعيد حميد (2013)[4] الذي اجرى دراسة ميدانية على 400 مبحوث من سكان بغداد وتوصلت إلى أن غالبية المبحوثين يشاهدون قناة العراقية بنسبة 23.32%، تلتها قناة السومرية بنسبة 13.74% ثم قناة الشرقية بنسبة 11.84%.

وتتوافق تلك النتائج مع أيضاً مع استطلاع لمديرية البحث والتطوير في الهيئة العراقية العامة لخدمات البث والإرسال في شبكة الإعلام العراقي عام 2013، أكد أن قناة العراقية (التلفزيون الرسمي) تتصدر القنوات الفضائية العراقية مشاهدة من بين (17) قناة

---

(1) The World Bank(2002) **Information and Communication Technologies**, (on line) Available http://siteresources.worldbank.org/EXTINFORMATIONANDCOMMUNICATIONANDTECHNOLOGIES/Resources/SSPwithAnnexes.pdf, Date of Search:22.8.2013.

(2) وسام فاضل راضي و شريف سعيد حميد، شخصيات العام 2012 والمؤسسات والنتائج الأبرز، **استطلاع للرأي العام**، وحدة استطلاع الرأي العام وبحوث الجمهور، كلية الإعلام، جامعة بغداد يناير، 2013.

(3) وسام فاضل راضي (وآخرون)، شخصيات العام 2011 والمؤسسات والنتائج الأبرز، **استطلاع للرأي العام**، وحدة استطلاع الرأي العام وبحوث الجمهور، كلية الإعلام، جامعة بغداد، سبتمبر،2011.

(4) شريف سعيد حميد، اعتماد الجمهور على النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية والآثار المتحققة عنه، رسالة **دكتوراه غير منشورة** (بغداد: كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2013).

فضائية شملها الاستبيان، وحصلت على نسبة 30.4% تلتها قناة الحرة (عراق) بنسبة 23.8%، ثم قناة الشرقية ثالثاً بنسبة 11.1%[1].

لكن المشكلة اليوم أن أغلب القنوات العراقية ومع نهاية كل عام تدعي أنها حققت المرتبة الأولى في نسبة المشاهدة بحسب مراكز استطلاع عراقية وهذا ما يثير إلشك بتلك النتائج؛ حيث إن الاستطلاعات التي تجرى من جهات غير علمية وأكاديمية في الأغلب مشكوك في مصداقيتها وأغراضها، وقد أصبحت عملية إجراء الاستطلاعات نوع من الدعاية والترويج والتلاعب بالرأي العام وبخاصة في العراق، حيث تعم الفوضى كل المؤسسات ومن بينها المؤسسات الإعلامية المتحيزة وغير الموضوعية، ولكن هناك استطلاعات واستبيانات تجرى من قبل معاهد وكليات متخصصة ومن قبل باحثين وبإشراف علمي للحصول على الماجستير أو الدكتوراه، فهذه تبدو مقبولة إلى حد ما بشرط المصداقية في الاستطلاع، وأن تقوم به جهة محايدة علمية وان يتم من قبل باحثين متخصصين وأن يتم أختيار الأسئلة والعينة وفق معايير علمية، ورأيي أن أغلب الاستطلاعات في العراق غير دقيقة وتهدف للتضليل أو الدعاية[2].

وهذه النتائج في العراق تتفق مع استطلاعات الرأي العام المصرية التي أعدتها وحدة دراسات الرأي العام بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، والتي بينت أن التلفزيون المصري (الرسمي) يبقى المصدر الأول للمعلومات لدى الغالبية من الجمهور العام، في استطلاعين للرأي أجرتهما الوحدة في آب أغسطس وأيلول سبتمبر من العام 2011م تأكد أن التلفزيون المصري والفضائية المصرية (الرسميان) هما المصدر الرئيس الذي يستمد منه المبحوثون معلوماتهم بنسبة 84.1% و94.9% في الاستطلاعين[3].

إلا أن هذه النسب المرتفعة والمتفائلة في التعرض للتلفزيون الرسمي أنخفض بشكل واضح في الاستطلاع الذي أجراه الدكتور "عدلي سيد رضا والدكتور خالد صلاح الدين"؛

---

(1) الاستبيان الخاص بقنوات شبكة الإعلام العراقي،2012، **استطلاع للرأي**، مديرية البحث والتطوير، الهيئة العراقية لخدمات البث والإرسال، شبكة الإعلام العراقي، 2013 ، ص 2.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم الصحافة في كلية الإعلام بجامعة بغداد الدكتور محمد فلحي عبر البريد الفيس بوك بتاريخ 2014/1/21.

(3) أحمد ناجي قمحة، كيف تعرف المصريون على مرشحيهم؟، صحيفة الأهرام **ملحق كيف يفكر المصريون؟: استطلاع الرأي العام** ع: 45846، 2012/6/14. ص ص 6 – 7.

حيث توصلت نتائج الاستطلاع إلى اعتماد المبحوثين في الدرجة الأولى على القنوات الفضائية المصرية الخاصة بنسبة 63%، يليها اعتمادهم على القنوات الإخبارية العربية بنسبة 53.5%، بينما جاءت في المرتبة الثالثة القنوات الفضائية الرسمية بنسبة 49.1%[1].

3- الصحافة الاستقصائية:

مفهوم الصحافة الاستقصائية: يعرف رئيس المركز الدولي للصحفيين "ديفيد نابل"، الصحافة الاستقصائية Investigative journalism أنها "مجرد سلوك منهجي ومؤسساتي صرف، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصا على الموضوعيـة والدقة وللتأكد من صحة الخبر وما قد يخفيه انطلاقا من مبدأ الشفافية ومحاربـة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة كرقيب على السلوك الحكومي، وكوسيلة لمساءلة المسئولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة[2].

تشمل الصحافة الاستقصائية كشف أمور خفية للجمهور أمور إما أخفاها عمداً شخص ذو منصب في السلطة، أو اختفت صدفة خلف رُكام فوضوي من الحقائق والظروف التي أصبح من الصعب فهمها وتتطلب استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية[3].

وقد ظهرت الصحافة الاستقصائية مع بداية تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع، واتجاهها في الإبراز والتركيز والتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع، خاصة جوانب الانحراف والفساد. ونتيجة لذلك ظهر لون جديد من التغطية الصحفية سمي بالصحافة الاستقصائية وسمي محررو هذا اللون بـ Muck Rekers أو المنقبون عن الفساد[4].

وحين توسعت الجرائد في الإبراز والتركيز والتحري عن قضايا معينة، أو موقف أو أمور تحدث في المجتمع، خاصة جوانب الانحراف والفساد، نشأ لون جديد من التغطية الصحفية سمي بالتغطية الاستقصائية، وقد أطلق هذا الاسم أساساً على مجموعة

---

(1) عدلي سيد رضا و خالد صلاح الدين حسن علي، **مرجع سابق**، ص 14.

(2) عيسى عبدالباقي، **مرجع سابق**، ص 142.

(3) مارك هنتر و نلز هانسون، ما هي الصحافة الاستقصائية: كيف تتم، ولماذا يتحتم علينا القيام بها؟ **(في)** على درب الحقيقة ... دليل (أريج) للصحافة الاستقصائية العربية، تحرير الطبعة العربية: ترجمة غازي مسعود (الأردن: المكتبة الوطنية، 2009) ص 17.

(4) نجاح العلي، غياب التحقيقات عن الصحافة العراقية، **(في)** الإعلام العراقي.. حرية التعبير والوصول إلى المعلومة،(بغداد: هيئة الإعلام والاتصالات، 2010)، ص 137.

الصحفيين الذين قادوا حملات صحفية مهمة ضد الفساد خاصة عام 1920، حين أدى التوسع الصناعي السريع بعد الحرب الأهلية إلى الكثير من أنواع الظلم والشرور، وكانت الاحتكارات موضع قلق عام ورأي فيها بعض المراقبين تحالفاً غير سديد بين التجارة والسياسية واعتمد هؤلاء الصحفيون (المنقلبون على الفساد) في حركتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية وخاضعة لمراقبة الخبراء، وبرزت حركة المنقلبين على الفساد كقوة مهمة سنة 1906، ثم أخذت تنحسر بعد ذلك بعامين، ثم بلغت ذروة النجاح سنة 1911 مرة اخرى(1).

وقد انتشرت الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين لأسباب متعددة، منها: الدعم المالي الذى حصلت عليه الصحافة في أوائل السبعينات؛ إذ كان التخطيط لذلك قد بدأ منذ عام 1968 بشكل غير منتظم، وأصبح هناك منظمة أو صندوق مستقل هو Fund Of Investigative Journalism، يموله المؤسسات والأفراد، وقد نجح هذا الصندوق في تمويل أكثر من 60 مشروع تغطية استقصائية خلال الفترة من سبتمبر عام 1971 وحتى سبتمبر 1973، كشفت عن أوجه نشاط قابلة للمناقشة تتصل بالأوضاع المريبة في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية، وعن فساد الحكومة وفى عام 1976 تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين Investigative Reporters & Editors كجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، وذلك على يد مجموعة من المحررين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها. وخطط لتطوير مركز للموارد يضع خدمات ونشرة إخبارية عن الموضوعات الاستقصائية إلى جانب دليل للخبراء وبعض الخدمات الأخرى ومع نهاية عام 1976 شكلت الجماعة فريق عمل صحفي بقيادة محرر جريدة اخبار اليوم Newsday روبرت كرينRobert Green لإجراء تغطية استقصائية عن الجرائم التى أدت إلى اغتيال محرر جريدة أريزنا ريبوبلك Arizona Republic، بوليسدون Bollesdon الذي كان يقوم باستقصاء نشاط الجريمة المنظمة فى ولايته أريزونا(2).

(1) ليلى عبد المجيد و محمود علم الدين، **فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات**، ط1 (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع،2004)، ص 202.

(2) عيسى عبد الباقي، **مرجع سابق**، 144.

ومن الأمثلة الأخرى ما حل بالصحفية الروسية آنا بوليتكوسكافايا التي قتلت أمام منزلها عام 2006، بعد أن كشفت قضايا فساد لدى حكومة الشيشان الموالية لموسكو وكشفت قضايا حساسة كبرى ضد الرئيس الروسي السابق[1].

تسعى الصحافة الاستقصائية لفضح سلوك غير أخلاقي وغير أخلاقي وغير قانوني من قبل المسؤولون الحكوميون والسياسيون وكذلك المواطنين العاديين، وهذا النوع من الصحافة لديه القدرة على تقديم مساهمة جديرة بالاهتمام في المجتمع من خلال "لفت الانتباه إلى إخفاقات في نظام المجتمع التي يمكن التحايل عليها من قبل الأغنياء، الأقوياء أو المفسدين بصورة عامة[2].

أما على الساحة العربية فان هذا اللون من الصحافة مارسته الصحافة العربية بشكل غير منهجي وبدرجات متفاوتة عبر تاريخها، وكانت أكبر تجلياته الكشف عن فضيحة الأسلحة الفاسدة التي تم تزويد الجيش المصري بها في مواجهته مع إسرائيل عام 1948، تلك الفضيحة التي فجرها الكاتب. الصحفي "إحسان عبد القدوس" عام 1949[3].

4- الصحافة الاستقصائية في العراق

طّبعت الأوضاع السياسية التي أعقبت الإطاحة بالنظام في 2003/4/9 الصحافة العراقية بمقومات خاصة؛ حيث شهد الواقع الصحفي حالة من الفوضى غير المسبوقة، فبعد عقود من إعلام الدولة الذي أقصى كل مظاهر المنافسة من القطاع الخاص والأحزاب، وبعد رقابة كاملة وملكية تامة من جانب الحكومة لمؤسسات الصحافة المرئية والمقروءة، انطلقت الصحافة من حصارها على شكل فورة تمثلت في اتساع المطبوعات بكل أنواعها أفقياً وعامودياً وقيام الأفراد والجماعات بتولي إصداراتها، كما تعدد الجهات التي تشرف على الصحف في العراق من حيث شرعيتها الدستورية وتقاليدها المتعارف عليها دولياً وذلك بعد أن تم تفكيك وزارة الإعلام ومؤسساتها[4].

---

(1) نجاح علي، **مرجع سابق**، ص 143.

(2) Jim Onyango Ongowo(2011) "Ethics of Investigative Journalism A study of tabloid and a quality newspaper in Kenya" **Master Thesis** (UK: International Journalism Institute of Communications Studies, The University of Leeds), p.4.

(3) نجاح العلي، **مرجع سابق**، 141.

(4) أحمد عبد المجيد، أزمة المسؤولية المهنية في صحافة عراق ما بعد الحرب ... مشروع ميثاق لتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح، متاح على الانترنت http://www.icrc.org/ara/assets/files/other/irrc-868_majid.pdf تاريخ البحث 2013/8/28.

الصحافة الاستقصائية الحقيقية في البلدان العربية ومنها العراق - رغم التغييرات والتحولات الحاصلة فيها - توجيه عقبة كبيرة عندما تمارس عملها في كشف المستور في ظل المحسوبية والفساد الإداري والمالي وتفشي الرشوة بأشكال متعددة ومختلفة وخاصة في دوائر الدولة ويعتبر الاقتراب منها خطأ أحمر، خاصة إذا تعلقت بالمسؤولين في الحكومة أو الأحزاب السياسي المكونة لها وقد يواجه الصحفي المستقصي تهم جاهزة بالعمالة للأجنبي والعدو الخارجي والضرر بالأمن القومي والمصلحة العامة[1].

وفي العراق الذي يمزّقه العنف وثّق صحافيون محليون أساليب تنظيم القاعدة ووسائل مجموعات مسلحة مشبوهة أخرى في تجنيد مئات من الأطفال للانخراط في أعمال قتالية أو تنفيذ هجمات انتحارية، فضلا عن تحقيقات حول إخضاع الإناث في مناطق كردية للختان[2].

ويقول الدكتور هاشم حسن عميد كلية الإعلام في جامعة بغداد أنه كتب تحقيقات استقصائية حول تهريب الآثار في زمن نظام صدام؛ وكذلك كتب موضوعات بشأن التزوير والنصب والاحتيال على المواطنين والاستيلاء على بعض دور المواطنين المهجرين السياسيين بدون علم النظام آنذاك وعلى أثر ذلك تعرض للمسائلة وأُدخل السجن لسنوات، مما يؤكد وجود هذا اللون من الصحافة في العراق قبل 2003[3].

أما بعد سقوط الرئيس السابق صدام حسين فإن الصحافة العراقية تمكنت من التحقيق في بعض القضايا، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها: اتهامات للوزراء الأمنيين بالفساد وصفقات الأسلحة المشبوهة، فضلاً عن قضايا فساد في وزارة التجارة، واتهامات بالتزوير للشهادات على مر الحكومات المتعاقبة بعد 2003[4]، إلا أن الصحافة الاستقصائية تواجه عقبة كبيرة عندما تمارس عملها في كشف المستور في ظل المحسوبية والفساد الإداري والمالي وتفشي الرشوة بأشكال متعددة ومختلفة، وخاصة في دوائر الدولة، ويعد الاقتراب منها خطأً أحمر إذا تعلقت بالمسؤولين في الحكومة أو الأحزاب السياسية المكونة لها، وقد

---

(1) هادي فليح حسن، الصحافة الاستقصائية في العراق، **مجلة آداب ذي قار**، العدد (2)، جامعة ذي قار، العراق، 2012، ص332.

(2) محمد نجيب السعد، **الصحافة الاستقصائية ... سلاح ذو حدين**، (متاح على الانترنيت) http://www.alwatan.com/graphics/2011/01Jan/16.1/dailyhtml/qadaia2.html#top، تاريخ البحث 2013/7/25.

(3) هادي فليح حسن، **مرجع سابق**، ص 332.

(4) نجاح العلي، **مرجع سابق**، ص 149.

يواجه الصحفي المستقصي تهماً جاهزة بالعمالة للأجنبي والعدو الخارجي والضرر بالأمن القومي والمصلحة العامة، وتصل للتصفية الجسدية[1].

إلا أن الصحافة الاستقصائية في وسائل الإعلام العراقية ما تزل ضعيفة وللأسباب التالية[2]:

افتقار وسائل الإعلام العراقية إلى كوادر صحفية تمتلك الكفاءة العالية للقيام بحملات الاستقصاء، وعدم تجاوب المؤسسات الحكومية.

إزدواجية تعامل المسؤولين العراقيين بين المراسلين العراقيين والمراسلين الأجانب.

غياب التشريعات والقوانين التي تحمي الصحفي العراقي، مما يقلل من اندفاعه لإجراء التحقيقات الاستقصائية التي قد تكلفه المساءلة القانونية.

الوضع الأمني المضطرب الذي ساد الساحة العراقية طيلة الفترة السابقة.

عدم التعويل كثيراً على ما يمكن أن تثيره التحقيقات الاستقصائية إن تم عرضها في وسائل الإعلام، سواء من قبل النخبة وقادة الرأي أم من عامة الشعب.

النزاع السياسي بين الأحزاب والمكونات السياسية الذي قد يؤدي الى تسريب معلومات خاطئة أو وثائق مزورة للصحافة.

إن أغلب وسائل الإعلام العراقية هي تابعة لأحزاب وجهات سياسية تحابي أحزابها والأحزاب المؤتلفة معها، أو تناور خصومها، على الرغم من امتلاكها أدلة على سوء أدائها أو استغلالها لمناصبها.

وهنا يستنتج الباحث من كل ذلك أنه ورغم مناداة العالم بحرية الصحافة إلا أنها تتعرض إلى عراقيل كثيرة تحرمهم من الحصول على المعلومات، ومن هذا المنطلق نجد أن الصحافة في غالبية البلدان النامية ومنها العراق لا تملك المقومات اللازمة التي تجعلها تتجاوز دورها التقليدي المتمثل في فضح سوء التصرف، وبمعنى آخر: لا يمكنها أن تكون رائدة في الإصلاح ومحاربة الفساد لوحدها إذ لابد من مساندة وتنسيق مع جميع الأطراف الفاعلة في هذا الصدد، وهذا لا يمكن إلا بوجود وعي عام بأهمية العملية.

---

(1) هادي فليح حسن، **مرجع سابق**، ص 446.

(2) نجاح العلي، **مرجع سابق**، ص ص 148 – 152.

5- قضايا الفساد في العراق ودور وسائل الإعلام في الكشف عنها

إن هناك غياباً شبه كامل للبحوث والدراسات الإعلامية المستقلة والرصينة، والتي يمكن من خلالها الوقوف على حدود تأثير الإعلام المحلي والعربي والإقليمي في دور الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي في العراق، حيث تجري أغلب البحوث والدراسات نظرياً أو اعتماداً على عينات محدودة، وبتوجيه مباشر أو غير مباشر للجهات التي تمول تلك البحوث، والمفارقة أن أغلب تلك البحوث تسعى لقياس تأثيرات الإعلام إما بشكل مباشر ولحظي أو بعد انتهاء الأحداث والتفاعلات الإعلامية بوقت طويل، وبعد أن تكون مواقف الرأي العام أو مواقف الجمهور قد تغيرت.

الإعلام العراقي بعد الـ 2003، ساهم بدوره في تفخيخ المشهد السياسي بالمنازعات السياسية والحزبية والطائفية لأسباب ترتبط بخلفيات بعض الأحزاب وأجنداتها الخارجية، وعدم استيعاب الكثير منها للفكرة الحزبية في العراق وممارسة الديمقراطية.

فإذا كانت تفجيرات الفتنة الطائفية لقتل الأبرياء في صورة السيارات المفخخّة تشكل جريمة بحق الشعب والوطن، فإن تفجيرات الفتنة الإعلامية التي تم تفخيخها داخل وسائل الإعلام العراقية، هي جريمة بشعة لا تقل عن جريمة قتل العراقي بدم بارد؛ لأنها تحاول إيقاظ الفتنة من خلال خطاب إعلامي مؤجج ومبرمج لمصلحة الانتماء الطائفي[1].

فالإعلام العراقي قبل العام 2003 لم يعرف الإعلاماً بالمعنى الحقيقي؛ فقد كان الإعلام يدار وفقاً لقانون المطبوعات المرقم (206) لسنة 1968م، الذي نظم عمل الإعلام ووسائل النشر بصورة عامة، وفقاً لرؤية الحزب الحاكم انذاك، وانيطت مهمة الإشراف عليه إلى مكتب الثقافة والإعلام في قيادة حزب البعث الحاكم، وكان بحسب القانون كل انتقاد للحكومة ومؤسساتها يعد أتهاماً خيانة للشعب والحزب، وعلى هذا تحول الإعلام العراقي إلى إعلام سلطة يهدف إلى نقل نشاطات الحكومة والتثقيف على أفكار الحزب الحاكم[2].

وبعد التحول السياسي2003، انبثقت العشرات من القنوات الفضائية العراقية، وأصبحت المنافسة على أشدها لاحتلال مواقع على الساحة الإعلامية بعد أن كانت تعمل

(1) ياس خضير البياتي، أوكسجين الطائفية، **صحيفة العرب اللندنية**، العدد (9411) في 2013/12/16.
(2) هاشم أحمد نغيمش، واقع الصحافة العراقية بعد أحداث، **مجلة ديالى**، العدد (55)، جامعة ديالى، العراق2003، ص11.

بتلفزيون العراق الرسمي، وقناة الشباب التجارية التابعة لـ(عدي صدام حسين)، وقناة العراق الفضائية؛ لذلك ظهرت قنوات خاصة، وعامة، ومتخصصة سواء كانت للدولة أم للأحزاب، والجمعيات والكيانات السياسية، أم لشخصيات حاولت أن تدخل هذا المجال لأسباب اقتصادية أو أيديولوجية أو غيرها، والمشهد الفضائي العراقي يتمثل الآن بوجود عدد كبير من الفضائيات[1].

وما نراه اليوم في المشهد الإعلامي العراقي هو صورة مؤلمة لممارسات تحمل في ثناياها خطاباً إعلاميّاً مؤججاً ومبرمجاً لصالح الانتماء الطائفي والعرقي، أكثر مما هو لمصلحة الوطن من خلال أكثر من صورة[2]:

1- وقوع الإعلام العراقي في فخ المنازعات والصراعات السياسية والحزبية والطائفية والفئوية والقومية لأسباب ترتبط بخلفيات بعض الأحزاب وأجنداتها الخارجية، وعدم استيعاب الكثير منها للفكرة الحزبية في العراق وممارسة الديمقراطية.

2- التنوع في وسائل الإعلام، وهو تنوع إيجابي إذا كان يهدف إلى بناء الإنسان العراقي الجديد، وتوعيته بوحدة العراق ومخاطر التقسيم والاحتلال، وتعميق الوحدة الوطنية، وإشاعة ثقافة الديمقراطية واحترام الرأي الآخر، ولكن هذا التنوع الإعلامي اتجه إلى مسارات تخدم الأحزاب وتلتقي بأجندتها السياسيّة.

3- ظاهرة التمويل الإعلامي ومخاطره على مستقبل الإعلام العراقي وإستقلاليته، خاصة إذا كان هذا التمويل خارجياً هدفه تحقيق أهداف سياسية ضد مصلحة الوطن، ولا غرابة أن بعض الصحف والفضائيات تم دعمها من قبل الاحتلال أو من دول مجاورة للعراق، بحيث أصبح التمويل امتيازاً لبقاء البعض على حساب صحف وطنية وقومية قاومت الاحتلال إعلامياً، ولكنها لم تستطع مقاومة البقاء لأسباب مادية.

لكن مشكلة الإعلام العراقي وهو يتعامل مع المواطن ومع الإعلام المعادي على حدٍ سواء، وأنه يبنى اجتهادات إعلامية ارتجالية من ناحية المنهج والمضمون بعيداً عن قوانين العلم، أي: أنه يعتقد خطأً بأن التعامل مع الجمهور لا يحتاج إلى أرقام

(1) ماجد فاضل الزبون، **مرجع سابق**، ص 85.

(2) ياس خضير البياتي، مفخخات الطائفية في الإعلام العراقي، **صحيفة العرب اللندنية**، العدد (9395) في 2013/11/30.

وإحصائيات وبحوث ميدانية ونفسية واجتماعي بحجة معرفته للجمهور واتجاهاته من خلال الحدس الشعبي والملاحظة الميدانية.

إن فقدان التخطيط العام للإعلام العراقي، وعدم وجود استراتيجية واضحة له، واعتماده على مبدأ الخصوصية الضيقة للمراحل باعتماد (رد الفعل) كحالة قائمة ومستمرة لبناء الرسالة الإعلامية، وابتعاده عن العلم وقوانينه، أخر كثيراً بمسيراته وجعله في إطار نمطي مقلوب لا يستطيع الفرار من نمطية الشعارات السياسية، ولا يستطيع التعبير عنها بفعل إبداعي وإنساني من خلال القنوات الإعلامية المختلفة[1].

وعدّت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الشفافية، أو ما يطلق عليه بحق الاطلاع، الأداة التي تتم من خلالها عملية مساءلة ومحاسبة من يسيء للشعب ويسلك سلوكاً بعيداً عن الأهداف والأعراف والقوانين النافذة[2].

ومبدئياً قد لا نختلف مع أحد في أن الشفافية عنصر ضروري لسلامة الفعاليات الحكومية والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع، وهي كذلك في حسن الإدارة والنزاهة في المجالات المختلفة، لاسيما أنها ترتبط بالانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بالهيكل والوظيفة التي تقوم بها الحكومة وأهداف السياسات العامة والقرارات التي تتخذها الدولة، وتنطوي على وصول فوري للمعلومات الموثوق بدقتها، ليتسنى فهمها ومقارنتها ومتابعتها.

إلا أن تساؤلاً يمكن أن يطرح: ما مقومات تفعيل هذا العنصر في العراق وجعله حقيقة قائمة في مواجهة الفساد؟

إن فاعلاً ناشطاً يمكن له أن يقوم بوظيفته في هذا الجانب ممثلاً بالإعلام، لاسيما أن المواطن والرأي العام، شأنهما شأن أي جهاز رقابي، بحاجة إلى معلومات أكثر شمولاً عن معايير التصرف لدى رجال الدولة والمسؤولين فيها، ويجب على الحكومة – بالمقابل- أن تعلمهما عما تفعله عن طريق نشر موازناتها ومدخلاتها من الجبايات ومشاريع قوانينها

(1) ياس خضير البياتي، **يورانيوم الإعلام ... حروب الأعصاب بالتقنيات الحديثة**، (القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2008) ص ص 268 - 269.

(2) **الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010 - 2014** (بغداد: المجلس المشترك لمكافحة الفساد،2010)

وأنظمتها وسير العمل في هيئاتها وأجهزتها، وهو ما يجعل من الشفافية مطلباً جماهيرياً، ناهيك عن كونه حاجة رقابية[1].

ورغم الحـرية الكبيرة التي حضي بها الإعلام العراقي بعد العام 2003 إلا أنه لا يزال يواجه الكثير من المشـاكل، فقد طالبت منظمة هيومن رايتس ووتشHuman Rights Watch عام 2010 هيئة الاتصـالات والإعـلام العراقية بتجميد العمل بلائحة تنظيم البث الإعلامي والتي تفرض قيوداً مشددة على البث الإعـلامي في العراق، وقدمت المنظمة رسالة احتجاج إلى هيئة الاتصالات والإعلام وطـالب البرلمـان العراقي إلى "اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لوقف أعمال العنف والترويع والاعتداء يستهدف أفراد تكميم وسائل الإعلام أو بث المعلومات حول الفساد الحكومي أو سياسات أو مسؤولين حكوميين[2].

وتقول المنظمة في تقريرها السنوي لسنة 2012، إن السلطات العراقية واصلت مضايقاتها بحق الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي تنتقدها[3].

وعلاوة على ذلك، لجأ العديد من المسؤولين الإداريين والسياسيين إلى متابعة الصحفيين ووسائل الإعلام أمام المحاكم بغرض منعهم من القيام بمهمتهم الإخبارية، فقد حُوكم عدد من الصحفيين لمجرد تنديدهم بالفساد وإساءة استخدام السلطة من قبل بعض المسؤولين، وعلى هذا الأساس، طالب مراسلون بلا حدود، ومرصد الحريات الصحفية بإلغاء جميع المتابعات القضائية ضد الفاعلين الإعلاميين[4].

---

(1) انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد ... تطور الأداء والوسيلة والوظيفة** (بغداد: جامعة بغداد، سلسة مكتبة الإعلام والمجتمع، 2011) ص 132.

(2) "**Letter to the Communication and Media Commission of Iraq**", Human Rights Watch April 12, 2010 (on line) Available at: http://www.hrw.org/en/news/2010/04/09/letter-communication-and-media-commission-iraq Date of Search:4.8.2013.

(3) **Human rights Watch, World Report 2013.. Iraq, New York**, (on line) Available: http://www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/iraq, Date of Search:5.8.2013.

(4) رسالة من منظمة مراسلون بلا حدود ومرصد الحريات الصحفية إلى مجلس القضاء الأعلى العراقي ورئيس محكمة الاستئناف في بغداد وقاضي محكمة قضايا النشر والإعلام، (2014/2/19). متاح على الانترنيت http://jfoiraq.org/newsdetails.aspx?back=1&id=968&page=0 تاريخ البحث 2014/2/19.

إلا أن تلك الادعاءات قوبلت برفض من قبل رئيس لجنة الثقافة والإعلام في البرلمان العراقي النائب علي شلاه؛ حيث أشاد بهامش الحرية التي يشهدها الإعلام العراقي، حيث يشير إلى وجود نحو 70 فضائية ومئات الصحف والمجلات فضلاً على الاتصال مع الشبكة العنكبوتية، ويؤكد شلاه أن وظيفة الإعلام قد تغيرت هي الأخرى فبعد أن كانت موظفة لسلطة الدكتاتور أصبح هدفها الأساس إيصال المعلومة الدقيقة إلى الجمهور[1].

ويقول نقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي إن الأسرة الصحفية العراقية قدمت خلال عام 2013 تسعة عشر شهيداً ليرتفع العدد الاجمالي لتضحيات الأسرة الصحفية منذ دخول القوات الأمريكية في التاسع من نيسان / ابرل عام 2003 إلى 392 شهيداً.

وأكد اللامي عدم وصول الأجهزة الأمنية للجناة الحقيقيين الذين يقفون وراء جرائم استهداف الصحفيين مازال يشكل حالة من القلق النفسي عند الصحفيين كون يد الإجـرام عندما تكون طليقة لا ينال منها القضاء ما تستحق من قصاص فان ذلك سيشجع الآخرين للنيل من الصحفيين مادام القانون مغيباً ولغة العنف بلا رقيب أو رادع.

وأضاف نقيب الصحفيين العراقيين أنه لابد من الإشارة إلى أن بعض المؤسسات الإعلامية ومساكن الصحفيين لم تسلم من حالات الاعتداء سواء من قبل الأجهزة الأمنية أو من خلال أطراف مجهولة بهدف إسكات صوت الحق وتغييب الحقيقة وكم الأفواه ومصادرة الأفكار بالإكراه لتمرير أجندات هذه الإطراف تصوراً منها أن أسلوب القوة وفرض الهيمنة بلغة التهديد والوعيد يمكن أن يوصلها الى ما تخطط له من أهداف[2].

وأشارت الأرقام المعلنة رسمياً نهاية العام 2012 إلى أن الأحداث العنيفة التي حدثت بعد تغيير عام 2003، أدت إلى مقتل 261 صحافياً عراقياً وأجنبياً من العاملين في المجال الإعلامي، منهم 147 صحافياً قتلوا بسبب عملهم الصحافي وكذلك 52 فنياً ومساعداً إعلامياً، فيما لف الغموض العمليات الإجرامية الأخرى التي استهدفت بطريقة غير مباشرة صحافيين وفنيين، لم يأت استهدافهم بسبب العمل الصحافي، واختطف 64 صحافياً ومساعداً إعلامياً قتل أغلبهم ومازال 14 منهم في عداد المفقودين، وذلك بحسب إحصائيات

(1) مقابلة أجراها الباحث مع رئيس لجنة الثقافة والاعلام في البرلمان العراقي السابق النائب علي شلاه في العراق عبر البريد الالكتروني بتاريخ 2013/8/6.

(2) مقابلة أجراها الباحث مع نقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي عبر الهاتف بتاريخ 2013/12/30.

مرصد الحريات الصحافية، وأن نسبة كبيرة من تلك الاعتداءات على الصحفيين هي لأسباب متعلقة بقضايا فساد[1].

وعدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في شهر يناير(كانون الثاني) 2014، أن العراق ما يزال البلد "الأول في قتل الصحفيين وإفلات المجرمين من العقاب"، وكشفت عن عزمها إطلاق حملة لحمايتهم[2].

وكان العراق قد احتل قعر القائمة في تقرير مراسلون بلا حدود في العام 2013 فمن بين 179 بلداً شملها التقرير احتل العراق المرتبة 150، وهو أعلى بمرتبتين من عام 2012 لكن العراق كان قد انخفض 22 مرتبة عن عام 2011، ويعود السبب في ذلك لاستمرار العنف ضد الصحفيين وقيود السلطات؛ ففي عام 2012 قتل ثلاثة صحافيين في حين قتل سبعة صحافيين عام 2011.

وتابع التقرير أن قتل الصحافيين في الماضي كان يعزى للجماعات المسلحة، إلا أن الوضع في العراق قد تغير الآن؛ فالصحفيين لم يعودوا يقتلون على يد الجماعات المسلحة في ظروف غامضة كما كان الأمر في السابق؛ حيث أصبحت الاتهامات توجه للحكومة والأحزاب السياسية ايضاً[3].

ويرى الباحث أن هذا الاستهداف يأتي من العقلية الموجودة من بعض المنتمين لسلطات أمنية أو حكومية أو حزبية، ما زالت ترى في الصحافة التي تتناول ملفات الخدمات والفساد الإداري أنها تهدد النظام العام ويصنفونها في الإرهاب.

ومن أبرز جرائم قتل الصحفيين الاهتمام بملفات الفساد في العراق؛ حيث اغتيل الصحفي كاوة كرمياني (32 عاماً) في السادس من ديسمبر (كانون الأول) عام 2013 برصاص مجهولين أمام منزله بمدينة كلارا جنوب محافظة السليمانية (شمالي العراق)، وكان كرمياني مراسلاً في صحيفـة "آوينة" الكردية ورئيساً لتحرير مجلة "رايلة"، وفي

(1) مقابلة أجراها الباحث مع زياد العجيلي مدير مرصد الحريات الصحفية في العراق عبر الهاتف بتاريخ 2013/8/6.

(2) UNESCO,(2014) **"Iraq is "not safe" for journalists and internal attributes to being "easy prey"**, (Online) Available: http://iraqidinarchat.net/?p=25310, Date of Search: 4.1.2014.

(3) Reporters without Borders, **2013 Press Freedom Index**, Middle East and North Africa, IRAQ, (Online) Available: http://fr.rsf.org/IMG/pdf/classement_2013_gb-bd.pdf, Date of Search:9.8.2013.

رد فعلها على جريمة الاغتيال أعلنت منظمة "مراسلين بلا حدود" أن هذه الجريمة أحدثت صدمة بها، وقدمت التعازي لذوي القتيل.

وتقول منظمة مراسلين بلا حدود إن (كرمياني) قام بتغطية قضايا الفساد والمحسوبية في كردستان العراق، وأن السلطات المحلية كانت على علم بالتهديدات الموجهة إلى الصحفي، وكان بوسعها تفادي الجريمة في حال اتخذت الإجراءات الضرورية[1].

هذه الانتهاكات وحسب تقرير لنقابة صحفيي كردستان العراق جاءت على يد قوى الأمن الداخلي والشرطة، ويغطي هذا التقرير النقابي فترة النصف الثاني من عام 2013، ويؤكد زيادة حالات الانتهاكات ضد الصحفيين خلال هذه الفترة، مقارنة مع النصف الأول، ويشير إلى تسجيل 27 انتهاكاً ضد 42 صحفياً في النصف الثاني من العام الماضي، في حين كان عدد الانتهاكات 20 ضد 30 صحفياً في تقرير النصف الأول من 2013[2].

كما اغتيل الصحفي العراقي هلال الأحمدي، لتغطيته قضايا الفساد المالي والإداري بالرصاص أمام منزله في الموصل في 17 فبراير (شباط) 2011، كما قتل الصحفي محمد الحمداني، وهو مراسل لقناة الاتجاه الفضائية، في تفجير انتحاري في الرمادي في الشهر نفسه بينما كان يغطي ملفات متعلقة بالفساد في المحافظة، وأصيب اثنان من الصحفيين الآخرين[3].

كما اغتال مسلحون مجهولون الصحفي العراقي مازن البغدادي أحد الكوادر الإعلامية لقناة "الموصلية" الفضائية أمام منزله شرقي محافظة نينوى (شمالي العراق) ليصبح ثاني إعلامي من نفس القناة يتعرض للاغتيال خلال أقل من ثلاثة أشهر؛ اذ اغتيل مقدم

---

(1) Reporters Without Borders ,(2013) "**Journalist gunned down in Iraqi Kurdistan after getting threats**", (Online) Available: http://en.rsf.org/iraq-journalist-gunned-down-in-iraqi-06-12-2013,45568.html ,Date of Search:12.12.2013.

(2) كردستان: انتهاكات حقوق الصحفيين تسجل زيادة خلال 2013، متاح على الانترنيت: http://www.iraqhurr.org/content/article/25259210.html تايخ البحث 2014/2/11.

(3) The Committee to Protect Journalists(2011) "**Journalists missing in Libya; one killed in Iraq bombing"** (Online) Available: http://www.cpj.org/2011/02/journalists-missing-in-libya-one-journalist-killed.php, Date of Search:3.8.2013.

البرامج الدينية صفاء الدين الخياط لدى خروجه من منزله الواقع مدينة الموصل في شهر أيلول سبتمبر 2010، كانا قد أثاراً قضايا الفساد في المحافظة[1].

وفي ملف الفساد أيضاً اغتيـل الصحافي والناقـد هادي المهـدي بطلق ناري في الرأس في الثامن من ايلـول/سبتمبر من العام 2011، قبل يوم واحد من تظـاهرات كانت من المقرر أن تنطلق احتجاجاً على سوء الخدمات الأساسية والفساد الإداري في بغـداد، وكان أحد منظـميها، وكان المهـدي يقدم برنامجـاً إذاعياً معروفاً (ياسـامعين الصـوت) في راديو ديمـوزي Radio Demozy يوجه من خلال انتقادات لاذعة إلى مسؤولين يراهم غير كفؤين ويتناول فيه قضايا الفساد[2].

كما نجا عماد العبادي، مدير قناة الديار الفضائية (انذاك)، من طلقات في الرأس والعنق والصدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بعد تقديم تقارير حول الفساد المالي في عدد من الوزارات، وقدم تقارير بشأن تصرفات بعض قوات الأمن العراقية بصورة غير قانونية وخارج الدستور العراقي[3].

كما اغتيال الصحفي سوران مامه حمه عام 2008 من قبل جماعة مسلحة عند باب منزله في محافظة كركوك شمالي العراق، وقد عمل سوران في مجلة ليفين نصف الشهرية والناطقة باللغة الكردية، كما وعمل في مؤسسات إعلامية عدة منها مديراً لمكتب جريدة (كردستان رابورت) في كركوك، وتخصص في إعداد التحقيقات السياسية والاجتماعية، وكان قد تناول سابقاً في تحقيقاته "قضايا الفساد الإداري والمالي لبعض الشخصيات في كركوك"، وآخر تحقيقاته الصحفية كانت عن علاقات غير شرعية تربط نساء بمسؤولين امنيين في كركوك[4].

---

(1) Al-Mosuliya journalist shot dead in Iraq, (Online) Available:
http://archives.newswatch.in/newsblog/8228, Date of Search:5.8.2013.

(2) مواجهة الفساد ... اكبر المخاطر التي تضرب حرية الصحافة العراقية، متاح على الانترنيت،
http://www.alkal3a.net/index.php/2012-01-13-11-19-00/58-2012-01-18-15-01-43/1814-2012-09-11-08-21-17, تاريخ البحث 2013/8/26.

(3) **Baghdad Shooting of Journalist Sparks Anger Over Iraqi Failure to Combat Impunity**, " (on line) Available: http://www.ifj.org/en/articles/baghdad-shooting-of-journalist-sparks-anger-over-iraqi-failure-to-combat-impunity-2, Date of Search:3.8.2013.

(4) "Soran Mama Hama, "**CPJ Report on Journalists Killed: Iraq**", (on line) Available: http://cpj.org/killed/2008/soran-mama-hama.php, Date of Search:3.8.2013.

ومن أهم أسباب الاغتيالات هي كشف الفساد المالي والإداري، وكشف الجرائم التي تحدث ضد المجتمع العراقي من قبل جماعات التي تمارس العنف، وكذلك من قبل المليشيات وتنظيم القاعدة[1].

وتشير بعض المنظمات الدولية أن جرائم قتل الصحفيين قد تباطأت في العراق وسريلانكا والمكسيك وكولومبيا وأفغانستان وخمسة بلدان، ورغم هذا الانخفاض في جرائم القتل، فإن العراق ما زال أسوأ دولة على مؤشر الإفلات من العقاب؛ حيث إن أكثر من 90 جريمة قتل بحق صحفي قيدت ضد مجهول[2].

إذاً لا يمكن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وصلاح الحكومة بغير الحديث عن حرية التعبير والصحافة، ولا يمكن الحديث عن حرية التعبير والصحافة بغير الحديث عن تداول المعلومات ونشرها باعتبار أن حرية الصحافة في التعبير لا تكون بغير معلومات صحيحة، وهكذا تبدو الأمور مترابطة لا انفصال بينها يؤدي بعضها إلى بعض في تطور منطقي مقبول[3].

وفي العراق الحديث بتجربته الديمقراطية فقد استغلت السلطة القضائية أيضاً لإسكات وسائل الإعلام، وواجهت العديد من المنظمات والمؤسسات الإعلامية دعاوى قضائية رفعتها أعلى السلطات في الحكومة لترهيب بعض المؤسسات والصحفيين الذين يحاولون نشر بعض حالات الفساد فيها، وقد تم بالفعل إغلاقها، وتم القبض على عدد من الصحفيين ومصادرة معداتهم، وفرض غرامات باهظة ضدهم كل هذا كان يحدث في بلد صنّفت

---

(1) علي عجيل منهل، اغتيال الصحفيين العراقيين -- أخرهم -- مازن البغدادي - جريمة ضد الإنسانية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد (3195)، في24/ 11/ 2010، متاح على الانترنيت:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=236117، تاريخ البحث 2013/8/5.

(2) Committee to Protect Journalists (2013) "**Getting Away With Murder, CPJ's 2013 Impunity Index spotlights countries where journalists are slain and the killers go free,** NEW YORK, (on line) Available: http://cpj.org/reports/2013/05/impunity-index-getting-away-with-murder.php, Date of Search:4.8.2013.

(3) عماد مبارك، إتاحة وحرية تداول المعلومات والحماية الدستورية المنقوصة حرية الرأي والتعبير وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد نموذجا (في) الشفافية ... من حرية تداول المعلومات إلى مكافحة الفساد...نحو دستور مصري جديد (تجارب ورؤى) (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011)، ص.12

منظمة الشفافية العالمية رابعاً ضمن الدول العشر الاكثر فساداً في العالم وفق احصاءات عام 2014[1].

وفي بادرة منه لانهاء التوتر بين الحكومة العراقية وبعض المؤسسات الصحفية؛ وجه رئيس الوزراء حيدر العبادي، في (2015/1/15)، مؤسسات الدولة كافة والقوات العسكرية ببذل أقصى جهودها لتسهيل مهمة الصحفيين والإعلاميين بكل انسيابية.

وجاء ذلك بعد توجيهه في (2014/12/18)، بإسقاط جميع الدعاوى المتعلقة بالنشر من قبل رئاسة الوزراء ضد صحفيين التي رفعها سلفه نوري المالكي (2006 – 2014)، فيما دعا جميع وسائل الإعلام والصحفيين إلى التحلي بالكلمة المسؤولة والمساهمة الفاعلة في تصويب العمل باتجاه بناء دولة المؤسسات[2].

كما لم تسلم القنوات والمؤسسات الصحفية في العراق من الاستهداف المباشر من قبل بعض الجهات المجهولة فقد هاجم العشرات في شباط / فبراير من العام 2013، مبنى فضائية NRT في محافظة السليمانية شمالي العراق بسبب انتقاد احد المتصلين خلال برنامج تلفزيوني على رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وإثارته لموضوعات متعلقة بالفساد[3].

كما داهمت قوات عسكرية مكتب مرصد الحريات الصحفية في شباط/فبراير من العام 2011 وقامت بمصادرة أربعة أجهزة لاب توب وثلاث حاسبات وكامرتي فوتو وأربع كاميرات فيديو وأجهزة اتصال، فضلا عن سجلات وبيانات خاصة بالمرصد، وذلك بعد أن قامت بتكسير الأبواب"[4].

وتقول نقابة الصحفيين العراقيين إن هناك مفاصل في حلقات الدولة وبشكل خاص في بعض أجهزة المؤسسات التنفيذية لم تدرك بعد طبيعة مهمة الصحفي وما تقتضيه مهنة العمل الصحفي من التزامات بالسماح للصحفي بحرية العمل والوصول للمعلومة دون

---

(1) "Transparency International(2014) "Corruption Perceptions Index," (on line) Available: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010. Date of Search:11.12.2014.

(2) بيان الحكومة العراقية بتاريخ 2015/1/15، يمكن الإطلاع على تفاصيل البيان على الرابط التالي: http://www.pmo.iq/press2015/15-1-2015.htm

(3) تعرضت قناة NRT الفضائية في السليمانية لثاني هجوم من نوعه خلال اقل من أسبوع متاح على الإنترنيت http://www.hanein.info/vb/showthread.php?t=311805&page=4 تاريخ البحث 2013/8/27.

(4) Sherry Ricchiardi (2011), Op.cit. p. 5.

قيود وهذا الخلل في أدراك بعض حلقات الأجهزة التنفيذية للدور الذي يضطلع به الصحفي بات يشكل حاجزاً يقف بوجه العمل الصحفي[1].

ورغم كل تلك الإحداث إلا أن العراق وطبقا للتقرير الذي صدر في آذار/مارس 2013، من وحدة المعلومات في مجلة ايكونوميست الاقتصادية البريطانية The Economist، وهو الخامس منذ عام 2007، تمكن قبل نحو 10 أعوام من الانتقال من خانة الأنظمة الشمولية التي تضم 51 بلدا الى خانة الأنظمة المختلطة وفيها 54 بلدا، وهما الخانتان الأدنى في سلم أربع تصنيفات، اما الاثنتان الباقيتان فهما أنظمة الديمقراطيات المنقوصة وفيها 37 بلدا، وأخيرا أنظمة الديمقراطيات الكاملة التي لا يزيد عدد البلدان المصنفة فيها في عموم العالم عن 25 بلدا فقط.

وجاء ترتيب العراق في المرتبة 113 بين دول العالم في ديمقراطيته الى جانب النايجر وأرمينيا تبعا للمعايير التي اتبعت في التقييم وهي سير العملية الانتخابية والتعددية والحريات العامة وأداء الحكومة والمشاركة السياسية وأخيرا الثقافة الديمقراطية[2].

6- التلفزيون العراقي ومكافحة الفساد

يعد العراق ملزماً بموجب القانون الدولي وبمقتضى دستوره باحترام الحق في حرية التعبير، ولابد من الإشارة إلى أن المادة (8) من الدستور العراقي الجديد تنص حرفياً على ما يلي[3]:

- **تكفل الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب**

أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون.

---

(1) البيان السنوي لنقابة الصحفيين العراقيين (2013)، متاح على الانترنيت http://www.iraqijs.org/read_news?id=1414، تاريخ البحث 2014/1/1.

(2) Democracy index 2013, Democracy under stress, A report from the Economist Intelligence Unit, The Economist Journal, Intelligence Unit, (UK) (Online) Available: http://www.eiu.com/, Date of Search: 11.2.2014

(3) الدستور العراقي الدائم، المادة الثامنة.

والجدير بالذكر أن العديد من الأحكام الأخرى هي أيضاً ذات صلة بحماية حرية التعبير وحرية الإعلام؛ فالمادة (42) تضمن الحق في حرية الفكر والضمير والعقيدة والمادة (40) تكفل من جهتها الحق في حرية الاتصالات وفي كافة أشكال المراسلات، في حين أن المادة (39) تصون الحق في حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أضف إلى ذلك أن المادتين (100) و(101) تنصان على إنشاء "هيئة الإعلام والاتصالات" المستقلة مالياً وإدارياً والمرتبطة بمجلس النواب رغم أنه لم يعمل على تحديد صلاحيات هذه الهيئة، ومن جهة أخرى، تنص الفقرة (6) من المادة (109) على أن مهمة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية (التي تنطوي أيضاً على تنظيم البث) ستوكل حصراً إلى الحكومة الاتحادية.

وهذا الاهتمام الكبير بحرية الرأي في العراق جاءت بعد إقرار بتزايد أهمية وسائل الإعلام في تناول قضايا المجتمع، كما تبرز مسئولياتها تجاه التعبير عن مصالح الجماهير؛ حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع، وقد برزت أدوار جديدة لوسائل الإعلام في ظل الثورة العلمية التكنولوجية وسرعة انتشار وانتقال المعلومات في لحظات قصيرة – تتمثل في إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين -، وإعادة توزيع مراكز القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع في المؤسسات المختلفة؛ حيث أدى التوسع في مزيد من حرية الإعلام إلى أن أصبح أكثر تأثيراً في تكوين الرأي العام وتحديد اتجاهاته[1].

وللتليفزيون بصفة خاصة دور مهم في تغير الاتجاهات عند قطاعات كبيرة من أفراد المجتمع، ولا يحدث هذا التغيير إلا بتقديم الرسالة الإعلامية من خلال أسلوب درامي جذاب مما يثير انتباه المشاهدين، فالرسالة الإعلامية التي يبثها التليفزيون عبر القنوات التليفزيونية الفضائية الخاصة والحكومية لا تحتاج إلى مشقة من جانب المشاهدين حيث يقضي المشاهد يومياً فترة زمنية أمام التليفزيون تفوق الفترة التي يقضيها مع أي وسيلة أخرى، وبالتالي فإن احتمالات التأثير على الفرد من خلال ما يقدمه التليفزيون تعتبر كبيرة[2].

ويختلف تقييم المواطنين للدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في تغطية أخبار الفساد؛ ففي استطلاع للرأي أجراه مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ومركز الأهرام الدراسات

(1) عيسى عبد الباقي، **مرجع سابق**، ص ص 115 - 116.

(2) ولاء محمد الطاهر عبد الخالق. "أخلاقيات إذاعة الجريمة في التليفزيون المصري: دراسة تطبيقية على عينة من البرامج والقائمين بالاتصال". **رسالة ماجستير غير منشورة** (الشرقية: كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٧) ص٧٥.

السياسية الاستراتيجية في عام 2009 تبين أن تلك الوسـائل تؤدي دوراً ملحـوظاً في مكـافحته، وأن معظم الذين شملهم المسح يعـتقدون أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً أفضل في مكافحة الفساد عما كانت عليه منذ خمـس سنوات، فقد تبين أن 87% من المبحوثين يثقون بما تقدمة القنوات الفضائية عن الفساد الإداري بمصر فيما حصل التلفزيون المصري (المحلي) على 86%، والصحف القومية على 74%، فيما حصلت الصحف المستقلة على 58% تليها صحف المعارضة على 51%.

وبين الاستطلاع أن التلفزيون يعد اليوم واحد من أبرز وسائل الإعلام في اكتساب السلوك تجاه الفساد تأكد أن القنوات الفضائية كان المصدر الرئيس الذي يستمد منه المبحوثون معلوماتهم عن الفساد الإداري والمالي بنسبة 40% (أي أغلبية المبحوثين تقريباً)، و22% من قنوات التلفزيون المحلية، يلي ذلك الصحف بنسبة أقل من 7% للصحف الحكومية، و2% للصحف الخاصة[1].

ومع التسـليم بحق الحكومات العربية في أن يكون لها جهاز إعلامي مؤثر تستطيع من خلاله تقديم خدمات الإعلام والثقافة والتوجيه والترفيه باعتبار ذلك مسئولية اجتماعية للحكومات لا تقبل التخلي عنها بأية حال من الأحوال، غير أن الظروف الراهنة أفسحت المجال أمام ظهور قنوات تليفزيونية تابعة للقطـاع الخاص يمكن أن تطـرح رؤى مغايرة لوجه نظر الحكومة يمكن أن تتفق معها أو تختلف وتفرز أشكالاً برامجـية جديدة قد تدفع وسائل الإعلام الحكومية إلي التجديد والابتكار وعدم الترهل الذي عانت منه طويلاً نتيجة غياب المنافسة، وكذلك يمكن لهذه القنوات التليفزيونية الفضائية الخاصة أن تكشف الفساد في مختلف المجالات وتعرضه للرأي العام لتكوين وجهة نظر حول هذه الأشكال والأنماط من الفساد التي يشهدها المجتمع وخاصة في كافة المجلات الحياتية، سواء كان فساد اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، أو أي شكل آخر من أشكال الفساد[2].

ليس هناك اختلاف في أن وسائل الإعلام لها دور حيوي في تثقيف وتوعية المواطنين، بل أصبحت من أكثر الأدوات الفاعلة للتأثير في الاتجاهات التي من شأنها تغيير السلوك وأنماط الفكر للمواطنين؛ فالتطور في وسائل الإعلام والتقدم غير المسبوق للعلوم التقنية

(1) مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ومركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، مدركات المواطنين المصريين حول الشفافية والفساد، استطلاع رأي، 2009، ص 25.

(2) ليلى حسين السيد، اتجاهات الجمهور نحو الفضائيات المصرية الخاصة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام والرأي العام، مركز بحـوث الرأي العـام، كلية الإعلام جامعـة القاهرة، المجلد الرابع، العدد المزدوج، يناير – ديسـمبر، 2003، ص١.

جعل من الإعلام وسيلة رئيسة للأخبار والتثقيف والتوعية الوقائية من أي من الشرور والأضرار التي يمكن أن يتعرض لها المواطن[1].

فالإعلام ووسائله المختلفة بمثابة أدوات فاعلة لتنمية الوعي الوقائي من أثر التلوث الثقافي والفكري وتنمية الاتجاهات الإيجابية التي من شأنها أن تمنح بعض الفئات القوة والقناعة والإيمان حتى لا تنال منهم تيارات التطرف والانحراف[2].

تمثل الضوابط الأخلاقية في المجتمع أدوات أساسية من خلالها يقوم المجتمع، وتتمثل عملية الضبط الاجتماعي Social Control بعملية الضبط الاجتماعي في الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي ككل للحفاظ على هياكله ومقوماته ثم كيفية تقبل الأفراد والفئات الاجتماعية لهذه الطريقة، وبمعنى آخر: يتمثل الضبط الاجتماعي في القوى التي يمارسها المجتمع على أفراده والطرق والمعايير التي يفرضها للهيمنة على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، وذلك ضماناً لسلامة البنيان الاجتماعي والحرص على أوضاع المجتمع ونظمه والبعد به عن عوامل الانحراف والتفكك والانحلال[3].

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من البرامج الحوارية المهمة في هذا المجال؛ فقد تصدى برنامج "تحت خطين" الذي قدمه الإعلامي كريم حمادي في قناة العراقية خلال مجموعة من الحلقات لعدد من قضايا الفساد الإداري والمالي، وأتاح الفرصة لأطراف كل قضية الدفاع عن وجهة نظره بكل حرية، سواء بالحوار المباشر داخل أستوديو الهواء والتقارير

---

(1) نعتقد أن العراق مازال بعيداً عن حرية صحافة وحرية تعبير بمفهومهما الغربي وبمعاييرهما الدولية المعروفة على الرغم من انه الأفضل في المنطقة، وما يحصل في العراق هو تعددية لوسائل الإعلام تعكس التعددية الحزبية والاثنية العراقية، وتواجه الصحافة في العراق ترهيبا من الأطراف السياسية والقوى الإقليمية التي تتصارع على السلطة والمصالح في هذا البلد، ما جعل الصحفي يخاطر بحياته وربما بحياة أسرته إذا غامر في كشف بعض الحقائق لاسيما ما يخص الفساد المالي والإداري أو ما يتعلق منها بضلوع قادة سياسين أو جماعات دينية في عمليات القتل أو الإرهاب أو في تجارة الأعضاء البشرية أو تجارة الرقيق الأبيض وغيرها. وعلى الرغم من أن العراق فقد اكثر من 300 صحفي منذ عام 2003 إلا أن هذا البلد سجل المرتبة الأولى في افلات المجرمين من العقاب إذ لم تقم السلطات الحكومية بواجبها في ملاحقة قتلة الصحفيين ما شجعهم على الاستمرار في مسلسل استهداف الصحفيين.

(2) صلاح مدكور، **"الإعلام العربي وقضايا الفكر المعاصر: الواقع والمأمول"**، مذكرات علمية غير منشورة (القاهرة:جامعة عين شمس، كلية الآداب، دت)

(3) صابر سليمان عسران، "الضوابط الأخلاقية والقانونية اللازمة لعمل القنوات العربية الخاصة: رؤية مستقبلية"، **ورقة عمل**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٨٧

المصور(*)، كما قدمت قناة البغدادية والتي تتخذ من القاهرة مقراً لها برنامجاً مميزاً عن مكافحة الفساد الإداري والمالي في العراق بعنوان "استوديو التاسعة" حيث يتناول البرنامج بصراحة الفساد وخاصة عند كبار مسؤولي الدولة(*)، ومن البرامج المميزة أيضاً التي تناولت قضايا الفساد في العراق برنامج "بصراحة" للإعلامي عدنان الطائي الذي كان يعرض على قناة العراقية؛ حيث تميز البرنامج بالجراءة في عرض القضايا، إلا أنه أوقف بعد فترة لأسباب مجهولة (**)، ومن البرامج المميزة أيضاً التي تناولت كشف وفضح الفساد في العراق برنامج "الفساد" للإعلامي ماجد سليم الذي يعرض على قناة هنا بغداد.

وهذا يؤكد الدور الكبير الذي تؤديه وسائل الإعلام في محاربة وإحداث تحولات نوعية في وعي المواطنين بمشاكلهم، إلى جانب أنها تشكل عامل ضبط للسلطة الحاكمة وللإدارة الحكومية في أداء وظائفها، كما يؤدي الإعلام بمختلف وسائله دوراً هاماً في نشر ثقافة المال العام، والحقوق المجتمعية، وتوضيح تأثير الفساد على حياة الأفراد ومستوى الخدمات العامة المقدمة لهم[1].

وقد نجح التليفزيون في العراق من خلال العديد من البرامج، مثل: "استوديو التاسعة" على قناة البغدادية و"تحت خطين وتحت اليد" على قناة العراقية و"فضاء الحرية" على قناة الفيحاء وبرنامج "بين قوسين" على قناة السومرية وبرنامج "بالحرف الواحد" على قناة الرشيد وغيرها من البرامج الحوارية في عرض، وتناول قضايا الفساد والدعوة لمحاربة الانحراف والكشف عن الأخطاء والانحرافات التي تتم داخل المجتمع، والقيام بدور كبير في تشكيل رأي عام ضد قضايا الفساد والحد منها، والحفاظ على مصالح المجتمع.

وإيماناً منها بالدور الكبير للتلفـزيون في العراق في مكافحة الفساد أعلنت هيئة النزاهه العراقية في (25 آذار/ مارس /2014)، عن توجهها للدراما لمحـاربة الفساد وإشاعة ثقافة النزاهة.

(*) يمكن الإطلاع على بعض حلقات البرنامج على موقع اليوتيوب وعلى الرابط التالي: .http://www.youtube.com/watch?v=ONglQN-Ic2g

(*) يمكن الاطلاع على عدد من حلقات البرنامج على الرابط التالي: http://www.albaghdadia.com/programs/politics-prog/studio9

(**) يمكن الاطلاع على بعض حلقات البرنامج على موقع اليوتيوب وعلى الرابط التالي: .http://www.youtube.com/watch?v=XTN1V4UVGd8

(1) رباب عبد الرحمن هاشم، **مرجع سابق**، ص 192.

ويقول المتحدث الرسمي باسم هيئة النزاهة حسن كريم عاتي: إن الهيئة تؤمن بأن الدراما أحد العوامل في التأثير بالرأي العام وإيصال الحقائق وخلق انطباع عن ظاهرة الفساد.

لكن هذا التوجه تعرض للنقد من بعض الكتاب والفانين العراقيين؛ حيث قال الكاتب والمخرج التلفزيوني العراقي صباح رحيمة: إن "الدراما في العراق هي نفسها فاسدة وتحتاج للتطهير"، مبيناً أن "الدراما قضية تجارية وصناعية ومرتبطة بحسابات اقتصادية لذا ففيها فساد كبير".

وأضاف رحيمة أن "هناك فساد في صناع الدراما العراقية والمحطات الفضائية، فكيف ستستعين هيئة النزاهة بفاسدين[1]".

(1) مقابلة أجرتها وكالة (المدى بريس) البغدادية مع الكاتب والمخرج التلفزيوني صباح رحيمة بتاريخ 2014/3/25.

ملخص الفصل

وبرغم أن القوانين واللوائح الموضوعة تؤدي دوراً أساسياً في ردع حالات الفساد الإداري والمالي، إلا أن الدور التوعوي الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام وفي مقدمتها التلفزيون أثبت فعاليته في لفت انتباه الرأي العام إلى خطورة التمادي في ممارسة الفساد، دينياً وإنسانياً، انطلاًقا من أهم وظائف الإعلام في مناقشة وتحليل وإيجاد حلول عملية لقضايا المجتمع المختلفة كمشاركة فاعلة في التنوير والتوعية، ولفت انتباه المسئول والمواطن للقضاء على الظواهر السلبية في المجتمع ومنها قضايا الفساد.

ويستطيع التلفزيون استغلال الإمكانات الفنية والتقنية والكوادر البشرية المؤهلة للاستخدام الأمثل في إنتاج البرامج التلفزيونية ونقل الندوات والمؤتمرات العلمية المكرسة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، وفتح حوارات مع متخصصين؛ لاستعراض السبل المثلى لمكافحة هذه الآفة والاستغلال الإنساني السيئ لموارد الدولة، كما يمكن الاستفادة من علماء الاجتماع والنفس والسياسة والاقتصاد وغيرهم وفقهاء الدين والباحثين والمهتمين في مناقشة وتحليل هذه المشكلة والإضرار الناتجة عن الفساد والإرشاد وتعزيز وعى المواطن بأهمية تجنب الموبقات، واتباع السبيل القويم، من خلال برامج تلفزيونية يشارك فيها الجمهور بمداخلاتهم واستفساراتهم.

الفصل الثالث
نتائج الدراسة المسحية على المضامين الإخبارية بالبرامج التلفزيونية

تمهيد

في هذا الفصل رصد وتحليل لأهم قضايا الفساد في العراق في الفترة التحليلية[1]، وفي إطار تطورات الأحداث في العراق كافة؛ حيث شهدت هذه المرحلة تصاعد في الخلافات السياسية بشكل غير مسبوق بين الكتل السياسية العراقية قُبيل الانتخابات النيابية (2014/4/30)، والذي كان لكشف ملفات الفساد في عموم مفاصل الدولة العراقية أبرز تجلياتها، حتى وصلت قضايا فتح ملفات الفساد (برأي الحكومة) باباً للدعاية الانتخابية والدعاية المضادة للحكومة والبرلمان، إضافة إلى ذلك فقد شهدت الفترة التحليلية اصدار منظمة الشفافية الدولية، في 2013/12/3 تقريرها السنوي لعام 2013، حيث أعلنت عن مجيء خمس دول عربية من بينها العراق الأكثر فساداً في العالم، فيما اعتبرت الدنمارك ونيوزيلندا الدولتين الأقل فساداً، ويعد التقرير السنوي للمنظمة من الأهمية بمكان لدى العراقيين بمختلف طبقاتهم الأجتماعية وانتماءاتهم السياسية؛ حيث عادة ما يتبع هذا التقرير السنوي الكثير من الجدل بشأن حجم الفساد والآليات التي اتخذتها الحكومة للحد منه، كما يعد موضوع الفساد الإداري والمالي من أبرز الموضوعات التي تحظى بتغطية إعلامية عند سرد أحداث أي عام يمضي في العراق، وبناءً على ذلك فإن هذه الموضوعات التي شغلت اهتمام القنوات موضوع الدراسة في الفترة من 2013/11/1 إلى 2014/1/31 فترة الدراسة، جعلها مجالاً خصباً ذا أهمية دلالية في دراستها وتحليلها في إطار نظرية الأُطر الإخبارية، وفي سياق استراتيجيات السياسة الإعلامية للقنوات العراقية محل الدراسة (البغدادية نيوز، العراقيةوالرشيد).

عينة الدراسة التحليلية

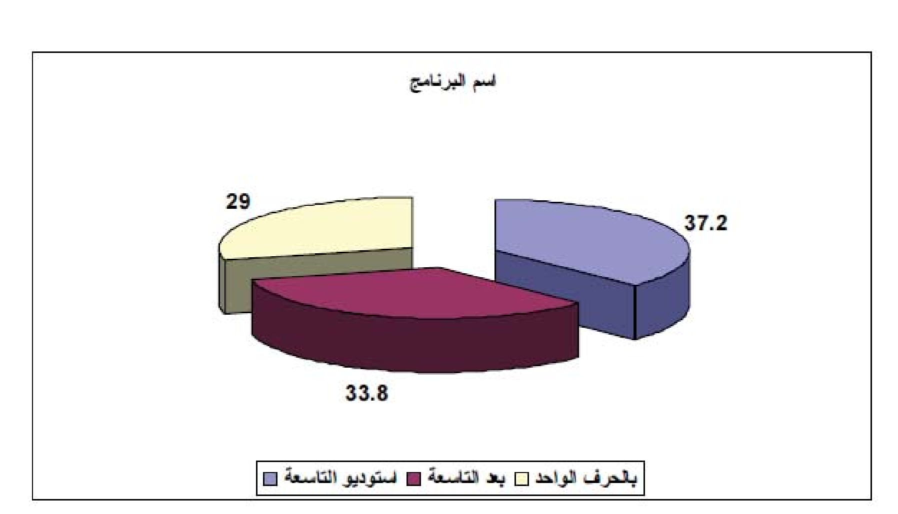
قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية على عينة من الجمهور العراقي المتابع لبرامج الفساد الإداري والمالي بلغت (40) مبحوثاً، وتم اختيار ثلاثة من البرامج التي تناقش قضايا الفساد بناءً على هذه الدراسة وهي برامج ("أستوديو التاسعة" على شاشة قناة البغدادية نيوز – "بعد التاسعة" على شاشة قناة العراقية الفضائية – "بالحرف الواحد" على شاشة قناة الرشيد الفضائية)، حيث قام الباحث بتحليل مضمون تلك البرامج مدة

(1) من الفترة من 2013/11/1 إلى 2014/1/31.

دورة برامجية بلغت ثلاثة أشهر من الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) 2013 وحتى نهاية كانون الثاني (يناير) 2014.

شكل رقم (1)

الوزن النسبي للبرامج الإخبارية في القنوات العراقية الثلاث محل الدراسة



ويوضح الشكل السابق القنوات الثلاث التي تم تناولها بالدراسة خلال فترة التحليل، ويتضح من الجدول أن عينة التحليل شملت (183) حلقة برامجية بتفوق واضح لقناة البغدادية نيوز كونها قناة إخبارية معارضة وتحاول كشف الفساد في الأجهزة الحكومية والأكثر اهتماماً بقضايا الفساد ثم قناة العراقية كونها لسان حال الدولة، ثم قناة الرشيد بمعدل أقل بكثير؛ لكونها قناة خاصة لا تهتم كثيراً بفتح ملفات الفساد التي تعد اليوم من الخطورة بمكان في العراق.

أولاً: نتائج الدراسة التحليلية

نتائج التحليل الكمي للبرامج

يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الكمي للبرامج التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي في القنوات الثلاث "البغدادية نيوز، قناة العراقية، وقناة الرشيد".

المحور الأول: خصائص الشكل بالنسبة لعينة البرامج المحللة في القنوات الثلاث

1- وسائل الإبراز في البرنامج الإخبارية محل الدراسة

جدول رقم (1) وسائل الإبراز أو الأيضاح في البرامج الإخبارية محل الدراسة

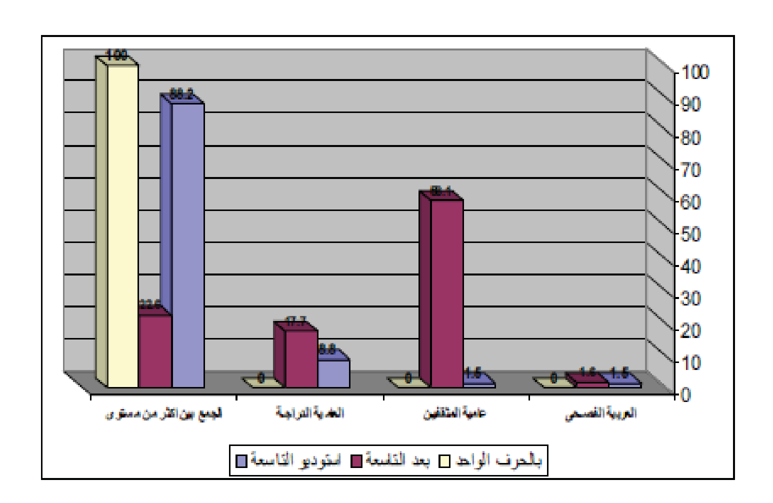
اسم البرنامج / وسائل الإبراز أو الايضاح فى البرنامج		استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالى		$كا^2$	معامل التوافق	مستوى المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
صور حية		4	5.9	-	-	-	-	4	2.2	6.916	0.191	0.031 دال احصائياً
صور ثابتة	شخصية	37	54.4	12	19.4	53	100	102	55.7	77.098	0.544	0.001 دال احصائياً
	جداول	-	-	2	3.2	-	-	2	1.1			
جرافيك		28	41.2	4	6.5	3	5.7	35	19.1	34.028	0.396	0.001 دال احصائياً
نصوص الكترونية		27	39.7	3	4.8	43	81.1	73	39.9	69.365	0.524	0.001 دال احصائياً
خرائط		8	11.8	-	-	-	-	8	4.4	14.148	0.268	0.001 دال احصائياً
سكايبى		3	4.4	-	-	-	-	3	1.6	5.158	0.166	0.076 غيردال احصائياً
مادة ارشيفية		42	61.8	3	4.8	2	3.8	47	25.7	73.824	0.536	0.001 دال احصائياً
مؤثر بصرى		35	51.5	-	-	-	-	35	19.1	73.189	0.534	0.001 دال احصائياً
ن = العينة		68		62		53		183				

درجة الحرية = 2

تشير بيانات الجدول السابق الأسلوب الفني الذي تتبعه القناة عند عرض قضايا الفساد الإداري والمالي، ويَظهر من الجدول تفوق **صور ثابتة** كوسيلة إبراز أساسية بنسبة كبيرة وصلت إلى (56.8%) وتشمل صورة شخصية (55.7%)، وجداول (1.1%)؛ حيث كانت أغلب البرامج تقوم باستخدام صور عن الضيوف والمسؤولين المهمة، مثل: صور لوزراء ونواب وبعض المعلومات، وفي المرتبة الثانية أتت البرامج التي تستخدم **نصوص الكترونية** كوسيلة إبراز بنسبة (40%)؛ حيث كانت أغلب البرامج تقوم بكتابة عنوان الحلقة أو الفقرة ومعلومات عن الضيوف، وأهم تصريحات الضيوف، وبعض المعلومات المهمة، مثل: نسب الفساد الإداري والمالي والإجراءات المتخذة لمكافحته في شكل معلومات مكتوبة على الشاشة Sting، وفي المرتبة الثالثة جاء استخدام **المادة الارشيفية** بنسبة (25.7%)؛ حيث استخدمت جميع القنوات مواد ارشيفية مثل عن تصريحات ومواد تلفزيونية عن بعض الأحداث الخاصة بالفساد الإداري والمالي، وفي المرتبة الرابعة جاء **مؤثر بصري** Visual Effects بنسبة (19.1%)، وفي المرتبة الخامسة جاءت **خرائط** بنسبة (4.4%)؛ حيث أستخدمت قناة البغدادية نيوز عدة مرات خرائط للعراق، وخاصة تحديد مناطق التهريب، وخاصة تهريب النفط العراقي، وفي المرتبة السادسة جاءت **صور حية** (2.2%)، وفي المرتبة السابعة جاء **سكايبى** (1.6%) وهما نسبتان غير مقبولة وتعكس فقراً شديداً في الإعداد والاهتمام بعنصر الصورة لدى معدي هذه البرامج.

2- مستويات اللغة العربية المستخدمة في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

شكل رقم (2) مستويات اللغة العربية في البرنامج الإخبارية محل الدراسة



يتضح من الجدول، الشكل السابقين: مستويات اللغة العربية إلى اعتمدت عليها القنوات الثلاث عند تناول القضايا المتعلقة بالفساد في البرامج الثلاثة عينة الدراسة، ويظهر الجدول أن **مستوى الجمع بين أكثر من مستوى** جاء في المرتبة الأولى وبنسبة (69.4%)، كما جاء **مستوى عامية المثقفين** في المرتبة الثانية وبنسبة (20.2%)، وجاء **مستوى العامية الدراجة** بنسبة (9.3%)، وأخيراً جاء مستوى اللغة العربية الفصحى بنسبة (1.1%)، وهذه النتائج تبدو مقبول كون البرامج تستهدف الجمهور العراقي وليس العربي، إضافة إلى أن أغلب مقدمي البرامج ممن ليس لديهم الإلمام الكافي باللغة العربية، ويلاحظ أن قناة البغدادية نيوز هي الأكثر استخداماً مستوى الجمع بين أكثر من مستوى بنسبة (88%)، وجاءت الرشيد ثانياً بنسبة (100%)، والعراقية ثالثاً بنسبة (22.5%) من إجمالي أفكارها الرئيسية التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي، وهذه النسبة من **مستوى الجمع بين أكثر من مستوى** تبدو مقبولة كون يفترض على مقدمي ومقدمات البرنامج الإخبارية في الفضائيات الإلمام باللغة العربية الفصحى حتى يتوصلا إلى الدمج بين الفصحى والعامية ليبرهنا على الأناقة واللباقة والجدية في حديثهما، لاسيما في تقديم برامج تتناول قضايا هامة، كقضايا الفساد الإداري والمالي.

3- المدة الزمنية المخصصة لمعالجة قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (2) المدة الزمنية المخصصة لمعالجة قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

أسم البرنامج / المدة الزمنية المخصصة لمعالجة قضايا الفساد	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من 15 الى إقل من 30 دقيقة للفقرة	–	–	42	67.7	37	69.8	79	43.2
أكثر من 30 دقيقة للفقرة	68	100	2	3.2	4	7.5	74	40.4
من 6 إلى إقل 15 دقيقة للفقرة	–	–	18	29	12	22.6	30	16.4
الإجمالي	68	100	62	100	53	100	183	100

قيمة كا^2 = 160.261 درجة الحرية =4 معامل التوافق = 0.683 مستوى المعنوية = 0.001 دال احصائياً

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة فئة **"من 15 إلى إقل من 30 دقيقة للفقرة"** في المرتبة الأولى بنسبة (43%)، تلاه فئة **"أكثر من 30 دقيقة للفقرة"** وجاءت بنسبة (40.5%)، وفي الأخير جاءت فئة **"من 6 إلى أقل 15 دقيقة للفقرة"** بنسبة (16.5%)، والملاحظ هنا أن نسبة فئة "أكثر من 30 دقيقة للفقرة" في برنامج "أستوديو التاسعة" نسبة (100%)، وذلك يتفق مع النتائج السابقة من أهتمام البرنامج بمعالجة قضية واحدة، والاهتمام بجميع جوانبها، وبالتالي طول المدة الزمنية التي تعالج من خلال القضية، وفي برنامجي "أستوديو بعد التاسعة" على قناة العراقية، وبرنامج "بالحرف الواحد" على قناة الرشيد جاءت نسبة فئة "من 15 إلى إقل من 30 دقيقة للفقرة" الأعلى (68%) و (70%).

4- المصادر التي اعتمدت عليها القناة في تناول قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل

تشير البيانات إلى أن المصادر التي إعتمدت عليها القنوات الثلاث عند تناول قضايا الفساد الإداري والمالي في البرامج الثلاث عينة الدراسة، ويظهر الجدول أن أكثر المصادر أستخداماً كان **الإنترنت** بنسبة (44.8%)، وهو أمر منطقي بسبب توفر خدمة الإنترنت في العراق، ورخص الخدمة وهذا ما يوفر تقديم برامج في الغالب تقدم بطريقة مملة لا يتابعها المشاهد نظراً لرتابة الأسلوب الذي عليه المذيع ومن يصاحبه من متحدث، وثاني هذه المصادر هي **القنوات الفضائية** بنسبة (23.6%) شاملة القنوات المحلية والعربية والدولية إضافة إلى أن قناة البغدادية نيوز هي القناة الوحيدة من بين القنوات عينة الدراسة التي اعتمدت على القنوات الفضائية كمصدر في تناول قضايا الفساد الإداري والمالي، وهي نتيجة طبيعية لأن القناة تحاول كشف الفساد بغض النظر عن الوسيلة، وثالث هذه المصادر **وكالات الأنباء** بنسبة (23%) شاملة الوكالات الانباء المحلية والعربية والدولية، وأبرز الوكالات الاجنبية كانت رويترز ووكالة الصحافة الفرنسية AFP والاسوشيتد برس Associated Press وأما الوكالات المحلية فقد إعتمدت على العديد من الوكالات حديثة العهد رغم الشك في مصداقيتها كونها في غالبها تنتمي لتيارات سياسية وتنشر يومياً مواضع عدة عن الفساد في العراق، ورابع المصادر هي **المصادر الحكومية** بنسبة (20%)، وتشمل وزارات الدولة وبعض الهيئات المستقلة وفي مقدمتها هيئة النزاهه العراقية، وديوان الرقابة المالية، إضافة إلى المتحدث الرسمي باسم الحكومة ورئاسة الجمهورية والبرلمان؛ فغالباً ما يكون رداً رسمياً عن كل القضايا الخاصة بالفساد المطروحة في وسائل الإعلام، فضلاً عن قيام مؤسسات الدولة بإصدار بيانات يومية

عن نشاطاتها ومن ضمنها موضوعات تتعلق بقضايا الفساد، وفي المرتبة الخامسة يأتي **المنظمات والهيئات الحكومية والأهلية** (بنسبة 18%)، وتشمل النقابات والهيئات المرتبطة بالامانة العامة لمجلس الوزراء، ومنها: نقابة المحامين العراقيين، ونقابة الصحفيين، وكذلك المنظمات والهيئات غير الحكومية NGOS، وجاء في المرتبة السادسة **المصادر المجهولة** بنسبة (14%) وهي الأخبار التي أغفلت ذكر مصدرها، وهي غالباً ما تكون مشكون في صحتها أو معلومة تريد القنوات تسويقها للرأي العام ولوسائل الإعلام، وكانت قناة البغدادية نيوز من أكثر القنوات استخداماً لهذه المصادر وهذا ما اكدت عليه الحكومة حول مصداقية المعلومات التي تعلن عنها القناة في كشفها لحالات الفساد[1]، وجاءت **الصحف** في المرتبة السابعة بنسبة (12%) شاملة للصحف الحكومية والحزبية والخاصة وأبرز الصحف التي ظهرت في العينة كانت "المدى والعالم والشرق الأوسط (طبعة بغداد) والصباح والعدالة"، وفي نفس المركز وبنفس النسبة جاءت الحلقات التي اعتمدت على **المراسل**، كما حصلت **المصادر الأخرى** التي اعتمدت عليها القنوات على نسب ضئيلة ومتفاوته، والملاحظ أن عدم اعتماد القنوات الثلاث على المندوب والمراسل؛ حيث حل الأول في المرتبة الأخيرة بنسبة (1.6%)، والثاني في المرتبة السابعة بنسبة (12%)، وهذه النتيجة تتوافق مع "أسلوب التقديم في عرض قضايا الفساد في البرنامج الإخبارية محل الدراسة (جدول رقم 18)؛ حيث إن البرامج يغلب عليها "الرأي" أكثر من الأسلوب "الخبري".

ويرى الباحث أن هناك مشكلة بين الإعلام ومصادر المعلومات في العراق لافتقاد الثقة بين الطرفين، وأن دور الإعلام مهم لتوعية المواطنين والكشف عن السلبيات وليس لترويج الشائعات.

وإن من الأهمية تدفق المعلومات من مصادرها لمنع الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى البرلمان إصدار قوانين وتشريعات تنظم العمل الإعلامي وأن يعتمد السبق الإعلامي على المصداقية أولاً ويكون مصدره مؤكد، وألا يكون الإعلامي صاحب رأي وإنما هو ناقل للمعلومات ويقوم بمناقشتها فقط.

---

(1) أُغلقت الحكومة العراقية مكاتب البغدادية في عموم محافظات العراق (عدا اقليم كردستان) في شهر ديسمبر 2012، وفي شهر مايو 2014 تعرض احد مراسلي قناة "البغدادية" في العراق حسام العاقولي، إلى اعتداء على يد مسلحين ملثمين يرتدون زيا عسكرياً، ومصادرة أجهزته ومعداته بالقوة، وفي شهر يونيو 2014 قررت إدارة المنطقة الحرة المصرية إلغاء تصريح قناة البغدادية بعد شكوى مقدمة من الحكومة العراقية تتهم القناة ببث مواد إعلامية تضر بالأمن القومى العراقى، في نفس الشهر اعلنت منظمة مراسلون بلا حدود عن قيام افراداً من قوات الأمن باقتحام مقر البغدادية في بغداد، و دمروا بعض الممتلكات وصادروا بعض المعدات وهاجموا بعنف حراس القناة، وفي يوم الجمعة 2014/10/3 اعادة إدارة المنطقة الحرة المصرية بث قناة البغدادية.

5- حالية قضايا الفساد المطروحة للمناقشة في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (3) حالية قضايا الفساد المطروحة للمناقشة في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / حالية قضايا الفساد المطروحة للمناقشة	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الاجمالى		كا^2	معامل التوافق	مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
مستقبلية	11	16.2	8	12.9	7	13.2	26	14.2	0.346	0.043	0.841 غير دال احصائياً
غبر واضحة	14	20.6	12	19.4	5	9.4	31	16.9	3.022	0.127	0.221 غير دال احصائياً
طرحت مسبقاً	34	50	4	6.5	35	66	73	39.9	46.922	0.452	0.001 دال احصائياً
طرحت من زاوية جديدة	35	51.5	40	64.5	13	24.5	88	48.1	18.799	0.305	0.001 دال احصائياً
ن = العينة	68		62		53		183				

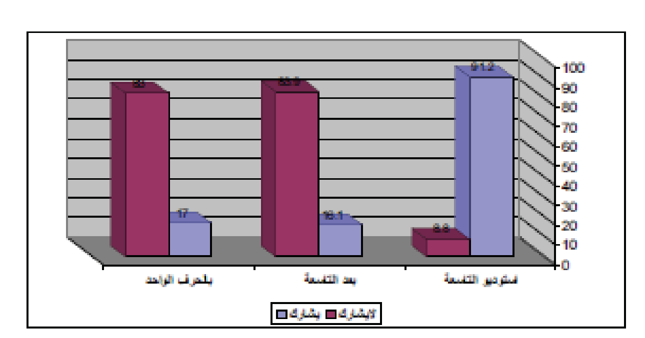
درجة الحرية = 2

يوضح هذا الجدول ترتيب حالية قضايا الفساد المطروحة للمناقشة داخل الحلقات البرامجية التي تم تحليلها بقنوات العينة الثلاث، وفي المقدمة أتت قضايا "**طرحت من زاوية جديدة**" بنسبة (48%)، وهي المطروحة آنياً، ولكن لها أبعاد في الماضي، مما يعكس أن أغلب قضايا الفساد في العراق ليست جديدة، بل هي مكررة، وتنمو في ظل بيئة سياسية تشجع على الفساد، ثم جاءت القضايا "**طرحت مسبقاً**" بنسبة (40%)، وهي القضايا التي سبق طرحها ثم عادت للظهور مرة أخرى، مما يعكس الرأي السابق بأن قضايا الفساد في الغالب لها جذور وهي في نمو مستمر، وفي المرتبة الثالثة جاءت القضايا "**غير**

الواضحة" بنسبة (17%)، وهي في الغالب قضايا تثار بين الفينة والأخرى بين القيادات السياسية، وهي أشبه بالتهم والقضايا الغامضة غير المعلنة، وغالب من تكون بمثابة تسقيط سياسي خاصة مع اقتراب الانتخابات، وأخيراً جاءت القضايا "**المستقبلية**" بنسبة (14%)، وهي القضايا التي تتطلع للقادم لقضايا الفساد في العراق، وتحاول أن تضع التوقعات، ومن أبرز تلك القضايا المتعلقة بمستقبل مرتبات ومخصصات المسؤولين الكبار والبرلمانيين التي عادة ما يتم طرحها مع كل دورة انتخابية.

6- مشاركة الجمهور في البرامج التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي بالقنوات عينة الدراسة.

شكل رقم (3) مشاركة الجمهور في البرامج التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي بالقنوات عينة الدراسة



تشير نتائج الجدول، الشكل السابق إلى تقارب إجمالي نسب مشاركة الجمهور من عدمها في البرامج الثلاث عينة الدراسة، وكانت فئة "**لا يشارك**" هي الأكبر (56%).

وفيما يتعلق بتفاصيل هذه المشاركة الجماهيرية، تفوق برنامج "استوديو التاسعة" على البرنامجين الآخرين حيث جاءت نسبة "**المشاركة**" (91%)، وكان شكل هذه المشاركات في الغالب لقاءات خارجية ومشاركات عبر شبكات التواصل الاجتماعي، أما نوعية المشاركة فكانت إبداء رأي؛ حيث عادة ما يقوم مراسلو القناة بإجراء لقاءات مع المواطنين في محافظات العراق كافة حول قضايا الفساد المطروحة للنقاش أو عرض مشاركات الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة "الفيس بوك".

وانخفضت نسبة المشاركة الجماهيرية في برنامج "بعد التاسعة" بنسبة (16%) بمعدل تكراري (10) حلقات فقط بنسبة (16.1%)؛ حيث اكتفى مقدمو البرنامج بأسلوب الحوار للحديث عن القضايا المهمة على الساحة العراقية ومنها موضوعات الفساد مع بعض الضيوف، أما برنامج "بالحرف الواحد" فقد انخفضت أيضاً مشاركة الجمهور بنسبة (17%)، بمعدل تكراري (9) حلقات، مما يعني: أن قضايا الفساد الإداري والمالي مازالت تعالج بطريقة نخبوية بعيده عن التعامل الشعبي مع الجمهور، رغم أن هذه القضايا من أهم المواضيع التي تؤثر على حياة المواطن العادي وتدخل في صلب اهتماماته، وعلينا أن ننتبه إلى أن التغيير والإصلاح، ليس على مستوى الفعل السياسى النخبوى فقط، التغيير الحقيقى هو على مستوى الشارع، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج تحليل فئة "القالب الفني" الذي بين انعدام استخدام قالب البرامج الجماهيرية التي تشرك الجمهور فيها.

إن فتح أبواب المحطات التلفزيونية على مصراعيها، بما يكفي لدخول الجمهور في مناقشات الأستوديو، والمداخلات التليفونية، والتصويتات الفعالة، أو الخطابات الموجَّهة إلى القائم بالاتصال، فإنه يعطي كثيراً من الاهتمام لخلق جو من الألفة، وبعكس ذلك فإن الجمهور سيقوم بإغلاق الجهاز أو الانتقال إلى قنوات أخرى، وهي بمثابة عقاب لمنتجي المحتوى.

وأختلفت هذه الدراسة مع دراسة "أشرف عبدالرحمن 2009"[1]، حيث جاءت مشاركة الجمهور مرتفعة وحصلت على نسبة (86.2%) وهذا ما يزيد من فرص التواصل بين البرامج والجمهور مما يضفي الحيوية والمصداقية على برامج القنوات "عينة الدارسة"، وبالتالي تحويل العلاقة بين الوسيلة والجمهور على أكثر من علاقة رأسية ذات اتجاه واحد إلى علاقة تبادلية وتفاعلية ما يتيح معرفة رجع الصدى الذي يضمن تطوير المستمر لتلك البرامج.

---

(1) أشرف نجيب محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 292

7- الأساليب المستخدمة في مشاركة الجمهور في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (4) الأساليب المستخدمة في مشاركة الجمهور في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / الاساليب المستخدمة فى مشاركة الجمهور فى البرنامج	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الاجمالى		$كا^2$	معامل التوافق	مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
شبكات التواصل الاجتماعى	40	58.8	2	3.2	15	28.3	57	31.1	47.026	0.452	0.001 دال احصائيا
لقاءات خارجية	41	60.3	4	6.5	6	11.3	51	27.9	56.933	0.487	0.001 دال احصائيا
المواقع الالكترونى للبرنامج	9	13.2	-	-	-	-	9	4.9	16.008	0.284	0.001 دال احصائيا
رسائل نصية	6	8.8	-	-	-	-	6	3.3	10.491	0.233	0.005 دال احصائيا
البريد الالكترونى	4	5.9	-	-	-	-	4	2.2	6.916	0.191	0.031 دال احصائيا
ن = العينة	68		62		53		183				

درجة الحرية = 2

تشير بيانات الجدول السابق إلى المصادر التي اعتمدت عليها القنوات الثلاث في البرامج عينة الدراسة ويُظهر التحليل تفوق اسلوب "**شبكات التواصل الاجتماعي**" بنسبة 31%، وهي نتيجة معقولة كون جميع القنوات العراقية تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك FaceBook وتويتر Twitter لسهولتهما، والنسبة العالية للمشتركين العراقيين فيه، وتفوقت قناة البغدادية نيوز بنسبة 59% من إجمالي العينة الكلية للأساليب المستخدمة في مشاركة الجمهور بالبرامج، ولعل القناة استفادت كثيراً من الزيادة الكبيرة لعدد المشتركين والمتابعين للفيس بوك في العراق، وفي المرتبة الثانية أتت "**اللقاءات الخارجية**" بنسبة (30%)؛ حيث تفوقت قناة البغدادية نيوز ايضاً بنسبة 60% من إجمالي النسب الكلية للأساليب المستخدمة في مشاركة الجمهور في البرامج، وأبرز الحلقات التي اعتمدت على تلك اللقاءات هي الحلقات التي تناولت "فساد المؤسسات الحكومية"،

خاصةً الحلقات التي قدمت اثناء الفيضانات؛ حيث عرضت القناة العديد من اللقاءات الخارجية مع المواطنين المتذمرين من سوء الخدمات، ثم ثلاه "**الموقع الإلكتروني للبرنامج**" بنسبة ضعيفة هي (5%)، وفي المرتبة الخامسة جاءت "**الرسائل النصية**" بنسبة (3.3%) وأخيراً جاء "**البريد الإلكتروني**" في المركز الأخير بنسبة (2.2%)، ولعل ما يثير الانتباه هو غياب أساليب مهمة في مشاركة الجمهور ومنها **الحضور للإستوديو** أو **الاتصالات الهاتفية**، وهذا دليل على النمطية وغياب الإبداع والتميز لدى العاملين في اعداد وتقديم البرامج التلفزيونية، ودائماً ما يلجأ المعدون في المحطات العراقية إلى القوالب النمطية الجاهزة في مشاركة الجمهور، وعدم تطبيق أفكار جديدة تتماشى مع التطور في مشاركات الجمهور في البرامج، وهذا يعني: أن عدداً كبيراً من العاملين في المحطات التلفزيونية يحتاجون للتدريب والتأهيل على أيدي متخصصين وخبراء، وأن العمل على مشاركة الجمهور في البرامج تعدد من الأفكار الإبداعية والتي توفير المزيد من التعرف على آراء الجمهور، علماً أنّ البرامج في الفضائيات العراقية في أغلبها مقلّدة لبرامج أخرى عربية أو أجنبية، وهنا ينبغي العمل على إعادة الفكرة وصياغتها بما يسهم في جذب الجمهور العراقي.

8- الهدف من مشاركة الجمهور في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (5) طبيعة الهدف من مشاركة الجمهور في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

اسم البرنامج / طبيعة الهدف من مشاركة الجمهور فى البرنامج	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الاجمالى		كا2	معامل التوافق	مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
ابداءالرأى	54	79.4	13	21	10	18.9	77	42.1	61.940	0.503	0.001 دال احصائياً
طرح اسئلة	25	36.8	12	19.4	11	20.8	48	26.2	6.236	0.182	0.044 دال احصائياً
تقديم معلومات	25	36.8	16	25.8	3	5.7	44	24	15.938	0.283	0.001 دال احصائياً
طرح شكاوى	23	33.8	19	30.6	1	1.9	43	23.5	19.565	0.311	0.001 دال احصائياً
ابداء الاعجاب	-	-	4	6.5	6	11.3	10	5.5	7.566	0.199	0.023 دال احصائياً
ن =العينة	68		62		53		183				

درجة الحرية = 2

تشير بيانات الجدول رقم (15) طبيعة الهدف من مشاركة الجمهور بالبرامج الإخبارية محل الدراسة، وتصدرت "**ابداء الرأى**" نسب مشاركة الجمهور بنسبة (42.1%)، وهي في الغالب الحلقات التي كانت تتناول التشكيك بنزاهة الانتخابات، والفساد في العقود التجارية، وفي المرتبة الثانية أتت "**طرح أسئلة**" بنسبة (26.2%)، وهي في الغالب كانت الحلقات التي تناولت الفساد في المؤسسات الحكومية ومدى تأثير ذلك على تقديم الخدمات، وثالثاً معالجة "**تقديم معلومات**" بنسبة (24%)، ورابعاً جاءت "**طرح شكاوى**" بنسبة (23.5%)، وأخيراً "**ابداء الإعجاب**" بنسبة (5.5%).

المحور الثاني: خصائص المضامين الإخبارية بالنسبة لعينة البرامج المحللة في القنوات الثلاث

1- أتجاه المعالجة البرامجية لقضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (6) أتجاه المعالجة البرامجية لقضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / اتجاة المعالجة البرامجية لقضايا الفساد	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اتجاه سلبى	61	89.7	-	-	12	22.6	73	39.9
اتجاه ايجابى	-	-	53	85.5	-	-	53	29
اتجاه محايد	7	10.3	4	6.5	38	71.7	49	26.8
غير محدد	-	-	5	8.1	3	5.7	8	4.4
الاجمالى	68	100	62	100	53	100	183	100

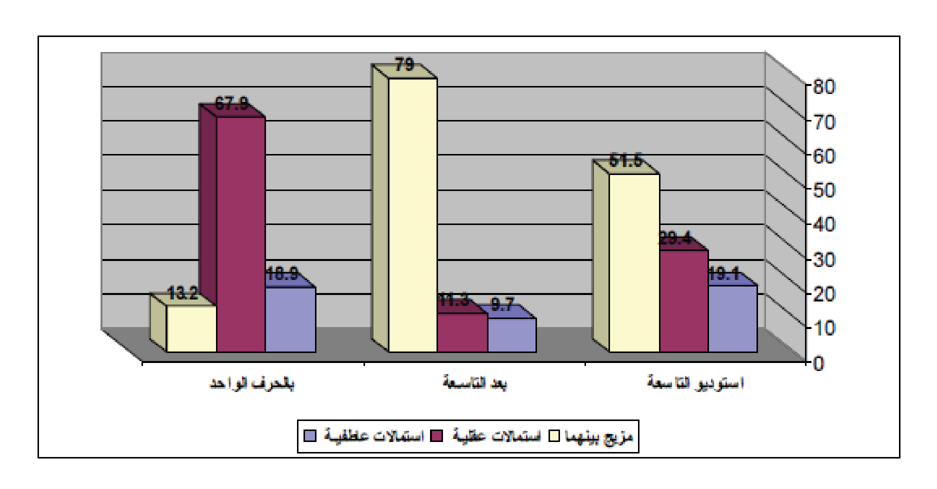
قيمة كا^2 = 235.939 درجة الحرية =6 معامل التوافق = 0.750 مستوي المعنوية = 0.001 دال إحصائياً

تشير بيانات الجدول رقم (6) أتجاه المعالجة البرامجية المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي، وتصدرت **الاتجاه السلبى** نسب سمات المعالجة جَمِيعاً بنسبة (40%)، وهي الحلقات التي تناولت تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2013 والانهيار التام للمؤسسات الحكومية الخدمية بعد موجة الفيضانات التي اجتاحت العراق خلال شتاء 2013- 2014، وتطابق وجهات النظر بشأن الفساد المالي والإداري الذي تعاني منه مؤسسات الدولة في تنفيذ المشاريع الخدمية، وفي المرتبة الثانية أتى **اتجاه إيجابي** بنسبة (29%) وهي المعالجة الموضوعية التي تناولت الدور الرقابي للمؤسسات العراقية على الوزارات والهيئات العراقية عند تنفيذ المشاريع والتعاقدات التجارية أو الحد من تسييس المؤسسات وفي مقدمتها المفوضية العليا للانتخابات، والتي غالباً من تواجه سيل من الاتهامات في أجراء الانتخابات، وثالثاً **اتجاه محايد** بنسبة (27%) وهي المعالجة

الموضوعية التي لا تظهر محابية ولا معادية، وأخيراً **اتجاه غير محدد** بنسبة (8%)، ولعل هذه النتيجة مثيرة للأهتمام حيث يتضح أن قناة البغدادية نيوز ركزت على الاتجاه السلبي في المعالجة بنسبة (90%)، وهي نسبة معقولة كون سياسة القناة معارضة لسياسات رئيس الحكومة السابق نوري المالكي، أما قناة العراقية فقد ركزت على المعالجة الإيجابية بنسبة (85.5%) رغم كثرة السلبيات الموجودة في قضايا الفساد في العراق؛ كونها قناة الدولة العراقية، أما قناة الرشيد فقد ركزت على إتجاه محايد في تناولها للقضايا، مما يعكس عدم الرغبة في استعداء الدولة ولا الهيئات والمنظمات والأشخاص المتصدين للفساد.

2- أنواع الاستمالات المستخدمة في عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

شكل رقم (4) أنواع الإستمالات المستخدمة في عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

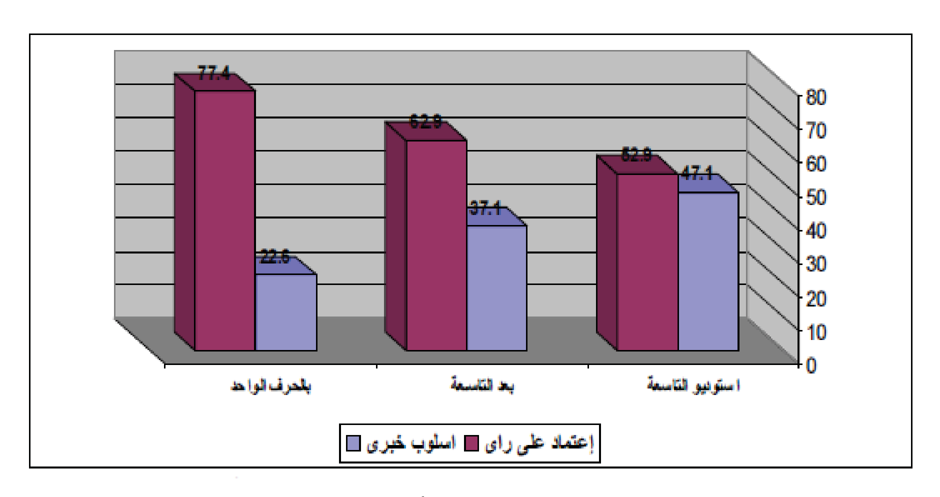


تشير بيانات الشكل السابقين: الإستمالات المستخدمة عند عرض القضية في برامج القنوات الثلاث محل الدراسة، ويلاحظ التفوق الكبير للمزيج ما بين **الإستمالات العقلية والعاطفية** بنسبة (50%) على نظيرتها **العقلية** فقط (34.5%)، أما الاستمالات **العاطفية** فقط فكانت (16%)، وهي نتيجة تستحق التوقف ذلك أن قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق يمكن أن تعالج من خلال الإستمالات **العاطفية** فقط عبر التخويف من شبح الفساد وتصوير الفاسدين أنهم يأخذون أموال العراقيين وخاصة الفقراء وهكذا، والملاحظ أيضاً أن النتائج العامة لمتغير "**أنواع الإستمالات المستخدمة في عرض قضايا الفساد**" لا يختلف بشكل كبير بين قناة البغدادية نيوز والعراقية عند

المعالجة رغم الاختلاف الكبير في السياسة الإعلامية؛ حيث ركزت القناتان على الاستمالات العاطفية والعقلية معاً فكانا يعرضان لخطورة الفساد في تبديد الأموال العامة والفساد في تنفيذ المشاريع في السنوات القليلة الماضية وانعكاس ذلك على مستقبل الخدمات المقدمة للشعب العراقي (عاطفي) ثم يتم تقديم الإستمالات المنطقية تعرض من خلال إحصائيات وأرقام وحجج وأسانيد منطقة على رأسها الإحصائيات المتعلقة الفساد في المجتمع العراقي.

3- أسلوب التقديم في عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

شكل رقم (5) أسلوب التقديم في عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة



تشير بيانات الشكل السابق: إلى تفوق كبير في **لأسلوب الرأي** في تقديم عرض قضايا الفساد في العراق بنسبة 63.4%، (116 فكرة مقابل 67 فكرة رئيسية) تمت صياغتها في أسلوب رأي، بينما (36.6%) فقط من الأفكار الرئيسية للقضايا المطروحة في البرامج عينة الدراسة تمت تقديمها في **أسلوب خبري**، ويلاحظ أن قناة الرشيد هي الأكثر استخداماً للأسلوب الخبري 41 فكرة رئيسية من إجمالي 116 فكرة رئيسية، بنسبة قدرها 77.4%.

وهذه النسبة تدل على قصور واضح في إعداد البرامج واعطاء المعلومات الحديثة والاحصائيات الجديدة عن حجم الفساد في العراق والاكتفاء بعرض قضايا طرحت مسبقاً لكن من زاوية جديدة وهذا ما يتفق مع نتائج الخاصة بـ"حالية قضايا الفساد المطروحة للمناقشة"، وفي المرتبة الثانية جاءت قناة العراقية بنسبة (70%)، والتي غالباً ما تقوم بتحليل القضايا أكثر من إعطاء المعلومات بسبب حساسية قضايا الفساد في العراق، والذي غالباً ما يكون مرتبط بجهات سياسية، وهذا يشكل احراجاً كبيراً عند عرضة في القناة الرسمية.

ويرى الباحث إن الإعلام العراقي يعاني من الارتجال والاجتهاد في تناوله لقضايا المجتمع، وأن الإعلام أصبح يخلط بين الخبر والرأي وهى أمور تربك المشاهد، وأن أكبر أخطاء الإعلام في العراق إنه يستبق إجراءات التحقيق وهو ما حدث في قضية "البسكويت الفاسد" على سبيل المثال، حيث إن دور الإعلام يتلخص في الكشف عن المعلومات والمطالبة بالتحقيق فيها دون أن يكون له رأي في الأمر.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **(نجوى فهمي 2010)**[1] حيث غلبت مواد الرأي التي تم من خلالها التعليق على الحدث علي التناول الصحفي في الصحافة المصرية لفضيحة رشاوى ديملر بنز.

4- مشاركة الضيوف في البرامج الإخبارية محل الدراسة ونوعهم.

جدول رقم (7) الضيوف المشاركون في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

اسم البرنامج / الضيوف المشاركون فى البرنامج	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الإثنان معا	–	–	58	93.5	30	56.6	88	48.1
ذكور	49	72.1	4	6.5	23	43.4	76	41.5
إناث	19	27.9	–	–	–	–	19	10.4
الإجمالى	68	100	62	100	53	100	183	100

تشير بيانات الجدول رقم (7) مشاركة الجمهور من عدمه في البرنامج التي تم تحليلها في القنوات الثلاث عينة الدراسة، وتوضح النتائج إلى أن **الضيوف شاركوا في جميع برامج العينة** بنسبة (100%) للتعليق على قضايا الفساد الإداري والمالي من أبعادها المختلفة، وهذه النتيجة تتفق ايضا مع نتائج تحليل فئة "القالب الفني"؛ حيث إن القنوات الفضائية العراقية لا تزال تتبع طريقة المعالجة التقليدية مع قضايا هامة، مثل: الفساد الإداري والمالي، فلازال قالبا الحوار والمناقشات هو الشكل الأكثر اتباعاً الذي يدلي فيه الضيوف بالأراء والمعلومات وغابت الأشكال الأكثر حداثة وجاذبية مثل تحقيق.

(1) نجوى عبد السلام فهمي، **مرجع سابق.**

أما بخصوص عدد ونوع الضيوف المشاركين في البرنامج بالقنوات الثلاث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن فئة "**الإثنان معا**" تصدرت نوعية الضيوف المشاركين فى البرنامج بنسبة (48%) تلتها فئة "**الذكور**" بنسبة (41.5%)، وأخيراً جاءت فئة "**الإناث**" بنسبة (10.5%) وهي نسبة منخفضة مقارنة مع الذكور وسبب ذلك أن العراق ما يزال مجتمع ذكوري، رغم ما حققت المرأة العراقية من نجاحات في استعادة بعض حقوقها المغتصبة من جانب الرجل منذ قرون طويلة، إضافة إلى أن المرأة بطبيعتها لا تتحمل الدخول في قضايا فساد؛ لأنها أقل جرأة وقدرة على الخوض في هذه القضايا، لاسيما وأن قضايا الفساد في العراق غالباً ما تكون مرتبطة بأطراف سياسية بارزة تمتلك القوة والمال والسلاح، وهي غالباً جهات سياسية حكومية بارزة، لكن رغم ذلك فمكافحة الفساد مسؤولية جماعية تتم محاربته من مختلف المواقع وبشتى الوسائل للوصول الى مجتمع خال منه.

5- المهنة أو التخصص الضيف المشارك في البرنامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (8) المهنة أو التخصص الضيف المشارك في البرنامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / المهنة او تخصص الضيف المشارك	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالى		كا^2	معامل التوافق	مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
برلمانى	47	69.1	51	82.3	38	71.7	136	74.3	3.202	0.131	0.202 غير دال احصائياً
مسؤول حكومى	–	–	29	46.8	33	62.3	62	33.9	58.506	0.492	0.001 دال احصائياً
سياسي	8	11.8	4	6.5	6	11.3	18	9.8	1.218	0.81	0.544 غير دال احصائياً
محللون سياسيون	–	–	7	11.3	10	18.9	17	9.3	13.029	0.258	0.001 دال احصائياً
أعضاء أحزاب حكومية	–	–	5	8.1	11	20.8	16	8.7	16.135	0.285	0.001 دال احصائياً
اكاديمى	–	–	3	4.8	12	22.6	15	8.2	21.697	0.326	0.001 دال احصائياً
شيوخ عشائر	5	7.4	4	6.5	3	5.7	12	6.6	0.141	0.028	0.932غير دال احصائياً
رجال قانون	1	1.5	2	3.2	7	13.2	10	5.5	8.852	0.215	0.012 دال احصائياً
ناشط مدنى	–	–	5	8.1	3	5.7	8	4.4	5.342	0.168	0.069 غير دال احصائياً

حقوقى											
إعلامى	5	7.4	2	3.2	–	–	7	3.8	4.469	0.154	0.107 غير دال احصائياً
خبراء منخصصون	1	1.5	4	6.5	2	3.8	7	3.8	2.188	0.109	0.335 غير دال احصائياً
رجال دين	6	8.8	–	–	–	–	6	3.3	10.491	0.233	0.005 دال احصائياً
مسؤول سابق	3	4.4	1	1.6	1	1.9	5	2.7	1.157	0.079	0.561 غير دال احصائياً
ضحايا الفساد	1	1.5	–	–	–	–	1	0.5	1.700	0.096	0.427 غير دال احصائياً
ن = العينة	68		62		52		183				

درجة الحرية = 2

تشير بيانات الجدول رقم (8) تخصصات وحيثيات الضيوف المشاركين في الحلقات البرامجية التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق بالقنوات محل الدراسة، ويتضح أن النسبة الغالبة من الضيوف كانت من **البرلمانيين** بنسبة (74.3%) وهم في الغالب من لجنة النزاهه البرلمانية والذي يمتلكون ملفات الفساد الإداري والمالي في العراق والذي يتابعون قضايا الفساد منذ دخول قبة البرلمان العراقي وقد تعرفوا على العديد من جوانب القضايا من خلال متابعة الفساد مثل رئيس لجنة النزاهه البرلمانية السابق بهاء الإعرجي وعضو لجنة النزاهه السابق صباح الساعدي وغيرهم. يليهم **المسؤولون الحكوميـون** بنسـبة (34%) وشملت هذه الفئة رئيس هيئة النزاهه، وزراء، ومسـؤلين آخـرين في أمانة بغـداد ... الخ، وفي المرتبـة الثالثـة يأتي **السـياسيون** وبنسـبة (10%) وكان على رأسهم مثال الألوسـي[1] ووائل عبداللطيف[2]. وجاء رابعاً **المحللون السياسيون** بنسبة (9%)، يعقبهم **الأكاديميون** بنسبة (8%) وهم أعضاء هيئة والتدريس بكليات القانون والعلوم السياسية والإعلام والإدارة والإقتصاد ومن أبرز هؤلاء نجد الاسماء الأتية: د.احمد عبد الجبار[3] ود.هاشم حسن[4].

ولعل هذه النتائج تشير إلى قلة الضيوف من المتخصص في مجال مكافحة الفساد والخبراء القانونيين وضحايا الفساد، فقد إعتمدت القنوات بالدرجة الأساس على البرلمانيينن فالبغدادية نيوز استضافت البرلمانيين بنسبة (70%) والعراقية (85%) والرشيد (75%)، وهي نسبة مرتفعة بالمقانون مع الضيوف الآخرين.

ومما تقدم يتبين أن الإعلاميين في تلك القنوات يميلون إلى الالتقاء حول مجموعة محافظة بصورة واضحة من المعايير المتعلقة بمصداقية المصدر التي ينتج عنها إعطاء امتياز للأصوات الرسمية أكثر من الأصوات المعارضة، ووجهات النظر التقليدية أكثر من الراديكالية، وأصوات الرجال أكثر من أصوات النساء. ويرى الباحث أن من تتم دعوته لإعطاء تقارير عن الواقع، ويتحدثون كمحلل في البرامج، فإنه يقول أشياء مهمة بشكل حازم عن اللذين لأصواتهم شرعية ومكانة اجتماعية.

---

(1) مثال الالوسي ... سياسي عراقي حقق فوزا كبيراً في الانتخابات البرلمانية الاخيرة (2014/4/30).

(2) وائل عبداللطيف ... سياسي،قاضي ونائب سابق وهو احد اعضاء لجنة كتابة الدستور العراقي الحالي.

(3) احمد عبد الجبار ... عميد كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(4) هاشم حسن ... عميد كلية الإعلام، جامعة بغداد.

ثانياً: إجابة تساؤلات الدراسة التحليلية

أ- تساؤلات خاصة بالتحليل الكمي للبرامج.

1- نوع الفساد المطروح في البرامج الإخبارية محل الدراسة

جدول رقم (9) نوع الفساد المطروح في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / نوع الفساد المطروح فى البرنامج	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الاجمالى		كا^2	معامل التوافق	مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
فساد سياسى	51	75	28	45.2	41	77.4	120	65.6	17.381	0.295	0.001 دال احصائياً
فساد اقتصادي	55	80.9	36	58.1	24	45.3	115	62.8	17.081	0.292	0.001 دال احصائياً
فساد إدارى	54	79.4	23	37.1	36	67.9	113	61.7	25.790	0.351	0.001 دال احصائياً
فساد أخلاقى	39	57.4	2	3.2	15	28.3	56	30.6	44.926	0.444	0.001 دال احصائياً
فساد اجتماعى	14	20.6	–	–	3	5.7	17	9.3	17.479	0.295	0.001 دال احصائياً
فساد قضائى	16	23.5	–	–	–	–	16	8.7	29.651	0.373	0.001 دال احصائياً
فساد عسكرى وامنى	4	5.9	–	–	–	–	4	2.2	6.916	0.191	0.031 دال احصائياً
فساد إعلامى	1	1.5	1	1.6	–	–	2	1.1	0.830	0.067	0.660 غيردال احصائياً
فساد صحى	–	–	1	1.6	–	–	1	0.5	1.962	0.103	0.375غير دال احصائياً
ن = العينة	68		62		53		183				

درجة الحرية = 2

تشير بيانات الجدول رقم (9) نوع القضايا الفرعية[1] الفرعية المثارة في كل قناة من القنوات محل الدراسة ويتبين التفوق الواضح **للفساد السياسي** بنسبة (65.5%)؛ حيث يعد الفساد السياسي في العراق أحد نتائج الهوة بين الحاكم والمحكوم، ولا يضاهيها وضوحاً وانتشاراً سوى آفة الفساد، والفساد السياسي في العراق ليس فقط انحرافاً عن طاعة القوانين والأعراف والقواعد الخلقية، لكنه يتجلى أكثر ما يتجلى في التلاعب بالقوانين ومؤسسات الدولة من قبل السلطات الحاكمة لبلوغ أهداف شخصية؛ إذا الفساد السياسي إنحراف عن القيم العقلانية والقانونية ومبادئ الدولة الحديثة، وهو لا يؤثر فقط في توزيع الموارد، وإنما في كيفية اتخاذ القرارات والتلاعب بالمؤسسات والقوانين في الدولة، مما يؤدي إلى انحلالها وبطلان مفاعليتها. وفي المرتبة الثانية جاءت **القضايا الاقتصادية** بنسبة (63%)، وثالثاً **القضايا الإدارية** بنسبة (62%)، ويبدو أن هناك ضعف في أهتمام الفضائيات العراقية بقضايا الفساد الإداري مقارنة بقضايا الفساد السياسي ويمكن تفسير ذلك بطبيعة هذه القضايا التي لا تهم سوى شريحة معينة من الجمهور، كما أنها تفتقد للجذب والإثارة بالنسبة للجمهور بصفة عامة لاسيما، وأن طريقة عرضها تتم بطرق غالباً ماتكون مملة ونمطية وتفتقر للاثارة والتميز، ويأتي الفساد **الأخلاقي** رابعاً بنسبة (30%)، ثم تحل القضايا **الاجتماعية والقضائية والأمني والعسكري** بنسب بسيطة، والملاحظ أن تجاهل البرامج المتناولة لبعض القضايا الفرعية المهمة في إطار قضايا الفساد مثل القضائي رغم وجود الكثير من التشكيك بنزاهة القضاء والأخلاقي، كما يلاحظ المبالغة في التركيز على المناحي السياسية والإدارية والمالية، ولا تختلف النتائج العامة لمتغير "نوع الفساد المطروح في البرنامج" بكل قناة منفردة.

وهذه النتيجة ربما تكون سبباً ونتيجة لأجندة اهتمام الفضائيات العراقية بقضايا الفساد، وأن كان على تلك القنوات دور في ضرورة وضع مكافحة الفساد علي أجندة أولوياتها، وأيضا التركيز على قضايا الفساد الإداري والاقتصادي لأنها لا تقل خطورة عن قضايا الفساد السياسي. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة "**أسامة حسانين 2014**"[2] حيث أحتلت قضايا الفساد السياسي مقدمة قضايا الفساد التي تناولتها

---

(1) المواضيع الأساسية للدراسة هي قضايا الفساد الإداري والمالي، ونعني هنا بالقضايا الفرعية المتعلقة بها حيث تعد قضايا الفساد الإداري والمالي قضايا تشمل مجموعة من القضايا الفرعية: سياسى، قضائى، أجتماعى، أخلاقى، صحى، فكرى، عسكرى، أمنى وإعلامى.

(2) أسامة محمد عبد الرحمن حسانين، **مرجع سابق**، ص 321.

الدراسة بنسبة (52.9%)، كما أتفقـت مع دراسة "حنان يوسف 2012"[1]، حيث جاء الفساد السياسي في مقدمة مجالات الفساد الأكثر ظهوراً في الاتجاه السائد في وسائل الإعلام المصرية بنسبة 93.2%، يليه الفساد الاقتصـادي بنسبة 84.2% ثم الفساد القيمي والاجتماعي بنسبة 69.2% واخيراً جاء في الترتيـب الرابع الفساد الإعلامي والثقـافي بنسـبة 60.2%، كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة "**محمد رضا حبيب 2013**"[2]، حيث جاء "الفساد السياسي" في مقدمة مضامين الفساد التي يتعرض لها المبحوثون عند قراءة الصحف جاء "الفساد السياسي حيث حصلت على أكبر قيمة للوسط الحسابي (2.55)، تلاه "الفساد الاقتصادي" وبلغت قيمة الوسط الحسابي (2.44)، ثم "الفساد الأمني" حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.37)، ثم "الفساد الإداري" وبلغت قيمة الوسط الحسابي (2.2).

ومن تلك النتيجة يتبين أن لوسائل الإعلام دور فاعل في تشكيل سياق الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد في المجتمعات المختلفة؛ حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في محاربة الفساد، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي.

ومن الجدول السابق تتضح إجابة التساؤل الأول؛ حيث تنوع الفساد المطروح في البرنامج ما بين فساد سياسى ... اقتصادي ... إدارى ... قضائى ... اجتماعى ... أخلاقى ... صحى ... إعلامى ... عسكرى ... أمنى مع التركيز الواضح على الفساد السياسي والمالي والإداري.

---

(1) حنان يوسف (2012)، **مرجع سابق**، ص 120.

(2) محمد رضا حبيب، **مرجع سابق**، ص 357.

2- مدى الشمول/التوازن في عرض جوانب قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

جدول رقم (10) مدى التوازن في عرض جوانب قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / التوازن فى عرض جوانب قضايا الفساد	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
عرض جانبى القضية	10	14.7	38	61.3	30	56.6	78	42.6
عرض جوانب متعددة للقضية	37	54.4	22	35.5	18	34	77	42.1
عرض جانب واحد فقط	21	30.9	2	3.2	5	9.4	28	15.3
الإجمالى	68	100	62	100	53	100	183	100

قيمة كا^2 = 41.753 درجة الحرية =4 معامل التوافق = 0.431 مستوي المعنوية = 0.001 دال إحصائياً

ويتضح من نتائج الجدول السابق: أن "**عرض جانبى القضية**" (الحكومة والجهات الرقابية المستقلة وفي مقدمتها البرلمان) بنسبة (42.5%) وهو الأكثر استخداماً، بينما جاءت الحلقات التي عرضت **جوانب متعددة للقضية** (الحكومة والبرلمان – وجهة نظر الجمهور - الخبراء والمتخصصين بقضايا الفساد- الموقف الدولي والعربي من الفساد في العراق) بنسبة (42%)، وأخيراً جاء عرض "**عرض جانب واحد فقط**" بنسبة (15.5%)، وهو ما يتعلق بوجهة نظر الحكومة العراقية والاجهزة التنفيذية الرسمية أو رأي البرلمان، المعارضة أو منظمات المجتمع المدني لقضايا الفساد في العراق.

ويتضح أيضاً أن المعالجة الإخبارية للقضايا المختلفة ببرنامج "استوديو التاسعة" في قناة البغدادية نيوز تميل إلى عدم التوازن أكثر من القناتين الاخريتين في معالجتها لقضايا الفساد الإداري والمالي؛ حيث تميل (31%)؛ من حلقات عينة الدراسة في القناة إلى "**عرض جانب واحد فقط**" بإعتبار أن القالب الغالب على أشكال تقديم هذه البرنامج هو قالب الحوار، وفيه لا يحرص مقدم البرنامج "أنور الحمداني" على عرض وجهة نظر الطرف الآخر في القضايا أو حتى إتاحة الفرصه له بالاتصال بالبرنامج لعرض وجهة نظره أو تعليقه على محتوى الحوار وإتجاهه.

ورغم أن (42.6%) من عينة البرامج تحرص على "**عرض جانبى القضية**" و(42.1%) عرضت "**جوانب متعددة للقضية**" في تناولها للقضايا والأحداث، لكنها تمثل جميعاً طرفاً واحداً فقط، ولكن بدرجات متفاوته بحيث يبدو منها للآخر وكأنه البرنامج يعرض جميع وجهات النظر المحتملة في القضية أو يسمح لجميع أطراف القضية بتمثيلها في البرامج.

ونتائج الجدول والرسم السابق، تتضح إجابة التساؤل الثاني؛ حيث يوجد توازن في التناول الإعلامي لقضايا الفساد الإداري والمالي العراقي بالقنوات الثلاث وغلب "عرض جانبى القضية" بنسبة 42.6%، وعرض جوانب متعددة للقضية بنسبة 42.1% في مقابل 15.3% فقط لـ"عرض جانب واحد" فقط للقضية.

وبالنسبة لعرض القضية توصلت الدراسة الحالية بالنسبة لقناة العراقية (التلفزيون الرسمي) أن النسبة الكبرى لفئة (عرض جانبي القضية) بنسبة 61.3%؛ ثم "عرض جانبي القضية" بنسبة 35.5%؛ وأختلفت تلك النتيجة مع دراسة "جوزيف انطوان مرتي 2013"[(1)]، حول التلفزيون الرسمي للدولة في مصر حيث أشارت دراسته إلى زيادة نسبة الموضوعات التي تناولت وجهة نظر واحدة فقط ثم عرض وجهتي النظر ثم عرض وجهات نظر متعددة، واتفقت الدراسة جزئياً مع دراسة "طارق الشوربجي 2011"[(2)]. حول التلفزيون الرسمي للدولة المصرية حيث بلغت نسبة المعالجة التي تعرض وجهات النظر المتعددة 53% من مجموع التغطية الخبرية، في الوقت الذي اعتمدت في التغطية معالجة غير متوازنة – تعرض وجهة نظر واحدة - دون الطرف الثاني مانسبته 47%.

---

(1) جوزيف أنطوان مرتي، **مرجع سابق**، ص 297.

(2) طارق محمود يوسف الشوربجي، **مرجع سابق**، ص 410.

3- فئة القالب الفني المستخدم في قضايا الفساد الإداري والمالي في القنوات عينة الدراسة.

جدول رقم (11) القوالب الفنية المستخدمة في عرض القضية في برامج القنوات محل الدراسة

القالب الفنى المستخدم / اسم البرنامج		استوديو التاسعة		استوديو بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالى	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حديث مباشر		-	-	3	4.8	-	-	3	1.6
حوار	حوار المعلومات	28	41.2	-	-	3	5.7	31	16.9
	حوار الشخصية	-	-	4	6.5	-	-	4	2.2
	حوار الراى	38	55.9	8	12.9	16	30.2	62	33.9
برامج المناقشات	المناقشة حول المائدة المستديرة	-	-	47	75.8	29	54.7	76	41.6
	المناظرات	2	2.9	-	-	5	9.4	7	3.8
ن = العينة		68	100	62	100	53	100	183	100

قيمة كا^2 = 124.575 درجة الحرية = 10 معامل التوافق = 0.636 مستوي المعنوية=0.001 دال إحصائياً

تشير بيانات الجدول رقم (11) القوالب الفنية المستخدمة في عرض قضايا الفساد الإداري والمالي في القنوات الثلاث محل الدراسة، ويظهر تفوق الحوار بنسبة 52.7%، (وظهر تفوق "حوار الرأي" بنسبة 33.9%، ثم حديث المعلومة بنسبة 16.9%، وفي الأخير يأتي حوار الشخصية بنسبة 2.2%). بعدها وأخيراً يأتي "قالب المناقشات" بنسبة 45.4%، (وظهر تفوق كبير لقالب المناقشة حول المائدة المستديرة بنسبة 41.6%، ثم المناظرات بنسبة 3.8%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "جوزيف أنطوان مرتي 2013"[1] ودراسة سارة نصر 2010"[2].

ونستنتج من تلك النتائج أن القنوات الفضائية العراقية لاتزال تتبع طريقة المعالجة التقليدية مع قضايا هامة، مثل: الفساد الإداري والمالي، فلازال قالب الحوار هو الشكل الأكثر اتباعاً الذي يدلي فيه الضيوف بالأراء والمعلومات وغابت الأشكال الأكثر حداثة وجاذبية، مثل: التحقيق الذي يقوم بجمع مادة الموضوع بما يتضمنه من بيانات أو معلومات أو آراء تتعلق

(1) جوزيف أنطوان متري، **مرجع سابق**، ص 257.

(2) سارة نصر محمد، **مرجع سابق**، ص 231.

بالموضوع، ثم يزاوج بينها التوصل إلى الحل الذي يراه صالحاً لعلاج المشكلة أو القضية أو الفكرة التي يطرحها التحقيق التلفزيوني، وكذلك قالب المناظرات والتي تصلحة لمثل هذا النوع من القضايا لوجود ضيفين متناظرٍيّن؛ أحدهما: يمثل الحكومة، والثاني: يمثل المعارضة أو المتصدين لقضايا الفساد، أو أسلوب البرامج الجماهيرية Talk Shows؛ حيث يتم الحوار حول قضية مهمة، أو حدث طارئ، أو مشكلة مجتمعية تتسم بالخطورة وتهدد مقدرات المجتمع المالية والمعنوية، ويغلب على هذا القالب الطابع الإنساني.

4- الأبعاد السائدة في عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

جدول رقم (12) الابعاد السائدة في عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / الابعاد السائدة فى عرض قضايا الفساد	استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالى		$كا^2$	معامل التوافق	مستوى المعنوية
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
أبعاد سياسية	52	76.5	49	79	38	71.7	139	76	0.857	0.068	0.651غير دال احصائياً
أبعاد اقتصادية	35	51.5	10	16.1	29	54.7	74	40.4	23.134	0.335	0.001 دال احصائياً
أبعاد دينية	44	64.7	5	8.1	10	18.9	59	32.2	53.734	0.476	0.001 دال احصائياً
أبعاد قانونية	32	47.1	5	8.1	17	32.1	54	29.5	23.943	0.340	0.001 دال احصائياً
أبعاد تاريخية	8	11.8	–	–	26	49.1	34	18.6	48.779	0.459	0.001 دال احصائياً
أمثال شعبية وماثورات	12	17.6	–	–	4	7.5	16	8.7	12.792	0.256	0.002 دال احصائياً
ن = العينة	68		62		53		183				

درجة الحرية = 2

تشير بيانات الجدول رقم (12) الأساليب السائدة في عرض قضايا الفساد في برامج القنوات محل الدراسة، ويلاحظ تفوق "**الأبعاد السياسية**" بنسبة (76%) من لهذه القضايا بالبرامج الثلاثة عينة الدراسة؛ حيث كان يتم عرض قضايا الفساد الإداري والمالي ومستجداتها مع الإشارة إلى بعض المواقف السياسية لهذه القضايا، مثل: الفساد المستشري في تشكيل الحكومات العراقية، المحاصصة السياسية، فساد الأحزاب الحاكمة، وتعيين المسؤولين في الأجهزة الحكومية من الفاسدين، وفي المرتبة الثانية جاءت "**الأبعاد الدينية**" بنسبة (32%) من إجمالي الأساليب المستخدمة بالبرامج الثلاثة؛ حيث تم التركيز على حرمة الفساد بكل أشكاله من خلال خطب رجال الدين أو استضافة اشخاص لديهم خبرة دينية وعرض البيانات الرسمية لمراجع الدين (مسلمون- مسيحيون- صابئة) حول الفساد المستشري في العراق، وجاء في المرتبة الثالثة "**الابعاد الأقتصادية**" بنسبة (40.5%)؛ حيث كان يتم عرض القضايا المتعلقة بالفساد في العراق ومستجداته مع الإشارة إلى بعض الجوانب الاقتصادية لهذه القضايا كأسلوب في عرض البرامج الثلاثة عينة الدراسة، مثل حجم الأموال العراقية المهربة وتهريب النفط العراقي، ورابعاً حل "**الأبعاد القانونية**" بنسبة (29.5%) وهي تلك المتعلقة بمدى قانونية الإجراءات المتخذه من قبل الأجهزة الحكومية، ومنها التعاقدات والإحالة للمشاريع الخدمية، إضافة إلى تشريع القوانين الخاصة بالفساد من قبل البرلمان ومدى إسهامها في الحد من الفساد، وحلت "**الأبعاد التاريخية**" في المرتبة الخامسة بنسبة (18.5%)؛ حيث كان يتم عرض قضايا الفساد ومستجداتها مع الإشارة إلى بعض الجوانب التاريخية لهذه القضايا كأسلوب في المعالجة الإعلامية في البرامج الثلاثة وتسترشد بها، مثل: حالات الفساد في إبان نظام صدام (1979 – 2003)، وحالات الفساد الكبيرة التي حدثت، ومنها: انتشار الرشوة والمحسوبية والفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء في فترة التسعينيات، وبالنسبة لكل قناة على حدة، فقد اعتمدت القنوات الثلاث (البغدادية نيوز - العراقية- الرشيد) على الأساليب الرسمية بنسبة (76.5%) و(79%) و(71.7%)، لكن قناة البغدادية نيوز أهتمت ايضا بالأساليب الدينية والاقتصادية والقانونية بما لديه من حرية في طرح المواضيع الحساسة كون القناة تبث من خارج العراق، في الوقت الذي ركزت قناة العراقية بالدرجة الأساس على الأساليب السياسية وخاصة الرسمية، وهو أن الحكومة ستضرب بيد من حديد على كل الفاسدين المسيئين للعراق وشعبه، وأخيراً اهتمت قناة الرشيد بالأساليب السياسية والإقتصادية من خلال طرح رؤى الحكومة العراقية واستضافة المسؤولين

والخبراء لتسليط الضوء على التكلفة الاقتصادية للفساد، وهو أن الفساد وباء والحد منه مسؤولية كل العراقيين، وهو ما يتفق مع دراسة "جوزيف أنطوان مرتي 2013"[(1)]، و"طارق الشوربجي 2011"[(2)] و"أماني رضا عبد المقصود 2009"[(3)] و"أريج فخر الدين 2005"[(4)]، حيث إعتمدت البرامج الإخبارية في الفضائيات الحكومية على الأساليب الرسمية.

5- الأُطر المرجعية المستخدمة عند عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

أ- الأطر العامة والمحددة المستخدمة عند عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (13) الأطر العامة والمحددة المستخدمة عند عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / المدة الزمنية المخصصة لمعالجة قضايا الفساد		استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالي		كا2	معامل التوافق	مستوى المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
التصنيف الاول	اطر عامة	46	67.6	27	43.5	15	28.3	88	48.4	19.244	0.308	0.001 دال احصائياً
	اطر محددة	22	32.4	35	56.5	38	71.7	95	51.9			
ن = العينة		68		62		53		183				

درجة الحرية = 2

تشير بيانات الجدول رقم (13) المتعلقة بقضايا الفساد إلى أن (52%) من الأفكار الرئيسة تمت صياغتها في أطر محددة، وأن قناة الرشيد الأكثر استخداماً للإطار المحدد في صياغة أفكارها الرئيسة المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي؛ و استخدمت الأطر

(1) جوزيف أنطوان متري، **مرجع سابق**، 299.

(2) طارق محمود يوسف الشوربجي، **مرجع سابق**، ص 406.

(3) أماني رضا عبد المقصود، **مرجع سابق**، 336.

(4) أريج فخر الدين، **مرجع سابق**، ص 262.

المحددة في (38) فكرة وبنسبة (71.7%) من أفكارها الرئيسية، وبالنسبة للأُطر العامة كانت قناة الرشيد أيضاً الأقل استخداماً للأطر العام في معالجة أفكارها الرئيسية؛ إذ لم تستخدم الأطر العامة سوى في (15) فكرة بنسبة (28.3%) من إجمالي أفكارها الرئيسية التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي، أما قناتي البغدادية نيوز والعراقية، فقد استخدمت الأطر المحددة والأطر العامة بشكل متوازي نوعماً.

وبيانات الجدول السابق توضح العلاقة بين قنوات الدراسة وطبيعة الإطار حسب موضوعات البرامج المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمالي في العراق؛ حيث نلاحظ أن الإطار المحدد هو الأكثر استخداماً في جميع موضوعات البرامج المتعلقة بالفساد في العراق، ويرجع ذلك إلى زخم مواضيع الفساد خلال فترة عينة الدراسة التي أعقبتها الانتخابات البرلمانية العراقية، وما تلاها من حملات أسقاط سياسي وكشف لملفات الفساد بين الأحزاب والكتل السياسية العراقية. ووفقاً لنظرية الأُطر الخبرية فإن الإطار المحددEpisodic Frame يتعامل مع القضايا الحياتية التي تمس المواطن وتؤثر فيه شخصياً وفي محيطه الاجتماعي، ونظراً لأن قضايا الفساد تؤثر سلباً في المواطن العراقي كان من المتوقع أن يكون الإطار الخبري المحدد هو السائد في التغطية الإخبارية للفضائيات العراقية لقضايا الفساد في العراق، وقد يرجع تفوق الإطار العام Thematic Frame في قناة البغدادية نيوز إلى سياستها التحريرية التي تهدف من خلالها إلى معالجة تلك القضايا في سياقها العام وصولاً إلى حلول جذرية بعيداً عن الخوض في تفصيلاتٍ ترهق بها المشاهدين.

وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (فاطمة شعبان 2011)[1] ، التي أظهرت تفوق الإطار المحدد بنسبة (76%) مقابل (24%) للإطار العام.

كما تتفق مع دراسة (سارة نصر محمد 2010)[2] في معالجة القضايا المصرية في البرامج السياسية بالقنوات العربية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو الحكومة؛ فقد حل الإطار المحدد في المرتبة الأولى بنسبة (62.2%) فيما جاء الإطار العام ثانيا بنسبة (24.4%).

وهو ما يتفق أيضا مع نتائج دراسة (إنجي محمد بركة 2013)[3]؛ حيث حل الإطار المحدد أولاَ بنسبة (72.9%) وثانياً جاء الإطار العام بنسبة (27.1%).

(1) فاطمة شعبان محمد حسن صالح، **مرجع سابق**، ص.

(2) سارة نصر محمد، **مرجع سابق**، ص 152.

(3) إنجي محمد بركة، دور البرامج الحوارية التلفزيونية في دعم المشاركة السياسية للجمهور المصري، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة 2013) ص 205.

ب- أطر الخسائر والمكاسب المستخدمة عند عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة.

جدول رقم (14) أطر الخسائر والمكاسب المستخدمة عند عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

المدة الزمنية المخصصة لمعالجة قضايا الفساد / اسم البرنامج		استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالي		كا^2	معامل التوافق	مستوى المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
التصنيف الثاني	اطر الخسائر	44	64.7	21	33.9	35	66	100	54.6	16.349	0.286	0.001 دال احصائياً
	اطر المكاسب	24	35.3	41	66.1	18	34	83	45.4			
ن = العينة		68		62		52		183				

وفي التصنيف الثاني للأُطر المرجعية، تشير بيانات الجدول رقم (14) المتعلقة بقضايا الفساد أن (54.6%) (100 فكرة من 183 فكرة رئيسية) تمت صياغتها في **أطر خسائر**[1]، بينما (45.4%) فقط من الافكار الرئيسية للقضايا المطروحة في البرامج عينة الدراسة تم وضعها ضمن أطر المكاسب[2]، ويلاحظ أن قناة العراقية هي الأكثر استخداماً لأطر المكاسب 41 فكرة رئيسية من إجمالي 83 فكرة رئيسية، بنسبة قدرها (66.1%)، وهذه النسبة مقبولة كون قناة العراقية هي القناة الرسمية ولسان الدولة العراقية، وبالنسبة لأطر الخسائر كانت قناة البغدادية نيوز هي الأكثر استخداماً في صياغة أفكارها (44 فكرة رئيسية من إجمالي 100 فكرة رئيسية بنسبة قدرها 64.7%)؛ إذ أنها لم تستخدم أطر المكاسب سوى في 24 فكرة بنسبة قدرها 35.3% من إجمالي أفكارها الرئيسية التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق (88 فكرة رئيسية)، أما قناة الرشيد فقد استخدمت أطر الخسائر أكثر من أطر المكاسب.

(2) **إطار الخسائر** يعني عرض قضايا الفساد في إطار سلبي من حيث الخسائر على المستوى المالي والمعنوي.

(3) **إطار المكاسب** يعني عرض قضايا الفساد في إطار إيجابي والمتمثل في الأجراءات المتخذه من قبل الحكومة والاشخاص والمنظمات لمكافحة الفساد والحد منه.

ووفقاً لنظرية الأُطر الخبرية فإن إطار الخسائر يعني عرض قضايا الفساد في إطار سلبي حيث عرض تقارير مختلفة للأداء الاقتصادي في إطار الخسائر التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات في مختلف قطاعات الدولة يتكبدها العراق سنوياً من تفشي ظاهرة الفساد وعدم السيطرة عليها في ظل انعدام نظم أمينة للمحاسبية والحكم الرشيد، كما يعد الإعلام مؤثراً مباشراً على أفراد المجتمع مما يجعله يواجه خطورة الفساد في الجانب الاجتماعي؛ لذلك فإن عرض تقارير إخبارية في إطار الخسائر سيؤدي دوراً مهماً في عملية ازدراء الفساد والمفسدين في المجتمع العراقي اجتماعيًا وإشاعة ثقافة المقاومة لهذه الظاهرة، وأن المجتمع يمتلك قوة الردع لها إذا استخدم الوسائل المناسبة التي يمتلكها.

أما تفوق إطار المكاسب في قناة العراقية فإنه يعود إلى سياستها التحريرية باعتبارها قناة الدولة العراقية، والتي تهدف من خلالها إلى معالجة تلك القضايا من خلال القيام بدور إعلامي واسع ومستمر في سبيل التوعية وتنمية القيم المناهضة للفساد الحكومي وتنمية الشعور لدى الجمهور بقوة الدولة في فرض اجراءاتها لمعالجة الفساد؛ حيث غالباً ما تشكك الحكومة العراقية بتقارير المنظمات الدولية منها منظمة الشفافية الدولية حول حجم الفساد في العراق[1].

(1) اكد ديوان الرقابة المالية العراقي (2013/12/4)، أن منظمة الشفافية الدولية لم تجرِ مسحا داخل العراق وتقريرها لعام 2013 الذي اعلن خمسة دول عربية من بينها العراق الاكثر فسادا في العالم غير صحيح، وفي الوقت الذي بين مجلس الوزراء سعي الهيئات الرقابية لتطوير مؤشر قياس الفساد في العراق.

ج- الأطر المادية والاخلاقية المستخدمة عند عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

جدول (15) الأُطر المادية والاخلاقية المستخدمة عند عرض قضايا الفساد في البرامج الإخبارية محل الدراسة

اسم البرنامج / المدة الزمنية المخصصة لمعالجة قضايا الفساد		استوديو التاسعة		بعد التاسعة		بالحرف الواحد		الإجمالي		كا2	معامل التوافق	مستوى المعنوية
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
التصنيف الثالث	إطار مادي	41	60.3	30	48.4	22	41.5	93	50.8	4.427	0.154	0.109 غير دال احصائياً
	إطار أخلاقي	27	30	32	35.6	31	58.5	90	49.2			
ن = العينة		68		62		52		183				

وفي التصنيف الثالث (إطار مالي وإطار أخلاقي) أظهرت نتائج الدراسة التحليلية المتعلقة بقضايا الفساد المالي والإداري العراقي أن (50.8%) من الأفكار تمت صياغتها في **إطار مالي**[1]، ويلاحظ أن قناة البغدادية نيوز هي الأكثر استخداماً للإطار المالي؛ حيث استخدمت الإطار المالي في 41 فكرة بنسبة 60% من إجمالي أفكارها الرئيسية التي تناول قضايا الفساد في العراق (93 فكرة رئيسية)، وبالنسبة للإطار الأخلاقي[2] كانت قناة العراقية الأكثر استخداماً للإطار في تناول أفكارها؛ إذ أنها استخدمت الإطار الأخلاقي في 32 فكرة بنسبة قدرها (35.6%) من إجمالي أفكارها الرئيسية التي تناولت الفساد في العراق، أما قناة الرشيد أستخدمت أيضاً الإطارين المالي والإخلاقي بشكل شبه متوازن.

وبالعودة إلى نظرية الأُطر الخبرية فإن الإطار الأخلاقي يطرح قضايا الفساد من خلال التأكيد للجمهور العراقي، أن بناء الدولة الجديدة والمجتمع الجديد لا يكون إلا في إطار من منظومة أخلاقية وقيمية حازمة ومقاومة جادة للفساد وأزلامه ورموزه، دون تردد أو

(1) إطار مادي يعني عرض قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق من جانب مادي من خلال التركيز على المال (النقود)، النفوذ، السطوة، المكانة الاجتماعية وكل ما يتعلق بالجوانب المالية.

(2) إطار أخلاقي ويقصد به كل ما يتعلق بالجوانب المعنوية كالحلال والحرام ومصالح المجتمع العراقي، اهدار مقدرات المجتمع أو تقديم نماذج قدوة سيئة.

تلكئ أو انتظار، وكان متوقع أن يكون الإطار الخبري الاخلاقي هو السائد في التغطية الإخبارية لقناة العراقية (التلفزيون الرسمي) وقناة الرشيد (القريبة من الحكومة)، أما عن تفوق الإطار المادي في قناة البغدادية نيوز فهو يعود إلى سياستها التحريرية التي تؤكد على أن علاقة الإعلام بمكافحة الفساد علاقة هامة تقوم في أساسها على كشف الحقائق، وتعرية افعال الفساد التي ترتكب في الخفاء.

د- تساؤلات خاصة بالتحليل الكيفي لقضايا الفساد في العراق

1- الشخصيات المحورية التي قدمتها أُطر الشخصيات المحورية في التغطية الإخبارية لقضايا الفساد وأُطر أسباب تلك القضايا والحلول المفترحة لها:

جدول رقم (16) السمات البارزة للشخصيات الواردة بالحلقات البرامجية في القنوات الثلاث

السمة / الشخصية	إيجابية	سلبية	غير محدد	المجموع
أمين العاصمة بغداد السابق	3	8	6	17
رئيس الوزراء العراقي السابق	5	6	4	15
رئيس مجلس النواب السابق	2	11	-	13
وزير البلديات العراقي السابق	-	22	3	23
محافظ الانبار	1	4	-	5
محافظ بغداد	4	2	7	13
عضو مجلس النواب العراقي	-	5	4	9
الحكومة العراقية (شخصية اعتبارية)	1	16	4	20
المفوضية العليا للانتخابات(شخصية اعتبارية)	3	8	3	14
الناخب العراقي (شخصية اعتبارية)	9	6	3	18
نائب رئيس الوزراء	-	11	-	11
الطبقة السياسية العراقية	4	31	19	54
الدول الاقليمية والاجنبية	-	22	15	37
الشعب العراقي	1	43	-	44
نائب رئيس الوزراء	4	6	5	16
مجلس النواب العراقي (شخصية إعتبارية).	1	46	23	70
المرجعيات الدينية	8	-	-	8
رئيس مجلس محافظة بغداد	1	29	4	34
حكومة أقليم كردستان العراق	3	32	7	42
رئيس حكومة اقليم كردستان	6	12	5	23
المجموع	56	320	105	481

ونستنتج من الجدول رقم (16) السمات السلبية على المسؤولين والمؤسسات الحكومية كافة، عدا محافظ بغداد علي محسن في مقابل السمة الإيجابية للمرجعيات الدينية والناخب العراقي كشخصيات اعتبارية.

ومن نتائج الجدول السابق تتضح إجابة التساؤل الثاني؛ حيث تنوعت الشخصيات المحورية بالبرامج على مستوى الحيثية والدور وغلبت السمات السلبية على المسؤولين الحكوميين مع بعض الإشارات الإيجابية على بعض الشخصيات التي أبدت بعض الأدوار الشفافية في موضوع القضايا المتعلقة بالفساد الإداري والمالي، فيما ركزت المعالجة على السمة الإيجابية على المرجعيات الدينية في العراق كافة والناخب العراقي الذي يحاول تغيير بعض الوجوه الفاسدة بوجوه نزيهة.

2- أُطر أسباب حدوث الفساد الإداري والمالي كما تقدمها البرامج الإخبارية محل الدراسة

أ- أطر أسباب حدوث الفساد الإداري والمالي في قضية "المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي".

جدول رقم (17) أسباب حدوث الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي.

القناة / السبب	البغدادية		العراقية		الرشيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وضع الاشخاص الفاسدين في قيادة المؤسسات الخدمية	13	7	4	5.4	6	6.1	23	6.5
تسييس مؤسسات الدولة بسبب المحاصصة السياسية	19	10.3	6	8.2	8	8.1	33	9.5
التدخلات السياسية في ملف النزاهه	14	7.6	6	8.2	13	13.3	33	9.5
فساد اغلب المسؤولين في الدولة	41	22.4	4	5.4	11	11.2	56	16.1
الإعتماد على مقاولين فاشلين في تنفيذ المشاريع	21	11.4	11	15	9	9.2	32	9.2
الفوضى الاقتصادية والمالية وتحكم جهات مسلحة في إدارة بعض المناطق	20	10.9	6	8.2	5	5.1	31	9
ضعف فاعلية أجهزة الرقابة في العراق	25	13.6	7	10.4	17	17.3	49	14.2
استغلال الشركات للأزمات الأمنية والسياسية في البلاد	24	13	6	8.1	13	13.3	43	12.5
تجاوزات المواطنين والمؤسسات على المشاريع الخدمية	3	1.6	22	30	13	13.3	38	11
لم يذكر السبب	4	2.2	1	1.2	3	3.1	8	2.5
ن العينة	68	100	62	100	53	100	183	100

يوضح الجدول رقم (17) أسباب حدوث قضايا الفساد الإداري والمالي في القضايا الثلاث التي برزت في الدراسة خلال فترة التحليل في القنوات الثلاث، وبحسب الجدول السابق

عزت أغلب البرامج تفجر قضية "فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي" إلى "فساد المسؤولين في الحكومات المحلية ومؤسسات الدولة" بنسبة 16.1%؛ حيث يرى المراقبون أن الفساد المستشري في المؤسسات والحكومات المحلية السبب الرئيس لتدهور المؤسسات العراقية الخدمية، وأرجعت 14.2% من برامج العينة الخاصة بالقضية الأولى السبب إلى "ضعف فاعلية أجهزة الرقابة في العراق ومستوى استقلاليتها"، ويقصد بالأجهزة الرقابية: البرلمان، وديوان الرقابة المالية، وهيئة النزاهة، والإعلام العراقي، ومنظمات المجتمع المدني NGOS ... إلخ، أما **السبب الثالث** فهو "بحث الشركات عن أساليب للإفادة من الأزمة الأمنية والسياسية في البلاد" بنسبة 12.5%، وهي من أبرز الأساب؛ حيث إن غالبية الشركات تستغل التدهور الإمني في الحصول على العقود التجارية في ظل غياب الشركات الرصينة إضافة إلى أن أغلب الشركات دخلت السوق مستفيدة من الخلافات السياسية التي تعصف بالبلاد، وكونت علاقات مع بعض السياسيين للحصول على مكاسب بطرق غير شرعية وفي مقدمتها إحالة المشاريع الخدمية؛ حيث تعاني محافظات الوسط والجنوب منذ سنوات عدة من تنامي معدلات الفساد المالي والإداري بشكل كبير، مما أدى إلى هدر أموال طائلة في مشاريع خدمية دون تحقيق فائدة عامة. **والسبب الرابع** "تجاوزات المواطنين والمؤسسات الحكومية على المشاريع الخدمية" بنسبة 11%؛ حيث يتجاوز العديد من المواطنين في المحافظات كافة على اراضٍ تابعة للدولة التي كان من المفترض أن تبنى فيها مدارس أو محطات للصرف الصحي أو ساحات للعب وأسواق حسب التخطيط المقرر لكل منطقة، لكن انتشرت الأحياء العشوائية بشكل ملفت للنظر، "بيوت بسيطة بنيت من مواد البناء الرخيصة والصفيح" دون أي قدرة للاجهزة الحكومية على ازإلتها، و**خامساً** جاءت الأسباب التالية "التدخلات في ملف النزاهة، ومدى التأثير السياسي في إفلات المتورطين بالفساد من العقاب"، و"المحاصصة السياسية التي سببت في تسييس مؤسسات الدولة" بنسبة 9.5%، فيما حل في المرتبة **السادسة**" الاعتماد على مقاولين فاشلين في تنفيذ المشاريع" بنسبة 9.2%، وجاء سبب "الفوضى الاقتصادية والمالية وتحكم جهات مسلحة في إدارة بعض المناطق" **سابعاً** بنسبة 9%، ثم "وضع الاشخاص غير المناسبين والفاسدين في قيادة المؤسسات الخدمية" بنسبة 6.5% وهي في الغالب تأثيرات لأسباب سياسية على قضية تدهور الخدمات وهي وجهات نظر تصدر من أحزاب وجهات معارضة لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي؛ فعلياً ما توجه الاتهامات للمالكي ولمقربين منه في تسيس المؤسسات والتدخل في شؤون القضاء

للتأثير عليه ووضع الاشخاص غير المناسبين في المكان غير المناسب، كما حصل في قضية تنصيب السيد نعيم عبعوب إميناً للعاصمة بغداد رغم أعتراض جميع الكتل على تعيينه.

وبناءً على بيانات كل قناة على حدة نجد أن السبب الابرز حسب برنامج (استوديو التاسعة) حول قضية "فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي" كان وجود "فساد المسؤولين في الحكومات المحلية ومؤسسات الدولة" بنسبة 22.4%، لكن برنامج (بعد التاسعة) علل الأسباب إلى "تجاوزات المواطنين والمؤسسات الحكومية على المشاريع الخدمية" وبنسبة 30%، في حين ارجع برنامج (بالحرف الواحد) الفساد في القضية ذاتها إلى "ضعف فاعلية أجهزة الرقابة في العراق ومستوى استقلاليتها" بنسبة 17.3%. وتعد هذه النتائج ملفته للنظر كونها تنطوي على قدر كبير من الاستفهام حيث تحمل كل قناة المسؤولية لاسباب مختلفة بحسب السياسة الإعلامية.

والملاحظ أن قناتي البغدادية نيوز والرشيد قد عللت فساد المؤسسة العراقية إلى أسباب سياسية، وهذه النتيجة تتوافق مع نوع الفساد في البرنامج الإخبارية محل الدراسة؛ حيث غلب الفساد السياسي على بقية أنواع الفساد المطروح فى البرنامج.

ب- أطر أسباب حدوث الفساد الإداري والمالي قضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014"

جدول رقم (18) أسباب حدوث الفساد قضية التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014

القناة / السبب	البغدادية		العراقية		الرشيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تدخل رأس المال بقوة في العملية السياسية	29	8.7	2	2.7	3	3.5	34	6.9
فساد الأحزاب السياسية في العراق	11	3.2	7	9.7	1	1.1	19	3.8
سيطرة بعض الأحزاب على مفوضية الانتخابات	33	9.8	3	4.1	2	2.3	38	7.7
غياب قانون الأحزاب والأطر القانونية الحاكمة	24	7.1	17	23.6	9	10.5	50	10.2
شراء الناخبين وإغرائهم بالوعود الاجلة	23	6.8	5	7	8	9.4	36	7.3
حصر الانتخابات بين الأحزاب السياسية المسيطرة	27	8	2	2.7	7	8.2	36	7.3
المخاوف من استغلال النفوذ في انتخابات 2014	45	13.4	2	2.7	8	9.4	55	11.2
الافتقار للشفافية وانتشار الفساد الذي يقوّض الثقة	52	15.5	-	0	2	2.3	54	11
سعي القوى الإقليمية للحفاظ على نفوذها في العراق	46	13.7	26	36.1	29	34.1	101	20.6
تأثير الاجنبي والافليمي على العملية السياسية	12	3.5	2	2.7	7	8.2	21	4.2
غياب المشاريع السياسية للكتل والمرشحين	9	2.6	5	7	4	4.6	18	3.6
ابتزاز واستغلال الجياع والعاطلين عن العمل	21	6.2	1	1.3	3	3.5	25	5
لم يذكر السبب	2	0.6	-	0	2	2.3	4	0.8
ن العينة	68	100	62	100	53	100	183	100

أما في قضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014"، فيوضح الجدول السابق أن أغلب البرامج عزت تفجر القضية إلى "**سعي القوى الإقليمية للحفاظ على نفوذها في العراق**"، بنسبة 20.6%؛ حيث يحذر المراقبون من أن السياسة في العراق ما زالت عرضة بشكل كبير لتأثير الأموال غير المعلن عنها، والتي تتدفق من داخل البلاد ومن القوى الإقليمية التي تسعى جاهدة للحفاظ على نفوذها من خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2014، وأرجعت 11.2% من برامج العينة السبب إلى وجود "**المخاوف من استغلال النفوذ في انتخابات 2014**"، ويقصد هنا: الأحزاب الكبيرة التي تمتلك المال، السلاح، الإعلام، الوزارات، المؤسسات، كبار مسؤولي الدول، العلاقات والنفوذ الأقليمي والدولي التي طالما استغلت ذلك في الإنتخابات السابقة، وفي المرتبة الثالثة جاء "**الافتقار للشفافية وانتشار الفساد الذي يقوّض الثقة في العملية الديمقراطية**" بنسبة 11%، ولا شك يرى المراقبون أن غياب الشفافية والمساءلة يباعد بين الحاكم والمحكوم ويبرر الشكوك حول شرعية الحكم ويضعف مؤسسات الدولة ويؤدي إلى انتشار الفساد والمزيد من القمع والتضييق على الحريات العامة وحقوق الإنسان، ورابعاً جاء "**غياب قانون الأحزاب والأطر القانونية الحاكمة**" بنسبة 10.2%؛ حيث يرى الكثير من المراقبين أن هناك بعض الأحزاب لا تريد ذلك من اجل ان يبقى التمويل مفتوح لها دون أن يعرف مصادره، وأيضاً قانون الأحزاب فيه مواد قد تستبعد بعض القوى السياسية الصغيرة، بمعنى: أن قانون الأحزاب فيه بعض الفقرات تنص على أن الحزب الذي لا يأتي بنسبة معينة من الفوز من الأصوات يستبعد ولا حتى يمول، وبعض الاطراف لا تريد ان تكشف مصادر تمويلها، ولا تريد للعملية السياسية أن تستقر، ثم جاء خامساً "**سطوة المال السياسي في الحملات الانتخابية**" بنسبة 7.7%؛ حيث أن الأجراءات الانتخابية لأية حملة انتخابية تقوم على تقاليد معروفة هي: الدعاية الانتخابية، واستطلاعات الرأي، وطبيعة التنافس المشروع على صوت الناخب، فإن المال السياسي يبقى هو الحاسم للنتائج النهائية للانتخابات. وسادساً جاء "**حصر الانتخابات بين الأحزاب السياسية المسيطرة**" و"**شراء الناخبين وإغرائهم بالوعود الأجلة بالوظائف والمنافع**"؛ بنسبة 7.3%، حيث وجهت سيلاً من الانتقادات للأحزاب العراقية الحالية الكبيرة؛ لأن معظمها يمول عملياته بل وميليشياته من أموال الدولة من خلال صفقات الفساد التي لم يعد وجودها خفيا على احد.

وفي هذه القضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014"؛ فقد أشار برنامج (أستوديو التاسعة) سبب ذلك إلى "الافتقار للشفافية وانتشار الفساد الذي يقوّض الثقة في العملية الديمقراطية" بنسبة 15.5%، لكن السبب اختلف مع قناة العراقية حيث أشارت إلى "سعي القوى الإقليمية للحفاظ على نفوذها في العراق" وجاء بنسبة 36.1%؛ حيث إتهم عدد من الضيوف السعودية وقطر وتركيا وإيران بالتدخل في الشؤون العراقية وخاصة الانتخابية، وسار على حذوه برنامج (بالحرف الواحد) أذ كان نفس السبب هو الأكثر تكراراً بنسبة 34.1%.

ج- أطر أسباب حدوث الفساد الإداري والمالي في قضية "عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية"

جدول رقم (19) أسباب حدوث الفساد الإداري في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية والمالي

القناة / السبب	البغدادية		العراقية		الرشيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تدخل القيادات السياسية في العقود الحكومية	19	7.6	6	5.5	8	6.8	33	7.3
التدخلات الحكومية في القضاء والهيئات المستقلة	24	9.6	3	2.7	13	11	40	9
الفوضى السياسية وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية	31	12.5	8	7.3	16	13.6	55	12.3
الفساد المستشرى فى الإدارات المحلية والوزارات	41	16.4	4	3.6	11	9.5	56	12.5
الخروقات الدستورية في استخراج النفط وتصديره	3	1.3	32	29.3	21	18	56	12.5
كشف رؤس الفساد وفضحهم امام الرأي العام	23	9.2	4	3.6	6	5	33	7.3
الروتين في المعاملات والمناقصات والمشتريات	13	13.7	5	10	16	10.2	34	7.5
افلات المتورطين بالفساد من العدالة	21	8.4	11	10	9	7.7	41	9
عدم إطلاع الرأي العام العراقي على تلك قضايا الفساد	20	8	6	5.5	5	4.3	31	7
غياب وضعف الدور الرقابة على مؤسسات الدولة	33	5.3	11	19.2	13	7.7	57	12.7
لم يذكر السبب	2	0.8	3	2.7	7	6	12	2.6
ن العينة	68	100	62	100	53	100	183	100

في قضية "الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية"، يوضح الجدول السابق عللت البرامج سبب ذلك إلى "غياب وضعف الدور الرقابة للبرلمان على مؤسسات الدولة"

بنسبة 12.5%؛ حيث يرى المراقبون أن أداء البرلمان العراقي لم يكن بالمستوى المطلوب بسبب المهاترات السياسية التي استمرت أربع سنوات والمشاكل بين الكتل السياسية وعدم اتفاقها كانت سبباً في تأخر إقرار القوانين المهمة، وضعف الرقابة مما سهل في نمو الفساد سنويا وخاصة في العقود التجارية، وفي المرتبة الثانية جاء السبب مناصفة بين "الخروقات الدستورية فيما يخص تصدير النفط والاستخراج والعقود" و"الفساد المستشرى فى الإدارات المحلية بالمحافظات والوزارات الكافه" بنسبة 12.5%، ولعل أبرز المواضيع التي تناولت الخروقات الدستورية في تصدير النفط هي قضية تصدري النفط العراقي المنتج في إقليم كردستان العراق للخارج وبدون موافقة الحكومة المركزية، وهذا الموضوع ركزت عليه القناة العراقية، أما الفساد في الإدارات المحلية ووزارات الدولة فهو تحصيل حاصل لحالة الفوضى السياسية في عراق ما بعد 2003؛ حيث تنظر الأحزاب لتلك الوزارات والحكومات على أنها مصدر مهم في تمويلها في ظل غياب الرقابة بكل أشكالها، وثالثاً جاء "افلات المتورطين بالفساد من العدالة" و"التدخلات الحكومية في القضاء والهيئات المستقلة"، وكلاهما حصل على بنسبة 9%، وفي هذه الجزئية ركزت قناة البغدادية نيوز على دعم الحكومة للمدان مشعان الجبوري بدخول انتخابات البرلمانية لعام 2014 بعد اسقاط الاحكام القضائية عنه، كما ركزت أيضاً على قضية إسقاط التهم عن وزير التجارة الاسبق عبد الفلاح السوداني رغم وجود الادلة.

وهذه القضية "الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية". نجد أن السبب الرئيسي في برنامج (بعد التاسعة) كان "الفساد المستشرى فى الإدارات المحلية بالمحافظات والوزارات كافه" بنسبة 16.4%، وحاولت القناة هنا اعطاء صورة تكاد تكون سوداوية عن واقع المؤسسات الحكومية؛ حيث لم تستثنِ اية جهه من الفساد بغض النظر عن الانتماء السياسي للوزير أو المسؤول الذي يشغل الوزارة أو يدير مؤسسه أو دائرة، لكن الحال اختلف بشكل واضح مع برنامج "بعد التاسعة"؛ حيث أشار إلى أن السبب كان "الخروقات الدستورية فيما يخص تصدير النفط والاستخراج والعقود" بنسبة 29.3%، وكما تم الذكر آنفاً تم التركيز على عقود نفط اقليم كردستان، أما (بالحرف الواحد) فقد وجد أن السبب هو "الفوضى السياسية وتأثيرها على الجوانب الاقتصادية" بنسبة 13.6%.

3- أُطر الحلول التي تقترحها البرامج الإخبارية محل الدراسة لمشكلات الفساد

أ- أطر حلول الفساد الإداري والمالي في قضية "المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي"

جدول رقم (19) حلول قضية "المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي

القناة / الحل	البغدادية		العراقية		الرشيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اسناد المهام الوظيفية العليا للكفاءات وأصحاب الضمائر	33	14.1	12	10.6	6	5.1	31	7
الابتعاد عن التسيس الوظيفي وجعل الوظيفة في خدمة الحزب	43	18.3	4	3.5	12	10.2	59	13.2
الحفاظ على استقلالية النزاهه ومنع التأثير السياسي عليها	45	19.2	23	20.3	41	35	109	24.5
الاعتماد على مقاولين من ذوي الخبرة في تنفيذ المشاريع	31	13.2	6	5.3	18	15.3	55	12.3
تحديد اختصاص كل ادارة وكل وزارة بشكل علمي ودقيق	26	11.1	9	8	14	12	49	11
تطوير انظمة الرقابة على نحو مهني ومستقل	17	7.2	44	39	23	19.6	84	19
الاهتمام بوسائل الاعلام في تغيير اتّجاهات الرأي العام	37	15.8	8	7	3	2.5	48	10.8
لم يذكر السبب	2	0.8	7	6.1	-	0	9	2
ن العينة	68	100	62	100	52	100	183	100

يوضح الجدول رقم (19) الحلول المقترحة لقضية "فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي"؛ فقد تباينيت الحلول في القنوات الثلاث؛ فقد توافق برنامجي (استوديو التاسعة) على قناة البغدادية نيوز و(بالحرف الواحد) على قناة الرشيد على "الحفاظ على استقلالية النزاهه ومنع التأثير السياسي عليه" وحصل على نسبة 19.2% في الأول و35% في البرنامج الثاني؛ حيث ركز البرنامجان على التدخلات الحكومية، لكن قناة البغدادية نيوز كانت أكثر تشخيصاً لحل الحفاظ على استقلالية النزاهة؛ واتهمت رئيس الوزراء السابق نوري المالكي

ومعاونيه صراحةً بالسيطرة على هيئة النزاهه وأشارت في أكثر من حلقة إلى أن "المالكي يسيطر على هيئة النزاهة بقبضة يده، وموظفو الهيئة يعملون لديه، وليس في مؤسسة مستقلة، كما ينص الدستور"، وفيما يخص برنامج (بعد التاسعة) على قناة العراقية، فقد طرح البرنامج مزيدا من الحلول للقضايا وجاء في مقدمتها "تطوير انظمة الرقابة على نحو يجعل هدفها الأساسي إجراء تقييم موضوعي لمستويات الاداء" وبنسبة (39%)؛ حيث ركزت القناة من خلال المراقبين على ما اسمته ضعف البرلمان في تنفيذ مهامة التشريعية والرقابية.

ب- أُطر فئة حلول الفساد الإداري والمالي في قضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014"

جدول رقم (20) حلول قضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014".

القناة / الحل	البغدادية		العراقية		الرشيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الالتزام الأخلاقي في التنافس الانتخابي بين الكتل	41	19.3	5	6.3	11	36.6	57	17.7
الحفاظ على استقلال مفوضية الانتخابات كهيئة مستقلة	55	25.9	1	1.2	4	13.3	60	18.6
الحد من استغلال المال السياسي وموارد الدولة	31	14.6	21	26.5	9	30	61	19
حرية الصحافة والرأي والتعبير كأداة للرقابة	43	20.2	6	7.6	2	6.6	51	15.8
توفيرفرصة للأحزاب والقوائم الصغيرة في الانتخابات	16	7.5	11	14	-	0	27	8.5
الاسراع في تشريع قانون الأحزاب السياسية.	26	12.2	34	43	4	13.3	64	20
لم يذكر السبب	-	0	1	1.2	-	0	1	0.4
ن العينة	68	100	62	100	53	100	183	100

يوضح **جدول رقم (33)** الحلول المقترحة لقضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014" ويأتي في مقدمة الحلول على برنامج استوديو التاسعة (قناة

البغدادية نيوز) "المحافظة على مفوضية العليا المستقلة للانتخابات كهيئة مهنية مستقلة" بنسبة 25.9%، وتحل بقية الحلول بنسب متفاوته، إما في برنامج (بعد التاسعة) على قناة العراقية، فيأتي "الإسراع في تشريع قانون الأحزاب السياسية" بنسبة 36.6% في مقدمة الحلول المقترحة، وفي برنامج "بالحرف الواحد" على قناة الرشيد؛ فقد جاء "التوقيع على ميثاق شرف للالتزام بالاخلاقي في التنافس الانتخابي وبالثوابت والمكتسبات" بنسبة 43%؛ حيث حاولت القناة البحث عن ارضية مشتركة لتخفيف حدة الصراع الانتخابي بين الكتل.

ج- فئة حلول الفساد الإداري والمالي في قضية "عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية"

جدول رقم (21) حلول قضية " عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية

القناة / الحل	البغدادية		العراقية		الرشيد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
البحث عن الحلول دستورية في قضية عقود النفط في الأقليم	23	16	33	26	21	24.4	77	21.5
تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي وتوفير الحياة الكريمة	21	14.5	5	4	4	4.6	30	8.4
رفض تحويل حالات القبض على الفاسدين إلى صراع سياسي	6	4.1	26	20.4	5	5.8	37	10.3
نشر سياسات وبرامج اجهزة الدولة بصورة شفافة للجميع	31	21.5	8	6.2	15	17.4	54	15.1
تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	32	22.2	22	17.3	13	15	67	18.7
تفعيل الجوانب الروحية والدينية التي تشجع على الاستقامة والسلوك الجيد	3	2	17	13.3	19	22	39	11
تركيز الاهتمام على العامل البشري كون المواطن هو الغاية	24	16.6	16	13	9	10.4	49	13.7
لم يذكر السبب	4	2.7	0	0	0	0	4	1.1
المجموع	68	100	62	100	53	100	183	100

يشير **الجدول رقم (21)** الحلول المقترحة للقضية، ويأتي في مقدمة الحلول في برنامجي بعد التاسعة وبالحرف الواحد "البحث عن الحلول القانونية والدستورية في حل قضية عقود النفط في الأقليم" بنسبة 26% و24.4% وتحل بقية الحلول بنسب متفاوته، وفي برنامج (استوديو التاسعة) جاء "تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد" في مقدمة الحلول المقرحة وبنسبة 22.2%؛ حيث ركز البرنامج على دور وسائل الإعلام في مكافحة الارهاب معللة سبب إغلاق مكاتبها في العراق إلى دورها في كشف ملفات الفساد.

ومن الجدواول السابقة تتضح إجابة التساؤل الرابع؛ حيث تنوعت الحلول المقترحة للتعامل مع قضايا الفساد الإداري والمالي في القضايا الثلاث المقدمة، محاولة إيجاد السبل الكفيلة لمكافحة الفساد والحد من نموه، مع التركيز على تفعيل الرقابة، بكل أشكالها والمحافظة على استقلالية الهيئات الرقابية وفي مقدمتها هيئة النزاهه وديوان الرقابة المالية.

ملخص الفصل

استعرض هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة لمحاولة وضع تفسيرات للنتائج التي توصلت لها الدراسة التحليلية مع محاولة الباحث إيجاد تفسيرات للنتائج التي ظهرت، وتبين من خلال تلك النتائج أن الفضائيات العراقية لاتزال بحاجة إلى مزيداً من الأبحاث والدراسات لمعرفة الأساليب الأكثر فاعلية في معالجة قضايا الفساد الإداري والمالي، فمثلاً تبين أن الفضائيات العراقية تعاني من النمطية وغياب الإبداع والتميز لدى العاملين في إعداد وتقديم البرامج التلفزيونية، ودائما ما يلجئ المعدون في المحطات العراقية إلى القوالب النمطية الجاهزة في مشاركة الجمهور، كما أن القنوات الفضائية العراقية لاتزال تتبع طريقة المعالجة التقليدية مع قضايا هامة مثل الفساد الإداري والمالي فلا زال قالبي الحوار والمناقشات هو الشكل الأكثر اتباعاً الذي يدلي فيه الضيوف بالأراء والمعلومات وغابت الأشكال الأكثر حداثة وجاذبية مثل تحقيق.

الفصل الرابع
نتائج الدراسة المسحية على الجمهور العراقي

تمهيد:

يستعرض الباحث في هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية التي استهدفت الجمهور العراقي؛ وذلك للتعرف على الخصائص الأساسية لاستخدامات المبحوثين عينة الدراسة للتلفزيون، وحجم تعرضهم واتجاهاتهم نحو المعالجة الإخبارية لقضايا الفساد الإداري والمالي في البرامج الإخبارية محل الدراسة التحليلية، ومدى معرفتهم لأهمية قضايا الفساد، ومستوى تبنيهم لأطر المعالجة الإخبارية لهذه القضايا، والعوامل الوسيطية التي تؤثر في مستوى تبنيهم لهذه الأطر سواء المتغيرات المتعلقة بتعرض الجمهور لوسائل الإعلام (حجم المشاهدة، مستوى الثقة، مستوى الاعتماد بالقضية، والنقاش حولها) أو المتغيرات الديموغرافية للمبحوثين، وتلا ذلك عرض نتائج الدراسة الميدانية من خلال الإجابة على التساؤلات وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج تساؤلات الدراسة الميدانية

1- ما حجم تعرض المبحوثين للتلفزيون وفضيلاتهم للقنوات التلفزيونية؟

أ- معدل مشاهدة القنوات العراقية

جدول رقم (22) تعرض المبحوثين للفضائيات العراقية

التكرار والنسبة / التعرض	ك	%
دائماً	364	91
أحياناً	35	8.7
نادراً	1	0.3
الاجمالى	400	100

يتضح من الجدول السابق: أن فئة (دائماً) حظيت بأعلى نسبة (91%)، ثم (أحياناً) (8.8%)، وهو ما يعني: أن القنوات التلفزيونية العراقية تلقى اهتماما بنسبة كبيرة من الجمهور العراقي، وهو يدلّ أيضاً على استحواذ تلك القنوات على النسبة العظمى من المصادر الإخبارية، وتبدو أن هذه النسبة مقبولة في ظل تدهور أمني كبير اضطر أهالي بغداد إلى قضاء أغلب الأوقات في المنازل وخاصة في مشاهدة التلفزيون، حتى أن أسواق

العاصمة بغداد تشهد ركوداً ملحوظاً في حركتها التجارية باستثناء تجارة المواد الغذائية، وذلك بسبب تخوف المواطنين من العمليات الإرهابية التي تستهدف الأماكن الحيوية، كالأسواق والمطاعم والمقاهي في المدينة بين فترة وأخرى مما جعل سكان العاصمة يلزمون منازلهم وقضاء الأوقات في مشاهدة التلفزيون؛ حيث يمتلك نحو 98.7% من الأسر العراقية أجهزة التلفزيون في عموم المحافظات بحسب أحصاء المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012.

ويُستنتج أيضاً من النتائج السابقة أن أفراد العينة يقبلون على مشاهدة القنوات الفضائية العراقية بشكل دائم، ويرجع الباحث ذلك إلى تنوع ما تقدمه تلك القنوات من أشكال برامجية تلفزيونية متمثلة في الأشكال الإخبارية والحوارية والدرامية وغيرها من الأشكال التي تناسب جميع فئات ومكونات الشعب العراق، كما توجد قنوات عراقية متخصصة فيما تقدمه من أشكال برامجية فنجد قنوات تقدم الأشكال الإخبارية، وأخرى تقدم الأشكال الدرامية، وأخرى رياضية، كما تتميز تلك القنوات بأن لديها إمكانيات مادية هائلة كونها في الغالب تنتمي لأحزاب وتيارات سياسية مشاركة في الحكومة وهذا ما يفر لها موارد مالية كبيرة، إضافة إلى أنها استطاعت من خلال تلك الموارد المالية استقطاب كوادر بشرية عربية وأجنبية تساعد على الإنتاج والإخراج بشكل متميز كما تلاحق الحدث فور حدوثه لانتشار مراسليها ومندوبيها في أماكن متفرقة من العراق والعالم.

ب- حجم التعرض للتلفزيون:

جدول رقم (23) حجم تعرض المبحوثين للتلفزيون

التكرار والنسبة / معدل التعرض	ك	%
يومياً	290	72.5
من 6 أيام	63	15.8
من 4- 5 أيام	30	7.5
من 2 – 3 أيام	10	2.5
يوماً واحداً	7	1.7
الإجمالي	400	100

تشير النتائج الجدول: أن مجتمع الدراسة تمثل فيما يشاهدون التلفزيون، ومن ثم، فإن المبحوثين يشاهدونه (بنسبة 100%) وتشير البيانات إلى أن غالبية المبحوثين يشاهدون التلفزيون يومياً بنسبة (72.5%)، وأن (15.8%) يشاهدون التلفزيون ستة أيام في الأسبوع، وهو ما يشير إلى أن مشاهدة الجمهور تعد عادة شبه يومية في حياة الجمهور العراقي.

ويستنتج الباحث أن أحد أهم أسباب الارتفاع في نسبة المشاهدة للتلفزيون في العراق يرجع إلى الأزمات المتلاحقة التي تتعرض لها المنطقة بعد الثورات التي شهدتها، إضافة إلى الأوضاع غير المستقرة التي يمر بها العراق.

جدول رقم (24) كثافة تعرض المبحوثين للتلفزيون

التكرار والنسبة / كثافة التعرض	ك	%
من 3 ساعات إلى4 ساعات	256	64
من ساعة إلى 2 ساعتين	82	20.5
ساعات فأكثر	62	15.5
الإجمالي	400	100

تبين من الجدول: أن عدد ساعات هذه المشاهدة يأتي في الفئة الوسطى؛ حيث تتراوح ما بين 3 ساعات إلى4 ساعات بنسبة 64%، حسب ما تشير إليه بيانات الجدول رقم (36)، وجاء ثانياً فئة من (ساعة إلى 2 ساعة بنسبة (20.5%).

ويستنتج الباحث من تلك النتائج أن أفراد العينة يواظبون على مشاهدة القنوات التلفزيونية العراقية بصفة عامة من (3 إلى 4 ساعات) يومياً وهذه النتيجة تؤكد مدى ارتباط أفراد العينة بمشاهدة القنوات الفضائية العراقية، ويرجع الباحث السبب إلى أن العام 2014 كان الأشد ضراوة في الاعتداءات الإرهابية فالشهور الستة الأولى منه كانت الأكثر دموية فى العراق منذ سنوات عام 2003، فقد وصلت حصيلة الضحايا منذ شهر يناير/كانون الثاني (2014) حتى منتصف شهر يوليو/تموز من العام نفسه إلى 5500

قتيل من المدنيين[1]، وهي الفترة التي بدأ فيها تنظيم داعش أعماله العسكرية ضد العراق فى يناير/كانون الثاني (2014)، ثم سيطرته على محافظتي نينوى والأنبار وأجزاء من محافظتي ديالى وكركوك منتصف شهر يونيو/حزيران من العام نفسه، وأخذ عدد الضحايا بين المدنيين العراقيين فى التصاعد ليصل إلى نحو 5500 قتيل و11665 مصاباً، وأكثر من 1.2 مليون مواطن هُجروا من منازلهم.

إن تلك الأحداث المتسارعة أدت إلى زيادة التعرض لوسائل الإعلام وخاصة التلفزيون؛ لأن دور وسائل الإعلام وقت الأزمات والصراعات أكثر من دورها في وقت السلم؛ حيث تتسق معايير الحرب والصراع مع المعايير المهنية الإعلامية أكثر من السلام، فالحرب توفر الصور المرئية للحدث، والارتباط بالبطولة والصراع؛ حيث تركز على العواطف أكثر من العقل في جميع القيم الإخبارية، مثل: الحالية، والغرابة، والصراع، والشخصية، والنتائج المترتبة على الأحداث والأزمات[2].

كما أن الباحث يرى أن تلك النتيجة تؤكد مدى ارتباط افراد العينة بمشاهدة القنوات الفضائية العراقية، وأن السبب في ذلك لما تتسم له هذه القنوات من وسائل جذب مختلفة منها تناولها للموضوعات اليومية التي تهم الجمهور العراقي وتلبي احتياجاته اليومية لذلك تكون وسيلة جذب يومياً، وأن التلفزيون في العراق لازال يتصدر وسائل الإعلام الأكثر مشاهدة رغم التطور التكنولوجي ودخول الإعلام الجديد.

---

(1) تم البدء في التطبيق وجمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية في الفترة من (5/16/ 2014 وحتى 2014/7/2)، وهي نفس الفترة التي شهدت بدء سيطرت تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء كبيرة من العراق.

(1) حنان أحمد سليم، اتجاهات النخبة الألمانية نحو إدارة القنوات الإخبارية الأجنبية للأزمات العربية، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، العدد 30، إبريل - يونيه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2008، ص 11.

ج- تفضيلات المبحوثين للقنوات التلفزيونية العراقية:

جدول رقم (25) تعرض المبحوثين للقنوات التلفزيونية العراقية (*)

درجة الموافقة	درجة المشاهدة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	دائما		احيانا		نادرا				
	ك	%	ك	%	ك	%			
قناة العراقية	275	68.7	56	14	69	17.3	2.52	0.77	83.8
قناة البغدادية نيوز	264	66	70	17.5	66	16.5	2.50	0.76	83.2
قناة الشرقية نيوز	124	31	173	43.3	103	25.7	2.05	0.75	68.4
قناة بغداد	58	14.5	301	75.3	41	10.2	2.04	0.50	68.1
قناة دجلة	85	21.2	198	49.5	117	29.3	1.92	0.71	64.0
قناة الفرات	51	12.7	248	62	101	25.3	1.88	0.60	62.5
قناة السومرية	32	8	250	62.5	118	29.5	1.79	0.57	59.5
قناة الإتجاه	83	20.7	64	16	253	63.3	1.58	0.81	52.5
قناة الحرية	72	18	43	10.7	285	71.3	1.47	0.78	48.9
قناة الفيحاء	57	14.2	71	17.8	272	68	1.46	0.73	48.8
قناة الرشيد	69	17.3	43	10.7	288	72	1.45	0.77	48.4
قناة آفاق	64	16	46	11.5	290	72.5	1.44	0.75	47.8
قناة الرافدين	53	13.2	46	11.5	301	75.3	1.38	0.71	46.0
قناة اسيا	43	10.8	63	15.7	264	73.5	1.37	0.67	45.8
قناة العهد	2	0.5	102	25.5	296	74	1.27	0.45	42.2
جملة من سئلوا	400								

تشير بيانات الجدول إلى أن تصدر قنوات (العراقية – البغدادية نيوز - الشرقية) كأهم قنوات فضائية عراقية يشاهدها المبحوثون من خلال البرامج الإخبارية، ويرجع ذلك إلى قدم هذه القنوات محلياً وتاريخها الواضح في مجال الأخبار والبرامج المحلية؛ فقناة العراقية هي قناة الدولة الرسمية،

(*) النسب في الشكل إلى مجموع العينة (400)

وقناتي البغدادية نيوز والشرقية هما من اوائل القنوات العراقية الخاصة التي أُنْشئت في العراق؛ حيث بدأتا البث في العام 2004.

وأوضح الجدول أن قناة العراقية (التلفزيون الرسمي) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (83.8%) من بين القنوات التلفزيونية العراقية الفضائية التي يشاهدها المبحوثون، تليها مباشرة قناة البغدادية نيوز (قناة خاصة)، بفارق ضئيل بنسبة (83.2%)، ثم في المرتبة الثالثة قناة الشرقية (قناة خاصة) وبعدها في المرتبة الرابعة قناة بغداد (الحزب الاسلامي العراقي)، وفي المرتبة الخامسة جاءت قناة دجلة (كتلة الحل النيابية)، بينما تأتي قناة الفرات (حزب المجلس الإعلى العراقي الاسلامي) في المرتبة السادسة قناة السومرية (قناة خاصة).

2- حجم تعرض المبحوثين وتفضيلاتهم للبرامج الإخبارية:

جدول رقم (26) حجم التعرض للبرامج الإخبارية بالقنوات الفضائية العراقية

التكرار والنسبة	ك	%
يومياً	267	66.8
6 أيام	90	22.4
من 4- 5 أيام	27	6.8
يوماً واحداً	11	2.7
من 2 – 3	5	1.3
الإجمالى	400	100

تبين من الجدول / الشكل السابقين: أن جميع المبحوثين بعينة الدراسة يشاهدون البرامج الإخبارية في القنوات العراقية أيضاً بنسبة (100%)، وبحسب ما تشير بيانات الجدول رقم (38) فإن (66.8%) من المبحوثين يشاهدون البرامج الإخبارية بشكل يومي، بينما يشاهد (22.5%) بمعدل ستة أيام، وهي نسبة مقبولة؛ حيث تم توزيع استمارات الاستبيان في الفترة (2014/5/16 وحتى 2014/7/2) وهي الفترة التي شهد فيها العراق وضعاً أمنياً متدهوراً دفع برئيس الحكومة السابق نوري المالكي في (2014/6/10) إلى إعلان حالة التأهب القصوى في البلاد، وذلك بعد سيطرة مسلحين من تنظيم "داعش" على محافظة نينوى بالكامل،

وتقدمهم نحو صلاح الدين وديالى، وسيطرتهم على بعض المحافظتين قبل أن تتمكن القوات العراقية من استعادة العديد من تلك المناطق، في حين تستمر العمليات العسكرية في الأنبار لمواجهة التنظيم[1]، وهذا ما يؤكد أن في أوقات الأزمات يسعى الأفراد لوسائل الإعلام لمعرفة ماذا حدث وماذا يحدث؛ وما المتوقع حدوثه في المرحلة القادمة من الأزمة؟ وذلك بهدف تحديد الدور المطلوب منهم لمواجهة الأزمة والأدوار المطلوبة من غيرهم من أفراد المجتمع لتجاوز الأزمة[2].

3- حجم تعرض المبحوثين وتفضيلاتهم للبرامج الإخبارية

جدول رقم (27) حجم تعرض المبحوثين للبرامج الإخبارية المذاعة بالفضائيات العراقية

درجة المشاهدة / اسم البرنامج	درجة المشاهدة: دائما		احيانا		نادرا		المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%			
استوديو التاسعة	187	46.8	71	17.8	142	35.4	2.11	0.90	70.4
قضية رأي عام	98	24.5	85	21.2	217	54.3	1.70	0.84	56.8
بعد التاسعة	76	19	109	27.2	215	53.8	1.65	0.78	55.1
بالحرف الواحد	86	21.4	81	20.3	233	58.3	1.63	0.81	54.4
المدفع	62	15.5	48	12	290	72.5	1.43	0.75	47.7
خفايا معلنة	2	0.5	143	35.7	255	63.8	1.37	0.49	45.6
بالمباشر	8	2	108	27	284	71	1.31	0.50	43.7
حديث اليوم	16	4	91	22.7	293	73.3	1.31	0.54	43.6
حديث الوطن	6	1.5	94	23.5	300	75	1.27	0.47	42.2
بصراحة	2	0.5	90	22.5	308	77	1.24	0.44	41.2
فضاء الحرية	6	1.4	53	13.3	341	85.3	1.16	0.41	38.8
جملة من سئلوا	400								

(1) قالت نائبة رئيس مفوضية حقوق الانسان فلافيا بانسيري Flavia Pansieri (2014/9/25) أن "الوضع في العراق مستمر بالتدهور"، مبينة ان "ما لا يقل عن 8493 مدني يعتقد بانهم قد قتلوا جراء المعارك في العراق خلال هذا العام، نصفهم قتل خلال الفترة الممتدة من بداية شهر حزيران(يونيو) الى نهاية اب (اغسطس). وحذرت بانسيري من "أن الرقم الحقيقي للخسائر ربما يكون أكبر بكثير"، يمكن الاطلاع على تفاصل الخبر على الرابط التالي http://www.nytimes.com/2014/09/26/world/middleeast/womens-rights-activist-executed-by-islamic-state-in-iraq.html?_r=1 تاريخ البحث 2014/9/25.

(2) نجوى عبد السلام فهمي، **مرجع سابق**، ص 6.

وكما يشير الجدول رقم (39): يأتي برنامج **استوديو التاسعة** في مقدمة البرامج الإخبارية التي يشاهدها المبحوثون بنسبة (70.4%)، يليه برنامج **قضية رأي عام** بنسبة (56.8%)، ثم بفارق ضئيل برنامج **ما بعد التاسعة** (55.1%)، ثم جاء رابعاً برنامج **بالحرف الواحد** بنسبة (54.4%)، ثم برنامج "**المدفع**" بنسبة (47.7%)، بينما تأتي برامج "خفايا معلنة" (45.6%)، بالمباشر (43.7%)، "حديث اليوم" (43.6%)، "حديث الوطن" (42.2%)، "بصراحة" (41.2%)، " فضاء الحرية " (38.8%).

ويرى الباحث أن جرأة طرح القضايا المتعلقة بالفساد وتقديمها في برنامج أستوديو التاسعة، فضلاً عن الإمكانات التي يتمتع بها مقدم البرنامج والمامه بالقضايا المطروحة جعلت من البرنامج المشاهد الأول من بين البرامج الاخبارية السياسية، إضافة للإعداد الجيد، واستخدام الأساليب الفنية المناسبة في جذب المشاهد.

4- دوافع تعرض المبحوثين للبرامج الإخبارية:

جدول رقم (28) أسباب مشاهدة المبحوثين للبرامج الإخبارية في الفضائيات العراقية

التكرار والنسبة / دوافع المشاهدة	ك	%
لأشارك العراقيين مشاكلهم وهمومهم بشأن الفساد الإداري والمالي	262	65.5
لاكتساب معلومات عن قضايا الفساد الإداري والمالي العراق	252	63
للحصول على معلومات تفيدني في النقاش والحديث عن الفساد الإداري والمالي	225	56.3
لأكتساب معلومات عن قضايا ومشكلات الفساد الإداري والمالي في العالم	224	56
لمعرفة آراء المسؤولين والمختصين عن قضايا الفساد الإداري والمالي لفهمها وتكوين وتدعيم آرائي الشخصية حولها	215	53.8
لاكتساب معلومات عن قضايا ومشكلات الفساد الإداري والمالي في الدول الإقليمية والعربية	214	53.5
لأشارك الناس في الدول العربية والاقليمية وباقي دول العالم مشاكلهم وهمومهم حول الفساد الإداري والمالي	149	37.3
جملة من سئلوا	400	

تشير بيانات الجدول رقم (28) إلى أهمية برامج الفساد في حياة العراقيين؛ حيث إن من أهم أسباب متابعتهم لها هي "**لأشارك العراقيين مشاكلهم وهمومهم بشأن الفساد الإداري والمالي**" بنسبة (65.5%) وثانياً جاء "**لأكتساب معلومات عن قضايا الفساد الإداري والمالي العراق**" بنسبة (63%)، كما تشكل برامج الفساد دافعاً "**لاكتسابي معلومات أستخدمها في النقاش والحديث مع الآخرين حول الفساد الإداري والمالي**" بنسبة (62.8%)، وجاء في المرتبة الأخيرة الدافع "**لأشارك الناس في الدول العربية والإقليمية وباقي دول العالم مشاكلهم وهمومهم حول الفساد الإداري والمالي**" بنسبة (37.3%).

وبالنظر إلى الدوافع الأولى التي تقدمت قائمة الأسباب، نلاحظ أن المبحوثين اختاروا الدوافع التي تمس حياتهم اليومية كون الجمهور العادي هو الخاسر الأول من هذا الوباء؛ فالمواطن هو أكثر من يتحمل تكلفة الفساد؛ لذا تقدمت الدوافع التي تمس حياتهم، فيما تراجعت الدوافع التي تتعلق بالدول العربية والإقليمية والدولية.

وتظهر هذه الأسباب أهمية البرامج الإخبارية المقدمة في الفضائيات العراقية خاصة التي تتناول قضايا الفساد الإداري والمالي التي تساعدهم على فهم القضايا المتعلقة بالفساد، وتشرح لهم الأسباب والحلول التي تفيدهم في حياتهم العملية وسلوكياتهم اليومية.

5- فعّالية القنوات الفضائية والوسائل الإعلامية في إمداد الجمهور بالمعلومات بشأن قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق

جدول رقم (29) فعالية قدرة وسائل الإعلام في إمداد الجمهور بالمعلومات بشأن قضايا الفساد الإداري والمالي

مستوى المعلومات / وسائل الإعلام	مستوى المعلومات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	متعمق		متوسط		محدود				
	ك	%	ك	%	ك	%			
الفضائيات العراقية الخاصة	297	74.3	26	6.4	77	19.3	2.55	0.80	85
الفضائيات العراقية الحزبية	67	16.8	278	69.5	55	13.7	2.03	0.55	67.7
الصحف الإلكترونية	135	33.7	136	34	129	32.3	2.02	0.81	67.2
الانترنت	80	20	243	60.7	77	19.3	2.01	0.63	66.9
الفضائيات الدولية باللغة العربية	73	18.3	250	62.4	77	19.3	1.99	0.61	66.3
الإذاعات العراقية	123	30.7	148	37	129	32.3	1.99	0.79	66.2
الصحف العراقية الخاصة	119	29.7	153	38.3	128	32	1.98	0.79	65.9
المجلات العربية	125	31.2	136	34	139	34.8	1.97	0.81	65.5
الفضائيات الدولية باللغات الأجنبية	58	14.3	268	67.2	74	18.5	1.96	0.57	65.3
الفضائيات العربية	57	14.3	265	66.3	78	19.4	1.95	0.58	64.9
المجلات العراقية	94	23.4	189	47.3	117	29.3	1.94	0.72	64.8
التلفزيون العراقي (الرسمي)	53	13.3	265	66.3	82	20.4	1.93	0.58	64.3
الإذاعات الدولية	98	24.5	176	44	126	31.5	1.93	0.75	64.3

باللغة العربية									
الصحف العراقية الرسمية	89	22.3	191	47.8	120	30	1.92	0.72	64.1
المجلات الأجنبية	96	24	169	42.3	135	33.7	1.9	0.75	63.4
الصحف العراقية الحزبية	81	20.3	165	41.3	154	38.4	1.82	0.75	60.6
الصحف الأجنبية	86	21.5	148	37	166	41.5	1.8	0.77	60
جملة من سئلوا	**400**								

تشير البيانات إلى أن "**الفضائيات العراقية الخاصة**" بنسبة (85%) جاءت في مقدمة وسائل الإعلام التي يعتمد عليها المبحوثون في استقاء المعلومات والأخبار عن المشكلات المثارة، و"**الفضائيات العراقية الحزبية**" بنسبة (67.7%)، وفي المرتبة الثالثة "**الصحف الإلكترونية**" بنسبة (67.2%)، و "**الصحف الاجنبية**" بنسبة (60%) في المرتبة الأخيرة.

وهذه النتيجة تكاد تكون منطقية ومقبولة؛ حيث إن القنوات العراقية الخاصة تمتلك هامش أكبر من حرية التعبير وطرح القضايا والمشاكل التي تشغل اهتمام المشاهد العراقي، فقد أدت القنوات التلفزيونية الخاصة في العراق دور كبير في إشغال المظاهرات الجماهيرية التي شهدتها العاصمة بغداد والمدن العراقية الأخرى، في الفترة من 2011 وإلى 2013)؛ للمطالبة بإلغاء الرواتب التقاعدية للنواب وأعضاء مجالس المحافظات وأصحاب الدرجات الخاصة[1]، وهذا ما تحقق حينما ألغت المحكمة الاتحادية الرواتب التقاعدية لأعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات وأصحاب الدرجات الخاصة.

حيث استطاعت هذه البرامج أن تشكل اتجاهات الرأي العام وتفضح الفساد من خلال برامج "استوديو التاسعة، المدفع، قضية رأي عام، خفايا معلنة، حديث اليوم، حديث الوطن ... إلخ"

(1) يمكن الإطلاع على قرار المحكمة الاتحادية العراقية العليا الخاص بإلغاء مخصصات كبار المسؤولين في الدولة العراقية على الرابط التالي http://www.iraqja.iq/krarat/1/2014/36_fed_2014.pdf

6- درجة ثقة الجمهور في مصداقية وسائل الإعلام كمصدر للحصول على المعلومات حول الفساد الإداري والمالي في العراق

جدول رقم (30) مصداقية وسائل الإعلام لدى المبحوثين محل الدراسة

مستوى المصداقة / وسائل الإعلام	درجة المصداقية: عالية		متوسطة		منخفضة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%			
الفضائيات العراقية الخاصة	285	71.3	47	11.7	68	17	2.54	0.77	84.8
الصحف الأجنبية	264	66	58	14.5	78	19.5	2.47	0.80	82.2
المجلات الأجنبية	195	48.7	112	28	93	23.3	2.26	0.81	75.2
الفضائيات الدولية باللغة العربية	129	32.3	192	48	79	19.7	2.13	0.71	70.8
الفضائيات الدولية باللغات الأجنبية	120	30	196	49	84	21	2.09	0.71	69.7
الصحف الإلكترونية	117	29.3	195	48.7	88	22	2.07	0.71	69.1
الصحف العراقية الخاصة	132	33	163	40.7	105	26.3	2.07	0.77	68.9
الإذاعات الدولية باللغة العربية	104	26	174	43.5	122	30.5	1.96	0.75	65.2
الإذاعات العراقية	101	25.3	175	43.7	124	31	1.94	0.75	64.8
المجلات العراقية	100	25	178	44.5	122	30.5	1.95	0.74	64.8
المجلات العربية	97	24.3	177	44.3	126	31.4	1.93	0.74	64.3
التلفزيون العراقي (الرسمي)	75	18.8	194	48.4	131	32.8	1.86	0.70	62.0
الفضائيات العربية	81	20.3	174	43.4	145	36.3	1.84	0.74	61.3
الصحف العراقية الخاصة	78	19.5	157	39.2	165	41.3	1.78	0.75	59.4
الصحف العراقية الرسمية	58	14.4	183	45.8	159	39.8	1.75	0.69	58.3
الفضائيات العراقية الحزبية	56	14	90	22.5	254	63.5	1.51	0.73	50.2
الإنترنيت	38	9.5	114	28.5	248	62	1.48	0.66	49.2
جملة من سئلوا	400								

تشير بيانات الجدول السابق الخاص بوسائل الإعلام التي يثق فيها المبحوثون كمصدر للمعلومات والأخبار، إلى أن "**الفضائيات العراقية الخاصة**" بنسبة (84.8%) في مقدمة وسائل الإعلام التي تتمتع بالمصداقية من قبل المبحوثين، وتعد مصدراً موثوقاً به للمعلومات والأخبار عن قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق، يليها "**الصحف الإجنبية**" بنسبة (82.2%)، ثم "**المجلات الإجنبية**" بنسبة (75.2%).

ورغم أن أغلب العراقيين لم يجيدوا اللغة الانجليزية، إلا أنهم يثقون بالأخبار التي يكون مصدرها أجنبياً أكثر من المصادر العربية والمحلية، والسبب في رأي الباحث الاتهامات الرسمية والشعبية المستمرة للإعلام في العراق؛ فغالباً ما يعاب عن الإعلام بانه أدوات سياسية بامتياز وفقد الكثير من مهمته كونه سلطة رابعة ترصد المشاكل والسلبيات بعين النقد البناء، وهذا ما يخلق حالة من الفوضى الإعلامية، فوضى بدأت حتى قبل احتلال العراق في 2003، تحول إلى إعلام سلطات؛ فالحزب سلطة، والمال سلطة، وضاعت بينهما سلطة الوطن، ويبدو أن هذه النتائج كانت متوقعة، وأن القائمين على وسائل الإعلام العراقية يعرفون ذلك منذ زمن طويل، ولم يُتخذ شيئاً حيال تطوير قدرات تلك الوسائل بما يجعلها تقترب من المواطن، والتعرف ما يريد والعمل على تزويده به بموضوعية ترقى إلى المنطق والتفكير العقلاني؛ لأنها لا تبني ممارستها الإعلامية على ماذا يريد الجمهور، وإنما لها حسابات أخرى غير واقعية وغير عملية وغير تنموية، كما تشير تلك النتيجة إلى ضرورة مراجعة الوسائل الإعلامية سياستها، وأن تقترب من الجمهور الذي ابتعد عنها.

لذا فالباحث لاحظ من خلال العينة التحليلية تركيز القنوات العراقية على ذكر المصدر أن كان أجنبياً لغرض إعطاء مزيد من المصداقية؛ لأن القائمين على تلك القنوات يدركون ذلك. وهنا لابد من القول إن الإعلام العراقي بشقيه الرسمى والخاص مر خلال السنوات التي تلت العام 2003، بفترة من التخبط والارتجال والعشوائية، وافتقاد المهنية، وسقط فى التحيز والإثارة الممنهجة، مما انعكس بالسلب على الشارع العراقي، وما شهده من فوضى وعشوائية وإضرار بالمصالح الوطنية فى الفترة الماضية.

والملاحظ أن هذه المشكلة لا تنحصر في العراق وحسب، فقد قال 75.5% من استبيان أجرته "**وزارة الخارجية السعودية**"[1] بشأن مصداقية الإعلام السعودي إنهم يبحثون

---

(1) رانيا القرعاوي، استطلاع للرأي يكشف افتقاد وسائل الإعلام السعودية المحلية المصداقية، متاح على الإنترنيت http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/621.htm، تاريخ البحث 2014/10/19.

عن المعلومات المحلية من مصدر إخباري أجنبي، فيما يتلقاها 15.5% في المائة من مصدر حكومي سعودي، بينما قال 9.1% في المائة إنهم يحصلون على هذه المعلومات من مصدر إخباري سعودي.

كما أن النتيجة تظهر تراجع كبير لمستوى المصداقية للإعلام العربي لدى الجمهور العراقي، وهذا النتيجة متوقعة وخاصة في موضوع الفضائيات العربية؛ حيث إن أغلب الفضائيات العربية المشاهدة في العراق هي الفضائيات الخليجي (العربية، سكاي نيوز العربية، الجزيرة) وهذه القنوات متهمة في العراق بالتدخل في الصراع الطائفي في العراق؛ بحجة طائفة على حساب طائفة أخرى لذا فهي غالباً ما ينظر إليها بعين الريبة والشك عند تغطية الأحداث العراقية.

ورغم النتائج السابقة غير المتوقعة، إلا أنه يتضح مدى وعي الجمهور العراقي وثقافته، وأنه أصبح على دراية بالمضامين المقدمة في تلك الوسائل الإعلامية، ويتفاعل معها في حياته المعاصرة، وبينت النتائج كذلك أن الوسائل الإعلامية التي يتعرض المبحوثون لها هي الوسائل التي يستفيدون منها ويثقون فيها، وتشير الدراسة أنه كلما زاد تعرض المبحوثين لوسائل معينة زادت درجة ثقتهم فيها.

وتشير هذه النتائج إلى الارتباط الوثيق والمتبادل بين إعتماد الجمهور على وسيلة إعلامية معينة كمصدر لاستقاء المعلومات والأخبار عن القضايا والمشكلات المثار ومدى ثقته أو درجة مصداقيتها لديه، بمعنى: أن الجمهور عندما يعتمد على وسيلة ما للحصول على المعلومات فإن هذا السلوك يعني تمتُّع هذه الوسيلة بدرجة عالية من الثقة والمصداقية لدى هذا الجمهور، والعكس صحيح.

ومع أن المبحوثين يعتمدون بدرجة ليست قليلة على وسائل الإعلام لتكوين معارفهم وآرائهم بشأن الفساد، إلا أنهم إجمالاً غير رضين عن الطريقة التي تغطي بها وسائل الإعلام قضايا الفساد؛ فالصحف الرسمية والحكومية تنشر تغطيات للفساد تقل عما حدث فعلاً في الواقع، وما تنشره الصحف الحزبية ينطوي على مبالغة كبيرة وتضخيم، أما الصحف الخاصة فهي تبدو أفضل حالاً من النوعين الآخرين من الصحف، ولكنها مازالت بعيدة عما يعتبره الجمهور تغطية موضوعية دقيقة.

والملفت للانتباه هنا هو تراجع ثقة المبحوثين بالتلفزيون العراقي الرسمي، ويبدو أن أحد الأسباب لذلك هي الاتهامات والتصريحات المتكررة للتلفزيون الرسمي من قبل عدد من النواب وأعضاء الأحزاب في العراق خلال الأشهر التي سبقت الانتخابات الأخيرة (2014/4/30) والتي

أثرت بشكل أو بآخر على وجهات نظر الجمهور؛ فغالباً ما يواجه التلفزيون العراقي اتهامات بالتبعية للسلطة التنفيذية؛ وليس ذلك بجديد؛ بل أن تلك الاتهامات قد صدرت منذ تأسيس تلفزيون العراق (1956/5/2)، إذ كان التلفزيون في العراق، وكما هو الحال في دول عدة يسير جنباً إلى جنب مع السلطة السياسية، والتي دائماً ما تنظر إليه بعده إحدى الوسائل الفعالة التي يمكن لها أن تستغلها خير استغلال لتبرير سياساتها وخلق التأييد لها إلى جانب الأهداف السياسية الأخرى، وفي مختلف المجالات التي تكون الحكومات طرفاً فيها من السياسة والرياضة والاقتصاد والقطاعات الأخرى[1].

ويرى الباحث أن مصداقية وسائل الإعلام هي نتاج لمجموعة من الآليات التي تعمل معاً للوصول لثقة الجمهور وتتنوع هذه الآليات ما بين الحيادية والموضوعية وعرض جميع جوانب الموضوع وكفاءة القائم بالاتصال، فكلما شعر الجمهور أن وسائل الإعلام أمينة فيما تقدمه له من أحداث وتلتزم بالمعايير المهنية زادت تقييماته لمصداقية تلك الوسائل.

أي أن المصداقية تعني درجة الثقة التي يوليها الأفراد للمعلومات الواردة إليهم عبر وسائل الإعلام وإدراكهم بأن هذه المعلومات هي انعكاس حقيقي للأحداث التي يتم تقديمها.

وهذا ما أكدت عليه دراسة خالد صلاح الدين[2] والتي أشارت إلى أن كفاءة القائم بالاتصال والالتزام بالمعايير الأخلاقية في الممارسة المهنية تعد من أهم المعايير التي يستند إليها المبحوثون في تقييم المصداقية الخاصة بوسائل الإعلام.

(1) وسام فاضل راضي 2011، **مرجع سابق**، ص 31.

(2) خالد صلاح الدين " مستويات مصداقية وسائل الإعلام المصرية لدى الجمهور، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** العدد 26، يناير – مارس، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2006، ص 127.

7- أولويات اهتمام المبحوثين بقضايا الفساد الإداري والمالي المهمة في العراق

جدول رقم (31) ترتيب قضايا الفساد الإداري والمالي من قبل المبحوثين

الترتيب / قضايا الفساد الإداري والمالي	الترتيب الأول	الترتيب الثانى	الترتيب الثالث	الترتيب الرابع	الترتيب الخامس	الوزن المرجح	
						النقاط	النقاط
فساد (النخبة) السياسية العراقية	153	57	64	55	71	1366	22.74
فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي	100	88	66	69	77	1265	21.06
الاستيلاء على العقارات و الاراضى التابعة للدولة	52	109	76	66	97	1153	19.19
الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية	55	73	85	114	73	1123	18.69
التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014	43	75	104	96	82	1101	18.33
مجموع الاوزان						6008	

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن "**فساد (النخبة) السياسية العراقية**" بنسبة (22.74%) تأتي في مقدمة القضايا التي يوليها المبحوثين أهمية عالية، تلتها قضية "**فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي**" بنسبة (21.06%)، ثم "**الاستيلاء على العقارات والأراضى التابعة للدولة**" بنسبة (19.19%) في الترتيب الثالث، ثم "**الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية**" بنسبة (18.69%)، و"**التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014**" بنسبة (18.33%).

ويختلف ترتيب المبحوثين لأولويات قضايا الفساد الإداري والمالي مع ترتيبها في أجندة المضمون الإخباري بالفضائيات العراقية محل الدراسة؛ حيث تصدرت قضية "**فساد (النخبة) السياسية العراقية**" ترتيب أولويات المبحوثين بقضايا الفساد الإداري والمالي، فيما حلت "**فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي**" ثانيا، وقضية "**الاستيلاء على العقارات و الأراضى التابعة للدولة**" جاءت في المرتبة الثالثة، فيما حلت قضيتا،"**الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية**" و"**التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014**" في المرتبتين الرابعة والخامسة.

وإذا أخذنا النتائج الخاصة باعتماد المبحوثين على القنوات التلفزيونية العراقية كمصدر أولي للمعلومات والأخبار، يمكننا القول أن التلفزيون في العراق لايزال دون المستوى المناط به في تحديد أولويات اهتمام المبحوثين بقضايا الفساد الإداري والمالي.

وهنا لا بد من التذكير أن خلال فترة التحليل البرامجي (2013/11/1 وحتى 2014/2/1) شهدت العراق هطول أمطار وبغزارة وخاصة في مدينة بغداد، مما أدى إلى غرق أغلب أحياء المدينة والذي فسر على أنه فساد المؤسسة الحكومية والذي تسبب بعدم وجود الصيانة الدورية لمجاريها، وقدّم هذه المجاري، والتي أصبحت لا تستوعب هذه الكميات من الأمطار، فيما أُجريت الدراسة الميدانية في الفترة من (2014/5/16 وحتى 2014/7/2) وهذا ما جعل هنالك اختلاف بين أجندة التلفزيون وأولويات اهتمام المبحوثين بقضايا الفساد الإداري فيما يخص قضية "**فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي**" التي تراجعت في أوليات المبحوثين، أما قضية "**التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014**" فبرأيي أنها متوقعة؛ لأن الانتخابات أجريت في 2014/4/30، وتم عرض النتائج خلال فترة وجيزة؛ لذا فالاهتمام بهذه القضية تراجع من قبل المبحوثين.

ويختلف ترتيب المبحوثين لأولويات قضايا الفساد الإداري والمالي مع ترتيبها في أجندة المضمون الإخباري بالفضائيات العراقية محل الدراسة ولعل أهم الأسباب برأيي هو تسارع الأحداث في العراق منذ بداية عام 2013؛ حيث شهد العراق اعتصامات ضد سياسات رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في عدة محافظات شمالية ووسطى أعقبها تصعيد واضح لعمليات إرهابية؛ ففي شهر يناير/كانون الثاني من العام 2014 بدأت تطورات أمنية خطيرة تمثلت بسيطرة تنظيم داعش على مدن مهمة من العراق، مثل:

الفلوجة، ثم أعقبها في شهر يونيو/ حزيران من العام نفسه سيطرة داعش على محافظتي نينوى وصلاح الدين وأجزاء واسعة من محافظات ديالى والأنبار وكركوك.

كما شهدت الساحة السياسية تغييرات مهمة تمثل بالانتخابات البرلمانية (2014/4/30) وما تبعها من مفاوضات شاقة لتشكيل حكومة عراقية جديدة بعد تشبث رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بالسلطة رغم معارضة الكتل السياسية والمرجعيات الدينية له؛ لذلك نرى هناك عدم استقرار في الخطط البرامجية، فسيطرة تنظيم (داعش) على مدينة الموصل مركز محافظة نينوى في (العاشر من يونيو/حزيران 2014)، كما امتد نشاطه بعدها إلى محافظات أخرى بينها صلاح الدين وكركوك وديالى وأربيل ودهوك ومناطق قريبة من العاصمة بغداد، مما أدى إلى موجة جديدة من الهجرة في البلاد؛ فهذه الأحداث أجبرت القائمين على الفضائيات العراقية بقطع البرامج الاعتيادية وبث المواد التي تناقش تطورات الأحداث الأمنية، فضلاً عن الأسباب التي أدت إلى أنهيار القوات الأمنية التي تشتمل على نحو (50) ألف مقاتل أمام مجموعة مسلحة.

8- الاتجاهات العامة لدى المبحوثين، نحو القضايا الثلاث محل التحليل:

أ- اتجاهات المبحوثين نحو قضية فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي

جدول رقم (32) اتجاهات المبحوثين نحو قضية فساد المؤسسات الحكومية العراقية

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		محايدة		لا اوفق		لا اوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
قضية سياسية تتمثل بفساد المؤسسة السياسية العراقية الحالية ورجالاتها	92	23	82	20.5	118	29.5	66	16.5	42	10.5	3.29	1.28	65.8
قضية أجتماعية يرجع إلى خلل في الشخص نفسه (الفاسد)	85	21.3	86	21.5	76	19	92	23	61	15.2	3.11	1.38	62.1
قضية تتعلق برغبة المسؤول في كسب المال غير الشرعي	108	27	36	9	66	16.5	149	37.3	41	10.2	3.05	1.40	61.1
قضية ثقافية تتعلق بتدني المستوى التعليمي والثقافي للشعب العراقي	46	11.5	126	31.5	62	15.5	47	11.7	119	29.8	2.83	1.44	56.7
قضية تاريخية كونها تسلسل لفساد المؤسسات العراقية من زمن صدام	69	17.3	70	17.5	71	17.7	53	13.3	137	34.2	2.70	1.51	54.1
جملة من سئلوا	**400**												

تشير بيانات الجدول رقم (32) إلى أن غالبية المبحوثين اعتبروا أن القضية في جوهرها قضية سياسية تتعلق بفساد النخبة السياسية التي تتحمل مسوؤلية تردي الأوضاع الخدمية في العراق وسبب فساد النخبة السياسية جاء لاهتمامها بمصالحها ونفوذها ومكاسبها على حساب الشعب العراقي والتأثير السلبي لذلك على مؤسسات الدولة العراقية، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التحليلية؛ حيث جاء "الفساد السياسي" في المرتبة الأولى بين أنوع القضايا الفرعية المثارة في كل قناة من القنوات محل الدراسة[1]، وهو ما يشير إلى توافق بين أجندة القائمين على القنوات التلفزيونية العراقية واتجاه المبحوثين عن تلك القضايا، وفي المرتبة الثانية احتلت الرؤية "قضية اجتماعية يرجع إلى خلل في الشخص نفسه (الفاسد)" حيث يعُتقد أن الخلل مرتبط بانتشار هذا الوباء في نفسية الكثير من موظفي الدولة العراقية والا ما السبب الذي يجعل موظفاً يستلم راتباً ضخماً لكنه يمارس الفساد، بينما احتلت رؤية الاتجاه الديني والعقائدي في المرتبة الثالثة، والتي اعتبرها المبحوثون "قضية تتعلق برغبة المسؤول في كسب المال غير الشرعي"، فيما حلت في المرتبة الرابعة اتجاه الرؤية "قضية ثقافية تتعلق بتدني المستوى التعليمي والثقافية للشعب العراقي"؛ حيث إن تدني المستوى العلمي والثقافي للعاملين، وخاصة في الجوانب التنظيمية والقيادات الإدارية يجعل الفرد قابلاً للمراسة الفساد، وفي المرتبة الأخيرة، جاءت رؤية الفساد على أنه "قضية تاريخية كونها تسلسل لفساد المؤسسات العراقية من زمن صدام"؛ حيث يرى المبحوثون أن وجود الفساد في العقود الماضي كان الأساس لنموه ونفشيه في الفترة التي لحقت سقوط صدام.

(1) لا حظ جدول رقم (15) بشأن "نوع الفساد المطروح في البرنامج الإخبارية محل الدراسة".

ب- اتجاهات المبحوثين نحو قضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014"

جدول رقم (33) اتجاهات المبحوثين نحو قضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014".

العبارة / درجة الموافقة	موافق بشدة		موافق		محايدة		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
تسلط بعض الأحزاب الحاكمة والكبيرة على العملية السياسية في العراق	88	22	95	23.8	90	22.5	53	13.2	74	18.5	3.18	1.40	63.5
تطورات طبيعية لدولة استبدادية تتحول إلى نظام ديمقراطي تعددي	83	20.8	90	22.5	89	22.3	67	16.8	71	17.8	3.12	1.39	62.4
قضية مالية تتعلق برغبة المرشح في كسب الامتيازات المالية من منصبة	97	24.3	82	20.5	58	14.5	91	22.8	72	18	3.10	1.46	62.1
دخول مبدأ المحاصصة إلى عمل المفوضية الانتخابات	83	20.8	55	13.8	78	19.5	106	26.5	78	19.5	2.94	1.40	58.8
فوضى وانهيار لأسس الدولة الحديثة نتيجة لحداثة التجربة السياسية	68	17	60	15	79	19.8	93	23.3	100	25	2.76	1.42	55.2
جملة من سئلوا	400												

وبالنسبة لقضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014"، أعتبر المبحوثون أن "**تسلط بعض الأحزاب الحاكمة والكبيرة على العملية السياسية في العراق**" السبب الأول وراء بروز هذه القضية؛ إذ غالباً ما تتهم الأحزاب الحاكمة والكبيرة في العراق بالسيطرة على العملية السياسية وتطويعها لصالحها من خلال إصدار القرارات والتشريعات التي تحفظ لها سيطرتها على القرار السياسي العراقي، وفي المرتبة الثانية حلت الرؤية القائلة أن "**تطورات طبيعية لدولة استبدادية تتحول إلى نظام ديمقراطي تعددي**"؛ لهذا فإن تحول النظام السياسي في العراق من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي استوجب التغيير في نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، لكن ما يؤخذ على هذه التعددية أنها جاءت مفرطة وغير محددة، وذلك لغياب الإطار القانوني الذي يحدد وجود الأحزاب وينظم عمليها، بينما أحتلت رؤية الخلافات والصراعات المرتبة الثالثة التي ترى أنها قضية "**قضية مالية تتعلق برغبة المرشح في كسب الامتيازات المالية من منصبة**" حيث أن المصالح الحزبية والشخصية متعددة ولهذا فهي متعارضة وسيحاول كل طرف إضعاف الآخر، وسوف يتربص كل طرف بالآخر، وستحاول بعض الأطراف اتخاذ الموت الجماعي حجة لمواجهة الخصوم، وجاءت رؤية الفساد في الانتخابات باعتبارها نتيجة "**دخول مبدأ المحاصصة إلى عمل المفوضية الانتخابات**"؛ حيث تتهم الكتل السياسية بزج مفوضية الانتخابات في المحاصصة الحزبية وهذا ما يؤثر على استقلاليتها، وفي المرتبة الأخيرة جاءت رؤية "**فوضى وانهيار لأسس الدولة الحديثة نتيجة لحداثة التجربة السياسية**"؛ حيث يرى الكثير من العراقيين أن العدد الكبير للأحزاب السياسية والكتل البرلمانية تسبب في حدوث فوضى داخل العملية السياسية.

ج- اتجاهات المبحوثين نحو قضية "الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية"

جدول رقم (34) اتجاهات المبحوثين نحو قضية الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		محايدة		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
فساد سياسي كون الوزراء وكبار الموظفين هم من أحزاب وكتل سياسية.	100	25	82	20.5	81	20.3	60	15	77	19.2	3.17	1.45	63.40
القائمون على السلطة يمارسون الكذب ولا يراعون مصالح الوطن لكسب المال الحرام	66	16.5	101	25.3	89	22.2	54	13.5	90	22.5	3.00	1.40	59.95
التخبط وقلة خبرة المسؤولين على هذه العقود	76	19	76	19	93	23.2	75	18.8	80	20	2.98	1.39	59.65
الفساد ظاهرة ثقافية واجتماعية متجسدة في المجتمع	74	18.5	81	20.3	57	14.3	111	27.8	77	19.2	2.91	1.41	58.20
فساد تاريخي كونه تسلسل منطقي لبلد اعتاد على ممارسة الفساد.	83	20.8	55	13.7	78	19.5	106	26.5	78	19.5	2.90	1.42	57.95
جملة من سئلوا	400												

اعتبر غالبية المبحوثين أن القضية في جوهرها قضية سياسية تتعلق بـ"**فساد سياسي كون الوزراء وكبار الموظفين هم من أحزاب وكتل سياسية**"؛ حيث انتشرت ظاهرة الفساد السياسي بشكل لافت للنظر في العراق بفعل عدم خضوع السلطات السياسية والإدارية لقوانين واضحة وضوابط معلنة تُمكّن من ممارسة الرقابة عليها، في حين جاءت رؤية "**القائمون على السلطة يمارسون الكذب ولا يراعون مصالح الوطن لكسب المال الحرام**"؛ ثانياً حيث ترتبط بعض قيادات الأحزاب الحاكمة بالزعامات الدينية والعشائرية، وتفضيل مصالح أبنائها على مصلحة العامة، ومصلحة أعضاء الحزب، مما يخلق علاقات غير قانونية بين الإدارة ومصالح الأفراد وتخلق حالة من الفساد كالمحسوبية والوساطة غير المشروعة، وفي المرتبة الثالثة احتلت "**الفساد ظاهرة ثقافية واجتماعية متجسدة في المجتمع**" وفي المرتبة قبل الأخيرة جاء الجانب الأخلاقي؛ حيث اعتبر المبحوث القضية "**فساد أخلاقي كونه يتم عبر اشخاص لايمتون للعراق بصلة غير جنسيتهم**" وهو غالباً ما يكون ناتج عن خلل في شخصية الإنسان بسبب الابتعاد عن القيم والمبادئ والدين، فيما جاء في المرتبة الأخيرة الجانب التأريخي الذي يفسر القضية على انها **" فساد تاريخي كونه تسلسل منطقي لبلد اعتاد على ممارسة الفساد"**، والذي غالباً ما يرد إلى حقبة نظام صدام الذي أسس لفساد اليوم برأي لقائمين على السلطة في العراق الجديد.

9- مستوى نقاش المبحوثين حول قضايا الفساد الإداري والمالي مع الآخرين

جدول رقم (35) مناقشة المبحوثين لقضايا الفساد الإداري والمالي

التكرار والنسبة	ك	%
نعم	299	74.7
لا	101	25.3
الاجمالي	400	100

يتضح من الجدول/الشكل السابقين: أن غالبية المبحوثين يمارسون اتصالاً شخصياً بشأن قضايا الفساد الإداري والمالي؛ حيث يقوم النقاش حول قضايا الفساد الاداري والمالي في العراق مع الآخرين (74.8%)، بينما لا يناقش من الأصل (25.3%) من مجموع العينة.

وتشير هذه النتيجة إلى قوة مستوى اهتمام عينة الدراسة بقضايا الفساد الإداري والمالي باعتبار أن الحرص على الحديث أو النقاش بين الجمهور حول قضية أو قضايا معينة هو مؤشر على

الأهتمام بهذه القضية أو القضايا، وفي العراق أصبح الفساد اخطر بكثير من الإرهاب على حد وصف العديد من السياسيين والمراقبين؛ لأن الفساد يقبع في داخل مؤسسات الدولة، ومن الصعب بمكان محاربته، أما الإرهاب - وإن تسللت بعض فعالياته إلى مؤسسات الدولة - فإن القسم الأعظم منه يقع خارج جسد الدولة، وبالتالي فإن محاربته أسهل بكثير من الفساد.

ومما سبق يظهر مدى تأثير البرامج على مشاهديها؛ حيث تدفعهم والقضايا المتعلقـة بالفساد التي تقدم من خـلالها إلى أن تكـون مجـالاً للحديث مع الآخرين، كما تشير هذه النتيجـة إلى ثقـة وأهتمامهم الجمهور فيما يقدم من مضامين وأفكار ومعالجات في تلك البرامج.

10- مستوى معلومات المبحوثين بشأن الفساد الإداري والمالي وقضاياه في العراق.

جدول رقم (36) مستوى معلومات المبحوثين بشأن الفساد في العراق

المستوى / التكرار والنسبة	ك	%
من 3 ـ 5 معرفة متوسطة	301	75.25
من 6 ـ 8 معرفة مرتفعة	83	20.75
من 0ـــ 2 معرفة منخفضة	16	4
الاجمالي	**400**	**100**

تبين من الجدول السابق: أن المعرفة المتوسطة كانت السمة البارزة للمحوثين بنسبة (75.25%)، تليها بفارق كبير المعرفة المرتفعة بنسبة (20.75%)، ثم المنخفضة وحصلت على نسبة (4%) فقط، والمتابعة لتلك النتيجة يلاحظ أن المستوى المعرفي للمبحوثين ليست بالمقبولة كون الأسئلة التي وضعت لقياس المعرفة أسئلة مكررة ومحلية، فضلاً عن أن قضايا الفساد تعد اخطر من قضايا الارهاب في العراق، ليس فقط لأن الفساد يعرقل تنفيذ الخدمات الأساسية للناس، بل لأن هذه الظاهرة تخلخل المنظومة القيمية للمجتمع، وتهرّأ الضمير الأخلاقي على صعيد المنظومة الإدارية بشكل خاص، ولأن إصلاح القيم وإحياء الضمير يحتاج إلى زمن طويل، وهذا يؤكد أن التلفزيون في العراق (المتمثل بعشرات الفضائيات) ما يزال قاصراً في أخذ دوره الخاصة بالإعلام والتثقيف لأبرز القضايا المجتمعية، وفي مقدمتها الفساد المستشري في مرافق الدولة كافة.

11- حدود تبني الجمهور لأطر المعالجة الإخبارية بالقنوات الفضائية العراقية محل الدراسة، لقضايا الفساد الإداري والمالي في العراق:

أ- حدود تبني الجمهور لأطر المعالجة الإخبارية بالقنوات الفضائية العراقية لقضية فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي

جدول رقم (37) تبني المبحوثين لأطر فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		محايدة		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الأطر الرئيسية: إطار الخسائر الاقتصادية الفساد تسبب بخسائر مالية كبيرة للعراق	175	43.7	109	27.3	69	17.3	25	6.2	22	5.5	3.98	1.17	79.5
إطار الصراع تزايد الانتقادات من قبل السياسيين ومسؤولين حكوميين عن التقصير والفساد	110	27.5	188	47	65	16.2	11	2.8	26	6.5	3.86	1.06	77.3
إطار المسؤولية تقصير وفساد بعض المسؤولين وراء غرق بغداد خلال العام الجاري	190	47.5	57	14.2	84	21	28	7	41	10.3	3.82	1.36	76.4
الأطر الفرعية أطر أسباب القضية الفساد في مؤسسات الدولة البلدية تسبب بالفيضانات.	103	25.7	161	40.2	80	20	41	10.3	15	3.8	3.74	1.07	74.8
وضع الأشخاص غير المناسبين والفاسدين في قيادة المؤسسات الخدمية	163	40.7	80	20	68	17	55	13.8	34	8.5	3.71	1.35	74.2
الصراع بين الكتل والأحزاب	126	31.5	126	31.5	80	20	27	6.7	41	10.3	3.67	1.27	73.5

السياسية ساهم في تدهور الملف الخدمي													
أطر الحلول المطروحة للقضية إعطاء المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الرقابية	159	39.7	81	20.3	68	17	55	13.7	37	9.3	3.68	1.36	73.5
أبعاد توزيع المناصب التنفيذية عن المحاصصة الحزبية	119	29.7	141	35.3	59	14.7	44	11	37	9.3	3.65	1.27	73.1
أحالة مشاريع الصرف الصحي إلى المقاولين من أصحاب الاختصاص والخبرة.	114	28.5	141	35.3	67	16.7	36	9	42	10.5	3.62	1.27	72.5
اطر الشخصيات نوري المالكي[1] يتصف بالتعالي والاستكبار	162	40.5	93	23.3	58	14.5	80	20	7	1.7	3.81	1.21	76.2
أسامة النجيفي[2] تسبب بتعطيل إقرار القوانين المهمه التي تخدم الشعب	157	39.3	99	24.7	52	13	84	21	8	2	3.78	1.22	75.7
أمين بغداد[3] غير متابع لعمله ومهمل لمهامه	104	26	156	39	82	20.5	51	12.8	7	1.7	3.75	1.04	75.0
جملة من سئلوا	400												

(1) نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي السابق.
(2) أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب العراقي السابق.
(3) أمين بغداد هو نعيم عبعوب والتي أثيرت بشأنه الكثير من ملفات الفساد.

تشير بيانات الجدول السابق رقم (37) إلى أن المبحوثين يميلون إلى قبول الأُطر كافه التي وضفتها التغطية الإخبارية في القنوات التلفزيونية العراقية محل الدراسة لتناول قضية "فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي" خلال الفترة الزمنية لعينة البرامج الإخبارية التي تم إخضاعها لتحليل واستخلاص الأطر الخبرية.

وتراوحت الأوزان المئوية لتبني الأطر من قبل المبحوثين بين 79.5% (أعلى وزن مئوي) و72.5 (أقل وزن مئوي)

حيث تبني المبحوثون عدداً من الأطر تمثل اتجاهاتهم نحو قضية "فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي"، وهي:

إطار الخسائر الاقتصادية: احتل هذا الإطار مقدمة الأطر التي قبلها المبحوثون (بأعلى متوسط "3.98"، وأعلى وزن نسبي "79.5")، مما يعني أن المبحوثين يولون اهتماماً بحجم الخسائر المالية التي يسببها الفساد الإداري والمالي في المشاريع الخدمية، وتمثل هذا الاستياء والإدراك لحجم تلك الخسائر في تظاهرات شهدها العراق خلال السنوات الماضي تندد بالفساد وسوء الخدمات وتطالب باجراء اصلاحات جذرية، وبإقالة المحافظين وحل مجالس المحافظات.

إطار الصراع: (بوزن مئوي 77.3% ومتوسط 3.86%): احتل هذا الإطار المرتبة الثانية في تبني لاطر قضية فساد المؤسسة الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي، وهو ما يعني أن المبحوثين يعتبرون أن العقبة الكبرى التي تقف في طريق تحسين الخدمات والقضاء على الفساد من خلال وقف الصراعات في العراق خاصة الصراعات السياسية؛ حيث إن مستقبل العراق في ما يتعلق بمكافحة الفساد هو مشكلة الوزارات الحكومية، وتأثير الانقسامات الطائفية والسياسية والتقسيمات الفرعية، الجميع يتنافس للحصول على العقود الفاسدة والفاشلة، العمولات والأشكال الأخرى من الاختلاس هي التي تجلب المال للطائفة وحزبها السياسي وقادتها الفردية، وهذه ليست ظاهرة حديثة بل نمت منذ عام 2003.

إطار المسؤولية (بوزن 76.4% ومتوسط 3.82): حيث جاء مستوى تبني المبحوثين لهذا الإطار تأكيداً على اتجاه عام منظم لتبني المبحوثين لأطر فساد المؤسسة الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي، وهنا لابد من التأكيد على الحاجة إلى حكومة صالحة ووزير صالح ومدير صالح، وأن يضرب جميع المسؤولين على أيدي المفسدين، وأن تسير الأوضاع نحو نظام سياسي وحكم صالح ورشيد حتى يباشر دوره في مكافحة المفسدين

سياسياً ووظيفياً، كما لابد من وضع برنامج حكومي واضح بعيداً عن التغطية للمفسدين وحمايتهم، أو الحسابات الفئوية والحزبية، وأن لا يبقى إلا الانتماء للوطن والمصلحة العليا.

بينما تبنوا بدرجة قوية أطر "وصف نوري المالكي بالتعالي والاستكبار" (بوزن 76.2% ومتوسط 3.81)، "اتهام أسامة النجيفي بتعطيل إقرار القوانين المهمه التي تخدم الشعب (بوزن مئوي 75.7% ومتوسط 3.78) وهو ما يتوافق تبين المبحوثين لإطار المسؤولية باعتبار أن القائمين على السلطات في العراق غير كفوئين، ولم ينجزوا مهامهم بشكل مناسب، مما تسبب في تفاقم الأزمات.

ب- حدود تبني الجمهور لأطر المعالجة الإخبارية بالقنوات الفضائية العراقية لقضية التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014

جدول رقم (38) تبني المبحوثين لأطر قضية التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014.

درجة الموافقة / العبارة	موافق بشدة		موافق		محايدة		لا أوافق		لا أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الأطر الرئيسية **إطار الصراعات والخلافات السياسية:** المنافسة بين الأحزاب العراقية هي في الأساس صراع للوصول إلى السلطة باعتبارها مصدر المال السياسي	201	50.2	53	13.3	87	21.8	52	13	7	1.7	3.97	1.18	79.5
إطار التدخل التدخلات الإقليمية والتأثيرات الخارجية تقف وراء الخلافات بين القوى السياسية العراقية المشاركة في الانتخابات وتغذي الصراع فيما بينها	104	26	149	37.3	90	22.4	45	11.3	12	3	3.72	1.06	74.4
إطار الأخلاق تنصل المرشحين عن وعودهم بعد وصولهم لقبة البرلمان فضلاً عن استخدام أساليب لاأخلاقية من قبل المرشحين في الترويج لهم أو لكتلهم الانتخابية	212	30.2	139	34.8	84	21	17	4.3	39	9.7	3.72	1.22	74.3
الأطر الفرعية **أطر أسباب القضية** الانتخابات العـــراقية سببها الصــراعات والخلافات السياسية بين القوى السياسية	155	38.7	136	34	69	17.2	31	7.8	9	2.3	3.99	1.04	79.9

المال السياسي هو في الأساس في رسم خريطة التحالفات الانتخابية	119	29.8	142	35.4	64	16	45	11.3	30	7.5	3.69	1.22	73.8
التدخلات الإقليمية والتأثيرات الخارجية تقف بين القوى السياسية العراقية في الانتخابات وتغذي الصراع فيما بينها	95	23.8	131	32.7	121	30.2	16	4	37	9.3	3.58	1.17	71.6
أطر الحلول القضية التأكيد على الروابط الوطنية والتذكير بدور العراق التاريخي في محاولة لتقليل ارتباط بعض الأحزاب والكتل في الخارج	120	30	143	35.7	73	18.3	42	10.5	22	5.5	3.74	1.16	74.9
التأكيد على الروح الوطنية وأبعادها قدر المستطاع التدخلات الخارجية عن ملف انتخابات 2014 البرلمانية	132	33	148	37	83	20.7	18	4.5	19	4.8	3.89	1.07	77.8
المحافظة على مفوضية العليا المستقلة للانتخابات كهيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة	153	38.2	136	34	68	17	35	8.8	8	2	3.98	1.04	79.6
أطر الشخصيات البارزة المفوضية العليا للانتخابات غير مستقلة لأنها جاءت من محاصصة سياسية	145	36.3	129	32.3	78	19.5	26	6.5	22	5.5	3.87	1.14	77.5
الناخب العراقي يفتقر للكثير من الوعي باهمية المشاركة بالانتخابات	128	32	161	40.3	73	18.3	26	6.5	12	3	3.92	1.01	78.4
الكتل السياسية لا تلتزم بقانون الانتخابات من خلال المشاركة غير النزيهة	140	35	97	24.3	92	23	43	10.8	28	7	3.70	1.25	73.9
جملة من سئلوا	400												

تشير بيانات الجدول بصفة عامة كانت نسبة قبول المبحوثين لأطر المعالجة لقضية "التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014" متساوية تقريباً مع تبنيهم أطر "فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي"؛ حيث تراوح الوزن المئوي لتبني المبحوثين لأطر هذه القضية ("79.9%" و"71.6%")، ولم يحصل أي من أطر هذه القضية على هذا الوزن الأعلى (90%) وأعلى متوسط (3.99).

وجاء في مقدمة الأطر التي حظيت بدرجة عالية جداً من القبول من جانب المبحوثين، مايلي:

إطار الصراعات والخلافات السياسية (بوزن مئوي 79.5%.ومتوسط 3.97). وهو ما يشير إلى أن المبحوثين يرون أن تصاعد شدة الخلافات السياسية، سواء فيما بين الكتل السياسية (على اختلاف توجهاتها السياسية أو المذهبية)، أو بين الكتلة الواحدة نفسها، وهو أمر من الممكن أن ينعكس سلباً على سرعة تشكيل الحكومة المقبلة[1]، التي لا تشير المعطيات الأولية على أنها ستختلف عن الحكومات السابقة بشئ، خصوصاً أن الكتل التي كانت جزءاً منها (الحكومات السابقة)، هي نفسها التي تتصارع اليوم من أجل تقاسم المناصب والامتيازات في الحكومة الجديدة.

وتبني المبحوثين **إطار التدخل** (بوزن مئوي 74.4%. ومتوسط 3.72) وهو ما يشير إلى توافق المبحوثين مع أجندة البرامج بشأن ضرورة ابعاد التأثيرات الخارجية على اختيارات الناخبين سعياً للحصول على برلمان يمثل العراقيين خير تمثيل، وتُعقد التدخلات الخارجية المشهد السياسي بالعراق، وتلقي بظلالها على العملية الانتخابية المرتقبة، كون أن التدخلات الخارجية ضارة وتسهم في تعقيد المشهد السياسي خصوصا، وهو موقف يساهم في تأخير تشكيل الحكومة القادمة.

كما حظي **إطار الأخلاق** (بوزن مئوي 74.3%. ومتوسط 3.72) وهو ما يشير إلى أن المبحوثين يؤيدون بدرجة عالية إلى حد ما أن عدم استخدام العبارات النابية أو كل ما فيه من انتقاص من حيثيات المنافس والتعهد بتوجيه وسائل الاعلام التابعة لكل جهة بالالتزام بأخلاقية التنافس الشريف وتجنب التصادم أو الصراع.

---

(1) الحكومة المقبلة المقصود بها حكومة الدكتور حيدر العبادي التي تشكل من انتخابات 2014/4/30، ومنَحهَا البرلمان العراقي الثقة في جلسته التي عقدت بتاريخ 2014/9/8، أما سبب استخدام مصطلح (مقبلة) لان الباحث قام بإعداد هذا الفصل في شهر أغسطس / آب 2014 أي قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

وحظيت سمات شخصية الناخب العراقي بمستوى قبول مرتفع (بوزن مئوي 78.4%. ومتوسط 3.92)، وهو ما يعني أن المبوحثين يرون أن الشعب مصدراً للفساد لا مصدراً للتشريعات؛ لأنه لم يطالب نوابه بتشريع القوانين، بل يطالبهم بدلاً عن ذلك بتوظيف عوائلهم ومحسوبيهم، وتعيينهم في مؤسسات الدولة دون شرط الكفاءة، وهنا بالتحديد يكون الشعب مَصدَراً للفساد، ومُصدِّراً له؛ فحيث يكون الفساد في المجتمع يكون من السهل سن القوانين ووضع الآليات الكفيلة بإصلاح الفساد، ولكن أن يختار الشعب من يمثل طمعه وجشعه، وسوء فهمه للدولة وإدارتها، أو أن يختار الشعب من ينوب عنه في سرقة موارد البلاد والتصرف بها كأملاك شخصية، فسيكون من الصعب القيام بفعل الإصلاح.

واعتبر المبحوثون أن **التأثيرات المباشرة الاحزاب الحاكمة على الانتخابات** أحد الأسباب المهمة وراء هذه القضية (بوزن مئوي 79.9%. ومتوسط 3.99)؛ حيث تستخدم الأحزاب الحاكمة أجهزة الدولة وإعلامها لصالح مرشحيها بشكل غير حيادي، وتبدو مفوضية الانتخابات عاجزة تماماً عن إيقاف هذه الممارسات أثناء الحملة الانتخابية أو أثناء العملية الانتخابية ذاتها، تماماً كما حصل في الانتخابات الأخيرة؛ وبالتالي فليس هناك أي حياد من جانب أجهزة السلطة التنفيذية إزاء قوائم المرشحين والمشاركين فيها، بل تجري الرياح لصالح القوى الحاكمة.

ج- حدود تبني الجمهور لأطر المعالجة الإخبارية بالقنوات الفضائية العراقية لقضية فساد عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية

جدول رقم (39) تبني المبحوثين لأطر قضية فساد عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية

العبارة / درجة الموافقة	موافق بشدة		موافق		محايدة		لا أوفق		لا أوافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الوزن النسبى
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الأطر الرئيسية إطار الاحتجاج والاستنكار: مطالبة اولياء امور الطلاب بالتظاهر والاعتصام أمام وزارة التربية بسبب شحنة البسكويت الفاسدة	168	42	133	33.3	50	12.5	28	7	21	5.2	4.00	1.14	80
إطار الأخلاق هناك نواب وأعضاء في مجالس المحافظات يعملون كسماسرة لشركات استثمارية	139	42.2	110	27.4	59	14.8	39	9.8	23	5.8	3.91	1.21	78.2
إطار دستوري عدم شرعية العقود التي توقعها حكومة إقليم كردستان العراق مع شركات أجنبية لاستخراج النفط	156	39	128	32	30	15	34	8.5	22	5.5	3.91	1.17	78.1
الأطر الفرعية أطر أسباب القضية التعرف على الفساد في عقود الدولة العراقية وخاصة الكبيرة وإطّلاع الرأي العام العراقي عليها	152	38	134	33.4	63	15.8	23	5.8	28	7	3.90	1.18	78
معرفة دستورية عقود نفط إقليم كردستان وكشف حالات الفساد المتفشي في	148	37	143	35.8	54	13.5	27	6.7	28	7	3.89	1.18	77.8

القطاع النفطي في الإقليم													
معرفة المخالفات القانونية الخاصة بعقود البناء في مؤسسات الدولة وسبب تأخيرحسم الكثير منها	170	42.5	106	26.5	62	15.5	32	8	30	7.5	3.89	1.25	77.7
أطر الحلول القضية اعتماد مبدئ الشفافية والنزاهه في التعاقدات في الوزارات والهيئات المستقلة العراقية	144	36	144	36	61	15.2	21	5.3	30	7.5	3.88	1.18	77.6
إقرار الحكومة الاتحادية "القانون النفط والغاز" وتحديد صلاحيات كل من حكومتي أربيل وبغداد	149	37.3	132	33	57	14.2	42	10.5	20	5	3.87	1.17	77.4
البحث عن الحلول القانونية والدستورية في حل قضية عقود النفط في الأقليم	146	36.5	135	33.7	65	16.3	18	4.5	36	9	3.84	1.22	76.9
أطر الشخصيات البارزة الشهرستاني[1] لا يملك رؤية اقتصادية علمية عن مستقبل النفط العراقي	140	35	138	34.4	65	16.3	31	7.8	26	6.5	3.84	1.18	76.8
الحكومة الاتحادية هي الجهة الرسمية المخولة بتصدير الثروات الهيدروكاربونية العراقية.	141	35.2	136	34	66	16.5	22	5.5	35	8.8	3.82	1.22	76.3
حكومة كردستان تتهرب عن اي اتفاق مع الحكومة المركزية بشأن النفط	113	28.3	142	35.2	68	17	50	12.5	27	6.8	3.66	1.20	73.2
جملة من سئلوا	400												

(1) الشهرستاني هو الدكتور حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء العراقي لشؤون الطاقة.

تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة قبول المبحوثين لأطر المعالجة الإخبارية لقضية "فساد عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية" كانت أيضاً- كالقضيتين السابقتين- متساوية تقريباً – حيث تراوح الوزن المئوي لتبني المبحوثين لأطار هذه القضية بين (80% - 73.2%)، وجاء في مقدمة الأطر التي حظيت بالمستوى الأعلى من القبول والتبني من قبل المبحوثين، إطار "**إطار الاحتجاج والاستنكار**" (بوزن مئوي 80%. ومتوسط 4.00) وهو ما يعني أن المبحوثين يرون أن مشكلة "صفقة البسكويت الفاسدة" هي جريمة بحق الطفولة، أي: أن المبحوثين يرون هذه قضية الفساد المتعلقة بصفقة البسكويت المخصصة لطلبة المدارس، والتي تم توزيعها في عدد من محافظات العراق – في الأساس- فساد واضح للجهات المستوردة مطالبين بالكشف المفسدين ومحاسبتهم.

وفي المرتبة الثانية، تبنى المبحوثين **إطار الأخلاق** (بوزن مئوي 78.2%. ومتوسط 3.91)، مما يعني غياب القيم الأخلاقية والوازع الديني لدى القائمين على تلك العقود، أي: الافتقار إلى منظومة إخلاقية يمكن لها أن تسد الفراغ في غياب قوانين صارمة تردع النفس البشرية في أن تعبث في مقدرات الأمة، كما هو لدى المجتمعات المتطورة شرقا وغرباً، والتي جعلت من القوانين الوضعية سيوفا مسلطة على كل من يريد أن يغلب مصلحته أو يستخف بالمصالح العامة.

وفي المرتبة الرابعة جاء ال**إطار الدستوري (القانوني)**: (بوزن مئوي 78.1%. ومتوسط 3.91)، وبرز هذا الإطار خاصة في موضوع تصدير النفط من إقليم كردستان، والذي يعني أن المبحوثين يرون، انه انتهاك للدستور كون الموارد الطبيعية هي ملك لكل العراقيين، وهذا ما يعني: أن إقليم كردستان يبيع نفطه بدون العودة إلى الحكومة المركزية هو مخالفة صارخة للدستور وتهريباً للنفط.

وحظيت سمات شخصية "الحكومة الاتحادية هي الجهة الرسمية المخولة بتصدير الثروات الهيدروكاربونية العراقية" (بوزن مئوي 76.3%. ومتوسط 8.8) و"حكومة كردستان تتهرب عن اي اتفاق مع الحكومة المركزية بشأن النفط" (بوزن مئوي 73.2% ومتوسط 6.8)، وذلك يعني أن المبحوثين يرون أن الحكومة الاتحادية تسعى للحفاظ على الثروات الطبيعية للعراق، فيما تحاول حكومة الاقليم خرق الدستور.

واعتبر المبحوثون أن التعرف على الفساد في عقود الدولة العراقية وخاصة الكبيرة وأطّلاع الرأي العام العراقي عليها أحد الأسباب المهمة وراء هذه الازمة (بوزن مئوي 78%. ومتوسط 3.90).

ورأى المبحوثون أن إقرار الحكومة الاتحادية "لقانون النفط والغاز" وتحديد صلاحيات كل من حكومتي أربيل وبغداد، هو من أهم الحلول الخاصة بأزمة عقود نفط الإقليم (بوزن مئوي 77.4%. ومتوسط 3.87).

وبعد الإطلاع على تلك النتائج يمكن القول بأن القنوات الفضائية العراقية تشكل اتجاهات المبحوثين نحو قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق؛ حيث تبنى المبحوثون الأطر التي وظفتها المعالجة الإخبارية بالتلفزيون للتناول هذه القضايا.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة

بعد تنامي أعداد الفضائيات العراقية التي وصلت إلى نحو التسعين قناة تلفزيونية عراقية وتناولها للقضايا المهمة التي تعصف في البلاد وفي مقدمتها قضايا الفساد الإداري والمالي، سعت الدراسة للتعرف على سمات وأُطر المعالجة الإخبارية لقضايا الفساد الإداري والمالي في القنوات الفضائية العراقية ودورها في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور نحوها، من خلال دراسة العلاقة بين حجم تعرض الجمهور لأطر المعالجة الإخبارية لهذه القضايا، من ناحيه، وإدراك الجمهور لبروز القضايا محل الدراسة وتقييمه لها وتبنيه للأطر التي توظفها التغطية الخبرية في تناولها لهذه القضايا.

وهذا يعني دراسة العملية التي يتم بمقتضاها تشكيل معرفة الجمهور واتجاهاته نحو قضايا الفساد الإداري والمالي من قبل الفضائيات العراقية خلال فترة زمنية معينة.

مناقشة نتائج الدراسة التحليلية والميدانية:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، سواءً على مستوى سمات وخصائص المضمون الذي تم تحليله، وأطر معالجة قضايا الفساد الإداري والمالي، أو على مستوى سمات تعرض المبحوثين (الجمهور العراقي) لهذا المضمون والعوامل المؤثرة فيه ومدى تبني أو قبول لأطر قضايا الفساد الإداري والمالي.

الفصل الثالث: نتائج الدراسة التحليلية للحلقات البرامجية:

يقدم هذا الجزء النتائج العامة لتحليل حلقات البرامج بالقنوات الثلاث محل الدراسة، على النحو التالي:

1- أحتل قالب الحوار المرتبة الأولى بين القوالب الفنية التي تم معالجة قضايا الفساد الإداري والمالي من خلالها بنسبة 53%، وخاصة حوار الرأي بنسبة 33.9%، وجاء حوار المعلومة بنسبة 16.9%، وجاء حوار الشخصية أخيرا بنسبة 2.2%،وجاء الحوار تقليدي ونمطي حيث مقدم وضيف أو أكثر وغابت الأشكال الأكثر جاذبية للمشاهد مثل الـ Talkshow والبرامج الجماهيرية الي تستعين بالجمهور داخل الاستوديو، والندوات الأفقية، مما يعكس حالة من النمطية والتقليد والتكرار والنقل والإتباع، وغياب الابتكار والتجديد.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة "أشرف عبد الرحمن 2009"[1]، حيث جاء قالب الحوار في مقدمة القوالب الفنية التي تم معالجة قضايا الفساد الإداري والمالي بنسبة (76.1%).

---

(1) أشرف نجيب محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**،ص 288

2- جاءت الفساد السياسي في صدارة الأنواع عن قضايا الفساد الإداري والمالي بنسبة 65.6%[1]، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة"أسامة حسانين 2014"[2]، حيث أحتلت قضايا الفساد السياسي مقدمة قضايا الفساد التي تناولتها الدراسة بنسبة (52.9%)، كما أتفقت مع دراسة "حنان يوسف 2012"[3]؛جاء الفساد السياسي في مقدمة مجالات الفساد الأكثر ظهورا في الأتجاه السائد في وسائل الإعلام المصرية بنسبة 93.2%، يليه الفساد الاقتصادي بنسبة 84.2% ثم الفساد القيمي والاجتماعي بنسبة 69.2%، واخيرا جاء في الترتيب الرابع الفساد الإعلامي والثقافي بنسبة (60.2%)؛ كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة "محمد رضا حبيب 2013"[4] حيث جاء "الفساد السياسي" في مقدمة مضامين الفساد التي يتعرض لها المبحوثون عند قراءة الصحف جاء "الفساد السياسي حيث حصلت على أكبر قيمة للوسط الحسابي (2.55%)، تلاها "الفساد الاقتصادي" وبلغت قيمة الوسط الحسابي (2.44)، ثم "الفساد الأمني" حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.37%)، ثم "الفساد الإداري وبلغت قيمة الوسط الحسابي (2.2%).

3- جاء أسلوب عرض صورة ثابته في المرتبة الأولى بنسبة 56.8%، من بين وسائل الإبراز او الإيضاح الفنية المستعملة لعرض قضايا الفساد الإداري والمالي داخل البرامج، وأختلف نتائج الدراسة مع "اشرف عبدالرحمن 2009"[5] حيث جاء أستخدام عنصر (الصور الثابتة سواء كانت موضوعية أو شخصية) في الترتيب الثالث والأخير وذلك بنسبة 33% وذلك من إجمالي العناصر الأخرى المستخدمة في إبراز قضايا الفساد.

4- تبين من التحليل البرامج يضعف مشاركة الجمهور فى البرنامج باستثناء القاءات خارجية وشبكات التواصل الاجتماعى، حيث شارك الجمهور ميدانيا بنسبة 27.9%، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 31.1% من حلقات العينة، ويؤدي ذلك إلى تراجع الإقبال على المشاهدة وإلى تراجع الوعي بقضايا الفساد في العراق، وهو ما يشير كذلك إلى أستمرار المعالجة التلفزيونية النخبوية وحصر القضية بين اوساط الصفوة والمثقفين.

5- جاء أبداء الرأي في مقدمة طبيعة الهدف من مشاركة الجمهور فى البرنامج بنسبة 42.1%، ثم طرح أسئلة بالمرتبة الثانية بنسبة 26.2%. ويبدو أن النتيجة متوافقه مع

---

(2) الباحث لم يتوصل لأي دراسة ميدانية عراقية عن قضايا الفساد الإداري والمالي من منظور إعلامي لذا اضطر لمقارنة نتائج دراسته بدراسات عربية.

(3) أسامة محمد عبد الرحمن حسانين، **مرجع سابق**، ص 321.

(4) حنان يوسف (2012)، **مرجع سابق**، ص 120.

(5) محمد رضا حبيب، **مرجع سابق**، ص 357.

(6) أشرف نجيب محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**،ص 272.

دراسة "أشرف عبد الرحمن 2009"[1] حيث جاء هدف مشاركة الجمهور بالدرجة الأولى إلى تقديم الرأي في القضية المطروحة وذلك بنسبة 71.5%

6- أحتل مستوى (الجمع بين اكثر من مستوى) بنسبة 69.4% مستويات اللغة العربية، وهي بنسبة مقبولة كون مقدمي ومقدمات البرنامج الإخبارية في الفضائيات الإلمام باللغة العربية الفصحى حتى يتوصلا إلى الدمج بين الفصحى والعامية.

7- جاءت فئة "طرحت من زاوية جديدة" في مقدمة حالية قضايا الفساد المطروحة للمناقشة بنسبة 48.1% مما يعكس القول أن أغلب قضايا الفساد في العراق ليست جديدة بل هي مكررة.

8- أحتل الإنترنت المركز الأول بين المصادر التي إعتمدت عليها برامج القنوات في تناول قضايا الفساد الإداري والمالي بنسبة 44.8%، وهو أمر منطقي بسبب توفر خدمة الإنترنت في العراق ورخص الخدمة وهذا ما يوفر حالة من النمطية في جمع المعلومات لهذه البرامج، وثاني هذه المصادر هي القنوات الفضائية بنسبة (23.6%) شاملة القنوات المحلية والعربية والدولية.

9- تصدر الأتجاه السلبى نسب سمات المعالجة جَمِيعاً بنسبة (40%) وهي الحلقات التي تناولت تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2013 والأنهيار التام للمؤسسات الحكومية الخدمية بعد موجة الفيضانات التي اجتاحت العراق خلال شتاء 2013-2014 وتطابق وجهات النظر بشأن الفساد المالي والاداري الذي تعاني منه مؤسسات الدولة في تنفيذ المشاريع الخدمية. واتفقت مع دراسة "أشرف عبد الرحمن 2009"[2] حيث برزالاتجاه السلبي لمضمون البرامج السياسية "عينة الدارسة " تجاه قضايا الفساد المطروحة جاء في الترتيب الأول وذلك بنسبة 56% يليه الاتجاه المحايد في الترتيب الثاني بنسبة 29.4%.

10- احتل المزج ما بين الإستمالات العقلية والعاطفية المرتبة الأولى من حيث أنواع الاستمالات المستخدمة عند عرض القضية في برامج القنوات محل الدراسة بنسبة (50%)، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة "جوزيف مرتي 2013"[3].

---

(1) أشرف نجيب محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**،ص 292.

(1) أشرف نجيب محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**،ص 334.

(2) جوزيف أنطوان مرتي،**مرجعسابق**،ص 414.

11. جاء أسلوب الإعتماد على الرأي أولاً في تقديم عرض قضايا الفساد في العراق بنسبة 63.4%، فيما تمت صياغة (36.6%) في أسلوب خبري، من الأفكار الرئيسية للقضايا المطروحة في البرامج عينة الدراسة تمت تقديمها في اسلوب خبري.

12- شارك الجمهور في البرنامج التي تم تحليلها في القنوات الثلاث عينة الدراسة، وتوضح النتائج إلى أن الضيوف شاركوا في جميع برامج العينة بنسبة (100%) للتعليق على قضايا الفساد الإداري والمالي من أبعادها المختلفة. وهي ما توافقت مع دراسة "اشرف عبدالرحمن 2009"[1] حيث كشفت نتائج دراسته عن وجود مشاركة من جانب الجمهور في مناقشة قضايا الفساد المطروحة وذلك بنسبة 86.3% من إجمالي وقت البرنامج، في حين كشفت النتائج عن عدم وجود مشاركة في بعض البرامج الأخرى بنسبة 13.7%.

13- جاءت "الأساليب السياسية" في مقدمة الأساليب السائدة فى عرض قضايا الفساد بنسبة (76%) حيث كان يتم عرض قضايا الفساد الإداري والمالي ومستجداتها مع الإشارة إلى بعض المواقف السياسية لهذه القضايا مثل فساد الطبقة السياسية العراقية، المحاصصة السياسية، فساد الأحزاب الحاكمة، وتعيين المسؤولين في الأجهزة الحكومية من الفاسدين.

14- تفوقت الأُطر المحددة على الأطر العامة بنسبة (52%) في **التصنيف الأول** من الأطر المرجعية المستخدمة عند عرض قضايا الفساد الإداري والمالي، وفي **التصنيف الثاني** للأُطر المرجعية، جاءت أطر المكاسب اولاً بنسبة (54.6%) فيما حلت أطر الخسائر ثانياً، من الأفكار الرئيسية للقضايا المطروحة في البرامج محل الدراسة، **وفي التصنيف الثالث** غلبت الأفكار التي تمت صياغتها في إطار مالي على الإطار الأخلاقي بنسبة (50.8%)، من إجمالي أفكارها الرئيسية التي تناول قضايا الفساد في العراق.

15- أحتل أسلوب "عرض جانبى القضية" المركز الأول فيما يتعلق بمدى التوازن فى عرض جوانب قضايا الفساد الإداري والمالي في برامج القنوات محل الدراسة بنسبة (42.6%) وهو الجانب بوجهة نظر الحكومة والمعارضة.

16- جاءت السمة السلبية في مقدمة سمات معالجة قضايا الفساد الإداري والمالي محل الدراسة بنسبة (39.9%)، وهي الحلقات التي تناولت تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2013 والانهيار التام للمؤسسات الحكومية الخدمية بعد موجة الفيضانات التي اجتاحت العراق خلال شتاء 2013- 2014.

(3) أشرف نجيب محمد عبد الرحمن، **مرجع سابق**،ص 332.

17- غلب استضافة فئة "الاثنان معا" نوع الضيوف المشاركين في البرنامج بالقنوات الثلاث محل الدراسة بنسبة (48%) تلتها فئة "الذكور" بنسبة (41.5%).

18- جاء تخصص البرلمانيين بنسبة (74.3%) في مقدمة تخصصات الضيوف المشاركين في في الحلقات البرامجية التي تناولت قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق بالقنوات محل الدراسة وهم في الغالب من لجنة النزاهه البرلمانية.

19- جاءت السمات السلبية في مقدمة السمات البارزة للشخصيات المحورية في حلقات برامج القنوات محل الدراسة بنسبة(66.5%).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة الميدانية:

غالبية المبحوثين شاهدون القنوات العراقية بشكل دائم، وكانت نسبتهم (91%)، فيما أما من يشاهدوها أحياناً فكانت نسبتهم (8.8%)، أي نسبة من يشاهدون في إجمالي العينة (400 مفردة) (100%).

غالبية المبحوثين يشاهدون التلفزيون يومياً بنسبة (72.5%) وأن (15.8%) يشاهدون التلفزيون ستة ايام في الاسبوع، وهو ما يشير إلى أن مشاهدة الجمهور تعد عادة شبه يومية في حياة الجمهور العراقي.

جاء معدل كثافة التعرض للقنوات التلفزيونية العراقية من الفئة الوسطى حيث تتراوح عدد ساعات هذه المشاهدة ما بين 3 ساعة إلى4 ساعات بنسبة 64%، وجاء ثانياً فئة من (ساعة واحدة إلى 2 ساعة) بنسبة (20.5%).

يشاهد جميع المبحوثين بعينة الدراسة البرامج الإخبارية بالقنوات العراقية أيضا (بنسبة 100%) وبحسب ما بيانات الدراسة فإن (66.8%) من المبحوثين يشاهدون البرامج الإخبارية بشكل يومي، بينما يشاهد (22.5%) بمعدل ستة أيام.

أحتلت قناة العراقية (التلفزيون الرسمي) المرتبة الأولى بنسبة (83.8%) من بين القنوات التلفزيونية العراقية الفضائية التي يشاهدها المبحوثون، تليها مباشرة قناة البغدادية نيوز (قناة خاصة) بفارق ضئيل بنسبة (83.2%)، ثم في المرتبة الثالثة قناة الشرقية نيوز.

حل برنامج استوديو التاسعة في مقدمة البرامج الإخبارية التي يشاهدها المبحوثون بنسبة (70.4%)، يليه برنامج قضية رأي عام بنسبة (56.8%)، ثم برنامج ما بعد التاسعة (55.1%)، ثم جاء رابعاً برنامج بالحرف الواحد بنسبة (54.4%).

جاءت "الفضائيات العراقية الخاصة" في مقدمة وسائل الإعلام التي يعتمد عليها المبحوثون في استقاء المعلومات والأخبار عن المشكلات المثارة، تليها "الفضائيات العراقية الحزبية"، وفي المرتبة الثالثة تأتي "الصحف الإلكترونية".

تصدرت الفضائيات العراقية الخاصة وسائل الإعلام التي يعتمد عليها المبحوثون في استقاء المعلومات والأخبار عن الفساد بنسبة (85%)، تلتها "الفضائيات العراقية الحزبية" بنسبة (67.7%)، وفي المرتبة الثالثة تأتي "الصحف الإلكترونية" بنسبة (67.2%)، بينما جاءت "الصحف الأجنبية" في المرتبة الأخيرة بنسبة (60%).

أحتلت "الفضائيات العراقية الخاصة" مقدمة وسائل الإعلام التي تتمتع بالمصداقية من قبل المبحوثين، وتعد مصدراً موثوقاً به للمعلومات والأخبار عن قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق، يليها الصحف الأجنبية، ثم المجلات الأجنبية. وعن درجة الثقة في وسائل الإعلام العربية.

أحتل "فساد (النخبة) السياسية العراقية" المرتبة الأولى في ترتيب المبحوثين لأولويات قضايا الفساد الإداري والمالي بنسبة (22.74%)، تلتها قضية "فساد المؤسسات الحكومية العراقية وتأثيرها على التدهور الخدمي" بنسبة (21.06%)، ثم "الاستيلاء على العقارات والاراضى التابعة للدولة" بنسبة (19.19%) في الترتيب الثالث، ثم "الفساد في عقود الوزارات والهيئات العراقية التجارية" بنسبة (18.69%) و"التشكيك في نزاهة الانتخابات البرلمانية العراقية 2014" بنسبة (18.33%).

ويختلف ترتيب المبحوثين لأولويات قضايا الفساد الإداري والمالي مع ترتيبها في أجندة المضمون الإخباري بالفضائيات العراقية محل الدراسة ولعل أهم الأسباب برأي الباحث هو تسارع الأحداث في العراق منذ بداية عام 2013، حيث شهد العراق اعتصامات ضد سياسات رئيس الوزراء نوري المالكي في عدة محافظات شمالية ووسطى اعقبها عمليات إرهابية قالت الحكومة العراقية إن منفذيها يحتمون في ساحات الاعتصامات مما ادى إلى اقتحامها من قبل القوات العراقية وتفكيكها، ولم تتوقف التطورات الامنية عند هذا الحد ففي شهر يناير/كانون الثاني من العام 2014 بدأت تطورات أمنية خطيرة تمثلت بسيطرة تنظيم داعش على مدن مهمة من العراق مثل الفلوجة ثم أعقبها في شهر شهر يونيو/ حزيران من العام نفسه سيطرة داعش على محافظتي نينوى وصلاح الدين وأجزاء واسعة من محافظات ديالى والانبار وكركوك.

كما شهدت الساحة السياسية تغييرات مهمة تمثل بالانتخابات البرلمانية (2014/4/30) وما تبعها من مفاوضات شاقة لتشكيل حكومة عراقية جديدة بعد تشبث رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بالسلطة رغم معارضة الكتل السياسية والمرجعيات الدينية له.

أهم الأسباب التي تدفع المبحوثين عينة الدراسة الميدانية لمشاهدة البرامج الإخبارية التي تتناول الفساد الإداري والمالي هي أنها تساعدهم في "أكتساب معلومات عن قضايا الفساد الإداري والمالي العراق" وفي الترتيب الثاني يأتي سبب أنها "أكتساب معلومات عن قضايا ومشكلات الفساد الإداري والمالي في الدول الاقليمية والعربية"، والسبب الثالث هو "أشارك العراقيين مشاكلهم وهمومهم بشأن الفساد الإداري والمالي"، السبب الرابع هو "معرفة آراء المسؤولين والمختصين عن قضايا الفساد الإداري والمالي لفهمها وتكوين وتدعيم آرائي الشخصية حولها"، وجاء في المرتبة الخامسة الدافع "لأكتساب معلومات عن قضايا ومشكلات الفساد الإداري والمالي في العالم". وتظهر هذه الأسباب أهمية البرامج الإخبارية المقدمة في الفضائيات العراقية خاصة التي تتناول قضايا الفساد الإداري والمالي التي تساعدهم على فهم القضايا المتعلقة بالفساد، وتشرح لهم الاسباب والحلول التي تفيدهم في حياتهم العملية وسلوكياتهم اليومية.

وبالنسبة لنتائج اختبارات الفروض أتضح عدم وجود علاقة إرتباطية دالة بين معدل مشاهدة المبحوثين للقنوات العراقية محل الدراسة وتبنيهم لأطر المعالجة الإخبارية لقضايا الفساد الإداري والمالي بتلك القنوات. وأتضح أيضا عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين معدل مشاهدة المبحوثين للقنوات العراقية محل الدراسة وتبنيهم لأطر المعالجة الإخبارية لقضايا الفساد الإداري والمالي بتلك القنوات. كما تبين إيضا عدم وجد علاقة دالة إحصائياً بين معدل مشاهدة المبحوثين للقنوات التلفزيونية العراقية الثلاث محل الدراسة واتجاهاتهم نحو تلك القضايا كمصدر رئيسي للمعلومات الصادقة، وتم ايضا عدم وجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين تبني المبحوثين لكل من الأُطر الخبرية الرئيسية التي طرحتها وسائل الإعلام (عينة الدراسة) بشأن قضايا الفساد الإداري والمالي محل الدراسة وتبنيهم للأُطر الخبرية الفرعية التي تضمنها الأطر الرئيسية (أطر الأسباب، أطر الحلول، أطر الشخصيات البارزة).

الخاتمة

استعرض الفصل الرابع نتائج الدراسة الميدانية، ونتائج اختبارات الفروض، فقد اظهرت الدراسة الميدانية ما يلي:

كان مستوى حجم تعرض المبحوثين للمضمون الإخباري بالقنوات العراقية محل الدراسة عالياً.

يولي المبحوثون قدراً عالياً من الانتباه للمضمون الإخباري الذي يشاهدونه.

أحتلت القنوات الخاصة في مقدمة الوسائل الإعلام التي يعتمد عليها المبحوثين في إمدادهم بالمعلومات بشأن قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق.

تصّدر قنوات (العراقية – البغدادية نيوز- الشرقية) كأهم قنوات فضائية عراقية يشاهدها المبحوثين من خلال البرامج الاخبارية.

جاءت قضية فساد (النخبة) السياسية العراقية في مقدمة أولويات اهتمام المبحوثين كأهم قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق.

احتل الاتجاه السياسي مقدمة الأتجاهات التي غلبت على توجهات المبحوثين تجاه كل قضية من القضايا الفساد الإداري والمالي محل الدراسة.

حظيت قضايا الفساد الإداري والمالي باهتمام عال من قبل المبحوثين.

كان مستوى معرفة المبحوثين بدول وقضايا الفساد الإداري والمالي، ضمن مستوى المعرفة المتوسطة.

غالبية المبحوثين يمارسون اتصالاً شخصياً فعالاً نحو قضايا الفساد الإداري والمالي مع الآخرين.

تشكل القنوات التلفزيونية العراقية أتجاهات المبحوثين نحو قضايا الفساد الإداري والمالي؛ حيث تبنى المبحوثون الأطر التي وظفتها المعالجة الإخبارية بالقنوات التلفزيونية هذه القضايا.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: الكتاب المقدس

ثالثاً: المراجع العربية:

أ- رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- أحمد مولود الحيالي، معالجة الصحافة الالكترونية العراقية لقضايا الفساد في العراق،**رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية،2013).

2- أريج محمد فخري الدين، القضايا التي تعالجها البرامج الإخبارية التي ينتجها قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005).

3- أسامة محمد عبد الرحمن حسانين، دور الفيس بوك في إمداد الشباب الجامعي بالمعلومات حول قضايا الفساد المصري، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، قسم الإعلام وثقافة الأطفال، 2014).

4- أشرف نجيب محمد عبد الرحمن، دور البرامج السياسية بقناتي دريم ٢ والمحور في معالجة قضايا الفساد، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الشرقية: كلية الآداب، جامعة الزقازيق، قسم الإعلام، 2009).

5- إلهام يونس أحمد، العلاقة بين الإعتماد على القنوات الفضائية الإخبارية العربية ومستوى المعرفة بالقضايا الداخلية لدى الجمهور المصري واتجاهاته نحوها (دراسة مسحية) **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2010)

6- أماني رضا عبد المقصود، معالجة القضايا السياسية الداخلية في المضمون الإخبارية بالقنوات الفضائية العربية الرسمية والمعارضة، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009).

7- أميرة ناجي محمد، الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحافة المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011).

8- إنجي محمد بركة، دور البرامج الحوارية التلفزيونية في دعم المشاركة السياسية للجمهور المصري، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة 2013)

9- بسنت مراد فهمى، تناول القضايا العربية فى الخطاب التلفزيونى الأوروبى الموجه باللغة العربية وعلاقة الصفوة بيه، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2014).

10- بشار عبد الرحمن أحمد مطهر، دور الراديو والتلفزيون في تشكيل معارف واتجاهات النخبة اليمنية نحو القضايا السياسية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007).

11- جمال عبد العظيم، الحملات الصحفية في الصحف المصرية الأسبوعية في الفترة من 1977 إلى عام 1984، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، 1994).

12- جوزيف أنطوان متري، معالجة التلفزيون المصري لقضية مياه نهر النيل، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2013).

13- جيلان محمود عبد الرزاق، أساليب تغطية القضايا في برامج الرأي العام المذاعة على الهواء Talk Show في القنوات الفضائية العربية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004).

14- حسين محمد ربيع، الصحافة الاستقصائية كنمط مستحدث في الصحافة العربية: دراسة للواقع والإشكاليات مع رصد توجهات النخب المهنية والأكاديمية لمستقبل هذا النمط في الصحافة المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام، 2013).

15- حنان محمد حسن سالم، التوجهات الإيديولوجية و معالجة الصحافة لظاهرة الفساد في المجتمع المصري في الفترة من 1980 – 1998، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الإجتماع، 2000).

16- حيدر محمود الخزرجي، دور القنوات الفضائية العراقية في ترتيب أولويات الجمهور العراقي إزاء إنتخابات مجالس المحافظات العراقية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2010).

17- خالد بن عبدالرحمن بن حسن بن عمر آل الشيخ، الفساد الإداري.. أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته "نحو بناء نموذج تنظيمي"، **رسالة دكتوراه غير منشوره،** (الرياض: كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الامنية، 2007).

18- خالد صلاح الدين حسن، دور التلفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2001).

19- داليا عثمان إبراهيم، المعالجة الإخبارية للقضايا السياسية العربية في القنوات الفضائية الموجهة باللغة العربية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام،2012).

20- دعاء محمد أبو نور، التحولات الاجتماعية وظاهرة الفساد في المجتمع المصري: دراسة اجتماعية على أبعاد الظاهرة وتناولها الإعلامي، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (الغربية: جامعة طنطا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2003).

21- رباب عبد الرحمن هاشم خليفة، المعالجة التلفزيونية والصحفية لقضايا الإصلاح السياسي في المجتمع المصري ودورها في تشكيل معارف واتجاهات الجمهور نحوها، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2008).

22- رغد عبد الستار إبراهيم، التغطية الصحفية لموضوعات الفساد في الصحافة العراقية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2011).

23- رغد محمد عيسى، معالجة الإذاعة والتلفزيون لقضايا العمل في المجتمع المصري ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور نحوها، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009).

24- ريم سامي الشريف، معالجة القضايا الإيرانية في القنوات الفضائية الموجهه باللغة العربية وعلاقتها بصورة إيران لدى الجمهور العربي، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2013).

25- سارة محمود السيد حمودة، دور التلفزيون في تشكيل اتجاهات الراي العام نحو أزمات التنمية السياسية في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011).

26- سارة نصر محمد، معالجة القضايا المصرية في البرامج السياسية بالقنوات العربية وعلاقتها باتجاهات الجمهور نحو الحكومة، **رسالة ماجستير غير منشور** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2010).

27- سامي محمد الطوخي، شفافية أعمال الإدارة، مدخل رقابي للإصلاح الإداري – دراسة مقارنة بالتطبيق على تسبيب القرارات الإدارية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (بني سويف: كلية الحقوق، جامعة بني سويف، 2005).

28- سلاح رشاد الدواوسة، دور وسائل الإعلام الفلسطينية في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو القضايا الداخلية والخارجية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009).

29- سهام عبد الخالق، معايير تكوين أجندة الأخبار الخارجية في نشرة الأخبار بالتلفزيون المصري وتأثيرها على اتجاهات الجمهور نحو النشرة والدول مصدر الأحداث، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2005).

30- شريف سعيد حميد، إعتماد الجمهور على النشرات الإخبارية في القنوات الفضائية والأثار المتحققة عنه، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (بغداد: كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2013).

31- شيماء ذو الفقار حامد زغيب، التغطية التليفزيونية والصحفية للقضايا العامة فى مصر وعلاقتها بتشكيل اتجاهات الرأى العام نحو هذه القضايا، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2003).

32- صابر حمد جابر حماد، أثر المعالجة الإعلامية لقضايا الوطن العربي السياسية في إذاعتي صوت العرب وهيئة الإذاعة البريطانية على اتجاهات الجمهور العربي، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007).

33- صباح عبدة هادي الخيشني، علاقة أُطر تقديم المادة الإخبارية في الصحف اليمنية باتجاهات الشباب الجامعي نحو الأحداث السياسية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2010).

34- صفا محمود عثمان، معالجة القنوات الإخبارية العربية المتخصصة للأحداث السياسية الخارجية واتجاهات النخبة المصرية نحوها، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007).

35- صفاء على جبار الربيعي، اعتماد الصفوة العراقية على الفضائيات العراقية ومواقع التواصل الاجتماعي أثناء الأزمات الأمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية، 2013).

36- طارق محمود يوسف الشوربجي، المعالجة الإخبارية لقضايا العالم الإسلامي في التلفزيون المصري ودورها في تشكيل معرفة الجمهور واتجاهاته، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011).

37- عادل عبد الغفار، دور الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2000).

38- عبد القادر صالح معروف الحديثي، دور وسائل الإعلام في تشكيل إتجاهات الرأي العام لدى سكان مدينة بغداد إزاء الانتخابات النيابية العراقية2010، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2011).

39- عبد اللـه محمود المجالي، اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو الفساد الإداري، **رسالة ماجستير غير منشورة** (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2012).

40- عربي محمد المصري، تأثير صياغة الأخبار التلفزيونية على تذكر المضمون: دراسة تجريبية على عينة من الطلاب العرب، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005).

41- علياء على محمد عنتر، دور القنوات الاخبارية فى تشكيل الصور الذهنية عن الدول العربية لدى الجمهور المصرى، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013).

42- عيسى عبد الباقي، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد: دراسة تحليلية ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2004).

43- فاطمة الزهراء أبو الفتوح محمود الخطيب، المعالجة الإعلامية للقضايا المصرية في القنوات الفضائية الإخبارية الدولية الناطقة باللغة العربية وتأثيرها على ترتيب أولويات الشباب الجامعي المصري نحو القضايا، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علوم الاتصال والإعلام، 2010).

44- فاطمة شعبان محمد حسن صالح، المعالجة الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط السياسية والأمنية: دراسة مقارنة بين قنوات الحرة الأمريكية والعالم الإيراينة والنيل المصرية وانعكاسها على الجمهور المصري، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011).

45- فلاح عامر فواز الدهمشي، معالجة قضايا المجتمع السعودي في قناتي العربية والإخبارية واتجاهات الشباب الجامعي نحوهما، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2010).

46- مجاشع محمد علي، البرامج الثقافية في قناة العراق الفضائية "دراسة تحليلية لدورة برامجية تلفزيونية لسنة 2002"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (بغداد: كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2004).

47- محمد إبراهيم عبد اللـه الزبيدي، العلاقات العامة ومكافحة الفساد الإداري في العراق، **رسالة ماجستير غير منشورة** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2007).

48- محمد حسام الدين، التغطية الصحفية الغربية لشئون العالم الإسلامي خلال عقد التسعينيات"، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001).

49- محمد رضا محمد حبيب، معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد في مصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، قسم الصحافة، 2013).

50- محمد فضل الحديدي، أثر النص الخبري في معارف واتجاهات القراء نحو القضايا البارزة: دراسة تجريبية على عدد من قراء الصحف في مصر، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2006).

51- معد عاصي علي، دور التلفزيون في تشكيل الأطر الخبرية للجمهور، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2014).

52- ميادا محمود عبدالوهاب مهنا، أطر تقديم صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009).

53- نشوى سليمان عقل، المعالجة التلفزيونية والصحفية للقضايا البرلمانية ودورها في تشكيل اتجاهات الجمهور العام نحو البرلمان، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2006).

54- نها أنور سليمان رضوان، دور وسائل الإعلام العربية في تكوين معارف الصفوة المصرية واتجاهاتها نحو السياسة الأمريكية بشأن قضايا الإصلاح في المنطقة العربية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009).

55- نهلة مظفر أبو رشيد، المعالجة الإخبارية لقضايا الدول النامية في الفضائيات العربية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005).

56- هادي نعمان الهيتي، الاتصال الجماهيري في العراق ... وسائله واتجاهاته السياسية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1980).

57- هاله حمدي حسن غرابة، معالجة الصحف الإلكترونية لقضايا الفساد في المجتمع المصري وتأثيرها على المشاركة السياسية للشباب الجامعي، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة عين شمس ـ معهد الدراسات العليا للطفولة، 2013).

58- هبة الـلـه محمد فتحي سليمان، المعالجة الإخبارية للقضايا العربية في قناتي الحرة الأمريكية و33 الإسرائيلية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة حلوان، كلية الآداب، قسم الإعلام، 2011).

59- هبة يحيى عطية، المعالجة الإخبارية للقضية الفلسطينية في قناة TV5 الدولية وقناة الجزيرة القطرية: دراسة تحليلية وميدانية، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2005).

60- هشام رشدي محمود خيرالـلـه، معالجة الصحف الإلكترونية لقضايا الفساد في المجتمع المصري و تأثيرها على المشاركة السياسية للشباب الجامعي، **رسالة دكتوراة غير منشورة** (جامعة المنصورة: قسم الإعلام التربوي، 2013).

61- وائل محمد العشري، تأثير نشر أخبار جرائم المال العام على صورة رجال الأعمال عند قراء الصحف في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2005).

62- وجدي حلمي عيد عبد الظاهر، معالجة الدراما العربية التي يعرضها التلفزيون المصري لقضايا الفساد في المجتمع وعلاقتها بإدراك الجمهور واتجاهاته نحوها، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2009).

63- ولاء محمد الطاهر عبد الخالق، أخلاقيات إذاعة الجريمة في التليفزيون المصري: دراسة تطبيقية على عينة من البرامج والقائمين بالاتصال، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الشرقية: كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 2007).

64- وليد محمد عمشة، أثر التكنولوجيا المستخدمة في جمع وتقديم الأخبار على شكل ومضمون الخدمة الإخبارية دراسة علي القنوات الفضائية العربية غير الحكومية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2001).

65- وليد وادي النيل، العوامل الوسيطة المؤثرة في وضع أجندة المراهقين تجاه القضايا الداخلية المقدمة بواسطة الإعلام، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، 2003).

66- ياسر عبداللطيف إمام أبو النصر، تأثير السياسة الإعلامية في الأُطر الاخبارية للقضايا العربية في قناة الجزيرة، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2013).

ب- دراسات مقدمة إلى مؤتمر وندوات علمية:

1- أحمد حلمي جمعة، مدخل مقترح لتطوير الرقابة الحكومية على الأموال العامة لمكافحة الفساد في العالم العربي: الأردن نموذجا، **بحث مقدم مقدم للمؤتمر العربي الأول للتطوير والأصلاح الإداري من أجل رفع كفاءة الأداء المؤسسي ومواجهة الفساد**، عمان – الأردن، 2008.

2- الأمم المتحدة، الممارسات الجيِّدة والمبادرات المتَّخذة في مجال منع الفساد: مناقشة مواضيع بشأن نزاهة الجهاز القضائي وإدارة القضاء وأجهزة النيابة العامة (المادة 11 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)، **مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، فينا، 26 - 28 (اغسطس) آب، 2013، فينا/ النمسا.

3- رباب رأفت الجمال، دور الصحف المستقلة في تشكيل اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضايا الفساد , دراسة ميدانية، في: **المؤتمر العلمي السنوي السابع، أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق**- القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2003.

4- صابر سليمان عسران، الضوابط الأخلاقية والقانونية اللازمة لعمل القنوات العربية الخاصة: رؤية مستقبلية، **في المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005.

5- طارق علي حمود وعلي يودة سلمان، الإعلام العراقي والمسؤولية الاجتماعية والاخلاقية في الكشف عن قضايا الفساد، **بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع**، كلية الإعلام – جامعة بغداد، إبريل، 2013.

6- عبد الوهاب بوخنوفة، دور الصحافة في إحداث التحولات المجتمعية من خلال محاربة الفساد(نموذج الصحافة الالكترونية الجزائرية)، **بحث مقدم لمؤتمر الإعلام والتحولات المجتمعية في الوطن العربي**، جامعة اليرموك، عمان/الأردن، أكتوبر 2011.

7- عدلي سيد رضا وآخرون، التحليل النقدي لبحوث الأُطر الإعلامية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: دراسة تحليلية من المستوى الثاني، **في المؤتمر العلمي**

السنوي السابع عشر، بحوث الإعلام في مصر في نصف القرن: الوقائع واتجاهات المستقبل، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ديسمبر 2011.

8- عيسى عبد الباقي، وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور ... وآليات التعزيز، **في المؤتمر الأول لمستقبل الإعلام في مصر**، القاهرة، 2012.

9- محمد إبراهيم بسيون، أساليب التنظيم الذاتى للإعلاميين وتأثيره على أخلاقيات الإعلام، **كراسات صحفية وإعلامية: معهد الأهرام الإقليمي للصحافة**، العدد (4)، يناير 2013.

10- مرعي مدكور، إتجاهات الكاريكاتور في الصحافة المصرية في ظل المتغيرات المعاصرة، في: **المؤتمر السنوي الثاني- الصحافة وآفاق التكنولوجيا**- أكاديمية أخبار اليوم، إبريل 2003.

11- نجوى عبد السلام فهمي، معالجة الصحف المصرية و النيجيرية لأزمة رشاوي ديملر بنز العالمية. دراسة مقارنة، مؤتمر الإعلام والأزمات، الرهانات والتحديات، جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة - ديسمبر، 2010.

ج- دراسات منشورة في الدوريات المتخصصة:

1- إبراهيم محمد أبو المجد، اعتماد الشباب الجامعي على وسائل الإعلام أثناء الأزمات – تفجيرات دهب، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلد السابع، العدد الثاني، يونيو – ديسمبر، القاهرة، 2006.

2- أميرة صابر محمود، دور القنوات الفضائية العربية في معالجة أحداث الفتنة الطائفية في مصر"، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد (37)، يناير، جامعة الأزهر، 2012.

3- انطوان مسرة، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (31)، بيروت، 2004.

4- أيمن منصور ندا، دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام المصري نحو أداء الحكام العرب في الحرب الأمريكية على العراق، مارس/أبريل، العدد، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2003.

5- ثروت فتحي كامل، معالجة الكاريكاتير لقضايا الفساد في مصر، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 23 – يوليو – ديسمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004.

6- جمال سلامة علي، الجهود الدولية لمكافحة الفساد وإشكاليات التطبيق، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العالمي، المجلد (39)، العدد (2)،الكويت، 2011.

7- جمال عبد العظيم، أثر الأيدلوجية السياسية للدولة في بناء الأطر الإخبارية:دراسة مقارنة لموقعي "BBC" وقناة العالم الإيرانية.**في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد الثامن، العدد(3)، يوليو \ سبتمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007.

8- جهاد كاظم العكيلي، المعايير العلمية للتلفاز في العمل الإعلامي كما يراه الطلبة "دراسة ميدانية في كلية الإعلام"، **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد (6 /7)، أيلول، جامعة بغداد، كلية الإعلام، 2009.

9- جودت حسن خلف، الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر علم القانون وعلم الإنسان، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد (56)، الجامعة المستنصرية، بغداد،2012.

10- حسن لطيف الزبيدي و لطيف لافي السعدون، الفساد في العراق: جذوره، فروعه، ثماره المرة، **مجلة دراسات اقتصادية**، السنة (6)، العدد (18)، بيت الحكمة، بغداد، 2006.

11- حنان أحمد سليم، اتجاهات النخبة الألمانية نحو إدارة القنوات الإخبارية الأجنبية للأزمات العربية، **مجلة المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، العدد 30، إبريل – يونيه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2008.

12- حنان يوسف، "اثر وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الجمهور المصري نحو قضايا الفساد"، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد (37)، يناير، جامعة الأزهر، 2012.

13- خالد صلاح الدين حسن، عرض تحليلي للدراسات المقدمة بالمؤتمر العلمي السنوي لجمعية العلوم السياسية الأمريكية – بوسطن – في الفترة من 29 اغسطس إلى أول سبتمبر 2002، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد السادس، العدد 2، يونيو – ديسمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005.

14- ــــــــــــــــ، مستويات مصداقية وسائل الإعلام المصرية لدى الجمهور، المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد 26، يناير – مارس، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2006.

15- دينا يحيى، تأثير أبعاد الأُطر الإعلامية بالصحف المصرية على معالجة قضايا الرأي العام: دراسة في إطار نظرية تحليل الأطر الإعلامية، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد الرابع، العدد المزدوج، يناير – ديسمبر، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2004.

16- ريا قحطان احمد الحمداني، نحو ستراتيجية علمية مقترحة لنشاط العلاقات العامة في هيئة النزاهة، **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد المزدوج (6 – 7)، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2009.

17- ستار جابر خلاوي، "دور الموازنة التقليدية في تفاقم مشكلة الفساد الإداري والمالي في العراق دراسة تطبيقية على موازنة رئاسة صحة واسط لسنة 2010، **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العدد (10)، العراق، 2013.

18- ستيفن د.ريد، الفساد السياسي في اليابان (في): الفساد في الديمقراطيات الغربية، **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، العدد (149)، مطبوعات اليونسكو العربية، القاهرة، 1996.

19- سلام محمد عبده، التأثيرات المترتبة على اعتماد الجمهور على القنوات الفضائية المصرية والعربية فى متابعة أحداث ثورة 25 يناير وعلاقته باتجاهاته نحوها، المجلة المصرية لبحوث الإعلام – العدد السادس والأربعون يناير– مارس، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2014.

20- سهيلة ابراهيم إمنصوران، تأثير الفساد الاقتصادي على النشاط التنموي في البلاد النامية: دراسة تحليلية، **مجلة دراسات اقليمية**، العدد (15)، السنة (6)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2009.

21- صعب ناجي عبود و آيات سلمان شهيب، المفتش العام ودوره في مكافحة الفساد الإداري، **مجلة الحقوق**، المجلد (3)، العدد (10)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010.

22- طه عبد العاطي نجم، الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية، دراسة تحليلية لعينة من صحيفتي الوطن السعودية وتشرين السورية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان / يوليو – أغسطس 2006، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**،المجلد الثامن، العدد 3، يوليو /سبتمبر، القاهرة، 2007.

23- عادل عبد الغفار فرج، علاقة مشاهدة نشرات الأخبار التي يقدمها التلفزيون المصري بتشكيل معارف الجمهور واتجاهاته نحو الأزمة العراقية **في: المؤتمر العلمي السنوي العاشر**، الجزء الثاني، مايو، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004.

24- عادل محمد عبد الرحمن، الفساد الإداري: دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسيوط، **مجلة مصر المعاصرة**، المجلد (103)، العدد (502)، أسيوط، 2011).

25- عبد اللـه محمد زلطة، معالجة الصحف القومية لقضايا الفساد، دراسة تحليلية من القضايا المنشورة بجريدة الأهرام عام 2002، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد (19)، يناير، القاهرة، جامعة الأزهر، 2002.

26- عبد المجيد العزام وهاديا خزنة كاتبي، اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي: دراسة استطلاعية، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (26)، العدد الثالث + الرابع، دمشق، 2010.

27- عبود صعب ناجي وآيات سلمان شهيب، المفتش العام ودوره في مكافحة الفساد الإداري، **مجلة الحقوق**، المجلد (3)، العدد (10)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010.

28- عبيد ناصر ناصر، دور الحكم الجيد في تفكيك ظاهرة الفساد، **مجلة النبأ**، العدد 80، كانون الثاني، بغداد, 2006.

29- عدلى سيد رضا، أنماط ملكية وسائل الإعلام وعلاقتها بالممارسة المهنية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثامن والأربعون يوليو – سبتمبر، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2014،

30- عدلي سيد رضا وخالد صلاح الدين حسن علي، اتجاهات الرأي العام نحو الانقسامات السياسية في مصر: استطلاع للرأي العام خلال شهر مارس 2013م، **المجلـة المصـرية لبحوث الرأي العام**، المجلد الثاني عشر – العدد الثاني - إبريل – يونيه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013.

31- عقيلة هادي عيسى، اثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الإداري، **مجلة السياسية والدولية**، العدد 15، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2010

32- علاء حسين مطلق التميمي، نحو صياغة فكر وطني مناهض للفساد (دور ديوان الرقابة المالية أنموذجاً) **مجلة المنصور**، العدد (17)، بغداد، 2012.

33- علي عبد مشاري، ظاهرة الفساد الإداري في الموروث الإسلامي (دراسة تاريخية)"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، المجلد (9)، الإصدار (1)، جامعة القادسية، العراق، 2010.

34- علي وتوت، ظاهرة الفساد في العراق: دراسة تحليلية في سيسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها"، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، العدد (5) الإصدار (5)، جامعة واسط،العراق، 2007.

35- عمار عبدالهادي شلال ومحمد صالح جسام، الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة ... مع الإشارة الى حالة العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، العدد (31)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011.

36- عيسى الشماسي، تأثير الفضائيات التلفزيونية في الشباب ... دراسة ميدانية على طلبة كلّية التربية بجامعة دمشق، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (21) العدد الثاني، دمشق، 2005.

37- عيسى عيال مجيد وفريد صالح فياض، قضايا الفساد الإداري في الصحافة العراقية ... دراسة تحليلية في جريدة المشرق أنموذجا للمدة من 2009/4/1 لغاية 2009/6/31، **مجلة اداب الفراهيدي**، العدد (3)، جامعة تكريت، العراق، 2010.

38- غادة موسى إبراهيم السيد صقر، معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد المؤسسي في مصر من عام 2008 إلى عام 2010، **مجلة بحوث التربية النوعية**، العدد (23)، جامعة المنصورة، 2011).

39- غسان فيصل وفاتن سعد نعمان، "الفساد الإداري – أسبابه- أثاره- سبل معالجته، **مجلة جامعة كركوك للعلوم الإداري والاقتصادية**، المجلد (1) العدد(1)، جامعة كركوك، العراق، 2011.

40- فاطمة الزهراء أبو الفتوح محمود الخطيب، أُطر المعالجة الإعلامية لسياسات الرئيس الامريكي باراك اوباما.. دراسة مقارنة بين قناتي الجزيرة والحرة، **مجلة حوليات آداب عين شمس**، المجلد 39، (إبريل / يونيو)، القاهرة، 2011.

41- ليلى حسين السيد، اتجاهات الجمهور نحو الفضائيات المصرية الخاصة، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام والرأي العام**، مركز بحوث الرأي العام، المجلد الرابع، العدد المزدوج، يناير- ديسمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2003.

42- محسن جلوب الكناني، دور القنوات الفضائية العراقية في تشكيل معارف الطلبة واتجاهاتهم نحو الإرهاب كلية الإعلام / جامعة بغداد أنموذجا، **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد (19)، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2013.

43- محمد المسفر، تحليل الرسالة الإعلامية "تأثير الفضائيات الإعلامية على الشباب" **مجلة المفكر**، العدد (3)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2013.

44- محمد صالح جسام و عمار عبد الهادي شلال، الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة ... مع الإشارة إلى حالة العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة (9)، العدد (31)، بغداد، 2011.

45- محمد صالح جسام وعمار عبدالهادي شلال، الفساد: المعطيات، الآثار واستراتيجيات المواجهة ... مع الإشارة إلى حالة العراق، **المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، السنة التاسعة، العدد (31)، بغداد، 2011.

46- محمد علي أبو العلا، اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الفساد بعد ثورة 25 يناير- دراسة ميدانية- **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، يناير- مارس، القاهرة، 2012.

47- محمد محفوظ الزهري، معالجة الصحف المصرية لانتخابات رئاسة الجمهورية لعام 2005، **مجلة البحوث الإعلامية**،، العدد 28 أكتوبر، جامعة الأزهر، القاهرة، 2007.

48- محمود عبد العاطي مسلم، مدى اعتماد أئمة وخطباء المساجد على القنوات الفضائية الدينية كمصدر للمعلومات، **مجلة البحوث الإعلامية**، العدد (37)، يناير، جامعة الأزهر، 2012.

49- محي الدين علم الدين، حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (1)، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، العدد (1848)، القاهرة، 7 يونيو 2004.

50- مفيد ذنون يونس وعدنان دحام أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، **مجلة تنمية الرافدين**، مجلد (34)، العدد (109) جامعة الموصل، العراق، 2012.

51- منى أحمد مصطفى عمران، دور الفيس بوك في إمداد الشباب الجامعي المصري بالمعلومات حول قضايا الفساد الإعلامي والسياسي، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد التاسع والأربعون أكتوبر – ديسمبر، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2014.

52- مؤيد عبد القادر الحبيطي، تحديات الفساد الإداري في العراق خلال التحول والاضطراب، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، السنة (1)، المجلد (1)، العدد (1)، جامعه تكريت، العراق، 2005.

53- نوح عز الدين عبدالرزاق أحمد، الإعلام العراقي ومكافحة الفساد ... رؤية مقترحة لتفعيل دور الصحافة المطبوعة و المرئية والمسموعة في تحجيم الفساد بكافة أشكاله ومستوياته، **مجلة السياسات الدولية**، العدد(18)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2011.

54- هادي فليح حسن، الصحافة الاستقصائية في العراق، **مجلة آداب ذي قار**، العدد (2)، جامعة ذي قار، العراق، 2012.

55- هاشم أحمد نغيمش، واقع الصحافة العراقية بعد أحداث، **مجلة ديالى**، العدد (55)، جامعة ديالى، العراق, 2003.

56- هبة خالد نجم وآخرون، رقابة المفتش العام في مكافحة الفساد الاداري والمالي، **مجلة المنصور**، كلية المنصور الاهلية، العدد (17) بغداد، 2012

57- هبة شاهين، "الأطر الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط في شبكة CNN الإخبارية – دراسة تحليلية لبرنامج Inside The Middle East"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 27، يوليو \ سبتمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2007.

58- ـــــــــــ، المعالجة الإخبارية للانتخابات التشريعية في القنوات الفضائية العربية والدولية: دراسة تحليلية مقارنة بين قناتي العربية والحرة، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 44 يوليه / سبتمبر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013.

59- ـــ دور القنوات الإخبارية العربية في تشكيل صورة مصر لدى الجمهور العـربي، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، المجلد 10، العدد 3 يناير / يونيو، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2011).

60- وجدان فالح الساعدي، مشاكل الهدر والإسراف والفساد الإداري في الدولة، **مجلة النبأ**، العدد (80)، السنة (11)، مركز الإمام الشيرازي للبحوث والدراسات، بغداد، 2006

61- ياسر خالد بركات، الفساد الإداري ... مفهومه ومظاهره وأسبابه: مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، **مجلة النبأ**، العدد (80)، العراق، 2006.

62- يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج وطرق العلاج، **مجلة العلوم الاجتماعية**، الكويت: العدد 2، المجلد 30، جامعة الكويت، 2002.

د- دراسات منشورة بكتب علمية:

1- أحمد فارس، الديمقراطية ومكافحة الفساد" **(في)**: مصطفى كامل السيد وصلاح زرقونة، الفساد والتنمية: الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1999).

2- أماني غانم، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، **(في)**: مصطفى كامل وصلاح زرنوقة، الفساد والتنمية: الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،1999).

3- جورج توفيق العبد، العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية **(في)** الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

4- حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية **(في)**:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر،2004).

5- حنان يوسف، الثقافة والإعلام في الدول العربية: أدوات فساد أم إصلاح؟ في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (في): بحوث

ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر، 2004).

6- سمير عبد السميع زكي، الفساد وآليات مكافحته في مصر **(في)**: رؤى مصرية في قضية الفساد: مناقشة التقرير الدولي للفساد 2003 (الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، سلسلة رؤى مصرية لتحولات عالمية، علا ابو زيد، باكينام الشرقاوي (محرران) جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والسياسة، مركز البحوث للدراسات السياسية، العدد (1)، (4)، 2004.

7- عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها، في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية **(في)**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر، 2004).

8- عماد مبارك، إتاحة وحرية تداول المعلومات والحماية الدستورية المنقوصة حرية الرأي والتعبير وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد نموذجا **(في)** الشفافية ... من حرية تداول المعلومات إلى مكافحة الفساد ... نحو دستور مصري جديد (تجارب ورؤى) (القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2011).

9- نجاح العلي، غياب التحقيقات عن الصحافة العراقية **(في)**: الإعلام العراقي ... حرية التعبير والوصول إلى المعلومة (بغداد: هيئة الإعلام والاتصالات، 2010).

10- هاشم حسن، مشكلات حرية التعبير في العراق، **(في)**: الإعلام العراقي ... حرية التعبير والوصول إلى المعلومة (بغداد: هيئة الإعلام والاتصالات، الكتاب الأول، 2010).

11- ويليام دي هارتونج، التربح غير القانوني من الحرب على العراق، **(في)**: ميريام بيمبرتون- ويليام هارنتج، دروس من العراق ... لتجنب الحرب القادمة" (القاهرة: دار الفاروق للنشر الترجمة العربية، 2010).

هـ - دراسات متاحة عبر شبكات الإنترنيت:

1- أحمد جويد، **ثقافة المجتمع ودورها في مجابهة الفساد**، بحث منشور على الانترنيت، http://www.iraker.dk/index.php?option=com_content&task=view&id=11765&Itemid=1

2- أحمد عبد المجيد، **أزمة المسؤولية المهنية في صحافة عراق ما بعد الحرب ...** متاح على الإنترنيت: www.alwatan.com/graphics/2011/01Jan/18.1/dailyhtml/qadaia2.html

3- الاستبيان الخاص بقنوات شبكة الإعلام العراقي، 2012، **استطلاع للرأي**، مديرية البحث والتطوير، الهيئة العراقية لخدمات البث والإرسال، شبكة الإعلام العراقي، 2013. متاح على الانترنيت /http://www.imn.iq/pages/studiesandresearch

4- إلهام عطا حطحوط الموسوي "دور الرقابة المالية في الحد من ظاهره الفساد الإداري"، **بحث غير منشور** (بغداد: المعهد العالي للدراسات المحاسبية والقانونية، جامعة بغداد، 2005). متاح على الإنترنيت:

http://www.tl.uobaghdad.edu.iq/post%20graduate%20institute%20for%20accounting%20and%20financial%20studies/iafs0014.htm

5- بتول عبد العزيز رشيد، دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد: دراسة تحليلية على جريدة البرلمان العراقية، **بحث غير منشور** (بغداد: جامعة بغداد، الكلية التقنية الإدارية، 2011). متاح على الإنترنيت: https://articles.e-marifah.net/kwc/f?p=pay:2:0::::P2_ISN:285930

6- بتينا بيترز، دور وسائل الإعلام: تغطية أم فساد؟ متاح على الإنترنيت: http://www.nazaha.iq/search_web/trboy/3.pdf

7- بيان صحفي لهيئة الاتصالات والإعلام بشأن تعليق عمل بعض القنوات الفضائية في العراق. متاح على الإنترنيت: http://www.iraqhurr.org/content/article/24971898.html

8- بيان لمكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي بتاريخ 2014/11/10، بشأن مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة http://www.pmo.iq/press.htm /

9- بيان لمكتب رئيس الوزراء حيدر العبادي بتاريخ 2015/1/15، بشأن توفير الأجواء المناسبة والآمنة لعمل المؤسسات الاعلامية التالي متاح على الإنترنيت: http://www.pmo.iq/press2015/15-1-2015.htm

10- جمال عبد الجواد، استطلاع آراء قادة الرأي العام إزاء قضايا الفساد والشفافية في مصر (**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومركز المشروعات**

الدولية الخاصة، مارس، 2012). متاح على الإنترنيت: -http://www.cipe
arabia.org/files/pdf/Corruption/Public_Opinion_Leaders_Survey_Ahram_Report.pdf

11- رانيا القرعاوي، استطلاع للرأي يكشف افتقاد وسائل الإعلام السعودية المحلية المصداقية، متاح على الإنترنيت http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/621.htm

12- علي عجيل منهل، اغتيال الصحفيين العراقيين- اخرهم - مازن البغدادي - جريمة ضد الإنسانية، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد (3195)، في11/24/ 2010 متاح على الإنترنيت:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=236117

13- عمرو حمزاوي، إعلام الاستبداد العربي، جريدة الشروق الجديدة، العدد 831، 12/مايو/2011. متاح على الإنترنيت: -http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12052011&id=dd84c6cd-2dc3
4e2c-a08d-0d95a88c7291

14- عيد مسعود الجهني، العدالة تطيح بوزير العدل "، **صحيفة الحياة.** العدد 16850، بتاريخ 1430/5/28هـ الموافق 2009/5/23. متاح على الإنترنيت:
http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat%20INT/2009/5/23/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%AD-%D8%A8%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-.html

15- كلمة القاضي عزت توفيق جعفر نائب رئيس هيئة النزاهة رئيس وفد جمهورية العراق في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مراكش المملكة المغربية ٢٤ ٢٨ أكتوبر 2011. متاح على الإنترنيت: http://nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1546%5Cmo.pdf

16- ماجد الصوري، الفساد الإداري والمالي الأسباب والمظاهر: متاح على الإنترنيت:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2014/02/Majed-Alsouri-Corruption-in-Iraq-original.pdf

17- محمد بن سليمان الصبيحي، **المعالجة الإعلامية لوظيفة الرقابة في الصحافة السعودية المطبوعة - دراسة تحليلية لعينة من مقالات الرأي في عينة من الصحف المحلية**

(الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2012). متاح على الإنترنيت: http://cpsfiles.imamu.edu.sa/ar/Documents/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9.pdf

18- محمد نجيب السعد، الصحافة الاستقصائية.. سلاح ذو حدين. متاح على الإنترنيت: متاح على الإنترنيت http://www.alwatan.com/graphics/2011/01Jan/18.1/dailyhtml/qadaia2.html

19- مدحت كاظم القريشي، 2013، الفساد الاداري والمالي في العراق (أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته) متاح على الانترنيت: http://burathanews.com/news/182973.html

20- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE ومركز الأهرام الدراسات السياسية والاستراتيجية، مدركات المواطنين المصريين حول الشفافية والفساد، **استطلاع رأي**، 2009. متاح على الإنترنيت: http://www.cipe.org/sites/default/files/publication-docs/2009%20Egypt%20National%20Survey%20Report%20-%20Arabic.pdf

21- مشروع ميثاق لتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح. متاح على الإنترنيت: http://www.iasj.net/iasj?func=search&addFilter=year:%222014%22&query=kw%3A%22Conflict%22&earliestYear=1650&currentYear=2014

22- مواجهة الفساد ... اكبر المخاطر التي تضرب حرية الصحافة العراقية. متاح على الإنترنيت

http://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CBoQFjAA&url=http%3A%2F%2Fkitabat.com%2Far%2Fpdf%2F3764.html&ei=g9bzU8O6EYXMyAOb2oD4Dw&usg=AFQjCNEGPZq2MerlqijgDiIub9JcJmI30A

23- نواز عبدالرحمن الهيتي، المنظمات غير الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي بالواقع الراهن والتحديات المستقبلية، **مجلة العلوم الإنسانية**، متاح على الانترنيت http://www.tte-sa.com/site2/news.php?action=view&id=233

24- وسام فاضل راضي (وآخرون)، شخصيات العام 2011 والمؤسسات والنتائج الأبرز، **استطلاع للرأي العام**، وحدة استطلاع الرأي العام وبحوث الجمهور، كلية الإعلام، جامعة بغداد، سبتمبر،2011. متاح على الإنترنيت:

http://www.comc.uobaghdad.edu.iq/PageViewer.aspx?id=28

25- وسام فاضل راضي و شريف سعيد حميد، شخصيات العام 2012 والمؤسسات والنتائج الأبرز، **استطلاع للرأي العام**، وحدة استطلاع الرأي العام وبحوث الجمهور، كلية الإعلام، جامعة بغداد يناير،2013. متاح على الإنترنيت: http://www.comc.uobaghdad.edu.iq/uploads/poll2012.pdf

و- التقارير العلمية:

1- أحمد ناجي قمحة، كيف تعرف المصريون على مرشحيهم؟، صحيفة الأهرام **ملحق كيف يفكر المصريون؟: استطلاع الرأي العام** العدد: 45846، 2012/6/14.

2- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2010 - 2014 (بغداد: المجلس المشترك لمكافحة الفساد، 2010).

3- خالد صلاح الدين حسن علي "**الرأي العام: أسسهُ ومفاهيمهُ ... نماذجهُ ونظرياتهُ**"، **مذكرات علمية غير منشورة** (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، قسم الإعلام، 2009م).

4- خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010- 2014)، وزارة التخطيط العراقية، كانون الأول /ديسمبر 2009.

5- رحيم العكيلي، دور القضاء في محاربة الفساد، **محاضرات ألقيت في المعهد الدولي للقانون في سركوزا إيطاليا**، كانون الأول 2011.

6- رسالة من منظمة مراسلون بلا حدود ومرصد الحريات الصحفية إلى مجلس القضاء الاعلى العراقي ورئيس محكمة الاستئناف في بغداد وقاضي محكمة قضايا النشر والإعلام، (2014/2/19).

7- رئيف، محمد، "الفساد: مفهومه وأسبابه وقياسه وآثاره"، محاضرات مقرر قضايا اقتصادية معاصره لطلبة الفرقة الثالثة (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010).

8- شبكة معرفة العراقية، (الحكم الرشيد)، استطلاع رأي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق، بغداد، 2011.

9- صلاح مذكور، "**الإعلام العربي وقضايا الفكر المعاصر: الواقع والمأمول**"، مذكرات علمية غير منشورة (القاهرة:جامعة عين شمس، كلية الآداب، دت).

10- عبد الـلـه بن عبد الكريم السالم، "استراتيجية الحد من الفساد الإداري: حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية"، إعمال ندوة إدارة المال العام: التخصيص والاستخدام وورشة عمل تسوية المنازعات المالية في ماليزيا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.

11- الفساد في الحكومة، تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية (DTCD) ومركز التنمية الاجتماعي والشئون الإنسانية (CSDHA) بالأمم المتحدة - لاهاي/ هولندا من 11 – 15 ديسمبر 1989 – مطبوع بمعرفة المنظمة العربية للتنمية الإدارية إدارة البحوث والدراسات.

12- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، **"استطلاع رأي المواطنين حول مدى متابعتهم لقنوات وبرامج الإذاعة والتلفزيون"** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يوليو 2006).

13- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "استطلاع رأي المواطنين حول مدى متابعتهم لقنوات وبرامج الإذاعة والتلفزيون" (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يوليو 2006).

14- المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2012، وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء.

ز- مواد صحفية:

1- بيان الامم المتحدة حول الاوضاع الامنية في العراق خلال العام 2014.
http://www.nytimes.com/2014/09/26/world/middleeast/womens-rights-activist-executed-by-islamic-state-in-iraq.html?_r=1

2- البيان السنوي لنقابة الصحفيين العراقيين (2013)، متاح على الانترنيت
http://www.iraqijs.org/read_news?id=1414/

3- بيان لرئيس الوزراء نوري المالكي بتاريخ 2014/8/15، متاح على الانترنيت.
http://albaghdadia.com/index.php/iraqnews/item/32319-2014-08-15-12-38-03

4- بيان لمكتب رئيس الوزراء العراقي منشور على الانترنيت
http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10261&article=440253

5- تريليون دولار خسائر اقتصادات دول «الربيع العربي» والعراق من الفساد، **صحيفة الحياة اللندنية،** العدد (18049) التاريخ 2012/9/3، متاح على الانترنيت http://alhayat.com/Details/431509

6- التقرير السنوي لهيئة النزاهه العراقية بتاريخ 2014/3/31. متاح على الإنترنيت http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=2488&page_namper=p9

7- تقرير المرصد النيابي العراقي، فبراير 2014. متاح على الإنترنيت: http://www.miqpm.com/News_Details.php?ID=316

8- حيدر نعمه بخيت، الفساد الإداري في العراق، **صحيفة المدى**، بغداد، العدد 634، بتاريخ 9/21/ 2006. متاح على الانترنيت، http://heidernima.blogspot.com/

9- دار الكتب والوثائق العراقية، وزارة الإعلام، رقم الإضبارة 323، موضوع الإضبارة: **مديرية التلفزيون**، كتاب مديرية التلفزيون المرقمة 4080 في 1967/5/24.

10- طارق حرب،"اجندات امام هيئة النزاهة العامة لمكافحة الفساد، النزاهة شرط اساسي في الموظف العمومي دستوريا وقانونيا"، **جريدة الصباح** ـ ملحق آفاق استراتيجية، بغداد، العدد (995)، في (2006/12/9).

11- عبد الجبار منديل، الفساد في العراق بين الماضي والحاضر،2008، بحث منشور على الانترنت، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124554

12- قاسم حسين صالح، "الفساد في العراق ... الاسباب والمعالجات"، جريدة المدى، بغداد، العدد (2884)، بتاريخ 2013/9/5، متاح على الانترنيت https://www.facebook.com/QassimHSalih/posts/715448078469701

13- محمد طلعت طايع، تأثير وسائل الاعلام على الفرد والمجتمع بين التوجيه والتحليل للتوعية والتثقيف، 2012، متاح على الانترنيت http://mkleit.wordpress.com/2012/06/01/

14- محمد فلحي، لا حصانة للفساد!، جريدة البيان العراقية، بغداد، 11/30/ 2014). متاح على الإنترنيت http://albayaniq.com/?p=22974

15- موسى فرج (2013) "الاعلام وقضية الفساد في العراق..البغدادية نموذجاً"، متاح على الانترنيت http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347716

16- ياس خضير البياتي، أوكسجين الطائفية، **صحيفة العرب اللندنية**، العدد (9411) في 2013/12/16. متاح على الانترنيت، http://www.alarab.co.uk/?id=10739

17- ياس خضير البياتي، مفخخات الطائفية في الإعلام العراقي، **صحيفة العرب اللندنية**، العدد (9395) في 2013/11/30. متاح على الانترنيت، http://www.alarab.co.uk/?id=9519

18- ابراهيم الحيدري، "**علي الوردي: شخصيته منهجه وافكاره الاجتماعية**"(بيروت: منشورات الجمل، 2006).

19- ابراهيم عبد الكريم الغازي، **تاريخ القانون في وادي الرافدين والدولة الرومانية** (بغداد: مطبعة الإزهر،1973).

20- ابن منظور، **لسان العرب**، ج 5 (القاهرة: دار المعارف، د.ت).

21- أحمد ابن محمد بن علي الفيومي، **المصباح المنير**، تحقيق عبدالعظيم الشاوي (القاهرة: دار المعارف، 1973) .

22- أحمد أبو دية، "**الفساد: اسبابه وطرق مكافحته**" ط 1 (دمشق: منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2004).

23- أحمد أنور، **الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر**، (القاهرة: مصر العرية للطباعة والنشر، 2001).

24- أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام: مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها (المنصورة: المكتبة العصرية، 2009).

25- انتصار إبراهيم عبد الرزاق، صفد حسام الساموك، **الإعلام الجديد ... تطور الأداء والوسيلة والوظيفة** (بغداد: جامعة بغداد، سلسة مكتبة الإعلام والمجتمع، 2011).

26- بركات عبد العزيز، **مناهج البحث الإعلامى "الأصول- النظرية ومهارات التطبيق"**، ط1(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012).

27- بسام عبد الرحمن الشاقية، **اخلاقيات العمل الإعلامي**(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011).

28- بوادي حسنين المحمدي، "**الفساد الاداري، لغة المصالح**" (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2008).

29- تقي الدباغ، **العراق في التاريخ** (بغداد: دار الحرية للطباعة،1983).

30- حسن عماد مكاوي و ليلى السيد، الاتصال ونظرياتة المعاصرة,ط,3 (القاهرة:الدار المرية اللبنانية, 2002).

31- حسنين شفيق، "نظريات الإعلام وتطبيقاتها في دراسات الإعلام الجديد ومواقع التواصل الإجتماعي" (القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

32- حمدي عبد العظيم، "**عولمة الفساد وفساد العولمة**" (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007).

33- خولة عيسى صالح، **الرقابة الإدارية والمالية في الدولة العربية الإسلامية** (بغداد: بيت الحكمة، دار الإبداع للطباعة والتصميم، 2001)

34- رأفت جوهري رمضان، **العمل الإعلامي والخطورة الإجرامية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012).

35- زين العابدين محمد بن ابي بكر الرازي: مختار الصحاح (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1994).

36- سالم حنان، الصحافة المصرية وقضايا الفساد – دراسة تحليلية للفترة من 1980 – 1998، ط1 (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2003).

37- سعد سلمان المشهداني، **تاريخ وسائل الإعلام في العراق "النشأة والتطور"** ط1 (عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013).

38- السيد عبد الفتاح "**أباطرة الفساد: وزراء ورجال أعمال نهبوا ثروات مصر**" (القاهرة: دار الحياة، 2011).

39- سيف راشد الجابري و كامل صكر القيسي، "**كيف واجه الاسلام الفساد الاداري**"، ط1(دبي: دائرة الاوقاف والشؤون الدينية، 2005).

40- صفوت مصطفى الدويري، الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية.. الاتجاهات الحديثة (القاهرة، جامعة عين شمس، 2008).

41- صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري،** ط1 (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1994).

42- طه حسين، "**نظام الاثنين**"(القاهرة: دار المعارف، 1921).

43- عاطف العبد، **الرأي العام وطرق قياسه** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2005).

44- عاطف العبد، مدخل إلى الاتصال والرأي العام: الأسس النظرية والإسهامات العربية، ط3 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999).

45- عامر الكبيسي، **الفساد والعولمه: تزامن لا تؤأمة** (الرياض: المكتب الجامعي الحديث، 2005).

46- عباس العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين**،ج1(بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2004).

47- عبد الخالق فاروق، **الفساد في مصر: دراسة اقتصادية تحليلية،** ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2006).

48- عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، الجزء التاسع (بغداد: آفاق عربية، 1988).

49- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الثامن (بغداد: آفاق عربية، 1988)

50- عبدالخالق فاروق، **اقتصاديات الفساد: كيف جرى إفساد مصر والمصريين من1974- 2010**، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2011).

51- عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية** الجزء السابع (بغداد: آفاق عربية، 1988)

52- عبدالعزيز الدوري، **العصر العباسي الأول** (بغداد، مطبعة السريان 1945)

53- عصام عبد الفتاح مطر، جرائم الفساد الإداري: دراسة قانونية تحليلية مقارنة في ضوء الاتفاقات الدولية والتشريعات الجنائية وقوانين مكافحة الفساد في الدول العربية والأجنبية" (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2011).

54- علي الوردي، "**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث"**، ج2 (العراق: مؤسسة الصادق، 2004).

55- علي الوردي، "**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**"، ج6 (العراق: مؤسسة الصادق، 2004).

56- علي الوردي، "**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**"،ج4 (العراق: مؤسسة الصادق،2004).

57- علي الوردي، "**لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**"،ج6ب (العراق: مؤسسة الصادق، 2004)

58- علي الوردي،"لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديثة"،ط4(بغداد:مؤسسة الصادق، 2004)

59- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، "**الإصلاح والفساد**" (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003)

60- عيسى عبد الباقي، "**الصحافة وفساد النخبة: دراسة الأسباب والحلول**، ط1 (القاهرة: مكتبة العربي للنشر والتوزيع، 2005).

61- فرهاد ابراهام، **الطائفية والسياسة في العالم العربي** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)

62- الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**،ج 1 (القاهرة: الحلبي،1952) ص 335.

63- قصي الحسين، **الفساد والسلطة** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،1997)

ح- كتب مؤلفة باللغة العربية:

1- لويس معلوف اليسوعي، **"المنجد في اللغة العربية المعاصرة"**، ط2 (بيروت: دار الشروق، 2001).

2- ليلى عبد المجيد، فاروق أبو زيد، **الصحافة المتخصصة** (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، سلسلة الدار العربية للتعليم المفتوح، الدراسات الإعلامية، 2009).

3- ليلى عبد المجيد و محمود علم الدين، **فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات**، ط1 (القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع، 2004).

4- ماجد فاضل الزبون، **الإعلام وثقافة التفكيك**، ط1(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013).

5- مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1974).

6- مجيد خدوري، **العراق الجمهوري** (قم: منشورات الشريف الرضي،1968).

7- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة. وانظر: **مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني**.

8- محمد احمد درويش، **"الفساد: مصادره – نتائجه – مكافحته"**، ط1 (القاهرة: عالم الكتب، 2010).

9- محمد بن ابي بكر الرازي، **مختار الصحاح: مادة فزع** (الكويت: دار الرسالة،1983).

10- محمد حسين الزبيدي، **ثورة 14 تموز في العراق** (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1983).

11- محمد رؤوف حامد، **الرقص مع الفساد: تحليل علمي وحالات واقعية**، ط1 (الإسكندرية: دار العين للنشر، 2011).

12- محمد عبد الحميد، "**نظريات الإعلام وأتجاهات التأثير"**، ط3 (القاهرة: عالم الكتب، 2010م).

13- محمد عبدالحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط1 (القاهرة: عالم الكتب، 2004).

14- محمود عبد الفضيل، **مفهوم الفساد ومعاييره**، ط (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

15- محمود فهمي درويش (وآخرون)، **دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960** (بغداد: دار مطبعة التمدن، 1961).

16- مرفت الطرابلشي، عبد العزيز السيد، "**نظريات الاتصال**"، ط1 (القاهرة: دار النهضة العربية، 2006).

17- منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي، **الإعلان- أسسه ووسائله وفنونه** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008).

18- نجيب الريحاني، **مذكرات زعيم المسرح الفكاهي** (القاهرة: دار الجيب، 1953).

19- هاشم جواد، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام- ذكريات في السياسة العراقية 1967 – 2000 (بيروت: دار الساقي،2003) .

20- هنان مليكة، "**جرائم الفساد**" (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2010).

21- وسام فاضل راضي، **الإذاعة والتلفزيون في العراق "1936-2010"** ط1 (بغداد: دار النهرين للنشر والتوزيع، 2011).

22- ياس خضير البياتي، **يورانيوم الإعلام ... حروب الأعصاب بالتقنيات الحديثة،** (القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، 2008).

ط - كتب مترجمة إلى اللغة العربية:

1- انارويز، **روح مصر القديمة**، ترجمة إكرام يوسف (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2006).

2- جون د. سوليفان، و الكسندر شكولنكوف "**مكافحة الفساد منظورات وحلول القطاع الخاص**" (القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2005).

3- صموئيل كريمر، "**من الواح سومر**"،ترجمة طه باقر (بغداد: مكتبة المثنى، 1975).

4- مارك هنتر و نلز هانسون، ما هي الصحافة الاستقصائية: كيف تتم، ولماذا يتحتم علينا القيام بها؟ **(في)** على درب الحقيقة ... دليل (أريج) للصحافة الاستقصائية العربية، تحرير الطبعة العربية: ترجمة غازي مسعود (الأردن: المكتبة الوطنية، 2009).

5- ملفين ديفلير، ساندرا روكيتش، **نظريات وسائل الإعلام**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1993).

6- ميخائيل جونستون، البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد، ترجمة محمد البهنسي، في الفساد في الديمقراطيات الغربية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الطبعة العربية، العدد (149)، اليونسكو، 1996).

رابعاً: المراجع الأجنبية:

أ- رسائل الماجستير والدكتوراه:

1- Akeni Njachia Roda (2013), "Media Reporting of Corruption in Nigeria a comparative study of how privately owned and Government media report on corruption in Nigeria" Master Thesis (Sweden: Uppsala University, Department of Government).

2- Catherine M Starke (2012) "Framing in a polarized media environment: Park51, pundits, and the public" M.A. (USA: Saint Louis University, Graduate Faculty.

3- Catherine M Starke (2012) "Framing in a polarized media environment: Park51, pundits, and the public" M.A. (USA: Saint Louis University, Graduate Faculty).

4- Dajana Bojanic (2014) "The Effect of Internet and Digital Media Freedom on Corruption" Master Thesis (Denmark: Aarhus School of Business, Aarhus University)

5- Heidi Smathers (2012) Open Fire: A Portrait of Gun Control in U.S. and International Newspaper Articles after the 2011 Arizona Mass Shooting, M.A. (USA: East Tennessee State University, Communication Dept)

6- Iliana P. Rucker (2012) "Obama's presidential (mixed) race: Framing and ideological analysis of blogs and news", Ph.D. (The University of New Mexico, Communication dept).

7- Jim Onyango Ongowo (2011) "Ethics of Investigative Journalism A study of tabloid and a quality newspaper in Kenya" Master Thesis (UK: International Journalism Institute of Communications Studies, The University of Leeds).

8- Jingfei Liu (2012) Framing health risk: How the U.S. and Chinese TV news covered H1N1 influenza, M.S. (USA: Iowa State University, Journalism and Mass Communication)

9- Joseph L Abisaid (2012) "Framing effects as a discursively invoked cognitive phenomenon: An investigation into the role of pre-existing attitudes and news media frames" Ph.D, (University of Wisconsin-Madison, Communication Dept).

10- Michael Dale Bruce (2012) Visual framing on Arab satellite TV: Comparing the content and structure of Al Jazeera, Al Jazeera English, Al Arabiya, Alhurra, and BBC Arabic newscasts , Ph.D.(USA: The University of Oklahoma, Department of Communication).

11- Michelle Miles (2007) Framing and Claiming: Media Coverage of Hurricane Katrina, Ph.D. (USA: University of Colorado at Boulder, Communication Dept).

12- Ngozi Agwaziam (2012) "An analysis of the online versions of three leading newspapers in Nigeria on the Jos crisis: A framing theory perspective", M.S.M.C. (USA: Arkansas State University, Radio-Television Dapt).

13- Roshan Noorzai (2012) The Role of Media in the Framing of the Afghan Conflict and the Search for Peace, Ph.D (USA: Ohio University,School of Telecommunications)

14- Umer Abbas Mela (2009) Free press: An instrumental weapon in the fight against corruption, M.P.P (USA: Georgetown University, Public Policy & Policy Management).

15- Yue Zheng (2012) Framing food-related salmonella outbreaks in leading U.S. newspapers and TV networks: Attribution of responsibilities and crisis response strategies, M.S. (USA: Iowa State University, Journalism and Mass Communication Dept.

ب- دراسات مقدمة إلى مؤتمرات وندوات ومؤسسات علمية:

1- J. Robyn Goodman (1997), Framing Public Figures: How the Media’s affective attributes influence attitudes and Opinion, (Paper Presented to the inaugural Conference for the Center for mass Communication research), USA: The University of south Carolina, Columbia.

2- Lee Sang-Hwan (2010) "Empirical Studies on International Anti-Corruption Situations: Focusing on the Correlations among Globalization, Democratization, and Anti - Corruption" Paper presented at the annual meeting of the Theory vs. Policy? Connecting Scholars and Practitioners, New Orleans, LA, Feb 17.

ج- دراسات منشورة في الدوريات المتخصصة:

1- Yılmaz ATA & M. Akif Arvas (2011) "Determinants of Economic Corruption: A Cross –Country Data Analysis", International Journal of Business and Social Science. International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 13.

2- Aatish Parashar (2012) "An Analysis of New Media's Role in Mass Movements (With reference to Anna Hazare's campaign 'India Against Corruption' Mass Communication & Journalism, Vol. 2 , No.7.

3- Adam Shehata (2007) Facing the Muhammad Cartoons: Official Dominance and Event-Driven News in Swedish and American Elite Press, The International Journal of Press/Politics, October, Vol.12, No.4.

4- Ahmad AL-Hussaini, et al (2013) "The Impact of Adopting E-Government on Reduce Administrative Corruption: Empirical Evidence from Kuwait's Public Sector" (Kuwait: Public Authority of Applied Education and Training Collage of Business, Academy of Contemporary Research Journal, Vol.2, No.2.

5- Alexandru Grigorescu (2006) "The Corruption Eruption in East-Central Europe: The Increased Salience of Corruption and the Role of Intergovernmental Organizations" East European Politics & Societies, August, Vol.20, No.3.

6- Andrew Jakubowic & Rod palmer (2002) "Framing Suharto Australian Media Accounts of the Fall from Power", Gazette, Vol. 64, No. 2.

7- Arshad Mahmood Sadozai, et al (2012) "Impact Of Favoritism, Nepotism and Cronyism on Job Satisfaction A Study From Public Sector Of Pakistan". Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business; Oct, Vol.4, No.6.

8- Aurora Iorgoveanu & Nicoleta Corbu (2012) "No consensus on framing? Towards an integrative approach to define frames both as text and visuals", Revista Român� de Comunicare �i Rela�ii Publice, Vol. 14, No.3.

9- Behzad Mashali (2012) "Analyzing the relationship between perceived grand corruption and petty corruption in developing countries: case study of Iran" International Review of Administrative Sciences, December ; Vol.78

10- Beth J. Anderson & John Mark King, (2002) "Visual Framing: A Study of Face-ism from the Websites for the 108th United States Congress" Public Opinion Quarterly, Vol.66, No.3.

11- Bryan H. Reber & Bruce K. Berger.(2005) Framing analysis of activist rhetoric: How the Sierra Club succeeds or fails at creating salient massages, Public Relations Review, Vol. 31.

12- Carolyn Bronstein (2005),"Representing the Third Wave: Mainstream Print Media Framing of a New Feminist Movement", Journalism and Mass Communication Quarterly , Vol. 82, No.4.

13- Chee Khiang Chew et la (2012) "Investigating news framing: a comparative study of media coverage on contemporary education issues in Malaysia. Journal Komunikasi"; Malaysian Journal of Communication, Vol. 28 , No.1.

14- Claes H. de Vreese & A. R. T. Schuck, (2009). "Reversed mobilization in referendum campaigns: How positive news framing can mobilize the skeptics". International Journal of Press/ Politics, Vol.14, No.1.

15-Claes H. de Vreese (2004) The Effects of Frames in Political Television News on Issue Interpretation and Frame Salience, Journalism & Mass Communication Quarterly, March; Vol. 81 , No.1.

16- ________ (2011) (In)direct Framing Effects: The Effects of News Media Framing on Public Support for Turkish Membership in the European Union, Communication Research , Vol. 38 , No. 2.

17- Daniel Stockemer, et al (2011) "Bribes and ballots: The impact of corruption on voter turnout in democracies" International Political Science Review, Vol.34, No.1.

18- Daniela V Dimitrova, et al (2005) ‘War on the Web: The Immediate News Framing of Gulf War II’, The Harvard International Journal of Press/Politics, Vol. 10, NO. 1.

19- Dietram A. Scheufele & David Tewksbury (2007) Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models, Journal of Communication, Vol. 57, No. 1.

20- Dietram Scheufele (1999) "Discussion or dispute? Examining dimensions of public opinion expression". International Journal of Public Opinion Research, Vol.11 , No.1.

21- __________ (1999) "Framing as a theory of media effects", Journal of Communication. Vol. 49 , No.1.

22- Dustin Atkins (2011) "Uncovering the Roots of American Political or corruption: An Analysis" Undergraduate Economic Review: Vol. 7, No.1.

23- Edward Schatz & Renan Levine (2010) "Framing, Public Diplomacy, and Anti-Americanism in Central Asia" International Studies Quarterly, September, Vol. 54 , No.3.

24- Eli Avraham & Anat First (2010) "Combining the representation approach with the framing concept: Television news coverage of the Arab population in Israel during conflict", Journalism, Vol.11. No.4.

25- Elisabeth Gauthier (2011) Foodborne microbial risks in the press The framing of listeriosis in Canadian newspapers, Public Understanding of Science March ,Vol. 20.No.2.

26- Endres Kathleen L (2004) "help Wanted Female: Editor and Publisher Frames -A civil Rights Issue" Journal of Communication ,Vol.81, No.1.

27- Eric Chi-yeung Ip (2008) "Judicial Corruption and its Threats to National Governance in China" Journal of Administration & Governance (JOAAC), Vol.3, No.1.

28- Ernst R. Wendland (2010), Framing the Frames:A Theoretical Framework for the Cognitive Notion of "Frames of Reference" Journal of Translation, Vol.6, No.1.

29- Faith Joo Leng Teo Gan & Benjamin H. Detenber, (2005) Framing the Battle for the White House: A Comparison of Two National Newspapers' Coverage of the 2000 United States Presidential Election, Gazette, October, Vol. 67, No.5,

30- Folashade B. Okeshola (2012) "Corruption as Impediment to Implementation of Anti-Money Laundering Standards in Nigeria", American International Journal of Contemporary Research, July, Vol.2, No.7.

31- Gerald M. Kosicki (1993) "Problems and Opportunities in Agenda –setting Research", Journal of Communication, Vol. 2.

32- Hsiang Iris Chyi & Maxwell McCombs (2004) "Media Salience and the Process of Framing: Coverage of the Columbine School Shootings" Journalism & Mass Communication Quarterly, March, Vol.81, No.1.

33- Ivor Chipkin (2012) "The Politics of Corruption: Two Definitions of Corruption" October, Public Affairs Research Institute (PARi), No.3.

34- James N Druckman (2001)" On the Limits of Framing Effects: Who Can Frame?" Journal of Politics, Vol.63, No.4.

35- James N. Druckman & Kjersten R. Nelson (2003). Framing and Deliberation: How Citizens' Conversations Limit Elite Influence, American journal of Political Science, Vol. 47, No. 4.

36- Jeremy Harris Lipschultz (2007) "Framing Terror: Violence, Social Conflict, and the "War on Terror", Electronic News, March; Vol.1 , No.1.

37- Jie Lu Jiangnan Zhu & Tianjian Shi,(2012) When Grapevine News Meets Mass Media: Different Information Sources and Popular Perceptions of Government Corruption in Mainland China, Comparative Political Studies, (Online) Available:
http://cps.sagepub.com.dlib.eul.edu.eg/content/early/2012/11/01/0010414012463886.full.

38- John Mukum (2008) "Corruption Cleanups in Africa Lessons from Public Choice Theory" Journal of Asian and African Studies, Vol. 43 No. 4.

39- Jowon Park (2003)"Contrasts in the Coverage of Korea and Japan by Us Television Networks: a Frame Analysis." Gazette, Vol.45, No.2.

40- Jurgen Gerhards & Mike S. Schafer)2014) "International terrorism, domestic overage? How terrorist attacks are presented in the news of CNN, Al Jazeera, the BBC, and ARD", International Communication Gazette,Vol.78. No.1.

41- Kana Ram Jat & Munni Ray (2010) "Effect of Electronic Media on Children", Indian Pediatrics, July, Vol. 47, No.7.

42- Kanybek Nur-tegin & Hans J. Czap (2012) "Corruption: Democracy, Autocracy, and Political Stability", Economic Analysis & Policy, Vol.42 , No.1.

43- Karen Callaghah & Frauke Schnell (2001) Assessing The Democratic Discourse Debate:How The News Media Frame Elite policy Discourse ".Political Communnication, Vol.18 , No.2.

44- Kimberly Gross & Paul R. Brewer. (2007). "Sore Losers: News Frames, Policy Debates, and Emotions". The International Journal of Press/Politics , Vol.12 , No.1.

45- Larorsa Dominic (2003) News media perpetuate few rumors about 9/11 crisis. Newspaper Research Journal. Vol.124 , No.1.

46- Linda J Kenscki (2008) "A second Level Agenda Setting: A study of integration and Progress", Egyptian Journal of public opinion Research, Vol.1, No.3.

47- Lindita Camaj (2013) The Media's Role in Fighting Corruption: Media Effects on Governmental Accountability, The International Journal of Press/Politics, January; Vol. 18, No.1.

48- M. Taghavi, et al (2011) "Comparing Impact of Administrative Corruption on Economic Growth in Developing Countries" International Journal of Management and Business Research, Vol.1, No. 2.

49- Manuel Palencia Leflerors et. al (2013) Corruption in building the image of politics in television news broadcasts ,Estudios Sobre el Mensaje Periodístico; Vol. 19, No.1134-1629

50- Margaret Cissel (2012), Media Framing: a comparative content analysis on mainstream and alternative news coverage of Occupy Wall Street, The Elon Journal of Undergraduate Research in communications, Spring, Vol.3, No.1.

51- Maria Elizabeth et.al (2000) "Cognitive Access to Negatively Arousing News."Communication Research, Vol. 27, No.1.

52- Mathias A. Fardigh (2013) "Free, Accessible Media and Quality of Government" Working Paper Series, Gothenburg: The Quality of Government Institute, (Online) Available:http:// www.qog.pol.gu.se/digitalAssets/1464/1464776_2013_17_fardigh.pdf.

53- Maxwell E. McCombs (1997) "Candidate Image in Spanish Election: Second Le agenda Setting Effects", Journalism and Mass Communication Quarterly, Vol.4 , No.40.

54- Michael B Aleyomi (2013) "Corruption and Democratization Process in Nigeria's Fourth Republic, International Journal of Politics and Good Governance, Vol. 4, No. 4.

55- Mohamed Fadel & Gamal Hosny (2005) , "The Taylor spatial frame for deformity correction in the lower limbs", International Orthopaedics, April,Vol. 29, No.2.

56- Monica Nogara (2009) "Role of media in curbing corruption: the case of Uganda under President Yoweri K. Museveni during the "no-party" system", Department of Economic and Social Affairs, United Nations, Economic & Social Affairs, No.72.

57- Nam-Jin Lee, Douglas M. McLeod, & Dhavan V. Shah (2008) Framing Policy Debates: Issue Dualism, Journalistic Frames, and Opinions on Controversial Policy Issues, Communication Research, Vol. 35, No.5

58- Olga Baysha & Kirk Hallahan (2004) Media Framing of the Ukranian Political Crisis 2000-2001, Journalism Studies, Vol.5, No.2.

59- Patti M. Valkenburg et.al (1999) The Effects of News Frames on Reader's Thoughtes and Recall. Communication Research,Vol.26, No.5.

60- Paul D'Angelo (2002) "News Framing as a multiparadigmatic Research Programs: A response to Entman", Journal of Communication, December, Vol. 52, No.4.

61- Pippa Norris (2005) "The restless searchlight: Network news framing of the post-Cold War world " Political Communication, Vol.12 , No.4.

62- Porismita Borah (2011), Seeking More Information and Conversations: Influence of Competitive Frames and Motivated Processing, Communication Research, June, vol. 38, No. 3.

63- Robert.M. Entman (2003) "Cascading activation: Contesting the White House's frame after 9/11". Political Communication, Vol.20, No.4.

64- Samson Adesote & John Ojo Abimbola (2012) "Corruption and national development in Nigeria's forth republic: A historical discourse" Journal of Sustainable Development in Africa, Vol. 14, No.7.

65- Seth Oyer, et. al (2010) "More Words, Less Action: A Framing Analysis of FEMA Public Relations Communications During Hurricanes Katrina and Gustav", Public Relations Journal, Vol. 4, No.2.

66- Shanto Iyengar (1987) "Television News and Citizens' Explanations of National Affairs" American Political Science Review,Vol.81 , No.3.

67- Sherri Irvin (2007)"Forgery and the corruption of aesthetic understanding" Canadian Journal of Philosophy, Vol. 37, No.2.

68- Sophie Lecheler & Claes De Vreese.(2009), Issue importance as a moderator of framing effects. Communication Research, June, Vol.36 , No.3

69- Sophie Lecheler & Claes H. de Vreese ,(2013), "What a Difference a Day Makes? The Effects of Repetitive and Competitive News Framing Over Time" , Communication Research, April, Vol. 40, No.2.

70- Stephen D. Reese (2007)"The Framing Project: A Bridging Model for Media Research Revisited", Journal of Communication, Vol.57 ,No.1.

71- Tamar Liebes & Shoshana Blum-Kulka. (2004) "Ittakes two to blow the whistle: Do journalists control the outbreak of scandal? American Behavioral Scientist, Vol. 47, No.9.

72- Victor Egwemi (2012), "Corruption and Corrupt Practices in Nigeria: An Agenda for Taming the Monster, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol.14, No.3.

73- Vineeta Yadav (2012) "Legislative Institutions and Corruption in Developing Country Democracies" Comparative Political Studies, Vol.45 , No.8.

74- Wayne Sandholtz & Rein Taagepera(2005) "Corruption, Culture, and Communism" International Review of Sociology, Vol.15, No.1.

75- Willam A. Gamson (1989) "News as Framing: Comments on Graber.", American Behavioral Scientist, Vol.33.

د- تقارير علمية:

1- Amundsen Inge (1999) Political Corruption: An Introduction to the Issues', Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights Working.

2- Arnold Anne- Katrin & Lai Sumir (2012) "Engaging Citizens against Corruption in Asia: approaches, results, and lessons using Media to Fight corruption" A paper for the 2011 Asia Regional Peer learning and Knowledge Sharing Workshop Engaging Citizens against Corruption in Asia: Approaches, Results and Lessons. No., 1

3- Baghdad Shooting of Journalist Sparks Anger Over Iraqi Failure to Combat Impunity

4- Committee to Protect Journalists (2013) "Getting Away With Murder, CPJ's 2013 Impunity Index spotlights countries where journalists are slain and the killers go free, NEW YORK.

5- Coronel Sheila (2008) "Corruption and the watchdog role of the news media" ,Harvard-World Bank Workshop 29-31st May 2008.

(Online)Available:http://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/WorldBankReport/Chapter%205 %20Coronel.pdf, Date of Search:18.7.2013.

6- Corruption Perceptions Index 2014: Results View Results Table View Brochure: (on line) Available: http://www.transparency.org/cpi2014/results.

7- David D Kirkpatrick, Graft Hobbles Iraq's Military in Fighting ISIS, The New York Times, (23-11-2014), (on line) Available: http://www.nytimes.com/2014/11/24/world/middleeast/graft-hobbles-iraqs-military-in-fighting-isis.html?_r=0

8- David Kaplan (2007) "Global Investigative Journalism: Strategies for Support, Center for International Media Assistance Research Report.

9- Democracy index 2013, Democracy under stress, A report from the Economist Intelligence Uni ,The Economist Journal, Intelligence Unit, (UK).

10- Donna Michelle J. "Why people watch TV" (on line) Available: http://www.aber.ac.uk/media/Students/dzj9401.html.

11- Frank R. Gunter, Draining the Swamp in Iraq , The Foreign Policy Research Institute, march 2014, (Online) Available: http://www.fpri.org/articles/2014/03/draining-swamp-iraq.

12- Human rights Watch, World Report 2013. IRAQ, NEW YORK.

13- International Monetary Fund, (2010) Iraq: First Review Under the Stand-By Arrangement, Request for Waiver of Nonobservance of a Performance Criterion, Waiver of Applicability, and Rephrasing of Access, (on line) Available: http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2010/cr10316.pdf

14- Iraq bottom of the list of "the most vulnerable countries, (Online) Available: http://iraqdinar.us/iraq-bottom-of-the-list

15- Katrin Arnold Anne & Sumir Lal (2012) "using Media to Fight corruption", A paper for the 2011 Asia Regional Peer-Learning and Knowledge Sharing Workshop "Engaging Citizens against Corruption in Asia: Approaches, Results and Lessons" Working Paper Series. N0.1. (Online) Available: http://ptfund.org/wp-content/uploads/2013/03/15-PAPER-Using-Media-to-fight-Corruption.pdf

16- Letter to the Communication and Media Commission of Iraq", Human Rights Watch April 12, 2010

17- Overview of Corruption in the Media in Developing Countries", 2013, Publication Transparency International, No. 368

18- Reporters Without Borders, (2013) "Journalist gunned down in Iraqi Kurdistan after getting threats

19- Reporters without Borders, (2013) Press Freedom Index, Middle East and North Africa, IRAQ.

20- Richard N Winfield, 2006. The Media, Exposing Corruption, and Economic Vitality. In Media Law in the Gulf: Challenges and Opportunities. Amman, Jordan, December.

21- Sanjeev Gupta & Hamid Davoodi & Rosa Alonso- Terme, (1998) "Does Corruption After income inequality and poverty?", IMF working paper 98\76, (Washington , DC; international fund).

22- Soran Mama Hama," CPJ Report on Journalists Killed: Iraq

23- The Committee to Protect Journalists (2011) "Journalists missing in Libya; one killed in Iraq bombing

24- The World Bank (2002) Information and Communication Technologies.

25- Transparency International (2013) "Global Corruption Barometer" (on line) Available: http://issuu.com/transparencyinternational/docs/2013_globalcorruptionbarometer_en?e=2496456/3903358

26- Transparency International (2013) "Corruption Perceptions Index 2013" (on line) Available: http://www.transparency.org/cpi2013

27- Transparency International(2010) "Corruption Perceptions Index.

28- Transparency International, (2013) "Iraq: overview of corruption and anti-corruption", (on line) Available: http://www.transparency.org/files/content/corruptionqas/374_Iraq_overview_of_corruption_and_anticorruption.pdf.

29- Transparency International,(2011) Corruption Perceptions Index- CPI: 2011, Transparency International Secretariat, www.transparency.org, Berlin, Germany, September.

30- UNESCO, (2014) "Iraq is "not safe" for journalists and internal attributes to being "easy prey

31- World Development Report, 2011.

هــ - كتب أجنبية:

1- Benjamin A. Olken & Rohini Pande(2012) "Corruption in DevelopingCountries", (Online) Available: http://www.nber.org/papers/w17398.

2- Denis McQuail & Swen Windahl, (1993) " Communication models for the study of mass communications" ,2nd.Ed.,(New York: Longman).

3- Frank Harding (1999), Corruption: Rising to the Challenge, International Federation of Accounting Council, New York, May 1999.

4- Goran Hyden &Charles Okigbo,(2002) "The Media and the Two Waves of Democracy In: Media and Democracy in Africa", (Ed.) G. Hyden, M. Leslie and F. F. Ogundimu. (New Brunswick: Transaction Publishers).

5- Jana Kunicova & Susan Rose-Ackerman (2005) "Electoral Rules and Constitutional Structures as Constraints on Corruption" (UK: Cambridge University Press)

6- Jennings Bryant & Susan Thompson (2002) " Fundamentals of Media Effects ", (USA: New York, McGraw Hill)

7- Jiangnan Zhu, et,al (2012) "When Grapevine News Meets Mass Media Different Information Sources and Popular Perceptions of Government Corruption in Mainland China", Comparative Political Studies, (Online) Available: http://cps.sagepub.com.dlib.eul.edu.eg/content/early/2012/11/01/0010414012463886.full.

8- Lee Ann Kalhor & Patricia A. stout.(2010), Communication Science, (New York: Routledge).

9- OECD, Fighting Corruption: What Role For Civil Society? The Experience of The OECD, organization For Economic Co-Operation and Development, www.oecd.org/, 2003

10- Pamela J. Shoemaker & Reese, Stephen D (1996) "Mediating the message: Theories of influences on mass media content" (2nd ed.). White

Plains,NY:Longman,(Online)Available:https://journalism.utexas.edu/sites/journalism.utexas.edu/files/attachments/reese/mediating-the-message.pdf.

11- Piet Bakker (2005)" Reading McQuail's Mass Communication Theory"6thed,p.25,(Online)Available:http://www.sagepub.com/mcquail6/Reading%20McQuail%27s%20Mass%20Communication%20Theory.pdf

12- Pippa Norris & Susan J. Carroll, (2005) "The Dynamics of the News Framing Process: From Reagan's Gender Gap to Clinton's Soccer Moms" (USA: Harvard University and Rutgers University).

13- Rick Stapenhurst (2000) The Media's Role in Curbing CorruptionWorld Bank Institute (online) Available: http://www.uoit.ca/sas/governeaceAndCorr/media.pdf.

14- Robert Umutoniwawo (2012) "Impact of Corruption on Democratic Governance In Africa: The Case of Central Africa", International Conference on Democratic Governance: Challenges In Africa and Asia, (USA: Philadelphia).

15- S. Andrianova & Melissas N.(2006) "Corruption, Extortion, and the Boundaries of the Law", Journal of Law, Economics, and Organizatio (Online) Available: http://ciep.itam.mx/~nmelissas/CorruptionExtortionSeptember.pdf

16- Sambit Bhattacharyya & Roland Hodler (2012) "Media freedom and democracy: complements or substitutes in the fight against corruption?, (Oxford: Centre for the Study of African Economies).

17- Scott London "How the media Frames Political", (Online) Available: http://www.scottlondon.com/reports/frames.html

18- Shanto Iyengar (2009) How Framing Influences Citizen Understanding of Public Issues, An Interview with Shanto Iyengar, a Leading Scholar on Frame Effects, (On line) Available:htt:///www.frameworksinstitute.org/assets/files/iyengarinterview2009.pdf.

19- Shelton Gunaratne (2006) " Democracy , Journalism and Systems Perspectives From East and West " inx, Hao and S.K , Data Ray (eds), issues and challenges in Asian Journalism, (Singapora: Marshall Cauendish).

20- Sophie Clavier,et. al., (2010) "Country Profiling: Media, Foreign Policy Orientation, and the Limitations of Framing Theory. "Paper presented at

the annual meeting of the Theory vs. Policy? P.11-12, online)Available:http://citation.allacademic.com/meta/p_mla_apa_research_citation/4/1/3/0/5/p413053_index.html?phpsessid=62558be15e27d9f342c5af2f895aca92.

21- Stanley J. Baran & Dennis K. Davis, (2006) "Mass Communication Theory: Foundations, Ferment and Future" (USA: Wadsworth, Thomason Learning , 4th Edition).

22- Stanley J. Baran & Dennis K. Davis (2003), "Mass Communication Theory: Foundations, Ferment, and Future" (Canada: Wadsworth, 3rd Ed).

23- Stanley J. Baran & Dennis K. Davis(2009), "Mass communication theory foundations, ferment, and future",4th edition (USA: Boston, Wadsworth, Cengage Learning 5th Edition).

24- Stanley J. Baran (2008) "Mass Communication Theory: Foundations, Ferment, and Future" 5th edition (USA: Wadsworth Publishing).

25- Terttu Utriainen (2008) "The Role of the Media in Preventing Corruption" , (Online) Available: http://8iacc.org/papers/utriainen.html.

26- Toke S. Aidt, et al (2005) "Growth, Governance and Corruption in the Presence of Threshold Effects: Theory and Evidence", (Online) Available: http://congress.utu.fi/epcs2006/docs/C1_aidt.pdf

27- Toke. S. Aidt (2009) "Corruption, Institutions and Economic Development" Paper prepared for a special issue of the Oxford Review of Economic Policy in collaboration with iiG.

28- Webster's New Collegiate Dictionary, (1975), (USA: Gandc. Merrian Company).

29- Ying Han (2011) "Framing Comparison of the Li Gang Incident and the Diaoyu Island Dispute between Social Networking Sites and Mainstream Media in China" M.S.(USA: Iowa State University, Journalism and Mass Communication Dept).

خامساً: مواقع الانترنيت:

1- موقع البنك الدولي على الإنترنيت http://www.worldbank.org/

2- موقع ديوان الرقابة المالية العراقية http://www.d-raqaba-m.iq/

3- موقع شبكة الإعلام العراقي http://www.imn.iq/

4- موقع قناة البغدادية http://www.albaghdadia.com/

5- موقع قناة الرشيد http://www.alrasheedmedia.com/

6- موقع مجلس القضاء الاعلى http://www.iraqja.iq/

7- موقع مرصد الحريات الصحفية http://www.jfoiraq.org/

8- موقع منظمة الشفافية الدولية على الانترنيت http://www.transparency.org/

9- موقع منظمة مراسلون بلا حدود http://en.rsf.org/

10- موقع نقابة الصحفيين العراقيين http://www.iraqijs.org/

11- موقع هيئة الإعلام والإتصال http://www.cmc.iq/ar/

12- موقع هيئة النزاهة العراقية على الإنترنيت http://www.nazaha.iq/

13- موقع وزارة التخطيط العراقية http://www.worldbank.org/

سادسا: المقابلات العلمية:

1- مقابلة أجراها الباحث مع السيد مجاهد ابو الهيل الناطق باسم هيئة الاتصالات والإعلام العراقية عبر الهاتف بتاريخ 2013/8/1.

2- مقابلة أجراها الباحث مع المستشار الاعلامي السابق لإمين بغداد السيد امير علي حسون في مكتبه بمقر أمانة بغداد وسط ببغداد بتاريخ 2012/10/20.

3- مقابلة أجراها الباحث مع الناطق السابق باسم هيئة النزاهه السابق السيد علي الشبوط في مكتبه ببغداد بتاريخ 2012/10/19.

4- مقابلة أجراها الباحث مع رئيس قسم الصحافة في كلية الإعلام بجامعة بغداد الدكتور محمد فلحي عبر الإنترنت بتاريخ 2014/1/21.

5- مقابلة أجراها الباحث مع رئيس لجنة الثقافة والإعلام في البرلمان العراقي السابق النائب علي شلاه في العراق عبر البريد الالكتروني بتاريخ 2013/8/6 .

6- مقابلة أجراها الباحث مع رئيس لجنة النزاهة في البرلمان العراقي بهاء الاعرجي في مقر شبكة الإعلام العراقي في منطقة الصالحية وسط بغداد بتاريخ 2011/10/17.

7- مقابلة أجراها الباحث مع زياد العجيلي مدير مرصد الحريات الصحفية في العراق عبر الهاتف بتاريخ 2013/8/6

8- مقابلة أجراها الباحث مع معاون المدير العام لشبكة الإعلام العراقي المهندس عماد عبد العزيز عبر الهاتف بتاريخ 2013/5/4.

9- مقابلة أجراها الباحث مع نقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي عبر الهاتف بتاريخ 2013/12/30.

10- مقابلة مع الإعلامي العراقي عدنان حسين، أجرتها **مجلة تواصل**، هيئة الإعلام والاتصالات، العدد (6)، بغداد، 2011.

11- مقابلة مع السياسي العراقي والخبير المالي أحمد الجلبي أجرتها صحيفة الحياة اللندنية، العدد (18510) بتاريخ 2013/12/8م. الموافق 5 صفر 1435هـ.

12- مقابلة مع الكاتب والمخرج التلفزيوني صباح رحيمة، أجرتها وكالة (المدى بريس) البغدادية بتاريخ 2014/3/25.

13- مقابلة مع رئيس اللجنة المالية في البرلمان العراقي الدكتور أحمد الجلبي مع قناة "البغدادية نيوز" بتاريخ 2015/2/6، ولمتابعة تفاصيل المقابلة يمكن الاطلاع على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=czFWWTtCXFU

14- مقابلة مع عضو البرلمان الحالي ورئيس لجنة النزاهه البرلمانية السابق صباح الساعدي عبر الهاتف بتاريخ 2012/10/15.

15- مقابلة مع عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي مسعود حيدر مع صحيفة "طريق الشعب" البغدادية بتاريخ 2015/1/10، ولمتابعة تفاصيل المقابلة يمكن الاطلاع على الرابط التالي:
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/society/23796245-.

16- مقابلة مع مستشار رئيس الجمهورية فخري كريم مع قناة العربية، 2014. متاح على الإنترنيت https://www.youtube.com/watch?v=drcgUr8oRz8.

قائمة المحتويات